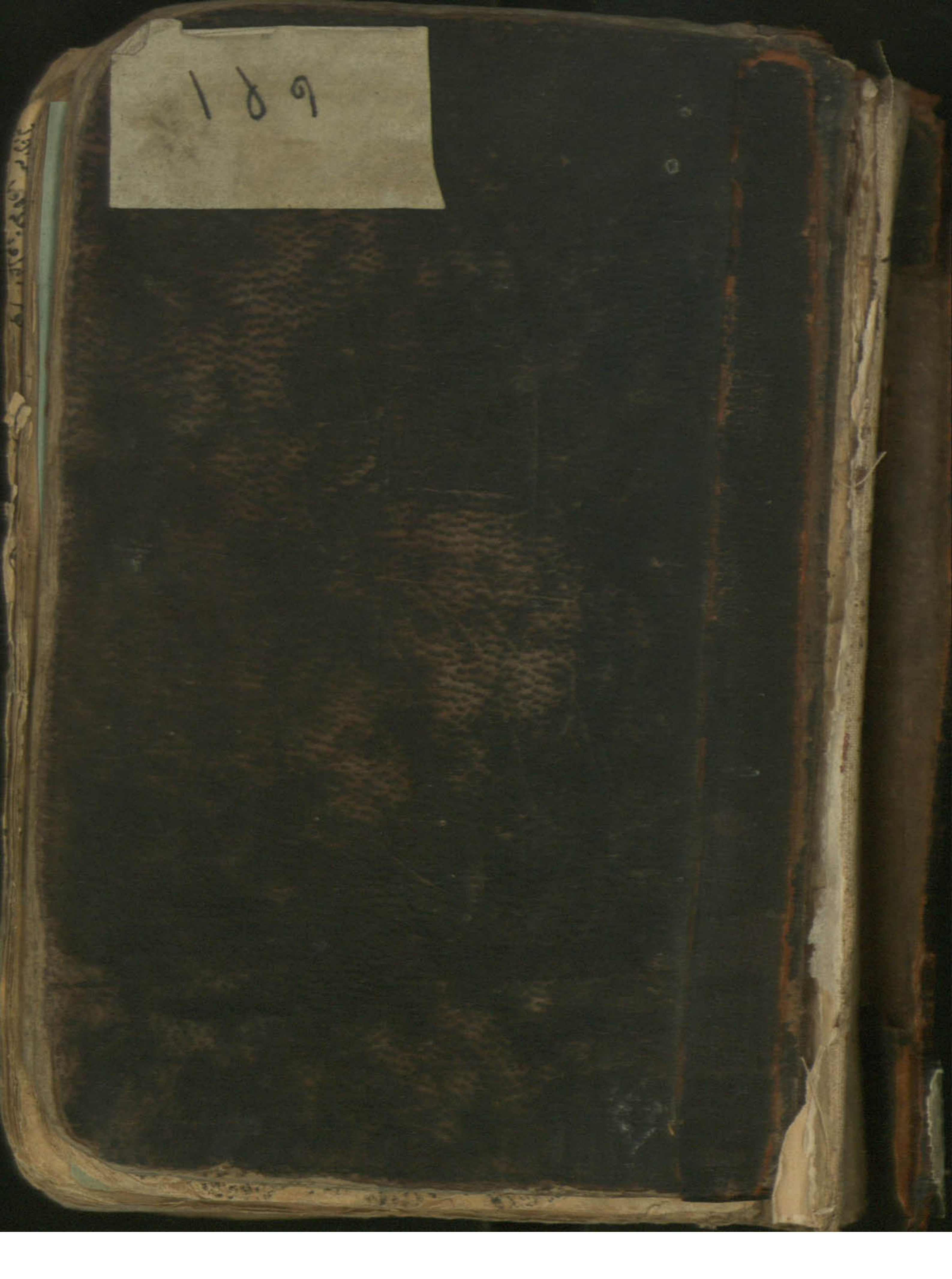
١٦٩

۱

فرغت عليها بان جعلوا الالف علامة للرفع في المثنى لانه الضمير المرفوع للتثنية
في الفعل نحو يضربان وضربا والواو علامة للرفع في المجموع لانه الضمير المرفوع للجمع
في الفعل نحو يضربون وضربوا وجعلوا اعرابهما بالياء حال الجر على الاصل وفرقوا
بينهما بان فتحوا ما قبل الياء في التثنية لخفة الفتحة وكثرة التثنية وكسروه في
المجموع لثقل الكسرة وقلة الجموع وحملوا النصب على الجر لا على الرفع لمناسبة
النصب الجر لوقوع كل منهما فضلة في الكلام ولما فرغ من تقسيم الاعراب الى
الحركة والحرف وبيان مواضعهما المختلفة شرع في بيان مواضع الاعراب
اللفظي والتقديري اللذين اشار الى تقسيمه اليهما فيما سبق ولما كان التقدير
اقل انسب او الا انه بين ان اللفظ ما عداه فقال التقدير اي تقدير الاعراب
فيما اي في الاسم المعرب الذي تعذر الاعراب فيه اي امتنع ظهوره في لفظه
وذلك اذا لم يكن الحرف الذي هو محل الاعراب قابلا للحركة الاعرابية كما
في الاسم المعرب بالحركة الذي في آخره الف مقصورة سواء كانت موجودة
في اللفظ كالعصا بلام التعريف او محذوفا بالتقاء الساكنين كعصا
بالتنوين فان الالف المقصورة في الصورتين غير قابلة للحركة و كما في
الاسم المعرب بالحركة المضاف الى ياء المتكلم نحو غلامي فانه لما اشتغل
ما قبل ياء المتكلم بالكسرة للمناسبة قبل دخول العامل امتنع ان يدخل
عليه حركة اخرى بعد دخوله موافقة لها او مخالفة لها وذهب اليه
بعض من ان اعراب مثل هذا الاسم في حالة الجر لفظي غير جري عليه
في احوال الثلث حتى يكون الاعراب تقديريا في حالتين الرفع والنصب

١

...ليهما بان جعلوا الالف علامة للرفع في المثنى لانه الضمير المرفوع للتثنية
...نحو ضربا ن وضربا والواو علامة للرفع في المجموع لانه الضمير المرفوع للجمع
...يضربون وضربوا وجعلوا اعرابهما بالياء حال الجر على الاصل وفتحوا
...ما قبل الياء في التثنية لخفة الفتحة وكثرة التثنية وكسروه في
...ل الكسرة وقلة الجموع وحملوا النصب على الجر لا على الرفع لمناسبة
...لوقوع كل منهما فضلة في الكلام ولما فرغ من تقسيم الاعراب الى
...ف وبيان مواضعهما المختلفة شرع في بيان مواضع الاعراب
...تقديري اللذين اشار الى تقسيمه اليهما فيما سبق ولما كان التقديري
...ا والاتم بين ان اللفظي ما عداه فقال التقديري اي تقدير الاعراب
...سم المعرب الذي تعذر الاعراب فيه اي امتنع ظهوره في لفظه
...لم يكن الحرف الذي هو محل الاعراب قابلا للحركة الاعرابية كما
...ب الحركة الذي في آخره الف مقصورة سواء كانت موجودة
...ما بلام التعريف او محذوفا بالتقاء الساكنين كعصا
...الالف المقصورة في الصورتين غير قابلة للحركة وكالذي
...بالحركة المضاف الى ياء المتكلم نحو غلامي فانه لما اشتغل
...يم بالكسرة للمناسبة قبل دخول العامل امتنع اذ دخل
...ن بعد دخوله موافقة لها او مخالفة نحو ذهب الذي
...عراب مثل هذا الاسم في حالة الجر لفظي غير تقديري
...تحقيق كون الاعراب تقديره في هذين النوعين

الاسم المعرب انما هو في جميع الاحوال غير مختص ببعضها او المستثقل عطف
على تعذر اي تقدير الاعراب فيما تعذر او في الاسم الذي استثقل ظهور
الاعراب في لفظه وذلك اذا كان محل الاعراب قابلا للحركة الاعرابية و
لكن يكون ظهوره في اللفظ ثقيلا على اللسان كما في الاسم الذي في آخره
ياء مكسور ما قبلها سواء كانت محذوفة بالتقاء الساكنين كقاض او غير
محذوفة كالقاضي رفعا وجرا اي في حالتي الرفع والجر لا في حالة النصب
لاستثقال الضمة والكسرة على الياء دون الفتحة ونحو مسلمي عطف على
قوله كقاض يعني تقدير الاعراب للاستثقال قد يكون في الاعراب بالحركة
وقد يكون في الاعراب بالحروف نحو مسلمي بخلاف تقدير الاعراب للتعذر فانه
مختص بالاعراب بالحركة رفعا يعني تقدير الاعراب في نحو مسلمي انما هو في حالة
الرفع فقط دون النصب والجر نحو جاءني مسلمي فان اصله مسلموي فسقط
النون بالاضافة واجتمع الواو والياء والسابق ساكن فانقلبت الواو
ياء وادغم الياء في الياء وكسر ما قبل الياء فلم يبق علامة الرفع التي هي الواو
في اللفظ فصار الاعراب حالة الرفع تقديريا بخلاف حالتي النصب والجر
فان الادغام لا يخرج الياء عن حقيقتها فان الياء المدغمة ايضا ياء
وقد يكون الاعراب بالحروف تقديريا في الاحوال الثلث في مثل
جاءني ابو القوم ورايت ابا القوم ومررت بابي القوم فانه لما سقط
حروف الاعراب عن اللفظ بالتقاء الساكنين لم يبق الاعراب لفظا
بل صار تقديريا واللفظي اي الاعراب المتلفظ به فيما عداه يعني

فيما عداه ما ذكر مما تعذر فيه الاعراب او استثقل ولما ذكر في تفصيل المعرب المنصرف
وغير المنصرف وكان غير المنصرف اقل من المنصرف وبمعرفته يعرف المنصرف
على قياس الاعراب التقديري واللفظي عرف غير المنصرف واكتفى بتعريفه
فقال غير المنصرف ما اي اسم معرب فيه علتان تؤثران باجتماعهما واجتماع
شرائطهما فيه اثرا سيجيء ذكره من علل تسع او علة واحدة منها اي من تلك
التسع تقوم هذه العلة الواحدة مقامهما اي مقام هاتين العلتين بان
وحدها تاثيرهما وهي اي العلل التسع مجموع ما في هذين البيتين من الامور
التسعة لا كل واحد حتى يقال لا يصح الحكم على العلل التسع بكل واحد من هذه
الامور وذلك المجموع عدل ووصف وتانيث ومعرفة وعجمة ثم جمع ثم
تركيب والعدول في عطف هاتين العلتين من الواو الى ثم لمجرد المحافظة
على الوزن والنون زائدة من قبلها الف ووزن فعل وهذا القول
تقريب فقوله زائدة منصوب على انه حال اذ المعنى ويمنع النون الصرف
حال كونها زائدة وقوله الف فاعل الظرف اعني من قبلها او مبتدأ
خبره الظرف المتقدم ولا يخفى انه لا يفهم من هذا التوجيه زيادة الالف
مع انها ايضا زائدة ولهذا يعبر عنهما بالالف والنون الزائدتين والوجه
الالف فاعلا لقوله زائدة والظرف متعلقا بالزيادة واراد بزيادة
الالف قبل النون اشتراكهما في وصف الزيادة وتقدم الالف
عليها في هذا الوصف فهم زايدتها جميعا وهذا كما اذا قلت جاء زيد
راكبا من قبل اخوه فانه يدل على اشتراكهما في وصف الركوب وتقدمه

اجيب عليه في هذا الوصف؛ قلنا: وهذا القول تقريب يعني ان ذكر العلل بصورة
النظم تقريب لها الى الحفظ لان ضبط النظم اسهل او القول بان كل واحد
من الامور التسعة علة قول تقريبي لا تحقيقي اذ العلة في الحقيقة اثنتان
منها لا واحدة او القول بانها تسع تقريب لها الى الصواب لان في عددها
خلافا فقال بعضهم انها تسعة وقال بعضهم اثنتان وقال بعضهم احد عشر
لكن القول بانها تسعة تقريب لها الى ما هو صواب في المذاهب الثلثة
ثم انه ذكر امثلة العلل المذكورة على ترتيب ذكرها في البيتين فقال مثل عمر
مثال للعدل واحمر مثال للوصف وطلحة مثال للتانيث وزينب مثال
للمعرفة وفي ايراد زينب مثال المعرفة بعد طلحة اشارة الى قسمي التانيث اللفظي
والمعنوي وابرهيم مثال للعجمة ومساجد مثال للجمع ومعدي كرب
مثال للتركيب وعمران مثال للالف والنون واحمد مثال لوزن الفعل
وحكمه اي حكم غير المنصرف والاثر المترتب عليه من حيث اشتماله على
علتين او واحدة تقوم مقامهما ان لا كسر فيه ولا تنوين وذلك
الا تنوين وذلك لان لكل علة فرعية فاذا وقع في اسم علتان
حصل فيه فرعيتان فشبه الفعل من حيث ان له فرعيتين بالنسبة
الى الاسم احديهما افتقاره الى الفاعل واخريهما اشتقاقه من المصدر
فمنع منه الاعراب المختص بالاسم وهو الجر والتنوين الذي هو علامة
التمكن وانما قلنا لكل علة فرعية لان العدل فرع المعدول عنه والوصف
فرع الموصوف والتانيث فرع التذكير لانك تقول قايم ثم قايمة

والتعريف فرع التنكير لانك تقول رجل ثم الرجل والعجمة في كلام العرب
فرع العربية اذ الاصل في كل كلام ان لا يخالطه لسان آخر والجمع فرع
الواحد والتركيب فرع الافراد والالف والنون الزايدتان فرع
ما زيدتا عليه ووزن الفعل فرع وزن الاسم لان الاصل في كل نوع ان
لا يكون فيه الوزن المختص بنوع آخر فاذا وجد فيه هذا الوزن كان
فرعا لوزنه الاصلي ويجوز اي لا يمتنع سواء كان ضروريا او غير ضروري
صرفه اي جعله في حكم المنصرف بادخال الكسر والتنوين فيه لا جعله منصرفا
حقيقة فان غير المنصرف عند المنصرف ما فيه علتان او واحدة تقوم مقامهما و
بادخال الكسرة والتنوين لا يلزم خلو الاسم عنهما وقيل المراد بالصرف
معناه اللغوي لا الاصطلاحي والضمير في صرفه راجع الى حكم للضرورة اي لضرورة
وزن الشعر او رعاية القافية فانه اذا وقع غير المنصرف في الشعر فكثيرا
ما يقع من منع صرفه انكسار يخرجه عن الوزن او زحاف يخرجه عن السلاسة
اما الاول فكقوله: صبت علي مصائب لو انها ؛ صبت على الايام صرن
لياليا ؛ واما الثاني فكقوله: اعد ذكر نعمان لنا ان ذكره ؛ هو المسك
ما كررته يتضوع ؛ فانه لو فتح نون نعمان من غير تنوين يستقيم الوزن ولكن
يقع فيه زحاف يخرجه عن السلاسة كما يحكم به سلامة الطبع فان قيل
فالاحتراز عن الزحاف ليس بضروري فكيف يتمم للضرورة قلت الاحتراز
عن بعض الزحافات اذا امكن الاحتراز عنه ضروري عند الشعراء واما الضرورة
الواقعة لرعاية القافية فكما في قوله: سلام على خير الانام وسيد ؛ حبيب

آل العالمين محمد بشير نذير هاشمي مكرم عطوف رؤوف من يسمى باحمد
فانه لو قال باحمد لا يخل بالوزن ولكنه يخل بالقافية فان حرف الروي
في ساير الابيات الدال المكسورة او التناسب اي وجوز صرف
غير المنصرف ليحصل التناسب بينه وبين منصرف لان رعاية التناسب
بين الكلمات امر مهم عندهم وان لم يصل الى حد الضرورة مثل
سلاسلا واغلالا حيث صرف سلاسلا ليناسب المنصرف الذي
يليه اعني اغلالا فقوله سلاسلا واغلالا مثال لجموع غير المنصرف
الذي صرف والمنصرف الذي صرف غير المنصرف لتناسبه وما
يقوم مقامهما اي العلة الواحدة التي تقوم مقام العلتين من
العلل التسع علتان مكررتان قامت كل واحدة منهما مقام علتين
لتكرر هما احديهما الجمع البالغ الى صيغة منتهى الجموع فانه قد تكرر فيه الجمعية
حقيقة كاكالب واساور واناعيم او حكما كالجموع الموافقة لها في
عدد الحروف والحركات والسكنات كمساجد ومصابيح وثانيهما
التانيث لكن لا مطلقا بل بعض اقسامه وهو الفا التانيث المقصورة
والممدودة اي كل واحدة منهما كحبلى وحمراء لانهما لازمتان للكلمة
لا تنفكان عنها اصلا فلا يقال في حبلى حبل ولا في حمراء حمر فيجعل
للكلمة بمنزلة تانيث آخر فصار التانيث مكررا بخلاف التاء فانها ليست
لازمة للكلمة بحسب اصل الوضع فانها وضعت فارقة بين المذكر
والمؤنث فلو عرض اللزوم لعارض كالعلمية مثلا لم يقو قوة اللزوم
بسبب عارض

الوضعي فالعدل مصدر مبني للمفعول اي كون الاسم معدولا خروجه اي
خروج الاسم اي كونه مخرجا عن صيغته الاصلية اي عن صورته التي
يقتضي الاصل والقاعدة ان يكون ذلك الاسم عليها ولا يخفى ان
صيغ المصدر ليست صيغ المشتقات فاضافة الصيغة الى ضمير الاسم
خرجت المشتقات كلها وان المتبادر من خروجه عن صيغته الاصلية
ان يكون المادة باقية والتغير انما وقع في الصورة فقط فلا ينتقض
بما حذف عنه بعض الحروف كالاسماء المحذوفة الاعجاز مثل يد ودم
فان المادة ليست باقية فيها وان خروجه عن صيغته الاصلية يستلزم
دخوله في صيغة اخرى اي مغايرة للاولى والاتبعد ان تغيير مغايرتها الثانية
كونها غير داخلة تحت اصل وقاعدة كما كانت الاولى داخلة تحته فيخرج
عنه المغيرات القياسية واما المغيرات الشاذة فلانها مخرجة عن
الصيغ الاصلية فان الظاهر ان مثل اقوس وانيب من الجموع الشاذة
ليست مخرجة عما هو القياس اعني اقواس وانيابا بل جمع القوس والناب
ابتداء على اقوس وانيب على خلاف القياس من غير ان يعتبر جمعهما
اولا على اقواس وانياب واخراج اقوس وانيب عنهما وقال
بعض الشارحين قد جوز بعضهم تعريف الشيء بما هو اعم منه اذا كان
المقصود تميزه عن بعض ما عداه فيمكن ان يقال المقصود هيهنا تميز العدل
عن ساير العلل لا عن كل ما عداه فحيث حصل بتعريفه هذا التميز لا بأس بكونه
اعم منه فلا حاجة في تصحيح هذا التعريف الى ارتكاب تلك التكلفات

واعلم انا نعلم قطعا انهم لما وجدوا ثُلاث ومثلث وأُخَر وجُمَع وعُمَر غير منصرف ولم يجدوا فيها سببا ظاهرا غير الوصفية والعلمية احتاجوا الى اعتبار سبب آخر ولم يصلح للاعتبار الا العدل فاعتبروه فيها لا انهم تنبهوا للعدل فيما عدا عُمَر من هذه الامثلة لحيلة وعُمَر منصرف للعدل وسبب آخر ولكن لابد في اعتبار العدل من امرين احدهما وجود اصل للاسم المعدول وثانيهما اعتبار اخراجه عن ذلك الاصل اذ لا تتحقق الفرعية بدون اعتبار ذلك الاخراج ففي بعض تلك الامثلة يوجد دليل غير منع الصرف يدل على وجود الاصل المعدول عنه فوجوده محقق بلا شك وفي بعضها لا دليل غير منع الصرف فيفرض له اصل ليتحقق العدل باخراجه عن ذلك الاصل فانقسام العدل الى التحقيقي والتقديري انما هو باعتبار كون ذلك الاصل محققا او مقدرا واما اعتبار اخراج المعدول عن ذلك الاصل ليتحقق العدل فلا دليل عليه الا منع الصرف فكلمة هذا قوله تحقيقا معناه خروجا كائنا عن اصل محقق يدل عليه دليل غير منع الصرف كثُلاث ومثلث والدليل على اصلهما ان في معناهما تكرارا دون لفظهما والاصل انه اذا كان المعنى مكررا يكون اللفظ ايضا مكررا كما في جاءني القوم ثلثة ثلثة فعلم ان اصلهما لفظ مكرر وهو ثلثة ثلثة وكذا الحال في أُحاد ومَوحد وثُناء ومَثنى الى رُباع ومربع بلا خلاف وفيما وراءها الى عُشار ومعشر خلاف والصواب مجيئها والسبب في منع صرف ثُلاث ومثلث واخواتهما العدل والوصف لان الوصفية الوضعية التي كانت في ثلثة ثلثة صارت اصلية في

ثُلاث ومثلث لاعتبارها فيما وضعاله وأُخَر جمع اخرى مؤنث آخر وآخر اسم التفضيل لان معناه في الاصل اشد تأخرا ثم نقل الى معنى غير وقياس اسم التفضيل ان يستعمل باللام او الاضافة او كلمة من وحيث لم يستعمل بواحد منها علم انه معدول عن احدها فقال بعضهم انه معدول عما فيه اللام اي الأخر وقال بعضهم هو معدول عما ذكر معه من اي آخر من وانما لم يذهب الى تقدير الاضافة لانها توجب التنوين او البناء او اضافة الى مثلها نحو حينئذ وقبل ويا تيم تيم عدي وليس في أُخر شيء من ذلك فتعين ان يكون معدولا عن احد الاخرين وجُمَع جمع جمعاء مؤنث اجمع وكذلك كُتَع وبُتَع وبُصَع وقياس فعلاء افعل ان كانت صفة ان تجمع على فُعْل كحمراء على حُمر وان كانت اسما ان تجمع على فعالى او فعلاوات كصحراء على صحارى او صحراوات فاصلها اما جُمع او جماعى او جمعاوات فاذا اعتبر اخراجها عن واحدة منها تحقق العدل فاحد السببين فيها العدل التحقيقي والآخر الصفة الاصلية وان صارت بالغلبة في باب التأكيد اسما وفي اجمع واخواته احد السببين وزن الفعل والآخر الصفة الاصلية وعلى ما ذكرنا لا يرد الجموع الشاذة كأنيب واقوس فانه لم يعتبر اخراجها عما هو القياس فيهما كالانياب والاقواس كيف ولو اعتبر جمعهما ولا على انياب واقواس فلا شذوذ في هذه الجمعية ولا قاعدة للاسم المخرج ليلزم من مخالفتها الشذوذ فمن اين يحكم فيهما بالشذوذ ومن هذا يتبين الفرق بين الشاذ والمعدول او تقديرا اي خروجا كائنا عن اصل مقدر مفروض يكون الداعي الى تقديره

وقد رجحه منع الصرف لا غير كعمر وزفر فانهما لما وجدا غير منصرفين
ولم يوجد فيهما سبب ظاهر الا العلمية اعتبر فيهما العدل ولما توقف اعتبار
العدل على وجود اصل ولم يكن فيهما دليل على وجوده غير منع الصرف
قدر فيهما ان اصلهما عامر وزافر فعدل عنهما الى عمر وزفر ومثل باب
قطام المعدولة عن قاطمة واراد ببابها كل ما هو على فعال علما للاعيان المؤنثة
من غير ذوات الراء في لغة بني تميم فانهم اعتبروا العدل في هذا الباب
حملا له على ذوات الراء في الاعلام المؤنثة مثل حضار وظفار فانها
مبنية وليس فيها الا السببان العلمية والتانيث والسببان لا يوجبان
البناء فاعتبر فيها العدل لتحصيل سبب البناء فلما اعتبر فيها العدل لتحصيل
سبب البناء اعتبر فيما عداها مما جعلوه معربا غير منصرف ايضا حملا على
نظائره مع عدم الاحتياج اليه لتحقق السببين لمنع الصرف العلمية
والتانيث فاعتبار العدل فيه انما هو للحمل على نظائره لا لتحصيل سبب منع الصرف
ولهذا يقال ذكر باب قطام ههنا ليس في محله لان الكلام فيما قدر فيه
العدل لتحصيل سبب منع الصرف وانما قال في تميم لان الحجازيين يبنونه
فلا يكون مما نحن فيه والمراد من بني تميم اكثرهم فان الاقلين منهم لم يجعلوا
ذوات الراء مبنية بل جعلوها غير منصرف فلا حاجة الى اعتبار العدل فيها
لتحصيل سبب البناء وحمل ما عداها عليها الوصف وهو كون الاسم
دالا على ذات مبهمة ماخوذة مع بعض صفاتها سواء كانت هذه الدلالة
بحسب الوضع مثل احمر فانه موضوع لذات ما اخذت مع بعض صفاتها

6

التي هي الحمرة او بحسب الاستعمال مثل اربع في مررت بنسوة اربع فانه موضوع
لمرتبة معينة من مراتب العدد فلا وصفية فيه بحسب الوضع بل قد تعرضه
الوصفية كما في المثال المذكور فانه لما اجري فيه على النسوة التي هي من قبيل
المعدودات لا الاعداد علم ان معناه مررت بنسوة موصوفة بالاربعية و
هذا معنى وصفي عرض له في الاستعمال لا اصلي بحسب الوضع والمعتبر في سببية
منع الصرف هو الوصف الاصلي لاصالته لا العرضي لعرضيته فلذلك قال
المص رحمه الله شرطه اي شرط الوصف في سببية منع الصرف ان يكون وصفا
في الاصل الذي هو الوضع بان يكون وضعه على الوصفية لا ان تعرضه
الوصفية بعد الوضع في الاستعمال سواء بقي على الوصفية الاصلية او زالت
عنه فلا تضره بان تخرجه عن سببية منع الصرف الغلبة اي غلبة الاسمية
على الوصفية ومعنى الغلبة اختصاصه ببعض افراده بحيث لا يحتاج في الدلالة
عليه الى قرينة كما ان اسود كان موضوعا لكل ما فيه سواد ثم كثر استعماله
في الحية السوداء بحيث لا يحتاج في الفهم عنه الى قرينة فلذلك المذكور من
اشتراط اصالة الوصفية وعدم مضرة الغلبة صرف لعدم اصالة الوصفية
اربع في قولهم مررت بنسوة اربع وامتنع من الصرف لعدم مضرة الغلبة اسود
وارقم حيث صارا اسمين للحية الاول للحية السوداء والثاني للحية
التي فيها سواد وبياض وادهم حيث صار اسما للقيد من الحديد لما فيه
من الدهمة اعني السواد فان هذه الاسماء وان خرجت عن الوصفية لغلبة
الاسمية لكنها بحسب اصل الوضع اوصاف ولم تهجر استعمالها في

معانيها الاصلية ايضا بالكلية فالمانع من الصرف في هذه الاسماء الصفة
الاصلية مع وزن الفعل واما عند استعمالها في معانيها الاصلية فلا اشكال في
منع صرفها لوزن الفعل والوصف في الاصل والحال وضعف منع افعى اسما
للحية على زعم وصفية لتوهم اشتقاقه من الفعوة التي هي الخبث وكذلك منع
اجدل للصقر على زعم وصفية لتوهم اشتقاقه من الجدل بمعنى القوة واخيل
لطاير اي لطاير ذي خيلان على زعم وصفية لتوهم اشتقاقه من الخال ووجه
ضعف منع الصرف في هذه الاسماء عدم الجزم بكونها اوصافا اصلية فانها لم يقصد بها
المعاني الوصفية مطلقا لا في الاصل ولا في الحال مع ان الاصل في الاسم الصرف
التانيث اللفظي الحاصل بالتاء لا بالالف فانه لا شرط له شرطه في
سببية منع الصرف العلمية اي علمية الاسم المونث ليصير التانيث لازما
لان الاعلام محفوظة من التصرف بقدر الامكان ولان العلمية وضع ثان و
كل حرف وضعت الكلمة عليه لا ينفك عن الكلمة والتانيث المعنوي كذلك
اي كالتانيث اللفظي بالتاء في اشتراط العلمية فيه الا ان بينهما فرقا فانها
في التانيث اللفظي بالتاء شرط لوجوب منع الصرف وفي المعنوي شرط لجوازه
ولابد في وجوبه من شرط آخر كما اشار اليه بقوله وشرط تحتم تاثيره اي
شرط وجوب تاثير التانيث المعنوي في منع الصرف احد امور ثلثة زيادة
على الثلثة اي زيادة حروف الكلمة على ثلثة مثل زينب او تحرك الحرف
الاوسط من حروفها الثلثة مثل سقر او العجمة مثل ماه وجور وانما
اشترط في وجوب تاثير التانيث المعنوي احد الامور الثلثة لتخرج

الكلمة

الكلمة بثقل احد الامور الثلثة عن الخفة التي من شانها ان تعارض بثقل احد
السببين فتزاحم تاثيره وثقل الاولين ظاهر وكذا العجمة لان لسان العجم ثقيل
على العرب فحينئذ يجوز صرفه نظرا الى انتفاء شرط تحتم تاثير التانيث المعنوي اعني
احد الامور الثلثة ويجوز عدم صرفه نظرا الى وجود السببين فيه وزينب وسقر
علما لطبقة من طبقات النار وماه وجور علمين للبلدتين ممتنع صرفها
اما زينب فللعلمية والتانيث المعنوي مع شرط تحتم تاثيره وهو الزيادة على
الثلثة واما سقر فللعلمية والتانيث المعنوي مع شرط تحتم تاثيره وهو تحرك الاوسط
واما ماه وجور فللعلمية والتانيث المعنوي مع شرط تحتم تاثيره وهو العجمة فان
سمي به اي بالمؤنث المعنوي مذكر فشرطه في سببية منع الصرف الزيادة
على الثلثة لان الحرف الرابع في حكم تاء التانيث قايم مقامها فقدم وهو
مؤنث معنوي سماعي باعتبار معناه الجنسي اذا سمي به رجل منصرف لان
التانيث الاصلي زال بعلمية المذكر من غير ان يقوم شيء مقامه والعلمية وحدها
لا يمنع الصرف وعقرب وهو مؤنث معنوي سماعي باعتبار معناه الجنسي
اذا سمي به رجل ممتنع صرفها لانه وان زال التانيث بعلمية المذكر فالحرف
الرابع قايم مقامه بدليل انه اذا صغر قدم ظهر التاء المقدرة كما يقتضيه
قاعدة التصغير فيقال قديمة بخلاف عقرب فانه اذا صغر يقال
عقيرب من غير اظهار التاء لان الحرف الرابع قايم مقامه فعقرب
اذا سمي به رجل امتنع صرفه للعلمية والتانيث الحكمي المعرفة اي التعريف
سبب منع الصرف هو وصف التعريف لا ذات المعرفة شرطها اي

علمية اي كونه علما شرط تاثيرها في منع الصرف ان تكون هذا النوع من جنس التعريف على ان يكون الباء مصدرية او منسوبة الى العلم بان يكون حاصلة في ضمنه على ان يكون الباء للنسبة وانما جعلت مشروطة بالعلمية لان تعريف المضمرات والمبهمات لا يوجد الا في المبنيات ومنع الصرف من احكام المعربات والتعريف باللام او الاضافة يجعل غير المنصرف منصرفا او في حكم المنصرف كما سيجيء فلا يتصور كونه سببا لمنع الصرف فلم يبق الا التعريف العلمي وانما جعل المعرفة سببا والعلمية شرطها ولم يجعل العلمية سببا كما جعل البعض لان فرعية التعريف للتنكير اظهر من فرعية العلمية له العجمة وهي كون اللفظ مما وضعه غير العرب وتاثيرها في منع الصرف شرطان شرطها الاول ان تكون علمية اي منسوبة الى العلم في اللغة العجمية بان تكون متحققة في ضمن العلمية العجم حقيقة كابراهيم او حكما بان ينقله العرب من لغة العجم الى العلمية من غير تصرف فيه قبل النقل كقالون فانه كان في العجم اسم جنس سمي به احد رواة القراء لجودة قراءته قبل ان يتصرف فيه العرب فكانه كان علما في العجمية وانما جعلت شرطا لئلا يتصرف فيها العرب مثل تصرفاتهم في كلامهم فيضعف فيه العجمية فلا تصلح سببا لمنع الصرف فمثل هذا لو سمي بمثل لجام لا يمتنع صرفه لعدم علميته في العجمية وشرطها الثاني احد الامرين تحرك الحرف الاوسط او زيادة على الثلثة اي ثلثة احرف لئلا يعارض الخفة احد السببين فنوح منصرف هذا تفريع بالنظر الى الشرط الثاني فانصراف نوح انما هو لانتفاء الشرط الثاني وهذا اختيار المص لان العجمة سبب ضعيف لانه امر معنوي فلا يجوز اعتبارها مع سكون الاوسط واما التانيث فان له علامة مقدرة تظهر في بعض التصرفات فله نوع قوة

فجاز ان يعتبر مع سكون الاوسط وان لا يعتبر فان قلت قد اعتبر العجمة في ماه وجور مع سكون الاوسط فيما سبق فلم لم تعتبر هنا قلنا اعتبارها فيما سبق انما هو لتقوية سببين اخرين لئلا يقاوم سكون الوسط احدهما ولا يلزم من اعتبارها لتقوية سبب آخر اعتبار سببيتها بالاستقلال وشتر وهو اسم حصن في ديار بكر وابراهيم ممتنع صرفهما لوجود الشرط الثاني فيهما فانه في شتر تحرك الاوسط وفي ابراهيم الزيادة على الثلثة وانما خص التفريع بالشرط الثاني لان غرضه التنبيه على ما هو الحق عنده من انصراف نحو نوح ولهذا قدم انصرافه مع انه متفرع على انتفاء الشرط والاولى تقديم ما هو متفرع على وجوده كما لا يخفى واعلم ان اسماء الانبياء عليهم السلام ممتنعة عن الصرف الا ستة محمد وصالح وشعيب وهود لكونها عربية ونوح ولوط لخفتهما وقيل ان هودا كنوح لان سيبويه قرنه معه ويؤيده ما يقال من ان العرب من ولد اسمعيل ومن كان قبل ذلك فليس بعربي وهود قبل اسمعيل فيما يذكر فكان كنوح الجمع وهو سبب قائم مقام سببين شرطه اي شرط قيامه مقام سببين صيغة منتهى الجموع وهي الصيغة التي كان اولها مفتوحا وثالثها الفا وبعد الالف حرفان او ثلثة اوسطها ساكن وهي التي لا تجمع جمع التكسير مرة اخرى ولهذا سميت صيغة منتهى الجموع لانها جمعت في بعض الصور مرتين بتكسير انتهى تكسيرها المغير للصيغة واما جمع السلامة فانه لا يغير الصيغة فيجوز ان تجمع جمع السلامة كايامن جمع ايمن على ايامنين وصواحب جمع صاحبة على صواحبات وانما اشترطت لتكون صيغة مصونة عن قبول التغير فتوثر

بغير هاء منقلبة عن تاء التأنيث حالة الوقف او المراد بها تاء التأنيث باعتبار
ما يؤول اليه حالة الوقف فلا يرد نحو فوارة جمع فارهة وانما اشترط كونها بغير هاء
لانها لو كانت مع هاء كانت على زنة المفردات كموازنة فانها على زنة
كراهية وطواعية بمعنى الكراهة والطاعة فيدخل في قوة جمعيته فتور ولا حاجة
الى اخراج نحو مدائني فانه معرب محض ليس جمعا لا في الحال ولا في المآل وانما الجمع
مدائن وهو لفظ آخر بخلاف فرازنة فانها جمع فرزين او فرزان بكسر الفاء فعلم
مما سبق ان صيغة منتهى الجموع على قسمين احدهما ما يكون بغير هاء وثانيهما ما يكون
بها فاما ما كان بغير هاء فممتنع صرفه لوجود شرط تأثيرها كمساجد مثال لما بعد الفه
حرفان ومصابيح مثال لما بعد الفه ثلثة احرف اوسطها ساكن
واما فرازنة وامثالها مما هي على صيغة منتهى الجموع مع الهاء فمنصرف لفوات
شرط تأثير الجمعية وهو كونها بلا هاء وحضاجر علما للضبع هذا جواب عن سؤال مقدر
تقديره ان حضاجر علم جنس للضبع يطلق على الواحد والكثير كما ان اسامة
علم جنس للاسد فلا جمعية فيه وصيغة منتهى الجموع ليست من اسباب منع
الصرف بل هي شرط للجمعية فينبغي ان يكون منصرفا لكنه غير منصرف
وتقدير الجواب ان حضاجر حال كونه علما للضبع غير منصرف لا للجمعية الحالية
بل للجمعية الاصلية لانه منقول عن الجمع فانه كان في الاصل جمع حضجر بمعنى
عظيم البطن سمي به الضبع مبالغة في عظم بطنها كان كل فرد منها جماعة من هذا
الجنس فالمعتبر في منع صرفه هو الجمعية الاصلية فان قلت لا حاجة في منع صرفه
الى اعتبار الجمعية الاصلية فان فيه العلمية والتأنيث لان الضبع هي انثى

الضبعان فقط علمية غير مؤثرة والا لكان بعد التنكير منصرفا والتأنيث غير مسلم لانه علم
علم لجنس الضبع مذكرا كان او مؤنثا وانما اكتفى المص في التنبيه على اعتبار الجمعية
الاصلية بهذا القول ولم يقل الجمع شرطه ان يكون في الاصل كما قال في الوصف
تنبيها على ان الجمعية كالوصف قد يكون اصلية معتبرة وقد يكون عارضة غير
معتبرة وليس الامر كذلك اذ لا يتصور العروض في الجمعية وسراويل جواب عن
سؤال مقدر تقديره ان يقال قد تقضيت عن الاشكال الوارد على قاعدة
الجمع بحضاجر بجعل الجمع اعم من ان يكون في الحال او في الاصل فما تقول في سراويل
فانه اسم جنس يطلق على الواحد والكثير ولا جمعية فيه لا في الحال ولا في الاصل فاجاب عنه
بانه قد اختلف في صرفه ومنعه منه فهو اذا لم يصرف وهو الاكثر في موارد الاستعمال
فيرد به الاشكال على قاعدة الجمع كما قلت فقد قيل في التفصي عنه انه اسم اعجمي
ليس بجمع لا في الحال ولا في الاصل حمل في منع الصرف على موازنه اي على ما يوازنه
من الجموع العربية كاناعيم ومصابيح فانه في حكمها من حيث الوزن فهو وان لم يكن
من قبيل الجموع حقيقة لكنه من قبيلها حكما فالجمعية على هذا التقدير اعم
من ان تكون حقيقة او حكما فبناء هذا الجواب على تعميم الجمعية لا على زيادة سبب آخر
على الاسباب التسعة وهو الحمل على الموازن وقيل هو اسم عربي ليس بجمع تحقيقا
لانه اسم جنس يطلق على الواحد والكثير لكنه جمع سروالة تقديرا وفرضا
فانه لما وجد غير منصرف ومن قاعدتهم ان هذا الوزن بدون الجمعية لم يمنع الصرف
قدر حفظا لهذه القاعدة انه جمع سروالة فكانه سمي كل قطعة من السراويل والفرد
ثم جمعت سروالة على سراويل واذا صرف اي سراويل لعدم تحقق جمعية

تحقيقا والاصل في الاسماء الصرف فلا اشكال في تطبيقه على قاعدة الجمع ليحتاج
الى التفصي عنه ونحو جوار اى كل جمع منقوص على فواعل نحو اعل باليا كان من دواهيا
كالجواري والدواعي رفعا وجرا اى في حالتي الرفع والجر كقاض اى حكمه حكم قاض
بحسب الصورة في حذف اليا عنه وادخال التنوين عليه نحو جاءني جوارٍ ومررت بجوارٍ
كما تقول جاءني قاضٍ ومررت بقاضٍ واما في حالة النصب فاليا متحركة مفتوحة
نحو رايت جواري فلا اشكال في حالة النصب لان الاسم غير منصرف لجمعية صيغة
منتهى الجموع بخلاف حالتي الرفع والجر فانه قد اختلف فيه فذهب بعضهم الى ان الاسم
منصرف والتنوين فيه تنوين الصرف لان الاعلال المتعلق بجوهر الكلمة مقدم على منع
الصرف الذي هو من احوال الكلمة بعد تمامها فاصل جوار في قولك جاءني جوارٍ جواري
بالضم والتنوين بناءً على ان الاصل في الاسم الصرف فبنى الاعلال على ما هو الاصل
ثم سقطت الضمة للثقل واليا لالتقاء الساكنين فصار جوارٍ على وزن سلامٍ وكلام
فلم يبق على صيغة منتهى الجموع فهو بعد الاعلال ايضا منصرف والتنوين فيه للصرف
كما كان قبل الاعلال كذلك وذهب بعضهم الى انه بعد الاعلال غير منصرف لان
فيه الجمعية مع صيغة منتهى الجموع لان المحذوف بمنزلة المقدر ولهذا لا يجري الاعراب
على الرا والتنوين فيه تنوين العوض فانه لما سقط تنوين الصرف عوض عن اليا
المحذوفة او عن حركتها هذا التنوين وعلى هذا القياس حالة الجر بلا تفاوت
وفي لغة بعض العرب اثبات اليا في حالة الجر كما في حالة النصب تقول مررت
بجواري كما تقول رايت جواري وبناء هذه اللغة على تقديم منع الصرف على الاعلال
فانه ح يكون اليا مفتوحة في حالة الجر والفتحة خفيفة فلا يقع فيه اعلال واما في حالة

الرفع فاصل جوار جواري بالفتحة بلا تنوين حذف الضمة للثقل وعوض عنها التنوين

فانه علم لبلدة مركب من جبل هو اسم صنم و بك هو اسم صاحب هذه البلدة

جعلا اسما واحدا من غير ان يقصد بينهما نسبة اضافية او اسنادية او غيرهما

الالف والنون المزيدتان من اسباب منع الصرف يسميان مرتين لانهما

من الزوائد الزايدة و يسميان مضارعتين ايضا لمضارعتهما الفي التانيث

الرفع فاصل جوار جواري بالضمة بالتنوين حذف الضمة للثقل وعوض عنها التنوين
فسقطت الياء لالتقاء الساكنين فصار جوارٍ وعلى هذه اللغة لا اعلال الا في حالة
واحدة بخلاف اللغة المشهورة فان فيه اعلالا في حالتين كما عرفت التركيب
وهو صيرورة كلمتين او اكثر كلمة واحدة من غير حرفية جزء فلا يرد النجم وبعلبك
علمين شرط العلمية ليامن من الزوال فيحصل له قوة فيؤثر بها في منع الصرف
وان لا يكون باضافة لان الاضافة تخرج المضاف الى الصرف او الى حكمه فكيف
تؤثر في المضاف اليه ما يضاده اعني منع الصرف ولا اسناد لان الاعلام
المشتملة على الاسناد من قبيل المبنيات نحو تابط شرا فانها باقية في حالة العلمية
على ما كانت عليه قبل العلمية فان التسمية بها انما هي لدلالتها على قصة غريبة فلو تطرق
اليها التغير يمكن ان يفوت تلك الدلالة واذا كانت من قبيل المبنيات فكيف يتصور
فيها منع الصرف الذي هو من احكام المعربات فان قلت كان على المص
ان يقول وان لا يكون الجزء الثاني من المركب صوتا ولا متضمنا لحرف العطف
ليخرج مثل سيبويه ونفطويه ومثل خمسة عشر وستة عشر علمين قلنا كانه
اكتفى في ذلك بما ذكره فيما بعد انهما من قبيل المبنيات واما الاعلام المشتملة
على الاسناد فلم يذكر بناءها اصلا فلذلك احتاج الى اخراجها مثل بعلبك
فانه علم بلدة مركب من بعل هو اسم صنم وبك هو اسم صاحب هذه البلدة
جعلا اسما واحدا من غير ان يقصد بينهما نسبة اضافية او اسنادية او غيرها
الالف والنون المزيدتان من اسباب منع الصرف يسميان مزيدتين لانهما
من الحروف الزوائد ويسميان مضارعتين ايضا لمضارعتهما لالفي التانيث

في منع دخول تاء التانيث عليهما وللنحاة خلاف ففي ان سببيتهما للمنع الصرف
اما كونهما مزيدتين وفرعيتهما للمزيد عليه واما مشابهتهما لالفي التانيث
والراجح هو القول الثاني ثم انهما ان كانا في اسم يعني به ما يقابل الصفة
فان الاسم المقابل للفعل والحرف اما ان لا يدل على ذات ملحوظ
معها صفة من الصفات كرجل وفرس او يدل كاحمر وضارب
ومضروب فالاول يسمى اسما والثاني صفة فالمراد بالاسم المذكور
ههنا هو هذا المعنى لا الاسم الشامل للاسم والصفة فشرطه اي شرط الالف
والنون في منعهما من الصرف وافراد الضمير باعتبار انهما سبب واحد
او شرط ذلك الاسم في امتناعه من الصرف العلمية تحقيقا للزوم زيادتهما
او ليمتنع التاء فيتحقق مشابهتهما بالفي التانيث كعمران او كانا في صفة فانتفاء
فعلانة اي ان كان الالف والنون في صفة فشرطه انتفاء فعلانة يعني امتناع
دخول تاء التانيث عليه ليبقى مشابهتهما لالفي التانيث على حالها ومن
ثم اي ومن اجل المخالفة في الشرط اختلف في رحمان فيه انه منصرف
او غير منصرف فانه ليس له مؤنث لا رحمى ولا رحمانة لانه صفة خاصة
لله تعالى لا يطلق على غيره تعالى لا على مذكر ولا مؤنث فعلى مذهب
من شرط انتفاء فعلانة فهو غير منصرف وعلى مذهب من شرط وجود
فعلى فهو منصرف دون سكران فانه لا خلاف في منع صرفه لوجود الشرط
على المذهبين لان مؤنثه سكرى لا سكرانة ودون ندمان فانه لا خلاف
في صرفه لانتفاء الشرط على المذهبين لان مؤنثه ندمانة لا ندمى هذا

اذا كان ندمان بمعنى النديم واما اذا كان بمعنى النادم فهو غير منصرف
بالاتفاق لان مؤنثه ندمى لا ندمانة ووزن الفعل وهو كون الاسم
على وزن يعد من اوزان الفعل وهذا القدر لا يكفي في سببية منع
الصرف بل شرطه فيها احد الامرين اما ان يختص في اللغة العربية
بالفعل بمعنى انه لا يوجد في الاسم العربي الا منقولا من الفعل كشمر علما
صيغة الفعل الماضي المعلوم من التشمير فانه نقل من هذه الصيغة وجعل علما
لفرس وكذلك بذر لماء وعثر لموضع وخضم لرجل افعال نقلت الى
الاسمية واما نحو بقم اسم الصبغ معروف وهو العندم وشلم علما لموضع
بالشام فهو من الاسماء العجمية المنقولة الى العربية فلا يقدح في ذلك الاختصاص
ومثل ضرب على البناء للمفعول اذا جعل علما لشخص فانه ايضا غير منصرف للعلمية
ووزن الفعل وانما قيد بالبناء للمفعول فانه على البناء للفاعل غير مختص بالفعل لم يذهب
الى منع صرفه الا بعض النحاة او يكون غير مختص لكن يكون في اوله اي اول وزن
الفعل [illegible] او اول ما كان على وزن الفعل زيادة اي زيادة حرف او حرف زائد
من حرف اتين كزيادته اي مثل زيادة حرف او حرف زائد في اول الفعل
غير قابل اي حال كون وزن الفعل او ما كان على وزن الفعل غير قابل للتاء
فانه يخرج الوزن بهذه التاء لاختصاصها بالاسم عن اوزان الفعل ولو قال
غير قابل للتاء قياسا بالاعتبار الذي امتنع من الصرف لاجله لم يرد عليه اربع اذا
[illegible] فان لحوق التاء به للتذكير فلا يكون قياسا ولا اسود فان مجيء الاسودة في
الحية الانثى ليس باعتبار الوصف الاصلي الذي لاجله يمتنع من الصرف بل باعتبار

علمیة الاسمیة العارضیة ومن ثم ای من اجل اشتراط عدم قبول التاء امتنع
احمر عن الصرف لوجود الزیادة المذکورة مع عدم قبول التاء وانصرف
یعمل لقبول التاء یعملة للناقة القویة علی العمل والسیر وما فیه علمیة مؤثرة
ای کل اسم غیر منصرف یکون فیه علمیة مؤثرة فی منع صرفه بالسببیة المحضة
او مع شرطیته لسبب آخر احترز بذلک عما تجامع الف التأنیث او صیغة
منتهی الجموع فان کل واحد منهما کاف فی منع الصرف لا تأثیر فیه للعلمیة
اذا نکر بان یأول العلم بواحد من الجماعة المسماة به نحو هذا زید ورأیت
زیدا آخر فانه ارید به المسمی بزید او یجعل عبارة عن الوصف المشتهر
صاحبه به نحو قولهم لکل فرعون موسی ای لکل مبطل محق صرف لما تبین
ای ظهر حین تبیین اسباب منع الصرف وشرائطها فیما سبق من انها ای
العلمیة لا تجامع مؤثرة الا ما ای السبب الذی هی ای العلمیة شرط فیه
وذلک فی التأنیث بالتاء لفظا او معنی والعجمة والترکیب والالف والنون
المزیدتین فان کل واحد من هذه الاسباب الاربعة مشروطة بالعلمیة
الا العدل ووزن الفعل استثناء مما بقی من الاستثناء الاول ای لا تجامع
غیرها ای غیر شرط فیه الا العدل ووزن الفعل فان العلمیة تجامعهما مؤثرة
کما فی عمر واحمد ولیست شرطا فیهما کما فی ثلث واحمر وهما ای العدل
ووزن الفعل متضادان لان الاسماء المعدولة بالاستقراء علی
مخصوصة لیس شیء منها من اوزان الفعل المعتبرة فی منع الصرف فلا یکون
منهما ای لا یوجد شیء من الاسماء الداخلة بین مجموع هذین السببین

اوزان عدل را ابتدا بشنو کمر مفعل مفعل مثال آن مثلث و عمر فعل است امس فعال ...
واانکه فعال دان چو قطام فعل سحر

الا واحد منها فقط لا مجموعهما فاذا نکر غیر المنصرف الذی احد اسبابه العلمیة بقی بلا سبب
ای لم یبق فیه سبب من حیث هو سبب فیما هی شرط فیه من الاسباب
الاربعة المذکورة لانه قد انتفی احد السببین الذی هو العلمیة بذاتها و
السبب الآخر المشروط بالعلمیة من حیث وصف السببیة فلا یبقی فیه سبب
من حیث هو سبب او علی سبب واحد فیما هی لیست بشرط فیه من العدل
ووزن الفعل هذا وقد قیل علیه فورد ما نقلنا من ان اصمت بکسرتین
علم لمفازة من اوزان الفعل مع وجود العدل فیه فانه امر من صمت
وقیاسه ان یجیء بضمتین فلما جاء بکسرتین علم انه معدول عنه والجواب ان هذا
امر غیر محقق لجواز ورود اصمت بکسرتین وان لم یشتهر فلا وان
تحقق فهذا العدل تحقیقا کان او تقدیرا لم یجامع وزن الفعل وایضا قد
عرفت فیما تقدم ان مجرد وجود اصل محقق لا یکفی فی اعتبار العدل التحقیقی
بدون اقتضاء منع الصرف ایاه واعتبار خروج الصیغة عن ذلک الاصل
وههنا لا یقتضیه لوجود سببین فی اصمت وراء العدل وهما العلمیة و
التأنیث ثم انه اشار الی استثناء مثل احمر علما اذا نکر عن هذه القاعدة
علی قول سیبویه بقوله وخالف سیبویه الاخفش المشهور وهو
ابو الحسن تلمیذ سیبویه ولما کان قول التلمیذ اظهر مع موافقة لما ذکره
من القاعدة جعله اصلا واسند المخالفة الی الاستاد وان کان
غیر مستحسن تنبیها علی ذلک فی انصراف مثل احمر علما اذا نکر والمراد
نحو احمر ما کان من الوصفیة له قبل العلمیة ظاهرا او غیر خفی فیدخل فیه

سكران واشاره ويخرج عنه افعل التاكيد نحو اجمع فانه منصرف عند التنكير
بالاتفاق لضعف معنى الوصفية فيه قبل العلمية ظاهر انحصر لكونه بمعنى كل
وكذلك افعل التفضيل المجرد عن من التفضيلية فانه بعد التنكير منصرف بالاتفاق
لضعف معنى الوصفية فيه حتى صار افعل اسما وان كان معه من فلا ينصرف
بلا خلاف لظهور معنى الوصفية فيه بسبب من التفضيلية اعتبار الوصفية
الاصلية اى انما خالف سيبويه الاخفش لاجل اعتباره الوصفية
الاصلية بعد التنكير فانه لما زالت العلمية بالتنكير لم يبق مانع من اعتبار
الوصفية فاعتبرها وجعله غير المنصرف للوصفية الاصلية وسبب آخر
كوزن الفعل والالف والنون المزيدتين فان قلت فكما انه لا مانع
من اعتبار الوصفية الاصلية لا باعث على اعتبارها ايضا فلم اعتبرها
وذهب اليها مع خلاف الاصل اعنى منع الصرف قيل الباعث على
اعتبارها امتناع اسود وارقم مع زوال الوصفية عنهما ح وفيه بحث
لان الوصفية لم تزل عنهما بالكلية بل بقي فيهما شائبة من الوصفية لان الاسود
اسم للحية السوداء والارقم للحية التي فيها سواد وبياض وفيهما شمة من الوصفية
فلا يلزم من اعتبار الوصفية فيهما اعتبارها في احمر بعد التنكير لانها قد
زالت بالكلية واما الاخفش فذهب الى انه منصرف فان الوصفية
قد زالت بالعلمية والعلمية بالتنكير والزائل لا يعتبر من غير ضرورة فلم يبق
فيه الا سبب واحد هو وزن الفعل او الالف والنون وهذا القول
اظهر ولما اعتبر سيبويه الوصف الاصلي بعد التنكير وان كان

لزمه ان يعتبره في حالة العلمية ايضا فيمتنع نحو حاتم من الصرف للوصف
الاصلي والعلمية فاجاب عنه المص بقوله ولا يلزمه اى سيبويه من
اعتباره الوصفية الاصلية بعد التنكير في مثل احمر علما باب حاتم اى
كل علم كان في الاصل وصفا مع بقاء العلمية بان اعتبر فيه ايضا الوصفية
الاصلية وحكم بمنع صرفه للعلمية والوصفية الاصلية لما يلزم في باب
حاتم على تقدير منعه من الصرف من اعتبار المتضادين يعنى الوصفية و
العلمية فان العلم للخصوص والوصف للعموم في حكم واحد وهو منع صرف
لفظ واحد بخلاف ما اذا اعتبرت الوصفية الاصلية مع سبب آخر كما في
اسود وارقم فان قلت التضاد انما هو بين الوصفية المحققة والعلمية لا بين
الوصفية الزائلة والعلمية فلو اعتبر الوصفية الاصلية والعلمية في منع
صرف مثل حاتم لا يلزم اجتماع المتضادين قلنا اعتبار احد الضدين
بعد زواله مع ضد آخر في حكم واحد وان لم يكن من قبيل اجتماع المتضادين
لكنه شبيه به فاعتبارهما معا غير مستحسن وجميع الباب اى باب
غير المنصرف باللام اى بدخول لام التعريف عليه او الاضافة اى اضافته
الى غيره ينجر اى يصير مجرورا بالكسر اى بصورة الكسر لفظا او تقديرا و
انما لم يكتف بقوله ينجر لان الانجرار قد يكون بالفتح ولا بان يقول ينكسر لان
الكسر يطلق على الحركة البنائية ايضا وللنحاة خلاف في ان هذا الاسم
في هذه الحالة منصرف او غير منصرف فمنهم من ذهب الى انه منصرف مطلقا
لان عدم انصرافه انما كان لمشابهة الفعل فلما ضعفت هذه المشابهة

بدخولها هو من خواص الاسم اعني اللام او الاضافة قويت جهة
الاسمية فرجع الى اصله الذي هو الصرف فدخلها الكسر دون التنوين لانه
لا يجتمع مع اللام او الاضافة ومنهم من ذهب الى انه غير منصرف
مطلقا والممنوع من غير المنصرف بالاصالة هو التنوين وسقوط
الكسر انما هو تبعية التنوين وحيث ضعفت مشابهة الفعل لم يؤثر الا
في سقوط التنوين دون تابعه الذي هو الكسر فعاد الكسر الى حاله وسقط
التنوين لامتناعه من الصرف ومنهم من ذهب الى ان العلتين ان
كانتا باقيتين مع اللام او الاضافة كان الاسم غير منصرف وان زالتا
معا او زالت احديهما كان منصرفا وبيان ذلك ان العلمية تزول باللام
او الاضافة فان كانت العلمية شرطا للسبب الآخر زالتا معا كما في ابرهيم
وان لم يكن شرطا كما في احمد زالت احديهما وان لم يكن هناك
علمية كما في احمر بقيت العلتان على حالهما وهذا القول انسب بما عرف
به المص غير المنصرف **المرفوعات** جمع المرفوع لا المرفوعة
لان موصوفه الاسم وهو مذكر لا يعقل ويجمع هذا الجمع مطردا صفة المذكر
الذي لا يعقل كالصافنات للمذكور من الخيل وجمال سبحلات
اي ضخمات وكالايام الخاليات هو اي المرفوع الدال عليه المرفوعات
لان التوصيف انما يكون لماهية لا للافراد ما اشتمل اي اسم اشتمل
على علم الفاعلية اي علامة كون الاسم فاعلا وهي الضمة والواو
او الالف والراء و باشتمال الاسم عليها ان يكون موصوفا بها لفظا او تقديرا

١٥

او محلا ولا شك ان الاسم موصوف بالرفع المحلي اذ معنى الرفع المحلي انه في محل لو كان

تقويه بخلاف نوع ما اسند الى الفاعل على جهة قيامه به اي اسناد

او محلا ولا شك ان الاسم موصوف بالرفع المحلي اذ معنى الرفع المحلي انه في محل لو كان
ثمة معرب لكان مرفوعا لفظا او تقديرا وكيف يختص الرفع بما عدا الرفع المحلي
وهو بحث مثلا عن احوال الفاعل اذا كان مضمرا متصلا كما يجيء فمنه اي
من المرفوع او مما اشتمل على علم الفاعلية الفاعل وانما قدم لانه اصل
المرفوعات عند الجمهور لانه جزء الجملة الفعلية التي هي اصل الجمل ولان عامله
اقوى من عامل المبتدا وقيل اصل المرفوعات المبتدا لانه باق
على ما هو الاصل في المسند اليه وهو التقديم بخلاف الفاعل ولانه يحكم عليه
بكل حكم جامد ومشتق فكان اقوى بخلاف الفاعل فانه لا يحكم عليه الا بالمشتق
وهو اي الفاعل ما اي اسم حقيقة او حكما ليدخل فيه مثل قولهم اعجبني ان ضربت
زيدا اسند اليه الفعل بالاصالة لا بالتبعية ليخرج عن الحد توابع الفاعل
وكذا المراد في جميع حدود المرفوعات والمنصوبات والمجرورات عن التابع
بقرينة ذكر التوابع بعدها او شبهه اي ما يشبهه في العمل وانما قال ذلك ليتناول
فاعل مثل اسم الفاعل والصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل وافعل التفضيل
وقدم اي الفعل او شبهه عليه اي على ذلك الاسم واحترز به عن نحو زيد
في زيد ضرب لانه مما اسند اليه الفعل لان الاسناد الى ضمير راجع اليه
في الحقيقة لكنه مؤخر عنه والمراد بتقديمه عليه وجوبا ليخرج عنه المبتدا المتقدم عليه
خبره نحو كريم من يكرمك فان قلت قد يجب تقديمه اذا كان المبتدا نكرة و
الخبر ظرفا نحو في الدار رجل قلت المراد وجوب تقديم نوعه وليس نوع الخبر مما يجب
تقديمه بخلاف نوع ما اسند الى الفاعل على جهة قيامه به اي اسناده

بدخول اللام من خواص الاسم اعنى اللام او الاضافة قويت جهة
الاسمية فرجع الى اصله الذى هو الصرف فدخله الكسر دون التنوين لانه
لا يجتمع مع اللام او الاضافة ومنهم من ذهب الى انه غير منصرف

والقائم على طريقة قيام الفعل او شبهه به وطريقة قيامه به ان يكون على صيغة المعلوم او على ما في حكمها كاسم الفاعل والصفة المشبهة واحترز بهذا القيد عن مفعول ما لم يسم فاعله كزيد في ضرب زيد على صيغة المجهول والاحتياج الى هذا القيد انما هو على مذهب من لم يجعله داخلا في الفاعل كالمص واما على مذهب من جعله داخلا فيه كصاحب المفصل فلا حاجة الى هذا القيد بل يجب ان لا يقيد. مثل زيد في قام زيد فهذا مثال لما اسند اليه الفعل ومثل ابوه في زيد قائم ابوه فهذا مثال لما اسند اليه شبه الفعل والاصل في الفاعل اي ما ينبغي ان يكون الفاعل عليه ان لم يمنع مانع ان يلي الفعل المسند اليه بان يكون بعده من غير ان يتقدم عليه آخر من معمولاته لانه كالجزء من الفعل لشدة احتياج الفعل اليه يدل على ذلك اسكان اللام في ضربت لانه لدفع توالي اربع حركات فيما هو بمنزلة كلمة واحدة فلذلك الاصل الذي يقتضي تقدم الفاعل على سائر معمولات الفعل جاز ضرب غلامه زيد لتقدم مرجع الضمير وهو زيد رتبة فلا يلزم الاضمار قبل الذكر مطلقا بل لفظا فقط وذلك جائز وامتنع ضرب غلامه زيدا لتاخر مرجع الضمير وهو زيد لفظا ورتبة فيلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة وذلك غير جائز خلافا للاخفش وابن جني ومستندهما في ذلك قول الشاعر جزى ربه عني عدي بن حاتم ، جزاء الكلاب العاويات وقد فعل واجيب عنه بان هذا لضرورة الشعر والمراد عدم جوازه في سعة الكلام وبانه لا نم ان الضمير يرجع الى عدي بل الى المصدر الذي يدل عليه الفعل اي جزى رب الجزاء. واذا انتفى الاعراب الدال على فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول

بالوضع لفظا فيهما اي في الفاعل المتقدم ذكره صريحا في ضمن الامثلة والمفعول المتقدم ذكره في ضمن الامثلة والقرينة اي الامر الدال عليهما او لا يعهد ان يطلق على ما وضع بازاء الشيء انه قرينة عليه فلا يرد ان ذكر الاعراب يستغني عنه اذ القرينة شاملة له وهي اما لفظية نحو ضرب موسى حبلى او معنوية نحو اكل الكمثرى يحيى او كان الفاعل مضمرا متصلا بالفعل بارزا كضربت زيدا او مستكنا كزيد ضرب غلامه بشرط ان يكون المفعول متاخرا عن الفعل لئلا ينتقض بمثل زيدا ضربت او وقع مفعوله اي مفعول الفاعل بعد الا بشرط توسطها بينهما في صورتي التقديم والتاخير نحو ما ضرب زيد الا عمرا او بعد معناها نحو انما ضرب زيد عمرا وجب تقديمه اي تقديم الفاعل على المفعول في جميع هذه الصور اما في صورة انتفاء الاعراب فيهما والقرينة فللتحرز عن الالتباس واما في صورة كون الفاعل ضميرا متصلا فلمنافاة الاتصال الانفصال واما في صورة وقوع المفعول بعد الا لكن بشرط توسطها بينهما في صورتي التقديم والتاخير فلئلا ينقلب الحصر المطلوب فان المفهوم من قوله ما ضرب زيد الا عمرا انحصار ضاربية زيد في عمرو مع جواز ان يكون عمرو مضروبا لشخص آخر والمفهوم من قوله ما ضرب عمرا الا زيد انحصار مضروبية عمرو في زيد مع جواز ان يكون زيد ضاربا لشخص آخر فلو انعكس احدهما بالآخر انقلب الحصر المطلوب وانما قلنا بشرط توسطها بينهما في صورتي التقديم والتاخير لانا لو قدم المفعول على الفاعل مع الا فقيل ما ضرب الا عمرا زيد فالظاهر ان معناه انحصار ضاربية زيد في عمرو واذا انحصر

انما هو فيما بلى الا فلا ينقلب الحصر المطلوب فلا يجب تقديم الفاعل لكن لم يتجه بعضهم

لانه من قبيل قصر الصفة قبل تمامها وانا قلنا الظاهر ان معناه كذا لاحتمال ان يكون

معناه ما ضرب احد احدا الا عمرو زيدا فيفيد انحصار صفة كل منهما في الآخر وايضا

هو خلاف المقصود واما وجوب تقديمه عليه في صورة وقوع المفعول بعد معنى الا

لان الحصر فيها في الجزء الاخير فلو اخر الفاعل انقلب المعنى قطعا واذا اتصل به اي

اي بالفاعل ضمير مفعول نحو ضرب زيدا غلامه او وقع اي الفاعل بعد الا المتوسطة

بينهما في صورتي التقديم والتاخير نحو ما ضرب عمروا الا زيد وفايدة هذه القيد مثل

ما عرفت آنفا او وقع الفاعل بعد معناها اي معنى الا نحو انما ضرب عمروا زيد

او اتصل مفعوله بان يكون المفعول ضميرا متصلا بالفعل وهو اي الفاعل غيره

ضمير متصل به نحو ضربك زيد وجب تاخيره اي تاخير الفاعل عن المفعول في

جميع هذه الصور اما في صورة اتصال ضمير المفعول به فلئلا يلزم اضمار قبل الذكر لفظا

لفظا ورتبة واما في صورة وقوعه بعد الا ومعناها فلئلا ينقلب الحصر المطلوب

واما في صورة كون المفعول ضميرا متصلا والفاعل غير متصل فلمنافاة الاتصال

بتوسط الفاعل الغير المتصل بينه وبين الفعل بخلاف ما اذا كان الفاعل

ايضا ضميرا متصلا فانه يجب ح تقديم الفاعل نحو ضربتك وقد يحذف

الفعل الرافع للفاعل لقيام قرينة دالة على تعيين المحذوف جوازا

اي حذفا جايزا في مثل زيد اي في ما كان جوابا لسوال محقق لمن قال من

قام سايلا عمن يقوم به القيام فيجوز ان تقول زيد بحذف قام اي قام

زيد ويجوز ان تقول قام زيد بذكره وانا قدر الفعل دون الجزء

17

تقدير الخبر يوجب حذف الجملة وتقدير الفعل حذف جزءها والتقليل في الحذف

اولى وكذا يحذف الفعل جوازا فيما كان جوابا لسوال مقدر نحو قول الشاعر

ليبك يزيد ضارع لخصومة ...

انما هو فيما يلى الا فلا ينقلب الحصر المطلوب فلا يجب تقديم الفاعل لكن لم يتحة بعضهم
لانه من قبيل قصر الصفة قبل تمامها وانما قلنا الظاهر ان معناه كذا لاحتمال ان يكون

17

تقدير الخبر يوجب حذف الجملة التقدير الفعل حذف جزء او التقليل في الحذف
اولى وكذا يحذف الفعل جوازا فيما كان جوابا لسوال مقدر نحو قول الشاعر في
مرثية يزيد بن نهشل ليبك على البناء للمفعول يزيد مرفوع على انه مفعول
ما لم يسم فاعله ضارع اى عاجز ذليل وهو فاعل الفعل المحذوف اى ليبكه
ضارع بقرينة السوال المقدر ومؤمن يبكيه واما على رواية ليبك يزيد على
بناء الفاعل ونصب يزيد فليس مما نحن فيه لخصومة متعلق بضارع اى
يبكيه من يذل ويعجز عن مقاومة الخصماء لانه كان ظهيرا للعجزة والاذلاء
وآخر البيت ومختبط مما تطيح الطوائح والمختبط السائل من غير وسيلة
والاطاحة الاهلاك والطوائح جمع مطيحة على غير القياس كلواقح جمع ملقحة وما
يتعلق بمختبط وما مصدرية يعني ويبكيه ايضا من يسأل بغير وسيلة من اجل
اهلاك المهلكات ماله وما متوسل الى تحصيل المال لانه كان معطي السائلين
بغير وسيلة وقد يحذف الفعل الرافع للفاعل لقرينة دالة على تعينه
وجوبا اى حذفا واجبا في مثل وان احد من المشركين استجارك
اى في كل موضع حذف الفعل ثم فسر لرفع الابهام الناشي من الحذف
فانه لو ذكر المفسر لم يبق المفسر مفسرا بل صار حشوا بخلاف المفسر الذي
فيه ابهام بدون حذفه فانه يجوز الجمع بينه وبين مفسره كقولك جاءني
رجل اى زيد فتقديره وان استجارك احد من المشركين فاحد فيها
فعل محذوف وجوبا وهو استجارك الاول المفسر باستجارك الثاني وانما
وجب حذفه لان مفسره قائم مقامه مغن عنه ولا يجوز ان يكون احد مرفوعا

بالابتداء لامتناع دخول حرف الشرط على الاسم بل لا بدّ له من الفعل
وقد يحذفان اي الفعل والفاعل معاً دون الفاعل وحده مثل نعم
جواباً لمن قال أقام زيد اي نعم قام زيد فحذفت الجملة الفعلية وذكر نعم
في مقامها وهذا الحذف جائز بقرينة السؤال لا واجب لعدم قيام ما يؤدي
مؤداه في مقامه كالمفسر فيلزم في الكلام استدراك وانما قدر الجملة الفعلية
لا الاسمية بان يقال اي نعم زيد قام ليكون الجواب مطابقا للسؤال في كونه
جملة فعلية واذا تنازع الفعلان بل العاملان اذ التنازع يجري في غير الفعل
ايضا نحو زيد معطي ومكرم عمرا وبكر كريم وشريف ابوه واقتصر على الفعل
لاصالته في العمل وانما قال الفعلان مع ان التنازع قد يقع في اكثر من فعلين
اقتصارا على اقل مراتب التنازع وهو الاثنان ظاهرا اي اسما ظاهرا واقعا
بعدهما اي بعد الفعلين اذ المتقدم عليهما والمتوسط بينهما معمول للفعل الاول
اذ هو مستحقه قبل الثاني فلا يكون فيه مجال تنازع ومعنى تنازعهما فيه انما
بحسب المعنى يتوجهان اليه ويصح ان يكون هو في ذلك الموضع معمولا
لكل واحد منهما على البدل فح لا يتصور تنازعهما في الضمير المتصل لان المتصل
الواقع بعدهما يكون متصلا بالفعل الثاني وهو مع كونه متصلا بالفعل الثاني
لا يجوز ان يكون معمولا للاول كما لا يخفى واما الضمير المنفصل الواقع بعدهما نحو
ما ضرب واكرم الا انا ففيه تنازع لكن لا يمكن قطعه بما هو طريق القطع
عندهم وهو اضمار الفاعل في الاول عند البصريين وفي الثاني عند الكوفيين
لانه لا يمكن اضماره مع الا لانه حرف لا يصح اضماره ولا بد منه لفساد المعنى

نحو قولك اللهم صل على محمد وآل محمد
كما صليت وباركت وترحمت وتحننت على ابراهيم
وآل ابراهيم انك حميد مجيد فان ههنا اربع افعال
تنازع في ابراهيم

بالابتداء لامتناع دخول حرف الشرط على الاسم بل لا بد له من الفعل

لانه لا يمكن اضماره مع الا لانه حرف لا يصح اضماره ولا بد ... لفساد المعنى

لانه تفيد نفي الفصل عن الفاعل والمقصود اثباته له ومراد المص بالتنازع
ههنا ما يكون طريق قطعه اضمار الفاعل فلهذا اختصه بالاسم الظاهر واما التنازع
الواقع في الضمير المتصل فعلى مذهب الكسائي يقطع بالحذف وعلى مذهب الفراء
فيعملان معا واما على مذهب غيرهما فلا يكن قطعه لان طريق القطع عندهم الاضمار
وهو ممتنع كما عرفت فقد يكون اي تنازع الفعلين في الفاعلية بان
يقتضي كل منهما ان يكون الاسم الظاهر فاعلا له فيكونان متفقين في اقتضاء
الفاعلية مثل ضربني واكرمني زيد وقد يكون تنازعهما في المفعولية بان
يقتضي كل منهما ان يكون الاسم الظاهر مفعولا له فيكونان متفقين في اقتضاء
المفعولية مثل ضربت واكرمت زيدا وقد يكون تنازعهما في الفاعلية
والمفعولية وذلك يكون على وجهين احدهما ان يقتضي كل منهما
فاعلية اسم ظاهر ومفعولية اسم ظاهر آخر فيكونان متفقين في ذلك
الاقتضاء مثل ضرب واهان زيد عمروا وليس هذا قسما ثالثا من التنازع
بل هو اجتماع القسمين الاولين وثانيهما ان يقتضي احد الفعلين فاعلية
اسم ظاهر والآخر مفعولية ذلك الاسم الظاهر بعينه ولا شك في اختلاف
اقتضاء الفعلين في هذه الصورة وهذا هو القسم الثالث المقابل
للاولين فقوله مختلفين لتخصيص هذه الصورة بالارادة يعني قد يكون
تنازع الفعلين واقعا في الفاعلية والمفعولية حال كون الفعلين مختلفين
في الاقتضاء وذلك لا يتصور الا اذا كان الاسم الظاهر المتنازع فيه
واحدا وانا لم يورد مثال القسم الثالث لانه اذا اخذ فعل من المثال الاول

الاول فان اقتضى الثاني الفاعل اضمرته وان اقتضى المفعول حذفته او اضمرته
تقول ضربني واكرماني الزيدان ولا يلزم ح محذور وقيل روي عنه
تشريك الامرين او اضماره بعد الظاهر كما في صورة تاخيره ان احب
تقول ضربني واكرمني زيد هو وضربني واكرمت زيدا هو ورواية المتن
غير مشهورة عنه وحذف المفعول تحرزا عن التكرار لو ذكر وعن الاضمار
قبل الذكر في الفضلة لو اضمر ان استغنى عنه والا اي وان لم يستغن
عنه اظهرت اي المفعول نحو حسبني منطلقا وحسبت زيدا منطلقا لانه
لا يجوز حذف احد مفعولي باب حسبت ولا يجوز اضماره لئلا يلزم الاضمار قبل
الذكر في الفضلة وان اعملت الفعل الاول كما هو مختار الكوفيين
اضمرت الفاعل في الفعل الثاني لو اقتضاه نحو ضربني واكرمني زيد اذا
جعلت زيدا فاعل ضربني واضمرت في اكرمني ضميرا راجعا الى زيد لتقدمه
رتبة فلا محذور فيه ح لا حذف الفاعل ولا الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة
بل لفظا فقط وهو جائز واضمرت المفعول في الفعل الثاني لو اقتضاه
على مذهب المختار ولم تحذفه وان جاز حذفه لئلا يتوهم ان مفعول الثاني
مغاير للمذكور ويكون الضمير ح راجعا الى لفظ متقدم رتبة كما تقول ضربني و
اكرمته زيد الا ان يمنع مانع من الاضمار كما هو القول المختار وحسن الحذف
كما في القول الغير المختار فيظهر المفعول فانه اذا امتنع الاضمار والحذف
لا سبيل الا الى الاظهار نحو حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا
حيث اعمل حسبني فجعل الزيدان فاعلا ومنطلقا ... لا اضمر المفعول

ونحو من المثال الآخر فصل مثال القسم الثالث وذلك يتصور على وجوه كثيرة
مثل ضربني وضربت زيدا واكرمني واكرمت زيدا وضربني واكرمت زيدا
واكرمني وضربت زيدا وغير ذلك مما يكون الاسم الظاهر مرفوعا فيختار النحاة
البصريون اعمال الفعل الثاني لقربه مع تجويز اعمال الاول ويختار النحاة
الكوفيون الاول اي اعمال الفعل الاول مع تجويز اعمال الثاني لسبقه
وللاحتراز عن الاضمار قبل الذكر فان اعملت الفعل الثاني كما هو مذهب
البصريين واولى به لانه المذهب المختار واكثر استعمالا اضمرت
الفاعل في الفعل الاول اذا اقتضى الفاعل لجواز الاضمار قبل الذكر في العمدة
بشرط التفسير ولزوم التكرار بالذكر وامتناع الحذف على وفق
الاسم الظاهر الواقع بعد الفعلين اي على موافقته افرادا وتثنية
وجمعا وتذكيرا وتانيثا لانه مرجع الضمير والضمير يجب ان يكون موافقا لمرجعه
في هذه الامور دون الحذف لانه لا يجوز حذف الفاعل الا اذا اسند
شيء مسنده خلافا للكسائي فانه لا يضمر الفاعل بل يحذفه تحرزا
عن الاضمار قبل الذكر ويظهر اثر الخلاف في نحو ضرباني واكرمني الزيدان
عند البصريين وضربني واكرمني الزيدان عند الكسائي وجاز اي
اعمال الفعل الثاني مع اقتضاء الفعل الاول الفاعل خلافا للفراء
فانه لا يجوز اعمال الفعل الثاني عند اقتضاء الفعل الاول الفاعل
لانه يلزم على تقدير اعماله اما الاضمار قبل الذكر كما هو مذهب الجمهور
او حذف الفاعل كما هو مذهب الكسائي بل يجب عنده اعمال الفعل

الاول في حينهما واظهر المفعول الثاني وهو منطلقين لمانع وهو انه لو اضمر
مفردا خالف المفعول الاول ولو اضمر مثنى خالف المرجع وهو قوله منطلقا ولا يخفى
انه لا يتصور التنازع في هذه الصورة الا اذا لاحظت المفعول الثاني اسنادا الا
على اتصاف ذات ما بالانطلاق من غير ملاحظة تثنية وافراد والا فالظاهر انه
لا تنازع بين الفعلين في المفعول الثاني لان الاول يقتضي المفعول مفردا والثاني
مثنى فلا يتوجهان الى امر واحد فلا تنازع ولما استدل الكوفيون على
اولوية اعمال الفعل الاول بقول امرئ القيس شعر ولو انما اسعى لادنى معيشة
كفاني ولم اطلب قليل من المال حيث قالوا قد توجه الفعلان اعني كفاني
ولم اطلب الى اسم واحد وهو قليل من المال فاقتضى الاول رفعه بالفاعلية
والثاني نصبه بالمفعولية وامرؤ القيس الذي هو افصح شعراء العرب اعمل
الاول فلو لم يكن اعمال الاول اولى لما اختاره اولا قائل بتساوي الاعمالين
فاجاب المص عن طرف البصريين وقال قول امرئ القيس كفاني
ولم اطلب قليل من المال ليس منه اي من باب التنازع لفساد المعنى
على تقدير توجه كل من كفاني ولم اطلب الى قليل من المال لاستلزامه
عدم السعي لادنى معيشة والسعي لكفاية قليل من المال وثبوت حكمه
المنافي لكل منهما وذلك لان لو تجعل مدخوله المثبت شرطا كان او جزاء
او معطوفا على احدهما منفيا والمنفي من ذلك مثبتا فعلى هذا ينبغي ان يكون
مفعول لم اطلب محذوفا اي لم اطلب العز والمجد كما يدل عليه البيت
المتاخر اعني قوله شعر ولكنما اسعى لمجد مؤثل وقد يدرك المجد

المؤثل امثالي وح يستقيم المعنى اي انما لا اسعى لادنى معيشة ولا يكفيني
قليل من المال ولكني اطلب المجد الاثيل الثابت واسعى له مفعول ما لم
يسم فاعله اي مفعول فعل او شبه فعل لم يذكر فاعله وانما لم يفصله
عن الفاعل ...

المؤمّل امثالي ؎ وح يستقيم المعنى اذ الا اسعى لادنى معيشة ولا كفاني
قليل من المال ولكنما اطلب المجد المؤثل امثالي واسعى له مفعول ما لم
يسم فاعله اي مفعول فعل او شبه فعل لم يذكر فاعله وانما لم يفصله
عن الفاعل ولم يقل ومنه كما فصل المبتدأ حيث قال ومنها المبتدأ
لشدة اتصاله بالفاعل حتى سماه بعض النحاة فاعلا كل مفعول حذف
فاعله اي فاعل ذلك المفعول وانما اضيف الى المفعول لملابسة كونه فاعلا
لفعل متعلق به واقيم هو اي المفعول مقامه اي مقام الفاعل في اسناد
او شبهه اليه وشرطه اي شرط مفعول ما لم يسم فاعله في حذف فاعله
واقامته مقام الفاعل اذا كان عامله فعلا ان تغير صيغة الفعل الى فعل
اي الماضي المجهول ويفعل اي الى المضارع المجهول فقط ولا شك ان فعل و
استفعل وانفعل واستفعل وغيرها من الافعال المجهولة المزيد فيها و
لا يقع موقع الفاعل المفعول الثاني من مفعولي باب علمت لانه مسند
الى المفعول الاول اسنادا تاما فلو اسند الفعل اليه لا يكون
اسناده الا تاما فلزم كونه مسندا ومسندا اليه معا مع كون كل
من الاسنادين تاما بخلاف اعجبني ضرب زيد لان احد الاسنادين
وهو اسناد المصدر غير تام والمفعول الثالث من مفاعيل باب
اعلمت اذ حكمه حكم المفعول الثاني من باب علمت في كونه مسندا و
المفعول له بلا لام لان النصب فيه مشعر بالعلية فلو اسند اليه فات النصب
والاشعار بخلاف ما اذا كان مع اللام نحو ضرب للتاديب والمفعول معه

الاول في حسبتها واظهر المفعول الثاني وهو منطلقين لمانع وهو انه لو اضمر
مفردا خالف المفعول الاول ولو اضمر مثنى خالف المرجع وهو قولي منطلقا ولا كفاني

المتأخر اعني قوله ... ولكنما اسعى لمجد مؤثل ؎ وقد يدرك المجد

الاول في جنبهما واظهر المفعول الثاني وهو منطقين لمانع وهو انه لو اضمر
مفردا خالف المفعول الاول ولو اضمر مثنى خالف المرجع وهو قوله منطلقا ولا يخفى
انه لا يتصور التنازع في هذه الصورة الا اذا لاحظت المفعول الثاني اسنادا الا
على اتصاف ذات ما بالانطلاق من غير ملاحظة تثنية وافراد والا فالظاهر انه
لا تنازع بين الفعلين في المفعول الثاني لان الاول يقتضي المفعول مفردا والثاني
مثنى فلا يتوجهان الى امر واحد فلا تنازع ولما استدل الكوفيون على
اولوية اعمال الفعل الاول بقول امرئ القيس شعر ولو انما اسعى لادنى معيشة
كفاني ولم اطلب قليل من المال حيث قالوا قد توجه الفعلان اعني كفاني
ولم اطلب الى اسم واحد وهو قليل من المال فاقتضى الاول رفعه بالفاعلية
والثاني نصبه بالمفعولية وامرئ القيس الذي هو افصح شعراء العرب اعمل
الاول فلو لم يكن اعمال الاول اولى لما اختاره اذ لا قائل بتساوي الاعمالين
فاجاب المصنف عن طرف البصريين وقال قول امرئ القيس كفاني
ولم اطلب قليل من المال ليس منه اي من باب التنازع لفسادا لمعنى
على تقدير توجه كل من كفاني ولم اطلب الى قليل من المال لاستلزامه
عدم السعي لادنى معيشة واستفار كفاية قليل من المال وثبوت طلبه
المنافي لكل منهما وذلك لان لو يجعل مدخوله المثبت شرطا كان او جزاء
او معطوفا على احدهما منفيا والمنفي من ذلك مثبتا فعلى هذا ينبغي ان يكون
مفعول لم اطلب محذوفا اي لم اطلب العز والمجد كما يدل عليه البيت
المتاخر اعني قوله شعر ولكنما اسعى لمجد مؤثل وقد يدرك المجد

قوله فعلى هذا ينبغي فان قلت يلزم عدم صحة الاستدراك بقوله ولكنما اسعى
قلنا لا نم انه معطوف على الجزاء لجواز ان يكون جملة حالية او معترضة او
معطوفة على الشرطية وحاصل البيت انه لم اطلب في الزمان الماضي قليلا من المال
ولا جهد لكنه يطلب في الحال والازمنة الاتية المجد المؤثل ولو سلم فتعول
صحة الاستدراك باعتبار توصيف المجد بالمؤثل او باعتبار استمرار طلبه
في الازمنة الاتية عفى قدمه في شرحه للمطالع في بحث الشفقة
والمجانان ايراد كلمة كل في الحدود فيه في عبارات الادباء لان ذلك
اقرب الى افهام المتعلمين واضبط كانه قيل كل مفعول حذف فاعله فهو مفعول
ما لم يسم فاعله وذلك لانهم يفهمون منه معنى المشترك الصادق على كل فرد من
الموضوع معنى حذف فاعله واقيم هو مقامه فيحصر في المعصم بالحد
مع توريث الفهم والاشارة الى الضبط ثم قوله واقيم هو احترز القسم المستكن
لئلا يتوهم اسناد الفعل بحوله مقامه فيلزم خلو الجملة المعطوفة على الجملة الواقعة
صفة عن الضمير قوله كل مفعول فيه ان المنظور في التعريف الجنس لا الافراد
فلا يعود لفظ كل فلعله لعم للاشعار بالطرد قوله تعين ضبه الفعل الى ان اشار
بالعلم المشهور ومافيه او اراد بالجمع جنس ويجوز تقديره معطوف الى فعل ونحوها
قوله ولا يقع المفعول الثاني وقوله لانه لا يقع في الاستعمال وان كان الاستعمال يقول
لم يقع وان لا يحقق الحكم بالمفعول الثالث في باب اعلمت لان الثاني منه
ابدا لم يقع في الاستعمال مقام الفاعل قوله المفعول الثاني في باب على مذهب المتقدمين
وهو المنافي كانهم اكثر لجوز بنا بغير الفاعل اذا لم يلتبس كما اذا كان نكرة والاول
المفعول معرفة نحو ظن زيد قائم اذا التنكير اشد لانه الجار للاول هذه قوله مسند ومسند اليه
وليه نظر لا يشكل بمثل جاءني القائم ابوه فان القائم مسند ومسند اليه في جهتين ويمكن
الا ان يجاب عنه بان المسند اليه الالف واللام بمعنى الموصول

معه كذلك اي كل من المفعول له والمفعول معه كذلك اي كالمفعول
الثاني والثالث من باب علمت واعلمت في انهما لا يقعان موقع الفاعل
اما المفعول له فلانه ان وقف واما المفعول معه فلانه لا يجوز اقامته مقام
مع الواو التي اصلها العطف وهي دليل الانفصال والفاعل كالجزء
ولا بدون الواو فانه لم يعرف ح كونه مفعولا معه واذا وجد المفعول به
في الكلام مع غيره من المفاعيل التي يجوز وقوعها موقع الفاعل تعين اي
المفعول به له اي لو قوعه موقع الفاعل لشدة شبهه بالفاعل في توقف
تعقل الفعل عليهما فان الضرب مثلا كما انه لا يمكن تعقله بلا ضارب كذلك
لا يمكن تعقله بلا مضروب بخلاف سائر المفاعيل فانها ليست بهذه الصفة
تقول ضرب زيد باقامة المفعول به مقام الفاعل يوم الجمعة
ظرف زمان امام الامير ظرف مكان ضربا شديدا مفعول مطلق
للنوع باعتبار الصفة وفائدة وصف الضرب بالشدة التنبيه على ان
المصدر لا يقوم مقام الفاعل بلا قيد مخصص اذ لا فائدة فيه لدلالة الفعل
عليه في داره جار ومجرور شبيه بالمفاعيل اقيم مقام الفاعل مثلها
فتعين زيد وان لم يكن اي لم يوجد في الكلام المفعول به فالجميع اي جميع
ماسوى المفعول به سواء في جواز وقوعها موقع الفاعل والمفعول الاول
من باب اعطيت اي الفعل المتعدي الى مفعولين ثانيهما غير الاول اولى
بان يقام مقام الفاعل من المفعول الثاني لان فيه معنى الفاعلية
بالنسبة الى الثاني لانه عاط اي آخذ نحو اعطي زيد درهما مع جواز اعطي

درهم زيدا وذلك عند الامن من اللبس واما عند عدمه فيجب اقامة المفعول
الاول نحو اعطي زيد عمروا ومنها المبتدا والخبر وفي بعض النسخ ومنه
يعني من جملة المرفوعات او من جملة المرفوع المبتدا والخبر جمعهما في فصل واحد
للتلازم الواقع بينهما على ما هو الاصل فيهما واشتراكهما في العامل المعنوي
فالمبتدا هو الاسم لفظا او تقديرا ليتناول نحو وان تصوموا خير لكم
المجرد عن العوامل اللفظية اي الذي لم يوجد فيه عامل لفظي اصلا احترز
به عن الاسم الذي فيه عامل لفظي كاسمي ان وكان وكانه اراد بالعامل
اللفظي ما يكون مؤثرا في المعنى لئلا يخرج عنه مثل بحسبك درهم مسندا اليه
واحترز به عن الخبر وثاني قسمي المبتدا الخارج عن هذا القسم فانهما لا يكونان
الا مسندين او الصفة سواء كانت مشتقة كضارب ومضروب وحسن او جارية
مجراها كقرشي الواقعة بعد حرف النفي كما ولا وان والف الاستفهام ونحوه
كهل وما ومن وعن سيبويه جواز الابتداء بها من غير استفهام ونفي
مع قبح والاخفش يرى ذلك حسنا وعليه قول الشاعر فخير نحن عند الناس
منكم فخير مبتدا ونحن فاعله ولو جعل خير خبرا عن نحن لتفصل بين اسم التفصيل
ومعموله الذي هو من باجنبي بخلاف ما لو كان فاعلا لكونه كالجزء رافعة
لظاهر او ما يجري مجراه وهو الضمير المنفصل لئلا يخرج عنه نحو قوله تعالى
اراغب انت عن آلهتي واحترز به عن نحو اقائمان الزيدان لان
قائمان رافع لضمير عائد الى الزيدان ولو كان رافعا لهذا الظاهر لم
يجز تثنيته مثل زيد قائم مثال للقسم الاول من المبتدا وما قائم الزيدان

قوله الثاني متعين للمذكور ويكون الغرض لانه لو حذف المفعول وقيل ضربني زيد لم يعلم ان مفعول اكرمني زيد
او بكر او خالد بخلاف اذا اعمل ضربني واكرمني زيد فانه نص على ان المفعول هو الذي ذكر في الكلام
لفاعلية الفعل الاول د قوله الا ان يمنع مانع من الحذف والاضمار جميعا عص قوله
الا ان يمنع اي الحذف المفعول في جميع الاوقات الا وقت منع مانع عنه قوله والا اي ان منع فيه يجب لانه
انما يتم اضمار الثاني لو كان الافراد او التثنية او التانيث او التذكير لازما للمنطلق
والمنع منهما غير لازم هذا مع افراده يعني اي يفني فيه تنازع الفعلين المختلفين في المعفول
المفرد والمثنى المنطلق هي افراد يبطل احدهما ان يكون منطلقا مفعولا فيصير مثنى
فيخرج عن افراده ويبطل الاخر ان يكون مفعولا فيبقى على افراده عص قيل لا يقول الفائل
ان نقول لا يجوز ان يكون من باب اعمال الاول والا لزم حمل كلامه على الوجه المرجوح وهو حذف
المفعول الا ما القول بحذف لضرورة الكرب الوزن هذا ولا يخفى عليه ادباب الباب رنه لبس الشبهة
شيئا ولا الجواب اما الاول فلان اعمال الاول اولى عند ابن الحاجب سوا احذف المفعول
من الثاني او ظهر والبيت شاهد له شياده مع حذف المفعول الثاني ثم واما الثاني فلانه اذا
جاز حمل البيت على غير التنازع لا يكون الضرورة داعية الى حذف المفعول على غير المختار عص
قوله الا يجوز ان يعني ان اثر المفعول الاول يكون واحدا لا يعباء به عص اعلم انه يقول من ابني
او لو لم يعمل الفعل الاول بناء على قول اهل القلب بل عنده اعمال الفعل الاول والثاني متساويين
كلمة تختار اعمال الفعل الاول لجواره اذ لا فائدة في قوله على تقدير ويجب كلمة في كما في ان
قلت هذا اذا كان الطلب معطوفا على كفاني اما اذا كانت الجملة حالية او معترضة او معطوفة
على الشرطية فلا يلزم هذا المعنى فلنا لا يجوز الاول للزوم تقييد الجزاء بتقييد الشرط والاخر ان
للزوم حمل الكلام على التاكيد دون التاسيس مع ان واو العطف والاعتراض تلنور
غير ذلك لان المنفي النفي يستلزم نفي الطلب ان قلت السعي الطلب البليغ فيكون اخص
من الطلب ونفي الخاص لا يستلزم نفي العام قلنا المراد بالسعي ههنا الطلب مطلقا لان
الكفاية يحتاج في الطلب الى الطلب البليغ عص

المؤثل اشار اليه وح يستقيم المعنى اي انا لا اسعى لادنى معيشة ولا يكفيني
قليل من المال ولكنى اطلب المجد الاثيل الثابت واسعى له مفعول ما لم
يسم فاعله اي مفعول فعل او شبه فعل لم يذكر فاعله وانما لم يفصله
عن الفاعل ولم يقل ومنه كما فصل المبتدا حيث قال ومنها المبتدا
لشدة اتصاله بالفاعل حتى سماه بعض النحاة فاعلا كل مفعول حذف
فاعله اي فاعل ذلك المفعول وانما اضيف الى المفعول لملابسة كونه فاعلا
لفعل متعلق به واقيم هو اي المفعول مقامه اي مقام الفاعل في اسناد
او شبهه اليه وشرطه اي شرط مفعول ما لم يسم فاعله في حذف فاعله
واقامته مقام الفاعل اذا كان عامله فعلا ان تغير صيغة الفعل الى فعل
اي الماضي المجهول ويفعل اي الى المضارع المجهول فيهما ومثل افتعل و
استفعل وانفعل ويستفعل وغيرها من الافعال المجهولة المزيد فيها و
لا يقع موقع الفاعل المفعول الثاني من مفعولي باب علمت لانه مسند
الى المفعول الاول اسنادا تاما قبله اسند الفعل اليه فلا يكون
اسناده الا تاما لزم كونه مسندا ومسندا اليه معا مع كون كل
من الاسنادين تاما بخلاف اعجبني ضرب زيد لان احد الاسنادين
وهو اسناد المصدر غير تام ولا المفعول الثالث من مفاعيل باب
اعلمت اذ حكمه حكم المفعول الثاني من باب علمت في كونه مسندا و
المفعول له بلا لام لان النصب فيه مشعر بالعلية فلو اسند اليه فات النصب
والاشعار بخلاف ما اذا كان مع اللام نحو ضرب للتاديب والمفعول له اعلها

الفعل

قلت لكن النصب ... فكان النفي ... الدال على العلم ... بالدال الطلب الدال على ... الدال على المرتبة الدال على ...

مثال للصفة الواقعة بعد حرف النفي و أقايم الزيدان مثال للصفة الواقعة
بعد حرف الاستفهام فان طابقت الصفة الواقعة بعد حرف النفي والاستفهام
اسما مفردا مذكورا بعدها نحو ما قايم زيد و اقايم زيد واحترز به عما ان طابقت
مثنى نحو اقايمان الزيدان او مجموعا نحو اقايمون الزيدون فانها ح خبر
ليس الا جاز الامران كون الصفة مبتدأ وما بعدها فاعلها سادّ مسد
الخبر وكون ما بعدها مبتدأ والصفة خبرا مقدما عليه فههنا ثلث صور احدها
اقايمان الزيدان ويتعين ح ان يكون الزيدان مبتدأ وقايمان خبرا
مقدما عليه وثانيها اقايم الزيدان ويتعين ح ان يكون الزيدان
فاعلا للصفة قايما مقام الخبر وثالثها اقايم زيد ويجوز فيه الامران
كما عرفت والخبر هو المجرد اي هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية لان
الكلام في مرفوعات الاسم فلا يصدق على يضرب في يضرب زيد انه المجرد
المسند به المغاير للصفة المذكورة لانه ليس باسم المسند به اي
ما يوقع به الاسناد واحترز به عن القسم الاول من المبتدأ لانه
مسند اليه لا مسند به المغاير للصفة المذكورة في تعريف المبتدأ
واحترز به عن القسم الثاني من المبتدأ ولك ان تقول المراد المسند به
الى المبتدأ او تجعل الباء بمعنى الى والضمير المجرور راجعا الى المبتدأ وعلى
التقديرين يخرج به القسم الثاني من المبتدأ ويكون قيد المغاير للصفة
المذكورة تاكيدا واعلم ان العامل في المبتدأ والخبر هو الابتداء اي تجرد
الاسم عن العوامل اللفظية ليسند الى شيء او يسند اليه شيء فمعنى الابتداء

والخبر رافع لها عند البصريين واما عند غيرهم فقال بعضهم الابتداء عامل في
المبتدأ والمبتدأ في الخبر وقال آخرون كل واحد من المبتدأ والخبر عامل في
الآخر وعلى هذا لا يكونان مجردين عن العوامل اللفظية واصل المبتدأ اي ما ينبغي
ان يكون المبتدأ عليه اذا لم يمنع مانع التقديم على الخبر لفظا لان المبتدأ ذات
والخبر حال من احوالها والذات متقدمة على احوالها ومن ثم اي ومن
اجل ان الاصل في المبتدأ التقديم لفظا جاز قولهم في داره زيد مع
كون الضمير عايدا الى زيد المتاخر لفظا لتقدمه رتبة لاصالة التقديم وامتنع
قولهم صاحبها في الدار لعود الضمير الى الدار وهو في حيز الخبر الذي اصله
التاخير فيلزم عود الضمير الى المتاخر لفظا ورتبة وهو غير جايز وقد يكون
المبتدأ نكرة وان كان الاصل فيه ان يكون معرفة لان المعرفة معنى معيّنا و
المطلوب المهم الكثير الوقوع في الكلام انما هو الحكم على الامور المعينة ولكنه
لا يقع نكرة على الاطلاق بل اذا تخصصت تلك النكرة بوجه ما من وجوه
التخصيص اذ بالتخصيص يقل اشتراكها فيقرب من المعرفة مثل قوله تعالى
ولعبد مؤمن خير من مشرك فان العبد متناول للمؤمن والكافر وحيث
وصف بالمؤمن تخصص بالصفة فجعل مبتدأ وخير خبره ومثل قولك
ارجل في الدار ام امرأة فان المتكلم بهذا الكلام يعلم ان احدهما
في الدار فيسأل المخاطب عن تعيينه فكانه قال اي من الامرين المعلوم
كون احدهما في الدار كاين فيها فكل واحد منهما تخصص بهذه الصفة فجعل
مبتدأ وفي الدار خبره ومثل قولك ما احد خير منك فان النكرة فيها

وقعت في حيز النفي فافادت عمومها الافراد وشمولها فتعينت وتخصصت
فانه لا تعدد في جميع الافراد بل هو امر واحد وكذا كل نكرة في الاثبات
قصد بها العموم نحو تمرة خير من جرادة ومثل قولهم شر اهر
ذا ناب تخصيصه بالتخصيص به الفاعل المشبه به اذ يستعمل في موضع
ما اهر ذا ناب الا شر وما تخصيص به الفاعل قبل ذكره بوضعه كونه
محكوما عليه بالاسناد اليه فانك اذا قلت قام علم منه ان ما يذكر
بعده امر يصح ان يحكم عليه بالقيام فاذا قلت رجل فهو في قوة
رجل موصوف بصحة الحكم عليه بالقيام واعلم ان المهر للكلب
بالنباح المعتاد قد يكون خيرا كما اذا كان لمجيء حبيب مثلا وقد يكون
شرا كما اذا كان لمجيء عدو والمهر له بنباح غير معتاد يتشأم به يكون
شرا لا خيرا فعلى الاول يصح القصر بالنسبة الى الخير فمعناه شر لا خير
اهر ذا ناب وعلى الثاني لا يصح فيقدر وصف حتى يصح القصر فيكون
المعنى شر عظيم لا حقير اهر ذا ناب وهذا مثل لرجل قوي ادركه
العجز في حادثة ومثل قولك في الدار رجل تخصصه بتقديم الخبر لانه
اذا قيل في الدار علم ان ما يذكر بعده موصوف بصحة استقراره في
الدار فهو في قوة التخصيص بالصفة ومثل قولك سلام عليك تخصصه
بنسبته الى المتكلم اذ اصله سلمت سلاما عليك فحذف الفعل وعدل
الى الرفع لقصد الدوام والاستمرار فكانه قال سلامي اي سلام
من قبلي عليك هذا هو المشهور فيما بين النحاة وقال بعض المحققين

منهم مدار صحة الاخبار عن النكرة على الفايدة لا على ما ذكروه من التخصيصات
التي يحتاج في توجيهاتها الى هذه التكلفات الركيكة الواهية فعلى هذا
يجوز ان يقال كوكب انقض الساعة لحصول الفايدة ولا يجوز ان يقال رجل
قايم لعدمه وهذا القول اقرب الى الصواب ولما كان الخبر المعرف فيما سبق
مختصا بالمفرد لكونه قسما من الاسم فلم يكن الجملة داخلة فيه اراد ان يشير الى
ان خبر المبتدأ قد يقع جملة ايضا فقال والخبر قد يكون جملة اسمية مثل زيد
ابوه قايم وفعلية مثل زيد قام ابوه ولم يذكر الظرفية لانها راجعة الى الفعلية
واذا كان الخبر جملة والجملة مستقلة بنفسها لا تقتضي الارتباط بغيرها فلا بد
في الجملة الواقعة خبرا عن المبتدأ من عايد يربطها به وذلك العايد اما ضمير
كما في المثالين المذكورين او غيره كاللام في نعم الرجل زيد ووضع المظهر موضع
المضمر في نحو الحاقة ما الحاقة وكون الخبر تفسيرا للمبتدأ نحو قل هو الله احد
وقد يحذف العايد اذا كان ضمير القيام قرينة نحو البر الكر بستين و
السمن منوان بدرهم اي الكر منه ومنوان منه بقرينة ان بايع البر
والسمن لا يسعر غيرهما وما وقع ظرفا اي الخبر الذي وقع ظرف زمان
او مكان او جارا ومجرورا فالاكثر من النحاة وهم البصريون على انه
اي الخبر الواقع ظرفا مقدر اي مأول بجملة بتقدير الفعل فيه لانه اذا قدر
فيه الفعل يصير جملة بخلاف ما اذا قدر فيه اسم الفاعل كما هو مذهب الاقل
وهم الكوفيون فانه يصير مفردا ووجه الاكثر ان الظرف لا بد له من متعلق
عامل فيه والاصل في العمل هو الفعل فاذا وجب التقدير فالاصل اولى واوجه

الاقل انه خبر والاصل في الخبر الافراد ثم ان الاصل في المبتداء التقديم وجاز تاخيره لكنه قد يجب لعارض كما اشار اليه بقوله واذا كان المبتداء مشتملا على ما له صدر الكلام اي على معنى وجب له صدر الكلام كالاستفهام فانه يجب تقديمه حفظا لصدارته مثل من ابوك فان من مبتداء مشتمل على ما له صدر الكلام وهو الاستفهام فان معناه اهذا ابوك ام ذاك وابوك خبره وهذا مذهب سيبويه وذهب بعض النحاة الى ان ابوك مبتداء لكونه معرفة ومن خبره والواجب تقديمه على المبتداء لتضمنه معنى الاستفهام او كانا اي المبتداء والخبر معرفتين متساويين في التعريف او غير متساويين ولا قرينة على كون احدهما مبتداء والآخر خبرا نحو زيد المنطلق او كانا متساويين في اصل التخصيص لا في قدره حتى لو قيل غلام رجل صالح خير منك لوجب تقديمه ايضا مثل افضل منك افضل مني دفعا للاشتباه او كان الخبر فعلا له اي للمبتداء احترازا عما لا يكون فعلا له كما في قولك زيد قام ابوه فانه لا يجب فيه تقديم المبتداء لجواز قام ابوه زيد لعدم الالتباس مثل زيد قام وجب تقديمه اي تقديم المبتداء على الخبر في هذه الصور اما في الصور الاول فلما ذكرنا واما في الصورة الاخيرة فلئلا يلتبس المبتداء بالفاعل اذا كان الفعل مفردا مثل زيد قام فانه اذا قيل قام زيد التبس المبتداء بالفاعل او بالبدل عن الفاعل اذا كان مثنى او مجموعا فانه اذا قيل في مثل الزيدان قاما والزيدون قاموا قاما الزيدان وقاموا الزيدون يحتمل ان يكون الزيدان والزيدون بدلا عن الفاعل فالتبس المبتداء به او بالفاعل

على هذا التقدير ايضا على قول من يجوز كون الالف والواو حرفا دالا على تثنية الفاعل وجمعه كالتاء في ضربت هند واذا تضمن الخبر المفرد اي الذي ليس بجملة صورة سواء كان بحسب الحقيقة جملة او غير جملة ما له صدر الكلام اي معنى وجب له صدر الكلام كالاستفهام مثل اين زيد فزيد مبتداء واين اسم متضمن للاستفهام خبره وهو ظرف فان قدر بفعل كان الخبر جملة حقيقة مفردا صورة وان قدر باسم الفاعل كان مفردا صورة وحقيقة وعلى التقديرين ليس بجملة صورة واحترز به عن نحو زيد اين ابوه اذ لا يبطل بتاخيره صدارة ما له صدر الكلام لتصدره في جملة او كان الخبر بتقديمه مصححا له اي للمبتداء من حيث انه مبتداء فبتقديمه يصح وقوعه مبتداء نحو في الدار رجل فان في الدار خبر يخصص المبتداء بتقديمه كما عرفت فلو اخر بقي المبتداء نكرة غير مخصوصة او كان لمتعلقه بكسر اللام اي كان لمتعلق الخبر التابع له تبعية يمتنع معها تقديمه على الخبر فلا يرد نحو على الله عبده متوكل ضمير كائن في المبتداء راجع الى ذلك المتعلق اذ لو اخر لزم الاضمار قبل الذكر لفظا ومعنى نحو على التمرة مثلها زبدا فقوله مثلها اي مثل التمرة مبتداء وفيه ضمير لمتعلق الخبر وهو التمرة لان الخبر هو قوله على التمرة والتمرة متعلق به مثل تعلق الجزء بالكل او كان الخبر خبرا عن ان المفتوحة الواقعة مع اسمها وخبرها المأول بالمفرد مبتداء اذ في تاخيره خوف لبس ان المفتوحة بالمكسورة في التلفظ لامكان الذهول عن الفتحة لخفائها او في الكتابة مثل عندي انك قائم

وجب تقديمه اى تقديم الخبر على المبتدا في جميع هذه الصور كما ذكرنا
وقد يتعدد الخبر من غير تعدد المخبر عنه فيكون اثنين فصاعدا وذلك
التعدد اما بحسب اللفظ والمعنى جميعا ويستعمل ذلك على وجهين بالعطف
مثل زيد عالم وعاقل وبغير العطف مثل زيد عالم عاقل واما بحسب اللفظ فقط
نحو هذا حلو حامض فانهما في الحقيقة خبر واحد اى مز وفي هذه الصورة
ترك العطف اولى ونظر بعض النحاة الى صورة التعدد وجوز العطف ولا يبعد
ان يقال مراد المص بتعدد الخبر ما يكون بغير عاطف لان التعدد بالعاطف
لا اختصاص به لا في الخبر ولا في المبتدا ولا في غيرهما وايضا المتعدد بالعطف
ليس بخبر بل من توابعه ولهذا اورد في المثال الخبر المتعدد بغير عاطف
ولم يجعل التعدد دائم فالاقتصار عليه بذلك وقد يتضمن المبتدا معنى الشرط
وهو سببية الاول للثاني اى للحكم به فلا يرد عليه نحو وما بكم من نعمة فمن الله
فيشبه المبتدا الشرط في سببية للخبر سببية الشرط للجزاء فيصح دخول
الفاء في الخبر ويصح عدم دخوله نظرا الى مجرد تضمن المبتدا معنى الشرط
واما اذا قصد الدلالة على ذلك المعنى في اللفظ فيجب دخول الفاء فيه واما اذا
لم يقصد فلم يجب دخوله فيه بل يجب عدمه وذلك المبتدا المتضمن معنى
الشرط اما الاسم الموصول بفعل او ظرف اى الذى جعل صلته جملة
فعلية او ظرفية مأولة بجملة فعلية ههنا بالاتفاق وانما اشترط ان يكون
صلته فعلا او ظرفا مأولا بالفعل ليتأكد مشابهته الشرط لان الشرط
لا يكون الا فعلا وفي حكم الاسم الموصول المذكور الاسم الموصوف به

او النكرة الموصوفة بهما اى باحدهما وفي حكمها الاسم المضاف اليها
مثل الذى يأتيني هذا مثال للاسم الموصول بفعل او الذى في الدار
هذا مثال للاسم الموصول بظرف فله درهم واما مثال للاسم الموصوف
بالاسم الموصول المذكور فقوله تعالى قل ان الموت الذى تفرون منه فانه
ملاقيكم ومثل كل رجل يأتيني هذا مثال للاسم الموصوف بفعل او كل
رجل في الدار هذا مثال للاسم الموصوف بظرف فله درهم واما مثال
الاسم المضاف الى النكرة الموصوفة باحدهما فقولك كل غلام رجل
يأتيني او في الدار فله درهم وليت ولعل من الحروف المشبهة بالفعل
اذا دخلا على المبتدا الذى يصح دخول الفاء على خبره مانعان
عن دخوله عليه لان صحة دخوله عليه انما كانت لمشابهة المبتدا والخبر
للشرط والجزاء وليت ولعل يزيلان تلك المشابهة لانهما يخرجان
الكلام من الخبرية الى الانشائية والشرط والجزاء من قبيل الاخبار
وذلك المنع انما هو بالاتفاق من النحاة فلا يقال ليت او لعل
الذى يأتيني او في الدار فله درهم فان قيل باب كان وباب علمت
ايضا مانعان بالاتفاق فما وجه تخصيص ليت ولعل قيل تخصيصهما
ببيان الاتفاق انما هو من بين الحروف المشبهة لا مطلقا ووجه
ذلك التخصيص الاهتمام ببيان الاختلاف الواقع فيها والحق بعضهم قيل هو
سيبويه ان المكسورة بهما اى بليت ولعل في المنع عن دخول الفاء
على الخبر والاصح انها لا تمتنع عنه لانها لا تخرج الكلام عن الخبرية الى

وقد يحذف الخبر جوازا اى حذفا جائزا لقيام قرينة من غير اقامة شئ مقامه
مثل الخبر المحذوف جوازا في قولك خرجت فاذا السبع فان تقديره على
المذهب الصحيح كما نص عليه صاحب اللباب خرجت فاذا السبع واقف على
ان يكون اذا ظرف زمان للخبر المحذوف غير ساد مسده اى ففي وقت خروجي
السبع واقف وقد يحذف الخبر لقيام قرينة وجوبا اى حذفا واجبا
فيما التزم اى في تركيب التزم في موضعه اى موضع الخبر وذلك في
اربعة ابواب على ما ذكره المص اولها المبتدا الذى بعد لولا مثل لولا
زيد موجود لان لولا لامتناع الشئ لوجود غيره فيدل على الوجود
وقد التزم في موضع الخبر جواب لولا فيجب حذفه لقيام قرينة والتزام قائم
مقامه هذا اذا كان الخبر عاما واما اذا كان خاصا فلا يجب حذفه كما
في قوله ولولا الشعر بالعلماء يزرى لكنت اليوم اشعر من لبيد
هذا على مذهب البصريين وقال الكسائي الاسم بعدها فاعل بفعل مقدر
اى لولا وجد زيد وقال الفراء لولا هي الرافعة للاسم الذى بعدها و
ثانيها كل مبتدا كان مصدرا صورة او تأويلا منسوبا الى الفاعل او
المفعول او كليهما وبعده حال او كان اسم تفضيل مضافا الى ذلك
المصدر وذلك مثل ضربي زيدا قائما وضربت زيد قائما اذا كان زيد
مفعولا به ومثل ضربي زيدا قائما او قائمين وان ضربت زيدا قائما
واكثر شربي السويق ملتوتا واخطب ما يكون الامير قائما فذهب البصريون
الى ان تقديره ضربي زيدا حاصل اذا كان قائما فحذف حاصل

الانشائية ويؤيده قوله تعالى ان الذين كفروا وماتوا وهم كفار
فلن يقبل فان قيل قد الحق بعضهم ان المفتوحة ولكن وليت ولعل
فما وجه تخصيص ان المكسورة بالالحاق قيل بعضهم الذي الحق ان المكسورة
بهما هو سيبويه فاعتمد بقوله وذكره ولم يعتمد بقول من سواه فلم يذكره
مع ان كلا القولين لا يساعده القرآن وكلام الفصحاء
منع ان المكسورة عن دخول الفاء على الخبر ما سبق وما يدل على عدم
منع ان المفتوحة ولكن عن دخول الفاء قوله تعالى واعلموا انما غنمتم
من شيء فان لله خمسه وقول الشاعر شعر فوالله ما فارقتكم قاليا لكم
ولكن ما يقضى فسوف يكون وقد يحذف المبتدأ لقيام قرينة
لفظية او عقلية جوازا اي حذفا جائزا لا واجبا وقد يجب حذفه اذا قطع
النعت بالرفع نحو الحمد لله اهل الحمد اي هو اهل الحمد وانما وجب حذفه ليعلم انه
كان في الاصل صفة فقطع لقصد المدح او الذم او غير ذلك فلو ظهر المبتدأ
لم يتبين ذلك ويجب حذفه ايضا عند من قال في نعم الرجل زيد ان
تقديره هو زيد كقول المستهل اي المبتدأ المحذوف جوازا مثل المبتدأ
المحذوف في قول المستهل المبصر للهلال الرافع صوته عند ابصاره الهلال
والله اي هذا الهلال والله بقرينة الحالية وليس من باب حذف الخبر
بتقدير الهلال هذا لان مقصود المستهل تعيين الشيء بالاشارة والحكم
عليه بالهلالية ليتوجه اليه الناظرون ويروه كما يراه وانما اتى بالقسم
جريا على عادة المستهلين غالبا وتلذذا به من طرب الهلال عند الرؤية

وزعم بعضهم ان اذا حرف مفاجأة عن وقوع الجملة
بعدها لغيرها اذ ليس باسم بل هو حرف لا محل له من الاعراب
وليس مضافا الى الجملة بعدها وهذا مما يؤكد ان الخبر في قولك
خرجت فاذا السبع محذوف عند الناس والظاهر ان اذا
مضاف الى الجملة فالتقدير فاذا السبع واقف وعند
بعضهم الظرف مستقل بنفسه غير مضاف فعلى هذا السبع مبتدأ
واذا مرفوع المحل على انه خبره كقولهم فثم السبع او
فبالباب السبع فان السبع مبتدأ وثم او بالباب
خبره والصحيح هو الاول وحذف الخبر حملا له على الكثير
الشائع وهو كونه مضافا الى الجملة لانه لا يستقل اذا ذكر وحده
لا يقال قمت اذا كما قمت بالحضرة او بالباب او ثمة وان كان
مستقلا بنفسه فمن افهمه لصح ان يستعمل وحده من غير ذكر المضاف
اليه ولم يات في الكلام الباب

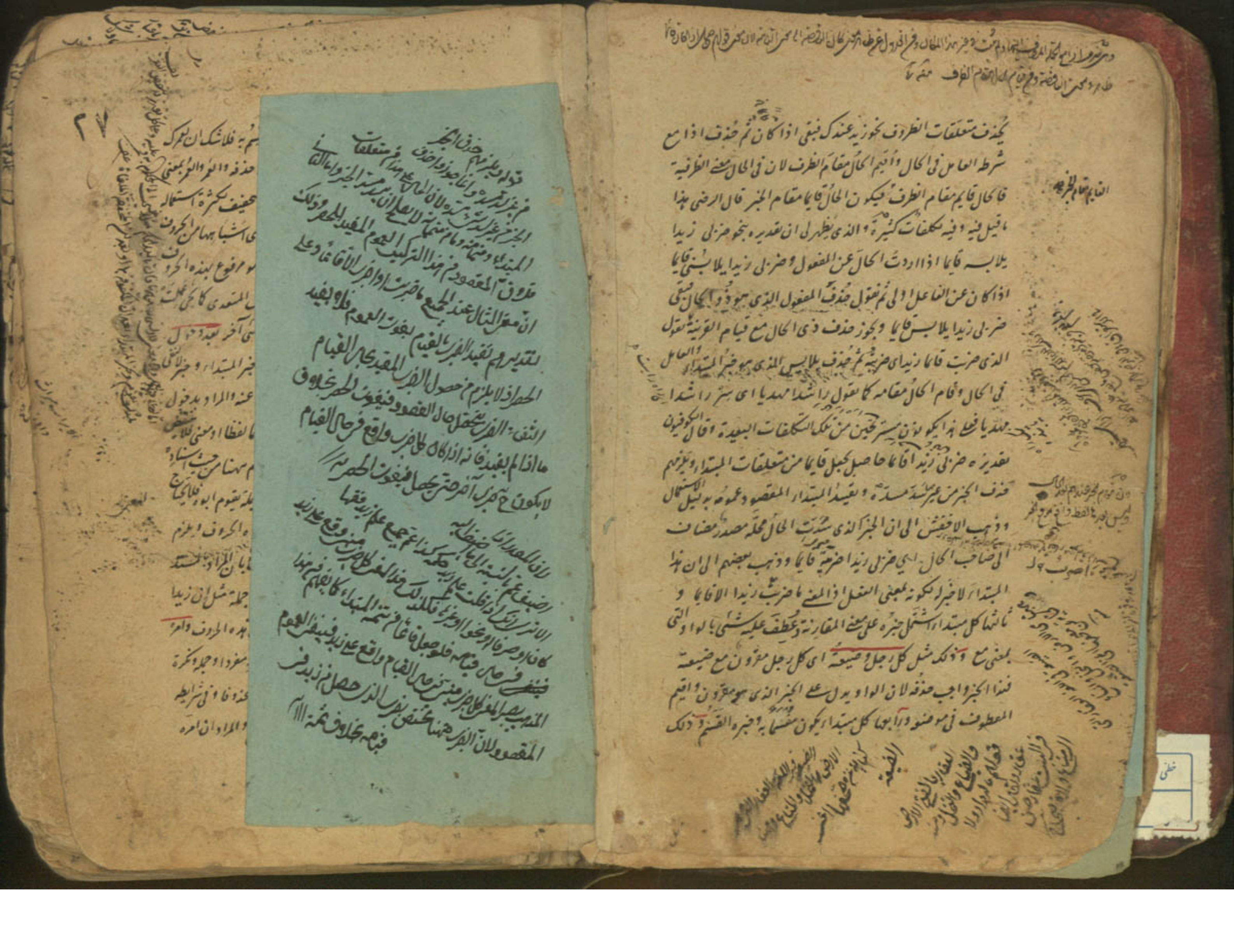

يحذف متعلقات الظروف نحو زيد عندك فبقى اذا كان ثم حذف اذا مع
شرطه العامل في الحال واقيم الحال مقام الظرف لان في الحال معنى الظرفية
فالحال قايم مقام الظرف فيكون الحال قايما مقام الخبر قال الرضي هذا
ما قيل فيه وفيه تكلفات كثيرة والذي يظهر لي ان تقديره بنحو ضربي زيدا
يلابسه قايما اذا اردت الحال عن المفعول وضربي زيدا يلابسني قايما
اذا كان عن الفاعل اولى ثم تقول حذف المفعول الذي هو ذو الحال يعني
ضربي زيدا يلابس قايما ويجوز حذف ذي الحال مع قيام القرينة تقول
الذي ضربت قايما زيدا اي ضربته ثم حذف يلابس الذي هو خبر المبتدا العامل
في الحال واقام الحال مقامه كما تقول راشدا مهديا اي سر راشدا
مهديا فعلى هذا يكون ابعد من تلك التكلفات البعيدة وقال الكوفيون
تقديره ضربي زيدا اذا كان حاصل كحصول قايما من متعلقات المبتدا ويلزمهم
حذف الخبر من غير سد مسده وتقييد المبتدا المقصود عمومه بدليل الاستعمال
وذهب الاخفش الى ان الخبر الذي سدت الحال محله مصدر مضاف
الى صاحب الحال اي ضربي زيدا ضربه قايما وذهب بعضهم الى ان هذا
المبتدا لا خبر له لكونه بمعنى الفعل اذ المعنى ما ضربت زيدا الا قايما و
ثانيها كل مبتدا اشتمل خبره على معنى المقارنة وعطف عليه شيء بالواو التي
بمعنى مع وذلك مثل كل رجل وضيعته اي كل رجل مقرون مع ضيعته
فهذا الخبر واجب حذفه لان الواو يدل على الخبر الذي هو مقرون واقيم
المعطوف في موضعه ورابعها كل مبتدا يكون مقسما به وخبره القسم وذلك

قوله ويلزمهم حذف الخبر
من غير سد مسده وانما جوزوا حذف في متعلقات
الخبر من غير سد شي مسده لان الحال مع مبتدا الخبر واما الثاني
المبتدا وتقييده وتمام ... التركيب العموم المفيد للحصر وذلك
خلاف المقصود في هذا التركيب ما ضربت او اضرب الا قايما وعلى
ان معنى المثال عند الجميع ... العموم ولا يفيد
لتقديرهم تقييد الضرب بالقيام بفوت العموم المقيد بحال القيام
الحصر اذ لا يلزم من حصول الضرب المقيد بحال القيام
نفي الضرب في غير حال القيام فيفوت الحصر بخلاف
ما اذا لم يقيد فانه اذا كان كل ضرب واقع في حال القيام
لا يكون ضرب آخر حتى يحصل فيفوت الحصر
لان المصدر ... ضبط ... جميع علم زيد ... منه وقع على زيد
... الغرض ... فهذا
... المبتدا ...
... الغرض ... العموم
... القيام واقع على زيد ... حصل من زيد في
المقصود لان الضرب ههنا مختص ... فيه بخلاف ثمة

مثل لعمرك لافعلن كذا اي لعمرك وبقاءك قسمي اي ما اقسم به فلاشك ان لعمرك
يدل على القسم المحذوف وجواب القسم قايم مقامه فيجب حذفه والعمر والعمر بمعنى
واحد ولا يستعمل مع اللام الا المفتوح لان القسم موضع التخفيف لكثرة استعماله
خبران واخواتها اي من المرفوعات خبران واخواتها اي اشباهها من الحروف
الخمسة الباقية وهي انّ وكانّ ولكن وليت ولعل وهو مرفوع بهذه الحروف
لا بالابتداء على المذهب الاصح لانها لما شابهت الفعل المتعدي كالحرف عملت
رفعا ونصبا مثله هو اي خبران واخواتها المسند الى شيء آخر بعد دخول
احد هذه الحروف عليها فقوله المسند شامل لخبر كان وخبر المبتدا وخبر لا التي
الجنس وغيرها وقوله بعد دخول هذه الحروف خرج جميعها عنه والمراد بدخول
هذه الحروف عليها ورودها عليها لا يراث اثر فيها لفظا ومعنى فلا [illegible]
التعريف بمثل يقوم في قولنا ان زيدا يقوم ابوه فان يقوم ههنا من حيث اسناده
الى ابوه ليس مما يدخل عليه ان بهذا بل انما دخل على جملة يقوم ابوه فلا يحتاج
الى ان يجاب عنه بان المراد بالمسند المسند الى اسم هذه الحروف ويلزم
منه استدراك قوله بعد هذه الحروف ولا الى ان يجاب بان المراد بالمسند
الاسم المسند فيحتاج الى تاويل الجملة بالاسم حيث يكون خبرها جملة مثل ان زيدا
يقوم مثل قايم في ان زيدا قايم فانه المسند بعد دخول هذه الحروف وامره
كامر خبر المبتدا اي حكمه كحكم خبر المبتدا في اقسامه من كونه مفردا وجملة ونكرة
ومعرفة وفي احكامه من كونه واحدا ومتعددا ومثبتا ومحذوفا وفي شرايطه
من انه اذا كان جملة فلا بد من عايد ولا يحذف الا اذا علم والمراد ان امره

كامرأة بعد ان يصح كونه خبرا لوجود شرائطه وانتفاء موانعه ولا يلزم من ذلك
ان كل ما يصح ان يكون خبر المبتدأ يصح ان يكون خبر هذا الباب حتى يرد انه يجوز
ان يقال اين زيد ومن ابوك ولا يجوز ان اين زيدا وان من اباك
الا في تقديمه اي ليس امره كامر خبر المبتدأ في تقديمه فانه لا يجوز تقديمه على
الاسم وقد جاز تقديم الخبر على المبتدأ وذلك لان هذه الحروف فروع على
الفعل في العمل فاريد ان يكون عملها فرعيا ايضا والعمل الفرعي للفعل ان يتقدم
المنصوب على المرفوع والاصلي ان يتقدم المرفوع على المنصوب فلما عملت
العمل الفرعي لم يتصرف في معموليها بتقديم ثانيهما على الاول كما تصرف في معمولي
الفعل لنقصانها عن درجة الفعل الا ان يكون الخبر ظرفا اي ليس امره كامر خبر
المبتدأ في تقديمه الا اذا كان ظرفا فان حكمه اذن كحكمه في جواز التقديم
اذا كان الاسم معرفة نحو قوله تعالى ان الينا ايابهم وفي وجوبه اذا كان
الاسم نكرة نحو ان من البيان لسحرا وان من الشعر لحكمة وذلك لتوسعهم في
الظروف ما لم يتوسع في غيرها خبر لا التي لنفي الجنس اي لنفي صفته اذ لا رجل
قائم مثلا لنفي القيام عن الرجل لا لنفي الرجل نفسه هو المسند اي الشيء
الآخر هذا شامل لخبر المبتدأ وخبر ان وكان وغيرها بعد دخولها اي دخول
لا فخرج به سائر الاخبار والمراد بدخولها ما عرفت في خبر ان فلا يرد نحو ضرب
في لا رجل ضرب ابوه نحو لا غلام رجل ظريف انما عدل عن المثال المشهور
وهو قولهم لا رجل في الدار لاحتمال حذف الخبر وجعل في الدار صفة بخلاف
ما ذكر لان غلام رجل معرب منصوب لا يجوز ارتفاع صفته على ما هو الظاهر

فيها اي في الدار خبر بعد خبر لا ظرف لظريف ولا حال لان الظرافة لا تتقيد بالظرف
ونحوه وانما اتى به لئلا يلزم الكذب بنفي ظرافة كل غلام رجل ويكون
مثالا لنحو خبرها الظرف وغيره ويحذف خبرها هذه حذفا كثيرا اذا كان
الخبر عاما كالموجود والحاصل لدلالة النفي عليه نحو لا اله الا الله اي لا اله موجود
وبنو تميم لا يثبتونه اي لا يظهرون الخبر في اللفظ لان الحذف عندهم واجب
او المراد انهم لا يثبتونه اصلا لا لفظا ولا تقديرا ويقولون معنى قولهم لا اهل
ولا مال انتفى الاهل والمال فلا يحتاج الى تقدير خبر وعلى التقديرين يكون
ما يرى خبرا في مثل لا رجل قائم على الصفة دون الخبر اسم ما ولا المشبهتين
بليس في معنى النفي والدخول على المبتدأ والخبر ولهذا يعملان عملها هو المسند
اليه هذا شامل للمبتدأ ولكل مسند اليه بعد دخولهما خرج به غير اسم ما ولا وبما عرفت
من معنى الدخول لا يرد ابوه في ما زيد ابوه قائم مثل ما زيد قائما ولا رجل افضل
منك وانما اتى بالنكرة بعد لا لان لا لا تعمل الا في النكرة بخلاف ما فانه يعمل
في المعرفة والنكرة هذه لغة اهل الحجاز واما بنو تميم فلا يثبتون لهما العمل ويقولون
الاسم والخبر بعد دخولهما مرفوعان بالابتداء كما كانا قبل دخولهما وعلى لغة اهل
الحجاز ورد القرآن نحو ما هذا بشرا وهو اي عمل ليس في لا دون ما
شاذ قليل لنقصان مشابهة لا بليس لان ليس لنفي الحال ولا ليس كذلك فانه للنفي
مطلقا بخلاف ما فانه ايضا لنفي الحال فيقتصر عمل لا على مورد السماع نحو قوله
من صد عن نيرانها فانا ابن قيس لا براح اي لا براح لي ولا يجوز ان يكون
لنفي الجنس لانه اذا كان لنفي الجنس لا يجوز فيما بعدها الرفع ما لم يكرر ولا تكرار

في البيت اعلم ان المراد بالمسند والمسند اليه في هذه التوجيهات ما يكون
مسندا او مسندا اليه بالاصالة لا بالتبعية بقرينة ذكر التوابع فيما بعد
فلا ينتقض بالتوابع ولما فرغ من المرفوعات شرع في المنصوبات
وقدمها على المجرورات لكثرتها وخفة النصب فقال **المنصوبات**
هو ما اشتمل على علم المفعولية قد تبين شرحه بما ذكر في المرفوعات
بعلم المفعولية علامة كون الاسم مفعولا حقيقة او حكما وهي اربع الفتحة و
الكسرة والالف والياء كرايت زيدا ومسلمات واباك ومسلمين
منه اي من المنصوب او مما اشتمل على علم المفعولية المفعول المطلق
سمي به لصحة اطلاق صيغة المفعول عليه من غير تقييده بالباء او في او مع
او اللام بخلاف المفاعيل الاربع الباقية فانه لا يصح اطلاق صيغة المفعول
عليها الا بعد تقييدها بواحدة منها فيقال المفعول به او فيه او معه او له
وهو اي المفعول المطلق اسم ما فعله فاعل فعل والمراد بفعل الفاعل
اياه قيامه به بحيث يصح اسناده اليه لا ان يكون مؤثرا فيه موجدا اياه
فلا يرد عليه مثل مات موتا وجسم جسامة وشرف شرفا وانما زيد
لفظ الاسم لان ما فعله الفاعل هو المعنى والمفعول المطلق من اقسام اللفظ
ويدخل فيه المصادر كلها مذكور صفة لفعل وهو اعم من ان يكون مذكورا
حقيقة كما اذا كان مذكورا بعينه نحو ضربت ضربا او حكما كما اذا كان
مقدرا نحو فضرب الرقاب او ما في معنى الفعل نحو عبادك ضربك ضربا
به المصادر التي لم يذكر فعلها لا حقيقة ولا حكما نحو العرب واقع على زيد

بمعناه صفة ثانية لفعل وليس المراد به ان الفعل كان بمعنى ذلك الاسم
فان معنى الاسم جزء معناه بل المراد ان معنى الفعل يشتمل عليه اشتمال الكل على الجزء
فخرج به مثل تاديبا في قولك ضربته تاديبا فانه وان كان مما فعله فاعل فعل
مذكور لكنه ليس مما يشتمل عليه معنى الفعل وكذلك خرج به مثل كراهتي في كرهت
كراهتي فان الكراهة اعتبارين احدهما كونها حيث قامت بفاعل الفعل
المذكور واشتق منها فعل اسند اليه ولا شك ان معنى الفعل يشتمل عليها بهذا الاعتبار
وثانيهما كونها حيث وقع عليها فعل الكراهة فاذا ذكرت بعد الفعل بالاعتبار
الاول كما في قولك كرهت كراهة فهو مفعول مطلق واذا ذكرت بعده بالاعتبار
الثاني كما في قولك كرهت كراهتي فهو مفعول به لا مفعول مطلق اذ ليس ذلك
الفعل مشتملا عليه بهذا الاعتبار بل هو واقع عليه وقوع الفعل على المفعول
به فخرج بهذا الاعتبار عن الحد وانطبق الحد على المحدود جامعا ومانعا ويكون
المفعول المطلق للتاكيد ان لم يكن في مفهومه زيادة على ما يفهم من الفعل
والنوع ان دل على بعض انواعه والعدد ان دل على عدده مثل جلست
جلوسا للتاكيد وجلسة بكسر الجيم للنوع وجلسة بفتحها للعدد فالاول
اي الذي للتاكيد لا يثنى ولا يجمع لانه دال على الماهية المعراة عن
الدلالة على التعدد والتثنية والجمع يستلزمان التعدد فلا يقال جلست
جلوسين او جلوسات الا اذا قصد به النوع او العدد بخلاف اخويه اللذين
هما النوع والعدد نحو جلست جلستين وجلسات بكسر الجيم او فتحها وقد
يكون المفعول المطلق بغير لفظه اي مغاير اللفظ فعله اما بحسب المادة مثل

قعدت جلوسا واما لجب الباب نحو انبته الله نباتا وسيبويه يقدر له عاملا من بابه اى قعدت وجلست جلوسا وانبته الله فنبت نباتا وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول المطلق لقيام قرينة جوازا كقولك لمن قدم من سفره خير مقدم اى قدمت قدوما خير مقدم فخير اسم التفضيل ومصدريته باعتبار الموصوف او المضاف اليه لان اسم التفضيل له حكم ما اضيف اليه ووجوبا اى وجوبا سماعا اى سماعيا موقوفا على السماع لا قاعدة له يعرف بها نحو سقيا اى سقاك الله سقيا ورعيا اى رعاك الله رعيا وخيبة اى خاب خيبة من خاب الرجل خيبة اذا لم ينل ما طلبه وجدعا اى جدع جدعا والجدع قطع الانف والاذن والشفة واليد وحمدا اى حمدت حمدا وشكرا اى شكرت شكرا وعجبا اى عجبت عجبا فانه لم يوجد فى كلامهم استعمال الافعال العاملة فى هذه المصادر وهذا معنى وجوب الحذف سماعا قيل عليه قد قالوا احمدت الله حمدا وشكرته شكرا وعجبت عجبا فاجاب بعضهم بان ذلك ليس من كلام الفصحاء وبعضهم بان وجوب الحذف انما هو فيما استعمل باللام نحو حمدا له وشكرا له وعجبا له وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول المطلق حذفا واجبا قياسا اى حذفا قياسيا يعلم من ضابطة كلية يحذف معها الفعل لزوما فى مواضع متعددة منها اى من هذه المواضع ما وقع اى موضع مفعول مطلق وقع مثبتا اريد اثباته لا نفيه فانه لو اريد نفيه نحو ما زيد سيرا لا يجب حذفه بعد نفى داخل على اسم لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه او بعد معنى نفى داخل على اسم لا يكون المفعول خبرا عنه اى عن ذلك الاسم المطلق

وانما قال على اسم لانه لو دخل على فعل نحو ما سرت الا سيرا لا يكون منه وانما وصف الاسم بان لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه لانه لو كان خبرا عنه نحو

...

والغرض المطلوب من شد الوثاق اما المن واما الفداء فمفصل اسم جامد

هذا الغرض المطلوب بقوله فاما منا بعد واما فداء اى اما تمنون منا بعد

الشد واما تفدون فداء ومنها اى من تلك المواضع ما وقع اى

وانما قال على اسم لانه لو دخل على فعل نحو ما سرت الا سيرا لا يكون منه وانما
وصف الاسم بان لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه لانه لو كان خبرا عنه نحو
ما سيري الا سير شديد لكان مرفوعا على الخبرية او وقع المفعول المطلق
مكررا اي في موضع الخبر عن اسم لا يصلح وقوعه خبرا عنه فلا يرد نحو
دكت الارض دكا دكا وانما جمع بين الضابطتين لا شتراكهما
في الوقوع بعد اسم لا يكون خبرا عنه نحو ما انت الا سيرا اي تسير سيرا
وما انت الا سير البريد اي تسير سير البريد هذان مثالان لما وقع مثبتا
بعد نفي وانما اورد مثالين تنبيها على ان الاسم الواقع موقع الخبر ينقسم
الى النكرة والمعرفة او الى ما هو مثل للمبتدا والى ما يشبه به فعلا او الى
مفرد ومضاف وانما انت سيرا اي تسير سيرا مثال لما وقع بعد معنى نفي
وزيد سيرا سيرا اي يسير سيرا سيرا مثال لما وقع مكررا ومنها اي ومن المواضع
التي يجب حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق فيها ما وقع اي موضع مفعول
مطلق وقع تفصيلا لاثر مضمون جملة متقدمة والمراد بمضمون الجملة مصدرها
المضاف الى الفاعل او المفعول وباثره غرضه المطلوب منه وبتفصيل الاثر
بيان انواعه المحتملة نحو قوله تعالى فشدوا الوثاق فاما منا بعد اي بعد
شد الوثاق واما فداء فقوله شدوا الوثاق جملة مضمونها شد الوثاق
والغرض المطلوب من شد الوثاق اما المن واما الفداء ففصل الله سبحانه
هذا الغرض المطلوب بقوله فاما منا بعد واما فداء اي اما تمنون منا بعد
الشد واما تفدون فداء ومنها اي من تلك المواضع ما وقع اي

قعدت جلوسا واما لجب الباب نحو انبته الله نباتا وسيبويه يقدر له عاملا
من بابه اي قعدت وجلست جلوسا وانبته الله فنبت نباتا وقد يحذف
الفعل الناصب [illegible]

[illegible] زيد ابدا لانه فانه لو اريد نفيه نحو ما زيد سيرا
لا يجب حذفه بعد نفي داخل على اسم لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه
او بعد معنى نفي داخل على اسم لا يكون المفعول خبرا عنه اي عن ذلك الاسم
المطلق

موضع مفعول مطلق وقع للتشبيه اي لان يشبه به امر آخر واحترز به
عن نحو لزيد صوت صوت حسن لانه لم يقع للتشبيه علاجا اي حال كونه
دالا على فعل من افعال الجوارح واحترز به عن نحو لزيد زهد زهد الصلحاء
لان الزهد ليس من افعال الجوارح بعد جملة احترز به عن نحو صوت زيد
صوت حمار مشتملة تلك الجملة على اسم كاين بمعناه اي بمعنى المفعول
المطلق احترز به عن نحو مررت بزيد فاذا له صوت صوت حمار وعلى صاحبه
اي على صاحب ذلك الاسم اي الذي قام به معناه واحترز به عن نحو مررت
بالبلد فاذا فيه صوت صوت حمار نحو مررت به فاذا له صوت صوت حمار
اي يصوت صوت حمار من صات الشيء صوتا بمعنى صوت فصوت ثانيا
مصدر وقع للتشبيه علاجا بعد جملة هي قوله له صوت مشتملة على
اسم بمعنى المفعول المطلق وهو صوت مشتملة على صاحب ذلك الاسم وهو الضمير
المجرور في قوله له ونحو مررت به فاذا له صراخ صراخ الثكلى اي صراخ
صراخ الثكلى وهي امراة مات ولدها ومنها اي ومن تلك المواضع ما وقع
اي موضع مفعول مطلق وقع مضمون جملة لا محتمل لها اي لهذه الجملة غيره
اي غير المفعول المطلق نحو له علي الف درهم اعترافا اي اعترفت اعترافا
فاعترافا مصدر وقع مضمون جملة هي له علي الف درهم لان مضمونه الاعتراف
ولا محتمل لها سواه ويسمى هذا النوع المفعول المطلق تاكيدا لنفسه اي
نفس المفعول المطلق لانه انما يؤكد نفسه وذاته الا المغاير وهو الاعتبار
ومنها ما وقع مضمون جملة لها اي لهذه الجملة محتمل غيره اي غير المفعول

المطلق نحو زيد قايم حقا اي حق حقا من حق يحق اذا ثبت اوجب
فحقا مصدر وقع مضمون جملة وهي قوله زيد قايم والجملة محتمل غيره لانها
يحتمل الصدق والكذب والحق والباطل ويسمى هذا النوع من المفعول المطلق
تاكيدا لغيره فانه من حيث انه منصوص عليه بلفظ المصدر يؤكد نفسه من حيث
هو محتمل الجملة فالمؤكد اسم مفعول من حيث اعتبار وصف الاحتمال فيه يغاير
المؤكد اسم فاعل من حيث انه منصوص عليه بالمصدر ويحتمل ان يكون
المراد انه تاكيد لاجل غيره فيندفع وعلى هذا ينبغي ان يكون المراد بتاكيد
لنفسه انه تاكيد لاجل نفسه ليتكرر ويتقرر حتى يحسن التقابل ومنها ما
وقع مثنى اي على صيغة التثنية وان لم يكن للتثنية بل للتكرير والتكثير
تلك سوتميم هذه القاعدة من قيد الاضافة اي مثنى مضافا الى الفاعل او المفعول
بوجه اول ليكلا يرد مثل قوله تعالى ثم ارجع البصر كرتين اي رجعا مكررا كثيرا
مثلها ايضا وفي جعل المثال من تتمة التعريف لافادة هذا القيد تكلف
مثل لبيك اصله الب لك البابين اي اقيم لخدمتك وامتثال
امرك ولا ابرح عن مكاني اقامة كثيرة متتالية فحذف الفعل واقيم
المصدر مقامه ورد الى الثلاثي بحذف زوايده ثم حذف حرف الجر
من المفعول واضيف المصدر اليه ويجوز ان يكون من لب بالمكان
بمعنى الب فلا يكون محذوف الزوايد وعلى هذا القياس سعديك
اي اسعدك اسعادا بعد اسعاد بمعنى اعينك الا ان اسعد يتعدى
بنفسه بخلاف الب فانه يتعدى باللام المفعول به هو ما وقع اي هو

اسم ما وقع عليه فعل الفاعل ولم يذكره اكتفاء بما سبق في المفعول المطلق
والمراد بوقوع فعل الفاعل عليه تعلقه به بلا واسطة حرف فانهم يقولون
في ضربت زيدا ان الضرب واقع على زيد ولا يقولون في مررت
بزيد ان المرور واقع عليه بل متلبس به فخرج به المفاعيل الثلاثة الباقية
فانه لا يقال في واحد منها ان الفعل واقع عليه بل فيه او له او معه والمفعول
المطلق بما يفهم من مغايرته لفعل الفاعل فان المفعول المطلق عين فعله
والمراد بفعل الفاعل فعل اعتبر اسناده الى ما هو فاعل حقيقة او حكما فخرج
به مثل زيد في ضرب زيد على صيغة المجهول فانه لم يعتبر اسناده الى فاعله
ولا يشكل بمثل اعطي زيد درهما فانه يصدق على درهما انه وقع عليه
فعل الفاعل الحكمي المعتبر اسناد الفعل اليه فان مفعول ما لم يسم فاعله في
حكم الفاعل وبما ذكرنا ظهر فائدة ذكر الفاعل فلا يرد انه
على الفعل لكان اخصر نحو ضربت زيدا فان زيدا قد وقع عليه
حرف فعل اعتبر اسناده الى الفاعل الذي هو ضمير المتكلم وقد يتقدم
المفعول به على الفعل العامل فيه لقوة الفعل في العمل فيعمل فيه متقدما
ومتأخرا اما جوازا مثل الله اعبد ووجه الحبيب اتمنى واما وجوبا
فيما تضمن معنى استفهام او شرط نحو من رأيت ومن تكرمه تكرمك هذا اذا لم
يكن مانع من التقديم كوقوعه في حيز ان نحو من البر ان تكف لسانك
وقد يحذف الفعل العامل في المفعول به لقيام قرينة مقالية او حالية
جوازا نحو زيدا لمن قال من اضرب اي اضرب زيدا فحذف الفعل

للقرينة المقالية التي هي السؤال ونحو مكة لمتوجه اليها اي تريد مكة فحذف
الفعل للقرينة الحالية ووجوبا في اربعة مواضع تخصيصها بالذكر ليس
للحصر بوجوب الحذف في باب الاغراء والمنصوب على المدح او الذم
والترحم بل لكثرة مباحثها بالنسبة الى هذه الابواب الاول من تلك
المواضع الاربعة سماعي مقصور على السماع لا يتجاوز عن امثلة محدودة
مسموعة بان يقاس عليها امثلة اخرى نحو امرأ ونفسه اي اترك امرأ
ونفسه وانتهوا خيرا لكم اي انتهوا عن التثليث واقصدوا خيرا لكم
وهو التوحيد واهلا وسهلا اي اتيت اهلا اي مكانا ما هو لا معمورا لا خربا
او اهلا لا اجانب ووطئت سهلا من البلاد لا حزنا والموضع الثاني من
تلك المواضع الاربعة المنادى وهو المطلوب اقباله اي توجهه اليك
بوجهه او بقلبه كما اذا ناديت مقبلا عليك بوجهه حقيقة مثل يا زيد او حكما
مثل يا سماء ويا جبال ويا ارض فانها نزلت او لا منزلة من له صلاحية
النداء ثم ادخل عليها حرف النداء وقصد نداؤها فهي في حكم من تطلب
اقباله بخلاف المندوب لانه المتفجع عليه ادخل عليه حرف النداء لمجرد التفجع
لا لتنزيله منزلة المنادى وقصد ندائه فخرج بهذا القيد عن تعريف المنادى
ولهذا افرد المص احكامه بالذكر فيما بعد وفيه تحكم فان المندوب ايضا
كما قال بعضهم منادى مطلوب اقباله حكما على وجه التفجع فاذا قلت يا محمداه
فكانك تناديه وتقول له تعال فانا مشتاق اليك فالاولى ادخاله
تحت المنادى كما فعله صاحب المفصل وقيل الظاهر من كلام سيبويه ايضا

انه داخل في المنادى بحرف نايب مناب ادعو اسم الحروف الخمسة يا
وايا وهيا واى والهمزة واحترز به عن نحو ليقبل زيد لفظا او تقد
تفصيل لطلب اى طلبا لفظيا بان يكون آلة الطلب لفظية نحو يا زيد
تقديريا بان يكون آلة حرف مقدرة نحو يوسف اعرض عن هذا او نيابة اى
لفظية بان يكون النايب ملفوظا او تقديريا بان يكون النايب مقدرا كما في الم
المذكورين اولمنادى والمنادى الملفوظ مثل يا زيد والمقدر مثل الا يا
اى الا يا قوم اسجدوا وانتصاب المنادى عند سيبويه على انه مفعول
وناصبه الفعل المقدر واصله ادعو زيدا فحذف الفعل الناصب حذفا لازما
لكثرة الاستعمال ولدلالة حرف النداء عليه وافادتها فايدته وعند المبرد
بحرف النداء لسده مسد الفعل وقال ابو علي رحمه الله في بعض كلامه ان
يا واخواته اسماء افعال فعلى هذين المذهبين لا يكون من هذا الباب اى مما نصب
المفعول به عامل واجب الحذف وعلى المذاهب كلها مثل يا زيد جملة ليس المنادى
احد جزئي الجملة فعند سيبويه كلا جزئي الجملة اى الفعل والفاعل مقدران وعند
المبرد حرف النداء قايم مقام احد جزئي الجملة اى الفعل والفاعل
مقدر وعند ابي علي احد جزئيها اسم الفعل والآخر ضمير مستتر فيه ويبنى
اى المنادى قدم بيان البناء والخفض والفتح على النصب لقلتها بالنسبة
الى النصب وطلب الاختصار في بيان النصب بقوله وينصب ما سواها على ما يرفع
به اى على علامة الرفع الالف او الواو التي يرفع بها المنادى في غير صورة
النداء او الفعل المسند الى الجار والمجرور اعني به ولا ضمير فيه وارجاع الضمير

لان الاسم غير ملايم لسوق الكلام ان كان اي المنادى مفردا اي لا يكون مضافا
ولا شبه مضاف وهو كل اسم لا يتم معناه الا بانضمام امر آخر اليه معرفة قبل
النداء او بعده وانما بني المفرد المعرفة لوقوعه موقع الكاف الاسمية المشابهة
لفظا ومعنى لكاف الخطاب الحرفية وكونه مثلها افرادا وتعريفا وذلك
لان يا زيد بمنزلة ادعوك ونحوه الكاف ككاف ذلك لفظا ومعنى وانما
قلنا ذلك لان الاسم لا يبنى الا لمشابهة الحرف او الفعل ولا يبنى لمشابهة الاسم
المبني مثل يا زيد ويا رجل مثالان لما هو مبني على الضمة اولهما معرفة
قبل النداء وثانيهما معرفة بعد النداء ويا زيدان مثال المبني على الالف
ويا زيدون مثال المبني على الواو ويخفض اي يجر المنادى بلام الاستغاثة
اي بلام يدخل وقت الاستغاثة وهي لام التخصيص ادخلت على المستغاث
دلالة على انه مخصوص من بين امثاله بالدعاء نحو يا لزيد وانما فتحت
لئلا يلتبس المستغاث له اذا حذف المستغاث نحو يا للمظلوم اي يا قوم
فانه لو لم يفتح لام المستغاث لم يعلم ان المظلوم في هذا المثال مستغاث
او مستغاث له ولم يعكس الامر لان المنادى المستغاث واقع موقع الكاف
الضمير التي يفتح لام الجر معها نحو لك بخلاف المستغاث له لعدم وقوعه موقع
الضمير فان عطف على المستغاث بغير يا كسر نحو يا لزيد ولعمرو وانما اعرب المنادى
بعد دخول لام الاستغاثة لان علة بنائه كانت مشابهته الحرف واللام الجارة
من خواص الاسم فبدخولها ضعفت مشابهته الحرف فاعرب على الاصل
ثم قيل قد يخفض المنادى بلام التعجب والتهديد ايضا فلام التعجب نحو

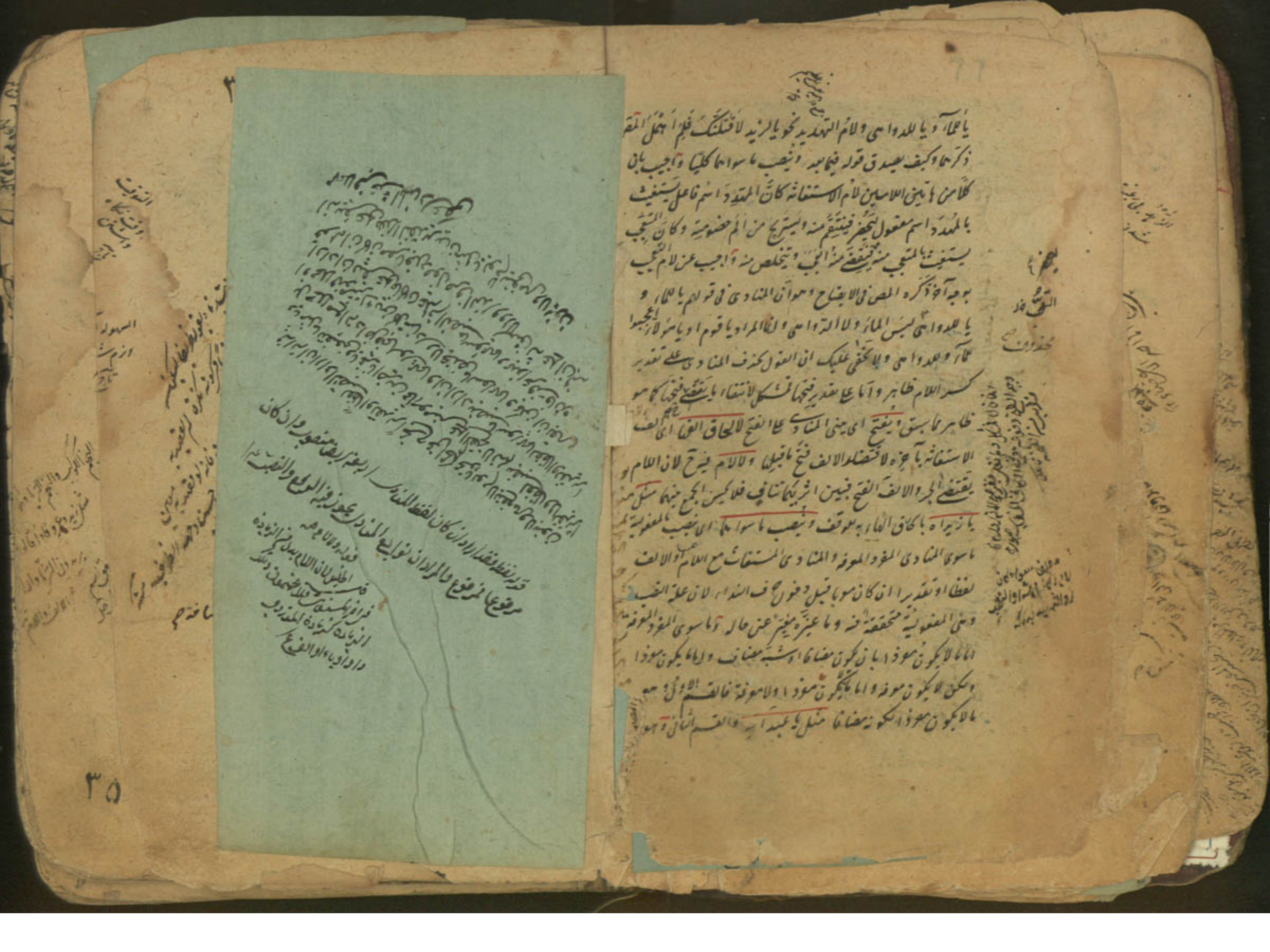

يا لَلماء ويا لَلدواهي ولام التهديد نحو يا لَزيد لأقتلنّك فلِمَ أهمل المص
ذكرهما وكيف يصدق قوله فيما بعد وينصب ما سواهما كليا وأجيب بأن
كلا من هاتين اللامين لام الاستغاثة كأن المهدِّد اسم فاعل يستغيث
بالمهدَّد اسم مفعول ليحضر فينتقم منه ويستريح من ألم خصومته وكأن المتعجب
يستغيث بالمتعجب منه ليقضي منه العجب ويتخلص منه وأجيب عن لام التعجب
بوجه آخر ذكره المص في الإيضاح وهو أن المنادى في قولهم يا لَلماء و
يا لَلدواهي ليس الماء ولا الدواهي وإنما المراد يا قوم أو يا هؤلاء اعجبوا
للماء وللدواهي ولا يخفى عليك أن القول بحذف المنادى على تقدير
كسر اللام ظاهر وأما على تقدير فتحها فمشكل لانتفاء ما يقتضي فتحها كما هو
ظاهر مما سبق ويفتح أي يبنى المنادى على الفتح لإلحاق ألفها أي ألف
الاستغاثة بآخره لاقتضاء الألف فتح ما قبلها ولا لام فيه لأن اللام و
يقتضي الجر والألف الفتح فبين أثريهما تناف فلا يمكن الجمع بينهما مثل يا
يا زيداه بإلحاق الهاء به للوقف وينصب ما سواهما أي ينصب بالمفعولية
ما سوى المنادى المفرد المعرفة والمنادى المستغاث مع اللام أو الألف
لفظا أو تقديرا إن كان معربا قبل دخول حرف النداء لأن علة النصب
وهي المفعولية متحققة فيه وما عداه متغير عن حاله وما سوى المفرد المعرفة
إما أن لا يكون مفردا بأن يكون مضافا أو شبه مضاف وإما أن يكون مفردا
ولكن لا يكون معرفة وإما أن لا يكون مفردا ولا معرفة فالقسم الأول وهو
ما لا يكون مفردا لكونه مضافا مثل يا عبد الله والقسم الثاني وهو

مالا يكون مفردا لكونه شبه مضاف مثل يا طالعا جبلا والقسم الثالث
وهو ما يكون مفردا ولكن لا يكون معرفة مثل يا رجلا منه لا بغير معين اى
رجلا ما غير معين وهذا توقيت لنصب رجلا لا تقييد له لانه منصوب بالا تخيل
المعين والقسم الرابع وهو ما لا يكون مفردا ولا معرفة مثل يا حسنا وجهه طرفا
ولم يورد المص لهذا القسم مثالا اذ حيث اتضح انتفاء كل من القيدين
بمثال سهل تصور انتفائهما معا فلا حاجة الى ايراد مثال له على انفراده
مع ان المثال الثاني يحتمله فيمكن ان يراد بقوله يا طالعا جبلا هذه العبارة
اعم من ان يراد بها معين او غير معين والامثلة الاقسام باسرها
مذكورة وهذه الامثلة كلها مثال لما سوى المستغاث ايضا فلا حاجة
الى امثال له على حدة وتوابع المنادى المبنى على ما يرفع به المفردة
حقيقة او حكما انما قيد المنادى بكونه مبنيا لان توابع المنادى المعرب
تابعة للفظ فقط وقيد المبنى بكونه على ما يرفع به لان توابع المستغاث
بالالف لا يجوز فيه الرفع نحو يا زيداه وعمرواه الا في حيا وعمروا لان المتبوع
مبنى على الفتح وقيد التوابع بكونها مفردة لانها لو لم تكن مفردة
لا حقيقة ولا حكما كانت مضافة بالاضافة المعنوية وح لا يجوز فيها الا النصب
وانما جعلنا المفردة اعم من ان يكون مفردة حقيقة بان لا يكون
مضافا معنويا او لفظيا ولا شبه مضاف او حكما بان يكون مضافا
لفظيا او مشبها بالمضاف فانهما لما انتفت فيهما الاضافة
المعنوية كانا في حكم المفرد لتدخل فيها المضاف بالاضافة اللفظية

والمشبهة بالمضاف لانهما كالتوابع المفردة في جواز الرفع والنصب
نحو يا زيد الحسنُ الوجهِ والحسنَ الوجهِ ويا زيد الحسنُ وجهُه والحسنَ
وجهَه ولما لم يجر الحكم الآتي في التوابع كلها بل في بعضها ولم يجر
فيما هو جار فيه مطلقا بل لا بد في بعضها من قيد فصّل التوابع الجاري
هذا الحكم فيها وصرّح بالقيد فيما هو محتاج اليه فقال من التأكيد
اي المعنوي لان التأكيد اللفظي حكمه في الاغلب حكم الاول اعرابا
وبناءً نحو يا زيدُ زيدُ وقد يجوز اعرابه رفعا ونصبا وكأن المختار
عند المص ذلك ولذلك لم يقيد التأكيد بالمعنوي والصفة مطلقا
وعطف البيان كذلك والمعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه يعني
المعرف باللام بخلاف البدل والمعطوف الغير الممتنع دخول يا عليه فان
حكمهما غير حكمها كما سيجيء ترفع حملا على لفظه الظاهر او المقدر نحو يا فتى
لان بناء المنادى عرضي يشبه المعرب فيجوز ان يكون تابعه تابعا
للفظه وتنصب حملا على محله لان حق توابع المبني ان يكون تابعا
لمحله وهو هنا منصوب المحل لمفعوليته نحو يا تميم اجمعون واجمعين
في التأكيد ويا زيد العاقلُ والعاقلَ في الصفة واقتصر على مثالها
لانها اكثر واشهر ويا غلام بشرٌ وبشرًا في عطف البيان ويا زيد
والحارثُ والحارثَ في المعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه
والخليل بن احمد وهو استاد سيبويه في المعطوف الممتنع
دخول يا عليه يختار الرفع مع تجويزه النصب لان المعطوف بحرف

في الحقيقة منادى مستقل فينبغي ان يكون على حالة جارية عليه على تقدير
مباشرة حرف النداء له وهي الضمة او ما يقوم مقامها ولكن لما لم يباشره
حرف النداء جعلت تلك الحالة اعرابا فصارت رفعا وابو عمرو بن
العلاء النحوي القاري المقدم على الخليل يختار فيه النصب مع تجويزه
الرفع فانه لما امتنع فيه تقدير حرف النداء بواسطة اللام لا يكون منادى
مستقلا فله حكم التبعية وتابع المبني تابع لمحله ومحله النصب وابو العباس
المبرد ان كان المعطوف المذكور كالحسن اي كاسم الحسن في جواز نزع اللام عنه
فكالخليل اي فابو العباس مثل الخليل في اختياره رفعه لامكان جعله
منادى مستقلا بنزع اللام عنه والا اي وان لم يكن
المعطوف المذكور كاسم الحسن في جواز نزع اللام عنه مثل النجم والصعق
فكابي عمرو اي ابو العباس مثل ابي عمرو في اختيار النصب لامتناع
جعله منادى مستقلا والمضافة عطف على المعرفة اي وتوابع المنادى
المبني المضافة بالاضافة الحقيقية تنصب لانها اذا وقعت
منادى تنصب فنصبها اذا وقعت توابع اولى لان حرف النداء لا يباشرها
مثل يا تميم كلهم في التاكيد ويا زيد ذا المال في الصفة ويا رجل ابا عبد
الله في عطف البيان ولا يجيء المعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه مضافا
لان اللام يمتنع دخولها على المضاف بالاضافة الحقيقية والبدل والمعطوف
غير ما ذكر اي غير المعطوف الذي ذكر من قبل وهو الممتنع دخول يا عليه فغيره
المعطوف الذي لا يمتنع دخول يا عليه حكمه اي حكم كل واحد منهما حكم المنادى

٣٦

الرجل مثلا وان كان صفة وحقها جواز الوجهين الرفع والنصب كما مر
لانه اي الرجل مثلا هو المقصود بالنداء فالتزم رفعه ليكون حركة الاعرابية

وقال يا زيد بن عبد الله ...
فطال عليك نازل

قوله يا تيم تيم عدي
لا اباكم ...

المستقل الذي باشره حرف النداء وذلك لان البدل هو المقصود بالذكر
والاول كالتوطئة لذكره والمعطوف المخصوص منادى مستقل في
الحقيقة ولا مانع من دخول حرف النداء عليه فيكون حرف النداء مقدرا فيه مطلقا
اي حال كون كل واحد منهما مطلقا في هذا الحكم غير مقيد بحال من الاحوال اي سواء
كانا مفردين او مضافين او مضارعين للمضاف او نكرتين فالبدل مثل
يا زيد عمرو ويا زيد اخانا ويا زيد طالعا جبلا ويا زيد رجلا صالحا
والمعطوف مثل يا زيد وعمرو ويا زيد واخانا ويا زيد وطالعا جبلا ويا زيد
ورجلا صالحا والعلم اي العلم المنادى المبني على الضم اما كونه منادى فلان
الكلام فيه واما كونه مبنيا على الضم فلما يفهم من اختيار فتحه المبني عن جواز ضمه
فان جواز الفتح لا يكون الا في المبني على الضم الموصوف بابن مجردا عن التاء
او محلى بها اعني ابنة بلا تخلل واسطة بين الابن وموصوفه كما هو المتبادر الى
الفهم فيخرج عنه مثل يا زيد الظريف ابن عمرو مضافا اي حال كون ذلك الابن
مضافا الى علم آخر فكل علم يكون كذلك يجوز فيه الضم لما عرفت من قاعدة
بناء المفرد على ما يرفع به لكن يختار فيه فتحه لكثرة وقوع المنادى الجامع لهذه
الصفات والكثرة مناسبة للتخفيف فخففوه بالفتحة التي هي حركة الاصلية
لكونه مفعولا واذا نودي المعرف باللام اي اذا اريد نداؤه قيل يا ايها
الرجل بتوسيط اي مع ها التنبيه بين حرف النداء والمنادى المعرف
باللام تحرزا عن اجتماع آلتي التعريف بلا فاصلة ويا هذا الرجل بتوسيط
هذا ويا ايهذا الرجل بتوسيط الامرين معا والتزموا يعني العرب رفع

المستقل الذي باشره حرف النداء وذلك لان البدل هو المقصود بالذكر
والاول كالتوطئة لذكره والمعطوف المخصوص منادى مخصوص مستقل في

٣٦

الرجل مثلا وان كان صفة وحقها جواز الوجهين الرفع والنصب كما مر
لانه اي الرجل مثلا هو المقصود بالنداء فالتزم رفعه ليكون حركته الاعرابية
موافقة لحركة البنائية التي هي علامة المنادى فيدل على انه هو المقصود بالنداء
وهو بمنزلة المستثنى عن قاعدة جواز الوجهين في صفة المنادى ولذا لم يذكر
هناك بالخروج صفة الاسم المبهم عن تلك القاعدة وتوابعه بالجر عطف على
الرجل اي التزم رفع توابع الرجل مضافة او مفردة نحو يا ايها الرجل الظريف
نحو يا ايها الرجل ذو المال لانها توابع منادى معرب وجواز الوجهين انما يكون
في توابع المنادى المبني وقالوا يا الله بناء على قاعدة تجويز اجتماع حرف النداء مع اللام
وهي اجتماع امرين احدهما كون اللام عوضا عن محذوف وثانيهما لزومها للكلمة
يا الله لان اصله الاله فحذفت الهمزة وعوضت اللام عنها ولزمت الكلمة فلا يقال
في سعة الكلام لاه وما لم يجتمع هذان الامران في موضع آخر اختص من الاسم
بهذا الجواز ولذا قال خاصة واما مثل النجم والصعق وان كانت اللام
لازمة فيه لكن ليست عوضا عن محذوف واما الناس وان كانت اللام فيه
عوضا عن الهمزة لان اصله الاناس لكن ليست لازمة للكلمة لانه يقال ناس في
سعة الكلام فلا يجوز ان يقال يا النجم ويا الناس لعدم جريان هذه القاعدة في
التي في قولهم من اجلك يا التي تيمت قلبي لان لامها ليست عوضا
عن محذوف وان كانت لازمة للكلمة حكموا عليه بالشذوذ وفي الغلامان
في قولهم فيا الغلامان اللذان فرا لانتفاء الامرين كليهما حكموا بانه اشد شذوذا
ولك اي وجاز لك في مثل يا تيم تيم عدي اي في تركيب تكرر فيه المنادى

الموصوف المفرد صورة وفي الثاني تيم مجرور بالاضافة في الاول الضم والنصب وفي الثاني النصب فحسب اما الضم في الاول فانه منادى مفرد موصوف كما هو الظاهر والنصب على انه مضاف الى عدي المذكور وتيم الثاني تاكيد لفظي فاصل بين المضاف والمضاف اليه وذلك مذهب سيبويه او مضاف الى عدي المحذوف بقرينة المذكور وذلك مذهب المبرد والسيرافي اجاز الفتح مكان النصب على ان يكون في الاصل يا تيم بالضم تيم عدي ففتح اتباعا للنصب الثاني كما في يا زيد بن عمرو وتعين النصب في الثاني لانه اما تابع مضاف او تابع مضاف وتمام البيت شعر يا تيم تيم عدي لا ابا لكم لا يلقينكم في سوأة عمر والبيت لجرير حين اراد عمر التيمي الشاعر ان يهجوه فقال جرير خطابا لبني تيم لا تتركوا عمر ان يهجوني فيلقينكم في سوأة اي مكروه من قبلي يعني مهاجاة اياي والمنادى المضاف الى ياء المتكلم يجوز فيه وجوه اربعة فتح الياء مثل يا غلامي وسكونها مثل يا غلامي واسقاط الياء اكتفاء بالكسرة اذا كان قبلها كسرة احترازا عن نحو يا فتاي مثل يا غلام وقلبها الفا نحو يا غلاما وهذان الوجهان يتعينان غالبا في النداء لان النداء موضع تخفيف لان المقصود غيره فيقصد الفراغ من النداء بسرعة ليتخلص الى المقصود من الكلام فخفف يا غلامي بوجهين حذف الياء وابقاء الكسرة دليلا عليه وقلب الياء الفا لان الالف والفتحة اخف من الياء والكسرة وثمة اي هذان الوجهان وان كانا واقعين في المنادى المضاف الى ياء المتكلم لكن لا يتعينان في كل منادى كذلك بل فيما يكثر فيه الاضافة

الى ياء المتكلم واشهر ليدل الشهرة على الياء المغيرة بالحذف والقلب فلا تقول يا عدو ويا عدوا وقد جاء شاذا في المنادى يا غلام بالفتح بحذف الالف اكتفاء بالفتحة عن الالف ويكون المنادى المضاف الى ياء المتكلم بالهاء في هذه الوجوه كلها وقفا اي في حال الوقف تقول يا غلاميه ويا غلاميه ويا غلامه ويا غلاماه فرقا بين الوقف والوصل وقالوا اي العرب في محاوراتهم يا ابي ويا امي على الوجوه الاربعة كساير ما اضيف الى ياء المتكلم مع وجه آخر زايدة عليها لكثرة استعمال هذين الكلمتين في كلامهم كما اشار اليها بقوله ويا ابت ويا امت اي قالوا يا ابت ويا امت ايضا بابدال الياء تاء فتحا وكسرا اي حال كون التاء مفتوحة على وفق حركة الياء او مكسورة لمناسبة الياء وقد جاء الضم ايضا نحو يا ابت ويا امت لاجرائه مجرى المفرد الموصوف ولم يذكره لقلته وقالوا يا ابتا ويا امتا بالالف بعد التاء جمعا بين العوضين دون الياء فما قالوا يا ابتي ويا امتي احترازا عن الجمع بين العوض والمعوض عنه فانه غير جائز وقالوا يا ابن ام ويا ابن عم خاصة هذا الاختصاص بالنظر الى الام والعم اي لا يقال يا ابن اخ ويا ابن خال لا بالنظر الى الابن ايضا فانهم يقولون يا بنت ام وبنت عم على الوجوه الاربعة مثل باب غلامي فقالوا يا ابن امي ويا ابن عمي بفتح الياء وسكونها ويا ابن ام ويا ابن عم بحذف الياء والاكتفاء بالكسرة ويا ابن اما ويا ابن عما بابدال الياء الفا وقالوا بزيادة

وجه آخر شذ في المضاف الى ياء المتكلم يا ابن ام ويا ابن عم بحذف الالف والاكتفاء بالفتحة لكثرة الاستعمال وطول اللفظ وثقل التضعيف ولما كان من خصائص النداء الترخيم شرع في بيانه فقال وترخيم المنادى جائز اي واقع في سعة الكلام من غير ضرورة شعرية دعت اليه فان دعت اليه ضرورة فبالطريق الاولى وهو في غيره اي في غير المنادى واقع ضرورة اي لضرورة شعرية داعية اليه لا في سعة الكلام وهو اي ترخيم المنادى حذف في آخره اي آخر المنادى تخفيفا اي لمجرد التخفيف لا لعلة اخرى تقتضيه الى الحذف المستلزم للتخفيف فعلى هذا يكون ذلك التعريف مخصوصا بترخيم المنادى ويعلم منه ترخيم غير المنادى بالمقايسة ويمكن حمله على تعريف الترخيم مطلقا بارجاع الضمير المرفوع الى الترخيم مطلقا والضمير المجرور الى الاسم وشرطه اي شرط ترخيم المنادى على التقدير الاول او شرط الترخيم اذا كان واقعا في المنادى على التقدير الثاني امور اربعة ثلثة منها عدمية وهي ان لا يكون مضافا حقيقة او حكما فدخل فيه المشابه بالمضاف ايضا اذ لم يمكن الحذف من الاول لانه ليس آخر اجزاء المنادى نظرا الى المعنى ولا من الثاني لانه ليس آخر اجزائه نظرا الى اللفظ فامتنع الترخيم فيهما بالكلية وان لا يكون مستغاثا لا مجرورا باللام لعدم ظهور اثر النداء فيه من النصب او البناء فلم يرد عليه الترخيم الذي هو من خصائص المنادى ولا مفتوحا بزيادة الالف لان الزيادة تنافي الحذف ولم يذكر المندوب لانه

غير داخل في المنادى عنده وما وقع في بعض النسخ فكانه من تصرف الناسخين مع ان وجه اشتراط عدم دخوله في المنادى ظاهر وهو ان الاغلب فيه زيادة الالف في آخره لمد الصوت اظهارا للتفجع فلا يناسبه الترخيم للتخفيف وان لا يكون جملة لان الجملة محكية بحالها فلا تغير والشرط الرابع احد الامرين وجوديين وهو ان يكون المنادى اما علما زايدا على ثلثة احرف لانه يناسبه التخفيف بالترخيم لكثرة نداء العلم مع انه لشهرته فيما ابقي منه دليل على ما القي والزيادة على الثلاثة لم يلزم نقص الاسم عن اقل ابنية المعرب بلا علة موجبة واما اسما مختوما بتاء التانيث وان لم يكن علما ولا زايدا على الثلاثة لان وضع التاء على الزوال فيكفيه ادنى مقتضي للسقوط فكيف اذا وقع موقعا يكثر فيه سقوط الحرف الاصلي ولم يبالوا ابقاء بحرفين لان بقاءه كذلك ليس لاجل الترخيم بل مع التاء ايضا كان ناقصا عن ثلثة اذ التاء كلمة اخرى براسها ولا يرخم لغير ضرورة منادى لم يستوف الشروط المذكورة الا ما شذ من نحو يا صاح في يا صاحب مع شذوذه فالوجه في ترخيمه كثرة استعماله منادى ولما فرغ من بيان شرائط الترخيم شرع في بيان كمية المحذوف بسببه فقال فان كان في آخره اي آخر المنادى زيادتان كانتا في حكم الزيادة الواحدة في انهما زيدتا معا واحترز به عن نحو ثمانية ومرجانة فان الياء والنون فيهما زيدتا اولا ثم زيدت تاء التانيث فلم يحذف منها الا الآخر كاسماء اذا جعلتها فعلاء من الوسامة اي الحسن كما هو مذهب سيبويه لا افعالا

جمع سم على مذهب غيره لانه يكون ح من باب علاء او مروان او كان في
آخره حرف صحيح اي صحيح اصلي يتبادر الى الذهن لان الغالب في الحرف
الصحيح الاصالة فيخرج منه نحو سعلاة لانه لا يحذف منه الا التاء وهو اعم من ان
يكون حقيقة او حكما فيشمل مثل مرمي ومدعو فان الحرف الاخير فيهما في حكم
الصحيح في الاصالة قبله مدة اي الف او واو او ياء ساكنة حركة ما قبلها
من جنسها والمراد بها المدة الزائدة كما يتبادر الى الذهن لغلبتها وكثرتها فيخرج
منه نحو مختار فانه لا يحذف منه الا الحرف الاخير وهو اي والحال ان في آخره
حرف صحيح قبله مدة اكثر من اربعة احرف كمنصور وعمار ومسكين لئلا يلزم من
حذف حرفين منه عدم بقائه على اقل ابنية المعرب ولهذا لم ياخذ هذا القيد في
قوله زيادتان في حكم الواحدة لان نحو ثبون وقلون يرخم بحذف زيادتيه
لان بقاء الكلمة فيه على حرفين ليس بترخيم حذفتا اي الحرفان الاخيران في كلا
القسمين اما في الاول فلانه لما كانتا في حكم الواحدة فكما زيدتا معا حذفتا
واما في الثاني فلانه لما حذف الاخير مع صحته واصالته حذفت المدة الزائدة
يلا يرد المثل السائر صبت على الاسد وبكت عن النقد وان كان مركبا
ويعلم من بيان شرط الترخيم ان لا يكون مضافا ولا جملة مثل بعلبك وخمسة عشر
علمين حذف الاسم الاخير فيقال في بعلبك يا بعل وفي خمسة عشر يا خمسة
لتنزله منزلة تاء التانيث في كون كل منهما كلمة على حدة صارت بمنزلة
الجزء وان كان غير ذلك المذكور من اقسام الثلثة فحرف واحد اي
فيحذف حرف واحد لحصول الفائدة المقصودة وعدم موجب حذف الاكثر

نحو يا حار ويا مال في يا حارث ويا مالك وهو اي المنادى المرخم
في حكم المنادى الثابت بجميع اجزائه فيبقى الحرف الذي صار آخر الكلمة
بعد الترخيم على ما كان عليه قبله على الاستعمال الاكثر فيقال في يا حارث يا حار
بكسر الراء على ما كان قبل الترخيم وفي يا ثمود يا ثمو بواو متطرفة بعد ضمة وفي
يا كروان يا كرو بواو متحركة بعد فتحة وقد يجعل قد للتقليل اي يجعل المنادى
المرخم على الاستعمال الاقل اسما براسه كانه لم يحذف منه شيء فيكون في بنائه
واعلاله وتصحيحه حكم نفسه لا حكم الاصل فيقال يا حار بالضم كانه اسم مفرد
معرفة براسه فيضم ويا ثمي لانه لما جعل ثمو اسما براسه صارت الواو طرفا بعد ضمة
فلا جرم قلبت ياء وكسر ما قبلها كما قيل في ادلو ويا كرا لانه لما جعل
كروا اسما براسه ارتفع مانع الاعلال وهو وقوع الساكن بعد الواو
فانقلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وقد استعملوا يعني العرب
صيغة النداء يعني يا خاصة في المندوب لانه لا يدخل عليه سواها لكونها
اشهر صيغها فكانت اولى بان يتوسع فيها باستعمالها في غير المنادى وهي المندوب
في اللغة ميت يبكي عليه احد ويعد محاسنه ليعلم الناس ان موته امر عظيم
ليعذروه في البكاء ويشاركوه في التفجع وفي الاصطلاح هو المتفجع عليه
وجودا او عدما بيا او وا فالمتفجع عليه عدما ما يتفجع على عدمه كالميت
الذي يبكي عليه النادب والمتفجع عليه وجودا ما يتفجع على وجوده عند فقد
المتفجع عليه عدما كالمصيبة والحسرة والويل اللاحقة للنادب لفقد الميت
فالحد شامل لقسمي المندوب مثل يا زيداه ويا عمراه ومثل يا حسرتاه و

ويا مصيبتاه واختص المندوب بوا امتيازا به عن المنادى لعدم دخوله عليه
بخلاف يا فانه مشترك بينهما وحكمه اي حكم المندوب في الاعراب والبناء
حكم المنادى اي مثل حكمه يعني اذا وقع المندوب على صورة قسم من اقسام
المنادى فحكمه في الاعراب والبناء مثل حكم ذلك القسم من المنادى كما اذا
كان مفردا معرفة يضم واذا كان مضافا او شبيها به ينصب ولا يلزم
من ذلك جواز وقوعه على صورة جميع اقسام المنادى لجواز ان لا يقع
نكرة لانه لا يندب الا المعروف ولك زيادة الالف في آخره
اي في آخر المندوب لمد الصوت المطلوب في الندبة فان خفت اللبس
اي التباس ذلك اللفظ عند زيادة الالف بغيره عدلت الى حرف
مد مجانس لحركة آخر المندوب من كسرة او ضمة كما اذا اردت ندبة
غلام مخاطبة قلت واغلامكيه لا غلامكاه لالتباسه بندبة غلام
مخاطب واذا اردت ندبة غلام جماعة المخاطبين قلت واغلامكموه
اذ الميم اصلها الضم لا غلامكماه لالتباسه بندبة غلام مخاطبين اثنين
ولك الهاء اي الحاق الهاء بهذه المدات في حال الوقف
لبيانها ولا يندب من قسم المندوب المتفجع عليه عدما الا الاسم
المعروف الذي اشتهر المندوب به ليعذر النادب لمعرفته في ندبته والتفجع
عليه فلا يقال وا رجلاه اذ ما اشتهر بهذا اللفظ مندوب خاص ينتقل
الذهن اليه ويعرف به ليعذر النادب بالندبة عليه وامتنع الحاق الالف
بصفة المندوب بل يجب ان يلحق بالموصوف مثل وا زيداه الطويل لان

اتصاله بالصفة ليس كاتصال المضاف بالمضاف اليه لانه جيء به لتمام المضاف
فهو كالجزء بخلاف الصفة فانه جيء بها بعد تمام الموصوف للتخصيص او للتوضيح
فلذا جاز يا امير المؤمنيناه ولم يجز مثل وا زيد الطويلاه خلافا ليونس
فانه يجوز الحاق الالف بآخر الصفة فان اتصال الموصوف بالصفة و
ان كان في اللفظ انقص من الاتصال بين المضاف والمضاف اليه الا انه
اتم منه من جهة المعنى لاتحادهما بالذات فان الطويل هو زيد لا غير
بخلاف المضاف والمضاف اليه فانهما متغايران وحكى يونس ان
رجلا ضاع له قدحان فقال واجمجمتي الشاميتيناه والجمجمة القدح
ويجوز لقيام قرينة حذف حرف النداء الا اذا كان مقارنا مع اسم
الجنس ويعني به ما يكون نكرة قبل النداء سواء تعرف بالنداء كيا رجل
او لم يتعرف مثل يا رجلا لان نداءه لم يكثر كثرة النداء في العلم فلو حذف
منه حرف النداء لم يسبق الذهن الى انه منادى والاشارة
اي والا مع اسم الاشارة لانه كاسم الجنس في الابهام والمستغاث
والمندوب لان المطلوب فيهما مد الصوت والحذف ينافيه وبقي
على هذا من المعارف التي يجوز فيها حذف حرف النداء العلم سواء كان
مع بدل عن حرف النداء كلفظة الله فانه لا يحذف منه الا مع
ابدال الميم المشددة منه نحو اللهم او لم يكن مع بدل نحو يوسف اعرض عن
هذا اي يا يوسف ولفظة اي اذا وصف بذي اللام نحو ايها
الرجل اي يا ايها الرجل وبالموصوف بذي اللام نحو ايهذا الرجل

اى يا ايهذا الرجل فلا يجوز الحذف من ايهذا من غيران يوصف هذا
بذى اللام والمضاف الى اى معرفة كانت نحو غلام زيد افعل
كذا والموصولات نحو من لا يزال محسنا احسن الى واما المضمر
فشذ ندائها نحو يا انت ويا اياك وشذ حذف حرف النداء
من اسم الجنس فى اصبح ليل اى يا ليل حذف حرف النداء
من ليل مع انه اسم جنس شذوذا قالته امرأة امرء القيس حين كرهته
وفى افتد مخنوق اى يا مخنوق قاله شخص وقع فى الليل على نائم
مستلق فخنقه وقال افتد مخنوق حذف حرف النداء عن المخنوق
مع انه اسم جنس شذوذا وفى اطرق كرا اى يا كروان فيه شذوذ وان
حذف حرف النداء من اسم جنس وترخيم غير العلم قيل هى رقية يصيدون
بها الكروان ويقولون اطرق كرا اطرق كرا ان النعامة فى القرى فيسكن
ويطرق حتى يصادوا المعنى ان النعامة التى هى اكبر منك قد اصطيد
وحمل الى القرى فلا تخلى انت ايضا وقد يحذف المنادى لقيام قرينة
نحو الا يا اسجدوا بتخفيف الا على انه حرف تنبيه ويا حرف نداء اى
يا قوم اسجدوا والقرينة امتناع دخولها على الفعل بخلاف قراءة
الا يسجدوا بتشديد اللام لانه ليس من هذا الباب فان ان ناصبة
للمضارع ادغمت نونها فى لام لا ويسجدوا اصله يسجدون سقط نونه
بالنصب الثالث من تلك المواضع الاربعة التى وجب حذف
ناصب المفعول به فيها ما اى مفعول اضمر اى قدر عامله الناصب له

على شريطة التفسير الشريطة والشرط واحد واضافتها الى التفسير بيانية
اى اضمر عامله بناء على شرط هو تفسير اى تفسير العامل بما بعده وانما وجب
حذفه احترازا عن الجمع بين المفسر والمفسر وهو اى ما اضمر عامله على شريطة
التفسير كل اسم بعده فعل او شبهه احترز به عن نحو زيد ابوك ولا يريد
به ان يليه الفعل او شبهه متصلا به بل ان يكون الفعل او شبهه جزء الكلام الذى
بعده نحو زيدا عمرو ضربه وزيدا انت ضاربه مشتغل ذلك الفعل او
شبهه عنه اى عن العمل فى ذلك الاسم بضميره اى بالعمل فى ضميره
او فى متعلقه اى متعلق ذلك الاسم او متعلق ضميره وحاصله
ان يكون الفعل او شبهه مشتغلا بالعمل فى ضمير ذلك الاسم او متعلقه
فارغا عن العمل بسبب ذلك الاشتغال لا بسبب آخر بحيث
لو سلط بمجرد رفع ذلك الاشتغال عليه اى على ذلك الاسم
هو اى احد الامرين الفعل او شبهه بعينه او مناسبه اى ما يناسبه
بالترادف او اللزوم لنصبه اى لنصب احد هذين الامرين الاسم
بالمفعولية كما هو الظاهر المتبادر فبقيد الاشتغال بالضمير او متعلقه
خرج نحو زيدا ضربت وبقيد الفراغ عن العمل فيه بمجرد ذلك الاشتغال
خرج نحو زيد ضربته فان المانع من عمل ضربته فى زيد ليس مجرد اشتغاله
بضميره فان عمل معنى الابتداء فيه ورفعه اياه ايضا مانع عن ذلك و
بقيد النصب بالمفعولية خرج خبر كان فى نحو زيدا كنت اياه وههنا
صور اربع احدها اشتغال الفعل بالضمير مع تقدير تسليطه بعينه والثانية

اشتغاله بالضمير مع تقدير ما يناسبه بالترادف والثالثة اشتغاله بالضمير
مع تقدير ما يناسب الفعل باللزوم والرابعة اشتغال الفعل
بالمتعلق ولا يتصور الا بتقدير تسليط المناسب باللزوم ولهذا اورد
المصنف اربعة امثلة ثلثة منها للمشتغل بالضمير باقسامه الثلثة وواحد منها
للمشتغل بالمتعلق والاحسن فى ترتيبها تاخير مثال المشتغل بالمتعلق
كما لا يخفى وجهه نحو زيدا ضربته مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير
تسليطه بعينه وزيدا مررت به مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليط
ما يناسبه بالترادف فان مررت بعد تعديته بالباء مرادف
لجاوزت وزيدا ضربت غلامه مثال الفعل المشتغل بالمتعلق
وزيدا حبست عليه مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسبه
باللزوم فان حبس الشئ على الشئ يلزمه ملابسة المحبوس عليه ينصب
زيد فى هذه الامثلة بفعل يفسره ما بعده اى ضربت يعنى ان الفعل
المقدر الناصب لزيدا فى زيدا ضربته ضربت المقدر فان الاصل فيه
ضربت زيدا ضربته اضمر ضربت الاول لوجود مفسره اعنى ضربت
الثانى وعلى هذا القياس جاوزت فانه مفسر بما يرادفه اعنى
مررت به واهنت فانه مفسر بما يستلزمه اعنى ضربت غلامه فان
ضرب الغلام يستلزم اهانة سيده ولابست فانه مفسر بما يستلزمه
اعنى حبست عليه ثم ان الاسم الواقع فى مظان الاضمار على شريطة
التفسير اما المختار فيه الرفع او الواجب فيه الرفع او النصب او يستوى فيه الامران

والى هذه الصور الخمس اشار المصنف فقال ويختار فى الاسم المذكور الرفع بالابتداء
اى بكونه مبتدا الا ان تجرده عن العوامل اللفظية يصحح رفعه بالابتداء
ويترجح عند عدم قرينة خلافه اى قرينة ترجح خلاف الرفع يعنى النصب
لان قرينتى الصحة فيهما متساويتان لان وجود ما له صلاحية التفسير قرينة
مصححة للنصب فمتى لم ترجح النصب قرينة اخرى يرجح الرفع بسلامته
عن الحذف نحو زيد ضربته او عند وجود القرينة المرجحة من الجانبين
ولكن يكون القرينة المرجحة للرفع اقوى منها اى من تلك القرينة
المرجحة للنصب كاما الداخلة على ذلك الاسم مع غير الطلب اى
بشرط ان لا يكون الفعل المشتغل عنه طلبا كالامر والنهى والدعاء
نحو لقيت القوم واما زيد فاكرمته فالعطف على الفعلية قرينة النصب
وكلمة اما قرينة الرفع وهى اقوى لانها لا يقع بعدها غالبا الا المبتداء
بخلاف عطف الاسمية على الفعلية فانه كثير الوقوع فى كلامهم مع انها
تايدت بالسلامة عن الحذف ايضا وانما قال مع غير الطلب احترازا
عما اذا كان مع الطلب نحو اما زيدا فاضربه فان المختار هو النصب
فان الرفع يقتضى وقوع الطلب خبرا وهو لا يجوز الا بتاويل ومثل
اما مع غير الطلب اذا الواقع على الاسم المذكور للمفاجاة فى كونه
من اقوى القرائن مثل خرجت فاذا زيد يضربه عمرو فان المختار فيه
الرفع فان اذا للمفاجاة لا تدخل الا على الجملة الاسمية غالبا و
ما وقع فى بحث الظروف من ان اذا المفاجاة يلزم بعدها الاسمية

فالمراد بلزوم الاسمية غلبة وقوعها بعدها فلا تناقض ويختار النصب في الاسم
المذكور بالعطف اي بسبب عطف جملة هو فيها على جملة فعلية متقدمة
للتناسب اي لرعاية التناسب بين الجملة المعطوفة والجملة المعطوف عليها
في كونهما فعليتين نحو خرجت فزيدا لقيته وبعد حرف النفي يعني ما ولا
وان وليس لم ولما ولن من هذه الجملة اذ هي عاملة في المضارع
ولا يقدر عمولها لضعفها في العمل نحو ما زيدا ضربته ولا زيدا ضربته و
ان زيدا ضربته الا تاديبا وبعد حرف الاستفهام نحو ازيدا ضربته
وانما قال حرف الاستفهام لانه يختار الرفع في اسم الاستفهام
مثل من اكرمته ولم يقل بهمزة الاستفهام ليشمل مثل هل زيدا ضربته فانه
يجوز وان استقبحه النحاة لاقتضاء هل لفظ الفعل لانه بمعنى قد في
الاصل فلا يكفي فيه تقدير الفعل وبعد اذا الشرطية الدالة على المجازاة
في الزمان نحو اذا عبد الله تلقه فاكرمه وبعد حيث الدالة على المجازاة في
المكان نحو حيث زيدا تجده فاكرمه وفي ما قبل الامر والنهي يعني موضع
وقوع الاسم المذكور قبل الامر والنهي مثل زيدا اضربه وزيدا لا تضربه
وانما اختير في هذه المواضع اي ما بعد حرف الاستفهام والنفي واذا
الشرطية وحيث وما قبل الامر والنهي النصب في الاسم المذكور اذ هي
اي هذه المواضع مواقع الفعل اي مواقع وقوع الفعل فيها اكثر
فاذا نصب الاسم المذكور وقع فيها الفعل تقديرا او الا فلا وكذلك
يختار النصب في الاسم المذكور عند خوف لبس المفسر اي التباس ما هو مفسر

في حال النصب لكن لا من حيث هو مفسر في هذه الحال بل من حيث هو خبر
في حال الرفع بالصفة فلا يعلم انه خبر عن الاسم المذكور في حال الرفع
مع موافقته للمعنى المقصود او صفة له مع مخالفته للمعنى المقصود فالالتباس
انما هو بين خبرية ذات ما هو مفسر على تقدير النصب وبين وصفيته
لا بينه بوصف التفسير وبين الصفة فان التركيب لا يحتملهما معا مثل
قوله تعالى انا كل شيء خلقناه بقدر بنصب كل على الاضمار على شريطة
التفسير ولو رفع بالابتداء وجعل خلقناه خبر اله كان موافقا
للنصب في اداء المقصود لكن خيف لبسه بالصفة لاحتمال كون
قوله بقدر خبرا وهو خلاف المقصود فان المقصود الحكم على كل شيء
بانه مخلوق لنا بقدر لا الحكم على كل شيء مخلوق لنا انه بقدر فانه
يوهم كون بعض الاشياء الموجودة غير مخلوق لله تعالى كما هو مذهب
المعتزلة في الافعال الاختيارية للعباد ويستوي الامران اي
الرفع والنصب فللمتكلم ان يختار كل واحد منهما بلا تفاوت في
مثل زيد قام وعمرو اكرمته اي عنده او في داره ونحو ذلك والا
لا يصح العطف على الصغرى لعدم الضمير اي يستوي الامران فيما اذا عطف
الجملة التي وقع فيها الاسم المذكور على جملة ذات وجهين اي جملة
اسمية خبرها جملة فعلية فيصح رفعه بالابتداء ونصبه بتقدير الفعل
والوجهان مستويان لحصول التناسب فيهما ففي الرفع يكون اسمية
فينعطف على الجملة الكبرى وهي اسمية وفي النصب يكون فعلية فينعطف

على الصغرى اي فعلية فان قلت السلامة من الحذف مرجحة للرفع قلنا
هي معارضة بقرب المعطوف عليه فان قلت لا تفاوت في القرب و
البعد بينهما اذ الكبرى ايضا قريبة غير مفصولة عنها قلنا هذا باعتبار
المنتهى واما باعتبار المبدا فالصغرى اقرب ويجب النصب اي نصب
الاسم المذكور بعد حرف الشرط والمراد به ههنا ان ولو فان اما
وان كانت من حروف الشرط فحكمها ما سبق من اختيار الرفع مع غير
الطلب واختيار النصب مع الطلب وكذا يجب نصبه بعد حرف التحضيض
وهو هلا والا ولولا ولوما وانما وجب النصب بعدهما لوجوب
دخولهما على الفعل لفظا او تقديرا نحو ان زيدا ضربته ضربك مثال
لحرف الشرط والا زيدا ضربته مثال لحرف التحضيض وليس مثل
ازيد ذهب به منه اي من باب الاضمار على شريطة التفسير فان
زيدا فيه وان كان يظن في بادي النظر انه مما اضمر عامله على شريطة
التفسير والمختار فيه النصب لوقوع الاسم المذكور فيه بعد حرف
الاستفهام لكن يظهر بعد تعميق النظر انه ليس منه فانه وان صدق
عليه انه اسم بعده فعل مشتغل عنه بضميره لكنه ليس بحيث لو سلط عليه
هو او مناسبه لنصبه لان ذهب به لا يحتمل النصب وكذا مناسبه
اعني اذهب فان قلت لا ينحصر المناسب في اذهب فليقدر مناسب
ينصبه مثل يلابس او اذهب على صيغة المعلوم فيكون تقديره ازيدا
يلابس الذهاب به او يلابسه احد بالذهاب به او اذهبه احد

قلنا المراد بالمناسب ما يرادف الفعل المذكور او يلازمه مع اتحاد
ما اسند اليه فالاتحاد فيما ذكرته مفقود وان كان الامر كذلك فالرفع
اي رفع زيد في المثال واجب بالابتداء ونصبه غير جائز بالمفعولية
فليس من باب الاضمار على شريطة التفسير فكيف يختار فيه النصب
وكذا اي مثل ازيد ذهب به قوله تعالى كل شيء فعلوه في الزبر
اي في صحائف اعمالهم فهو ليس من باب الاضمار على شريطة التفسير
لانه لو جعل منه لصار التقدير فعلوا كل شيء في الزبر فقوله في
الزبر ان كان متعلقا بفعلوا فسد المعنى لان صحائف اعمالهم ليست
محلا لفعلهم لانهم لم يوقعوا فيها فعلا بل الكرام الكاتبون اوقعوا فيها كتابة
افعالهم وان كان صفة لشيء مع انه خلاف ظاهر الآية فات المعنى
المقصود اذ المقصود ان كل شيء هو مفعول لهم كائن في الزبر مكتوب
فيها موافقا لقوله تعالى وكل صغير وكبير مستطر لا ان كل كائن في صحائف
اعمالهم مفعول لهم فالرفع لازم على ان يكون كل شيء مبتدأ والجملة
الفعلية صفة لشيء والجار والمجرور في محل الرفع على انه خبر المبتدأ
تقديره كل شيء هو مفعول لهم ثابت في الزبر كائنا ما كان صغيرة او كبيرة
واعلم انه قد سبق ان الاسم المذكور اذا كان الفعل المشتغل عنه بضميره
او متعلقه امرا او نهيا فالمختار فيه النصب والظاهر ان قوله تعالى
الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد مائة جلدة داخل تحت هذه
القاعدة مع ان القراء اتفقوا فيه الرفع الا في رواية شاذة عن بعضهم

فاضطر النحاة الى ان تحملوا الا خواجه عن القاعدة المذكورة لئلا يلزم اتفاق
القرا على غير المختار فاشار المص الى ما تحملوا الا خواجه عنها فقال و نحو
الزانية والزانى فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة الفاء بمعنى فيه
مرتبط بمعنى الشرط عند المبرد لكون الالف واللام فى الزانية والزانى
مبتدا موصولا فيه معنى الشرط واسم الفاعل الذى هو صلة كالشرط
فخبر المبتدا كالجزاء والفاء الداخلة عليه مرتبطة بالشرط لا لسببية على
سببية للجزاء ومثل هذا الفاء لا يعمل ما فى حيزه فيما قبله فامتنع تسليط
الفعل المذكور بعده على ما قبله فتعين فيه الرفع والآية جملتان مستقلتان
عند سيبويه اذا الزانية مبتدا محذوف المضاف والزانى عطف
عليه والخبر محذوف اى حكم الزانية والزانى فيما يتلى عليكم بعد وقوله
فاجلدوا جملة ثانية لبيان الحكم الموعود والفاء عنده ايضا للسببية
اى ان ثبت زناهما فاجلدوا وقيل زائدة او للتفسير وجزء الجملة
لا يعمل فى جزء جملة اخرى فيمتنع التسليط فلا يدخل فى الضابطة
فتعين الرفع والا اى لم يكن الفاء بمعنى الشرط ولم يكن الآية
جملتين ايضا فهى تكون داخلة تحت الضابطة فالمختار فيها النصب
واختيار النصب باطل لاتفاق القراء على الرفع فلا بد من جعل الفاء
بمعنى الشرط او جعل الآية جملتين لتعين الرفع الرابع من تلك
المواضع التى وجب حذف فعل ناصب المفعول به فيها التحذير وانما
وجب حذف الفعل فيه لضيق الوقت عن ذكره وهو فى اللغة تخويف

شئ عن شئ وتبعيده منه وفى اصطلاح النحاة معمول اى اسم عمل فيه
النصب بالمفعولية بتقدير اتق تحذيرا اى حذر ذلك المعمول تحذيرا
فيكون مفعولا مطلقا او ذكر تحذيرا فيكون مفعولا له مما بعده اى
ما بعد ذلك المعمول او ذكر المحذر منه مكررا على صيغة المجهول عطفا على حذر
او ذكر المقدر فان قلت فعلى هذا لا بد من ضمير فى المعطوف كما فى
المعطوف عليه قلنا نعم لكنه وضع فى المعطوف المظهر موضع المضمر اذ تقديره
الكلام او معمول بتقدير اتق ذكر مكررا الا انه وضع المحذر منه موضع
الضمير العائد الى المعمول اشعارا بانه محذر منه لا محذر مثل اياك والاسد
واياك وان تحذف هذان مثالان لاول نوعى التحذير ومعناهما
بعد نفسك من الاسد والاسد من نفسك وبعد نفسك عن حذف
الارنب وهو ضرب بالعصا وبعد حذف الارنب عن نفسك
وعلى التقديرين المحذر منه هو الاسد والحذف فان المراد من تبعيد
الاسد او الحذف من نفسك تحذيرها منهما لا تحذيرهما والطريق
الطريق مثال ثانى نوعيه اى اتق الطريق ولا يخفى عليك ان تقدير
اتق فى اول النوعين غير صحيح لانه لا يقال اتقيت زيدا من
الاسد فينبغى ان يقدر فيه مثل بعد ونح وتقدير بعد فى مثال نوع
الثانى غير مناسب لان المعنى على الاتقاء من الطريق لا على تبعيده
فالصواب ان يقال بتقدير بعد او اتق ونحوهما فيقدر مثل بعد
فى جميع افراد النوع الاول وفى بعض افراد نوع الثانى

مثل نفسك نفسك فان المعنى على بعد نفسك مما يوذيك كالاسد ونحوه
ويقدر مثل اتق فى بعضها كالمثال المذكور قيل يخرج الاسد فى اياك و
الاسد خارج من النوعين فينبغى ان لا يكون تحذيرا وليس كذلك فانه
ايضا تحذير واجيب بانه تابع للتحذير والتوابع خارجة عن الحدود
بدليل ذكرها فيما بعد وتقول فى قسمى النوع الاول اياك من الاسد
كما كنت تقول اياك والاسد ومن ان تحذف كما كنت تقول اياك
وان تحذف وتقول فى المثال الاخير اياك ان تحذف بتقدير من
اى اياك من ان تحذف لان حذف حرف الجر عن ان وان قياس
ولا تقول فى المثال الاول اياك الاسد لامتناع تقدير من
وشذوذه مع غير ان وان فان قلت فليكن بتقدير العاطف قلنا حذف
العاطف اشد شذوذا فان حذف حرف الجر قياس مع ان
وان شائع مع غيرهما واما حذف العاطف فلم يثبت الا نادرا
المفعول فيه هو ما فعل فيه فعل اى حدث مذكور تضمنا فى ضمن
الفعل الملفوظ او المقدر او شبهه كذلك او مطابقة اذا كان
العامل مصدرا فقوله ما فعل فيه فعل شامل اسماء الزمان والمكان
كلها فانه لا يخلو زمان او مكان عن ان يفعل فيه فعل سواء
ذكر الفعل الذى فعل فيها اولا وقوله مذكور خرج به ما لا يذكر فعل فيه نحو
يوم الجمعة يوم طيب فانه وان كان فعل فيه فعل لاى له تكلمه ليس بمذكور لكن
بقى مثل شهدت يوم الجمعة داخلا فيه فان يوم الجمعة يصدق عليه انه

فعل فيه فعل مذكور فان شهود يوم الجمعة لا يكون الا فى يوم الجمعة فلو اعتبر
فى التعريف قيد الحيثية اى المفعول فيه ما فعل فيه فعل مذكور من حيث انه
فعل فيه فعل مذكور لخرج مثل هذا المثال منه فان ذكر يوم الجمعة
فيه ليس من حيث انه فعل فيه فعل مذكور بل من حيث انه وقع
عليه فعل مذكور ولا يخفى انه على تقدير اعتبار قيد الحيثية لا حاجة
الى قوله مذكور الا لزيادة تصوير المعرف وقوله من زمان او مكان
بيان لما الموصولة او الموصوفة اشارة الى قسمى المفعول فيه
وتمهيدا لبيان حكم كل منهما وهو اى المفعول فيه ضربان ما يظهر فيه
فى وهو مجرور بها وما يقدر فيه فى وهو منصوب بتقديرها
وهذا خلاف اصطلاح القوم فانهم لا يطلقون المفعول فيه
الا على المنصوب بتقدير فى واما المجرور بها فهو معمول بواسطة
حرف الجر لا مفعول فيه وخالفهم المص حيث جعل المجرور ايضا مفعولا
فيه ولذلك قال وشرط نصبه اى شرط نصب المفعول فيه
تقدير فى اذ التلفظ بها يوجب الجر وظروف الزمان
كلها مبهما كان الزمان او محدودا تقبل ذلك اى تقدير
فى لان المبهم منها جزء مفهوم الفعل فيصح انتصابه بلا واسطة
كالمصدر والمحدود منها محمول عليه اى على المبهم لاشتراكهما فى الزمانية
نحو صمت دهرا وافطرت اليوم وظروف المكان ان كان
مبهما قبل ذلك اى تقدير فى حملا على الزمان المبهم لاشتراكهما

في الابهام نحو جلست خلفك والا اي وان لم يكن مبهما بل يكون محدودا
فلا تقبل تقدير في اذ لم يكن حمله على الزمان المبهم لاختلافهما
ذاتا وصفة نحو جلست في المسجد وفسر المبهم من المكان
بالجهات الست وهي امام وخلف ويمين وشمال وفوق
وتحت وما في معناها فان امام زيد مثلا يتناول جميع ما يقابل
وجهه الى انقطاع الارض فيكون مبهما والمام يتناول هذا
التفسير بعض الظروف المكانية الجائز نصبها قال وحمل عليه اي
على المبهم المفسر بالجهات الست عند ولدى وشبههما نحو دون وسوى
لابهامهما اي لابهام عند ولدى ولم يذكر وجه حمل شبههما عليه
لان حكمه حكمهما وفي بعض النسخ لابهامها كما هو الظاهر وكذا
حمل على المبهم من المكان لفظ مكان وان كان معينا نحو جلست
مكانك لكثرته في الاستعمال مثل جهات الست لا للابهام وكذا
حمل عليه ما بعد دخلت وان كان معينا نحو دخلت الدار لكثرة في
الاستعمال لا للابهام على الاصح اي على المذهب الاصح فانه ذهب
بعض النحاة الى انه مفعول به لكن الاصح انه مفعول فيه والاصل
استعمال حرف الجر لكنه حذف لكثرة استعماله وهذا الحمل انما هو لان الفعل
لا يطلب المفعول فيه الا بعد تمام معناه ولا شك ان معنى الدخول
لا يتم بدون الدار وبعد تمام معناه بها يطلب المفعول فيه كما اذا قلت
دخلت الدار في البلد الفلاني فالظاهر انه مفعول به لا مفعول فيه وتمامه

ذلك ان كل فعل نسب الى مكان خاص بوقوعه فيه يصح ان ينسب الى مكان
شامل له ولغيره فانه اذا ضربت زيدا في الدار التي هي جزء من البلد
فكما يصح ان تقول ضربت زيدا في الدار كذلك يصح ان تقول ضربته
في البلد وفعل الدخول بالنسبة الى الدار ليس كذلك فانه اذا قال
الداخل في البلد دخلت الدار لا يصح ان يقول دخلت البلد فنسبة
الدخول الى الدار ليست كنسبة الافعال الى الامكنة التي فعلت فيها
فلا يكون الدار مفعولا فيه بل مفعولا به وقيل معناه على الاستعمال
الاصح فيكون اشارة الى ان استعمال دخلت مع في نحو دخلت في الدار صحيح
لكن الاصح استعماله بدون في ونقل عن سيبويه ان استعماله بفي شاذ
وينصب اي المفعول فيه بعامل مضمر بلا شريطة التفسير نحو يوم الجمعة
في جواب من قال متى سرت اي سرت يوم الجمعة وبعامل مضمر على شريطة
التفسير نحو يوم الجمعة صمت فيه والتفصيل فيه بعينه كما مر في المفعول به
المفعول له هو ما فعل لاجله اي لقصد تحصيله او بسبب وجوده وخرج به
سائر المفاعيل ما فعل مطلقا او به او فيه او معه فعل اي حدث مذكور
اي ملفوظ حقيقة او حكما فلا يخرج عنه ما كان فعله مقدرا كما اذا قلت تاديبا
في جواب من قال لم ضربت زيدا فقوله مذكور احتراز عن مثل الجبن التاديب
فان قلت كيف يصح الاحتراز به عنه وهو اي الفعل الذي فعل لاجله فعل
مذكور في الجملة كما في ضربت زيدا قلنا المراد مذكور معه فان قلت هو
مذكور معه في ضربته تاديبا قلنا المراد مذكور معه في التركيب الذي هو فيه

ويرد نحو اعجبني التاديب الذي ضربته لاجله اللهم الا ان يراد بذكره
معه ايراده معه معمولا له مثل ضربته تاديبا مثال لما فعل لقصد تحصيله
فعل وهو الضرب فان التاديب انما يحصل بالضرب ويترتب
عليه وقعدت عن الحرب جبنا مثال لما فعل بسبب وجوده فعل و
هو القعود فان القعود انما وقع بسبب الجبن والقائل بكون المفعول له
نوعا مستقلا غير داخل في المفعول المطلق يخالف فيه ظاهر الزجاج
فانه اي المفعول له عنده اي عند الزجاج مصدر من غير لفظ فعله فالمعنى
عنده في المثالين المذكورين ادبته بالضرب تاديبا وجبنت في
القعود عن الحرب جبنا او ضربته ضرب تاديب وقعدت قعود جبن ورد
قول الزجاج بان صحة تاويل نوع بنوع لا يدخله في حقيقته الا ترى الى
صحة تاويل الحال بالظرف من حيث ان معنى جاء زيد راكبا جاء زيد وقت
الركوب من غير ان يخرج عن حقيقتها وشرط نصبه اي شرط انتصاب
المفعول له لا شرط كون الاسم مفعولا له فالسمن والاكرام في قولك
جئتك للسمن وللاكرام لك الزائر عنده مفعول له على ما يدل عليه حده وهذا
كما قال في المفعول فيه اي شرط نصبه تقدير في وهذا ايضا خلاف اصطلاح
القوم تقدير اللام لانها اذا ظهرت لزم الجر وخص اللام بالذكر
لانها الغالب في تعليلات الافعال فلا يقدر غيرها من من او الباء او
في مع انها من داخل المفعول له كقوله تعالى خاشعا متصدعا من خشية الله
وقوله تعالى فبظلم من الذين هادوا وقوله عليه الصلوة والسلام

ان امرأة دخلت النار في هرة اي لاجلها ولما كان تقدير اللام عبارة
عن حذفها عن اللفظ وابقائها في النية وكان الاصل ابقاؤها في اللفظ
والنية فلا حاجة في ابقائها في النية الى شرط بل الحاجة اليه انما يكون في
حذفها من اللفظ فلهذا قال وانما يجوز حذفها ولم يكتف بارجاع ضمير
الفاعل الى تقدير اللام فيجوز حذفها كما يجوز ذكرها اذا كان المفعول له
فعلا احترازا عما اذا كان عينا نحو جئتك للسمن لفاعل الفعل المعلل به اي الحدث
فاعله وفاعل عامله احترازا عما اذا كان فعلا لغيره نحو جئتك لمجيئك اياي
ومقارنا له اي للفعل المذكور في الوجود بان يتحد زمانهما وجودهما نحو
ضربته تاديبا اذ زمان الضرب والتاديب واحد اذ لا مغايرة
بينهما الا بالاعتبار او يكون زمان وجود احدهما بعضا من زمان
وجود الاخر نحو قعدت عن الحرب جبنا فان زمان الفعل اعني القعود
بعض زمان المفعول له اعني الجبن ونحو شهدت الحرب ايقاعا للصلح
بين الفريقين فان زمان المفعول له اعني ايقاع الصلح بعض زمان الفعل
اعني شهود الحرب واحترز بذلك القيد عما اذا لم يكن مقارنا له في الوجود
نحو اكرمتك اليوم لوعدي بذلك امس وانما اشترط هذه الشرائط
لانه بهذه الشرائط يشبه المصدر فيتعلق بالفعل بلا واسطة تعلق المصدر
بخلاف ما اذا اختل شيء منها المفعول معه اي الذي فعل بمصاحبته بان
يكون الفاعل مصاحبا له في صدور الفعل عنه او المفعول في وقوع
الفعل عليه فقوله هو مفعول ما لم يسم فاعله اسند اليه المفعول كما اسند الى

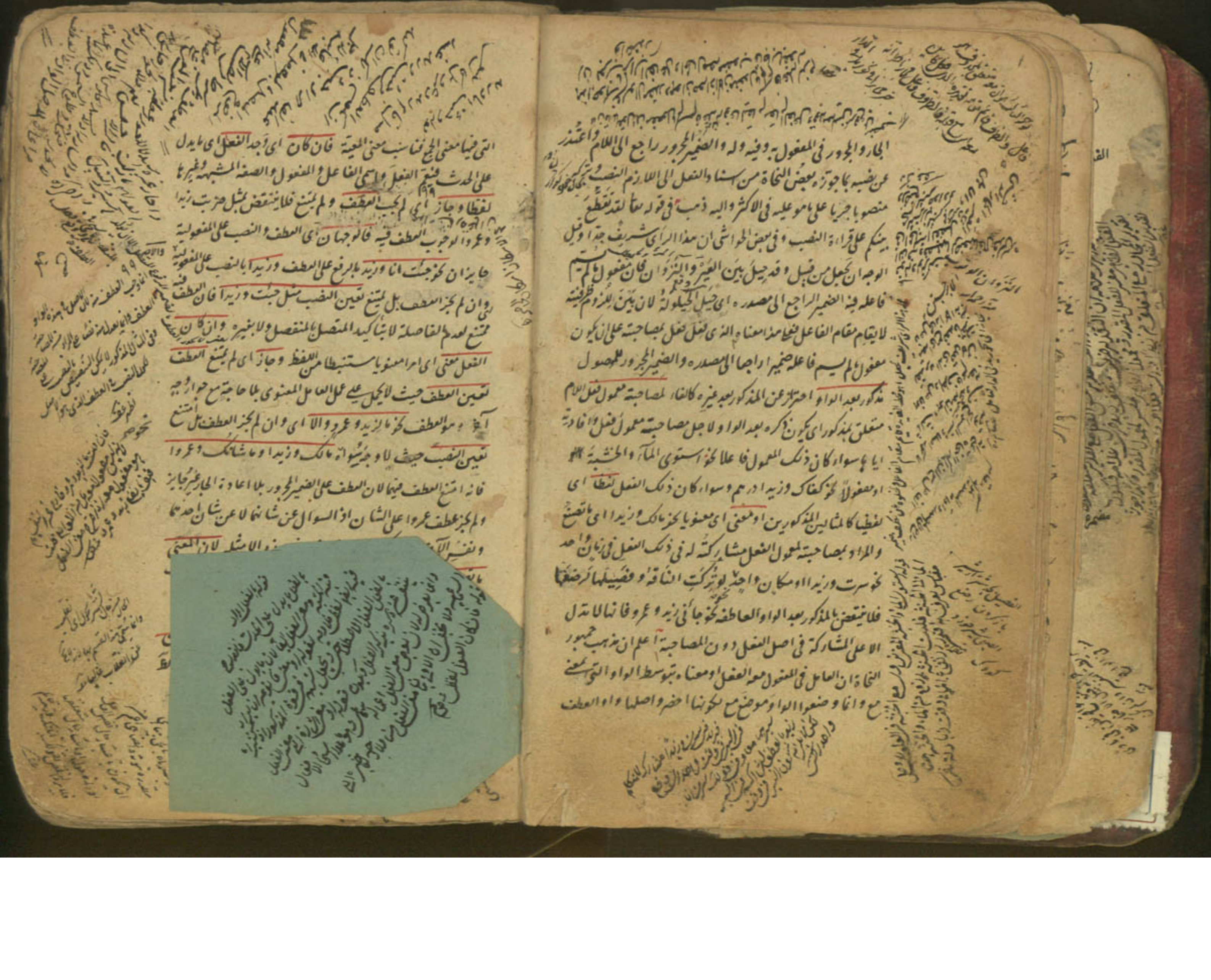

الجار والمجرور في المفعول به وفيه وله والضمير المجرور راجع الى اللام واعتذر
عن نصبه بما جوزه بعض النحاة من اسناد الفعل الى اللازم النصب بحاله
منصوبا جريا على ما هو عليه في الاكثر واليه ذهب في قوله تعالى لقد تقطع
بينكم على قراءة النصب وفي بعض الحواشي ان هذا الرأي شريف جدا وقيل
الوجه ان يجعل من قبيل وقد حيل بين العير والنزوان فان مفعول ما لم يسم
فاعله فيه الضمير الراجع الى مصدره اي حيل الحيلولة لان بين اللزوم ظرفيته
لا يقام مقام الفاعل فيحتاج هذا المعناه الذي يفعل فعل بمصاحبة على ان يكون
مفعول ما لم يسم فاعله ضميرا راجعا الى مصدره والضمير المجرور للمصول
مذكور بعد الواو احترز عن المذكور بعد غيره كالفاء لمصاحبة معمول فعل اللام
متعلق بمذكور اي يكون ذكره بعد الواو لاجل مصاحبة معمول فعل وافادته
اياها سواء كان ذلك المعمول فاعلا نحو استوى الماء والخشبة الخ
او مفعولا نحو كفاك وزيدا درهم وسواء كان ذلك الفعل لفظا اي
لفظيا كالمثالين المذكورين او معنى اي معنويا نحو ما لك وزيدا اي ما تصنع
والمراد بمصاحبته لمعمول الفعل مشاركته له في ذلك الفعل في زمان واحد
نحو سرت وزيدا او مكان واحد نحو لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها
فلا ينتقض بالمذكور بعد الواو العاطفة نحو جاءني زيد وعمرو فانها لا تدل
الا على المشاركة في اصل الفعل دون المصاحبة اعلم ان مذهب جمهور
النحاة ان العامل في المفعول معه الفعل او معناه بتوسط الواو التي بمعنى
مع وانما وضعوا الواو موضع مع لكونها اخصر واصلها واو العطف

التي فيها معنى الجمع فتناسب معنى المعية فان كان اي وجد الفعل اي ما يدل
على الحدث فيعم الفعل واسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وغيرها
لفظا وجاز اي لم يجب العطف ولم يمتنع فلا ينتقض بمثل ضربت زيدا
وعمرا الوجوب العطف فيه فالوجهان اي العطف والنصب على المفعولية
جايزان نحو جئت انا وزيد بالرفع على العطف وزيدا بالنصب على المفعولية
وان لم يجز العطف بل يمتنع تعين النصب مثل جئت وزيدا فان العطف فيه
ممتنع لعدم الفاصلة لا بالتاكيد المتصل والمنفصل ولا بغيره وان كان
الفعل معنى اي امرا معنويا مستنبطا من اللفظ وجاز اي لم يمتنع العطف
تعين العطف حيث لا يحمل على عمل العامل المعنوي بلا حاجة مع جوازه
آه وهو العطف نحو ما لزيد وعمرو والا اي وان لم يجز العطف بل امتنع
تعين النصب حيث لا وجه سواه نحو ما لك وزيدا وما شانك وعمرا
فانه امتنع العطف فيهما لان العطف على الضمير المجرور بلا اعادة الجار غير جائز
ولم يجز عطف عمرا على الشان اذ السوال عن شانهما لا عن شان احدهما
ونفس الا ... والاشكال لان المعنى

الجار والجرور في المفعول به وفيه وله والضمير المجرور راجع الى اللام واحترز
عن نصبه بما جوزه بعض النحاة من اسناد الفعل الى اللازم النصب
منصوبا جريا على ما هو عليه في الاكثر واليه ذهب في قوله تعالى لقد تقطع
بينكم على قراءة النصب وفي بعض الحواشي ان هذا الراي شريف جدا وقيل
الوجه ان يجعل من قبيل وقد حيل بين العير والنزوان فكان مفعول ما لم يسم
فاعله فيه الضمير الراجع الى مصدره اي حيل الحيلولة لان بين للزوم ظرفيته
لا يقام مقام الفاعل فظاهر معناه الذي فعل فعل بمصاحبته على ان يكون
مفعول ما لم يسم فاعله ضميرا راجعا الى مصدره والضمير المجرور للموصول
مذكور بعد الواو احتراز عن المذكور بعد غيره كالفاء لمصاحبة معمول فعل اللام
متعلق بمذكور اي يكون ذكره بعد الواو لاجل مصاحبة معمول فعل وافادته
اياها سواء كان ذلك المعمول فاعلا نحو استوى الماء والخشبة
او مفعولا نحو كفاك وزيدا درهم وسواء كان ذلك الفعل لفظا اي
لفظيا كالمثال ... او معنى اي معنويا نحو مالك وزيدا اي ما تصنع
والمراد بمصا...
نحو سرت و...
فلا ينتقض ب...
الا على الم...
النحاة ا...
مع وا...

التي فيها معنى الجمع فتناسب معنى المعية فان كان اي وجد الفعل اي ما يدل
على الحدث فتعم الفعل واسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وغيرها
لفظا وجاز اي لم يجب العطف ولم يمتنع فلا ينتقض بمثل ضربت زيدا
وعمرا لوجوب العطف فيه فالوجهان اي العطف والنصب على المفعولية
جايزان نحو جئت انا وزيد بالرفع على العطف وزيدا بالنصب على المفعولية
وان لم يجز العطف بل يمتنع تعين النصب مثل جئت وزيدا فان العطف فيه
ممتنع لعدم الفاصلة لا بتاكيد المتصل بالمنفصل ولا بغيره وان كان
الفعل معنى اي امرا معنويا مستنبطا من اللفظ وجاز اي لم يمتنع العطف
تعين العطف حيث لا يحمل على عمل العامل المعنوي بلا حاجة مع جواز وجه
آخر وهو العطف نحو ما لزيد وعمرو والا اي وان لم يجز العطف بل امتنع
تعين النصب حيث لا وجه سواه نحو مالك وزيدا وما شانك وعمروا
فانه امتنع العطف فيهما لان العطف على الضمير المجرور بلا اعادة الجار غير جايز
ولم يجز عطف عمروا على الشان اذ السوال عن شانهما لا عن شان احدهما
ونفس الآخر وانما حكمت بمعنوية الفعل في هذه الامثلة لان المعنى
ما تصنع وما تلابس فمعنى ما شانك وزيدا ما تصنع وزيدا او معنى مالك
وزيدا ما تصنع وزيدا ومعنى ما لزيد وعمرو ما يصنع زيد وعمرو
الحال لما فرغ من المفاعيل شرع في الملحقات بها وهو ما يبين
هيئة الفاعل او المفعول به اي من حيث هو فاعل او مفعول كما هو الظاهر
فبذكر الهيئة يخرج ما يبين الذات كالتمييز وباضافتها الى الفاعل

او المفعول يخرج ما يبين هيئة غير الفاعل والمفعول كصفة المبتدا نحو زيد العالم
اخوك وبقيد الحيثية يخرج صفة الفاعل او المفعول فانها تدل على هيئة
الفاعل او المفعول مطلقا لا من حيث هو فاعل او مفعول وهذا الترديد
على سبيل منع الخلو لا الجمع فلا يخرج مثل ضرب زيد عمروا راكبين لفظا
او معنى اي سواء كان الفاعل او المفعول الذي وقع الحال عنه لفظا اي
لفظيا بان يكون فاعلية الفاعل او مفعولية المفعول باعتبار لفظ الكلام
ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه يفهم من فحوى الكلام لا باعتبار لفظه
ومنطوقه والمراد بالفاعل والمفعول اعم من ان يكون حقيقة او حكما فيدخل فيه الحال
عن المفعول معه لكونه في معنى الفاعل او المفعول وكذا المفعول المطلق مثل ضربت
الضرب شديدا فانه بمعنى احدثت الضرب شديدا وكذا يدخل فيه الحال
عن المضاف اليه كما اذا كان المضاف فاعلا او مفعولا يصح حذفه وقيام
المضاف اليه مقامه فكانه الفاعل او المفعول نحو بل نتبع ملة ابرهيم حنيفا و
ان يأكل لحم اخيه ميتا فانه يصح ان يقول بل نتبع ابرهيم مقام نتبع ملة
ابراهيم وان يأكل اخاه مقام يأكل لحم اخيه او كان المضاف فاعلا او
مفعولا وهو جزء المضاف اليه فكان الحال عن المضاف اليه هو الحال
عن المضاف وان لم يصح قيامه مقامه كما في قوله تعالى دابر هؤلاء مقطوع
مصبحين فقوله مصبحين حال عن هؤلاء باعتبار ان الدابر المضاف اليه
جزؤه فان دابر الشيء اصله والدابر مفعول ما لم يسم فاعله باعتبار ضميره
المستكن في المقطوع فكانه حال عن المفعول ما لم يسم فاعله ولو قرئ

يبين على صيغة الماضي المعلوم من باب التفعل او يبين على صيغة المضارع
المجهول من باب التفعيل وجعل الجار متعلقا به لا بالمفعول دخل فيه الحال عن
المفعول معه والمفعول المطلق من غير حاجة الى تعميم الفاعل والمفعول
الا انه خرج ما وقع حالا عن المضاف اليه مثل ضربت زيدا قايما مثال
اللفظي الملفوظ حقيقة فان فاعلية تاء المتكلم ومفعولية زيدا انما هي باعتبار
لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج وهما ملفوظان
حقيقة وزيد في الدار قايما مثال اللفظي الملفوظ حكما فان فاعلية الضمير المستكن
في الظرف انما هي باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج
عنه والضمير المستكن ملفوظ حكما وهذا زيد قايما مثال المعنوي لان مفعولية زيد
ليس باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه بل باعتبار معنى الاشارة او التنبيه
المفهومين من لفظة هذا ولا شك انهما ليسا مما يقصد المتكلم الاخبار بهما
عن نفسه حتى يقدر في نظم الكلام اشير او انبه ويصير زيد به مفعولا لفظيا بل
مفعوليته انما هي باعتبار معنى اشير او انبه الخارج عن منطوق الكلام
المعتبر لصحة وقوع القايم حالا فهي معنوية لا لفظية وعاملها اي عامل
الحال اما الفعل الملفوظ او المقدر نحو ضربت زيدا قايما وزيد في الدار
قايما ان كان الظرف مقدرا بالفعل او شبهه وهو ما يعمل عمل الفعل وهو من
تركيبه كاسم الفاعل نحو زيد ذاهب راكبا وزيد في الدار قاعدا ان كان الظرف
مقدرا باسم الفاعل وكاسم المفعول نحو زيد مضروب قايما والصفة المشبهة
نحو زيد حسن ضاحكا او معناه المستنبط من فحوى الكلام من غير التصريح به

ماده حمار وحشی

البيت للبيد يصف حمار الوحش والاتان يقول ارسل حمار الوحش الاتان

او تقديره كالاشارة والتنبيه في نحو هذا زيد قائما كامر وكالنداء والتمني
والترجي والتشبيه نحو يا زيد قائما وليتك عندنا مقيما ولعله في الدار
قائما وكانه اسد صائلا او وشرطها اي شرط الحال ان تكون نكرة
لان النكرة اصل والغرض هو تقييد الحدث المنسوب الى صاحبها يحصل
بها والتعريف زائد على الغرض وان يكون صاحبها معرفة لانه محكوم
عليه في المعنى فكان الاصل فيه التعريف غالبا اي ليس اشتراطها بكون
صاحبها معرفة في جميع موادها بل في غالب موادها اي اكثرها وبيان
ذلك ان مواد وقوع الحال على قسمين احدهما ما يكون ذو الحال فيه
نكرة موصوفة نحو جاءني رجل من بني تميم فارسا او مغنية عن الموصوف
لاستغراقها نحو قوله تعالى فيها يفرق كل امر حكيم امرا من عندنا
ام احالا من كل امر او واقعة في حيز الاستفهام نحو هل اتيك رجل راكبا
او بعد الا لنقض النفي نحو ما جاءني رجل الا راكبا او مقدما عليه
الحال نحو جاءني راكبا رجل وثانيهما ما يكون ذو الحال فيه غير هذه الامور
وغالب مواد وقوع الحال واكثرها هو هذا القسم ووقوع الحال في هذا
القسم شرط كون صاحبها معرفة فقوله غالبا قيد لاشتراط كون صاحبها
معرفة لا لكون صاحبها معرفة حتى يقال ان غالبية كون صاحبها معرفة المنبئة
عن تخلفه في بعض المواد تنافي الشرطية ويحتاج الى ان يصرف الكلام عن ظاهر
وجعل قوله صاحبها معرفة مبتدأ وخبرا معطوفا على قوله وشرطها ان
تكون نكرة وارسلها العراك ولم يذدها ولم يشفق على نغص الدخال

٥١

ماده حمار وحشی

البيت للبيد يصف حمار الوحش والاتن يقول ارسل حمار الوحش الاتن
وكان المراد بالارسال البعث او التخلية بين المرسل وما يريد اى ارسلها
معتركة متزاحمة ولم يذدها اى لم يمنعها عن الوراك ولم يشفق اى
لم يخف مما نغص الدخال اى على انه لم يتم شرب بعضها والدخال
والدخال ان يشرب البعير ثم يرد من العطن الى الحوض ويدخل بين بعيرين
... ولعل المراد به ههنا

تخصص
النكرة بتقديمها لانها فى المعنى مبتدأ او خبر ولئلا تلتبس بالصفة فى النصب
فى مثل قولنا ضربت الكبار رجلا ثم قدمت فى ساير المواضع وان لم
تلتبس طرد اللباب ولا يتقدم اى الحال فتما عدا مثل زيد قايما كعمرو قاعدا

مادہ جاروکی

البيت للبيد يصف حمار الوحش والاتن يقول ارسل حمار الوحش الاتن
وكان المراد بالارسال البعث او التخلية بين المرسل وما يريد اى ارسلها
معتركة متزاحمة ولم يذدها اى لم يمنعها عن العراك ولم يشفق اى
لم يكف على نغص الدخال اى على اثم لم يتم شرب بعضها لما رأيت خال
والدخال ان يشرب البعير ثم يرد من العطن الى الحوض ويدخل بين بعيرين
عطشانين يشرب منه ما عسى لم يكن شرب منه ولعل المراد به ههنا
نغص اخلاء بعضها فى بعض او المعنى على نغص مثل نغص الدخال ومررت به
وحده ونحوه مثل فعلته جهدك متأول بالنكرة فلا يرد نقض على
قاعدة اشتراط كونها نكرة وتأويلها على وجهين احدهما انها مصادر
لافعال محذوفة اى تعترك العراك وينفرد وحده اى انفراده وتجتهد
جهدك فهذه الجمل الفعلية وقعت حالا وهذه المصادر منصوبة على المصدرية
وثانيهما انها معارف موضوعة موضع النكرات اى معتركة ومنفردا
ومجتهدا فالصورة وان كانت معرفة فهى التقدير نكرة كان حسن الوجه فى
صورة المعرفة وهى فى المعنى نكرة فان كان صاحبها اى صاحب الحال
نكرة محضة لم يكن فيها شائبة تخصيص ما سواى تعديم ولم يكن الحال مشترك
بينها وبين معرفة وجب تقديمها اى تقديم الحال على صاحبها لتخصص
النكرة بتقديمها لانها فى المعنى مبتدا او خبر ولئلا تلتبس بالصفة فى النصب
فى مثل قرن اضرب راكبا رجلا ثم قدمت فى ساير المواضع وان لم
تلتبس طردا للباب ولا يتقدم اى الحال فيما عدا مثل زيد قائما كعمرو قاعدا

ونقل عن بعضهم الجواز مستدلا بقوله تعالى وما ارسلناك الا كافة
للناس ولعل الفرق بين حرف الجر والاضافة ان حرف الجر معدى
للفعل كالهمزة والتضعيف فكأنه من تمام الفعل وبعض حروفه فاذا قلت
ذهبت راكبة بهند فكانك قلت اذهبت راكبة هندا فالمجرور بحسب
الحقيقة ليس مجرورا واجاب بعضهم عن هذا الاستدلال بجعل كافة حالا
عن الكاف والتاء للمبالغة وبعضهم بجعلها صفة للمصدر اى ارسالة
كافة وبعضهم بجعلها مصدرا كالكاذبة والعافية والكل تكلف وتعسف
وكل ما دل على هيئة اى صفة سواء كان الدال مشتقا او جامدا
صح ان يقع حالا من غير ان يأول الجامد بالمشتق لان المقصود من الحال
بيان الهيئة وهو حاصل به وهذا رد على جمهور النحاة حيث شرطوا
اشتقاق الحال وتكلفوا فى تأويل الجامد بالمشتق ومع هذا فلا شك
ان الاغلب فى الحال الاشتقاق مثل بسرا او رطبا فى قولهم هذا بسرا وهو
ما بقى فيه خضوضة اطيب منه رطبا وهو ما فيه حلاوة وحرقة فهما مع
كونهما جامدين حالان لانهما دالان على صفة البسرية والرطبية و
لا حاجة الى ان يأول البسر بالمبسر والرطب بالمرطب من ابسر النخل
اذا صار ما عليه بسرا وارطب اذا صار رطبا والعامل فى
رطبا اطيب باتفاق النحاة وفى بسرا ايضا عند محققيهم وتقدم بسرا
على اسم التفضيل مع ضعفه فى العمل لانه اذا تعلق بشئ واحد حالان
باعتبارين مختلفين يلزم ان يلى كل منهما متعلقه والبسرية تعلقت

على العامل المعنوى قد عرفت فيما قبل العامل المعنوى وان ما هو مقدر
بالفعل او اسم الفاعل مثل الظرف وما شبهه اعنى الجار والمجرور خارج عنه
داخل فى الفعل او شبهه فعلى هذا معنى الكلام ان الحال لا يتقدم على العامل
... بخلاف ما اذا كان العامل ظرفا

على ذى الحال المجرور سواء كان مجرورا بالاضافة او بحرف الجر
فان كان مجرورا بالاضافة لم يتقدم الحال عليه اتفاقا نحو جاءنى مجردا
عن الثياب ضاربة زيد وذلك لان الحال تابع وفرع لذى الحال
والمضاف اليه لا يتقدم على المضاف فلا يتقدم تابعه ايضا وان كان
مجرورا بحرف الجر ففيه خلاف فسيبويه واكثر البصرية يمنعون تقديمها
عليه لعلة المذكورة وهو المختار عند المص ولهذا قال على الاصح

ونقل عن بعضهم الجواز مستدلا بقوله تعالى وما ارسلناك الا كافة
للناس ولعل الفرق بين حرف الجر والاضافة ان حرف الجر معد
للفعل كالهمزة والتضعيف فكأنه من تمام الفعل وبعض حروفه فاذا
ذهبت راكبة بهند فكانك قلت اذهبت راكبة هندا فاما الحب

...وهما جامدين حالان لانهما دالان على صفة البسرية والرطبية و
لا حاجة الى ان يأول البسر بالمبسر والرطب بالمرطب من ابسر النخل
اذا صار ما عليه بسرا وارطب اذا صار رطبا والعامل في
رطبا اطيب باتفاق النحاة وفي بسرا ايضا عند محققيهم وتقدم بسرا
على اسم التفضيل مع ضعفه في العمل لانه اذا تعلق بشيء واحد حالان
باعتبارين مختلفين يلزم ان يلي كل منهما متعلقه والبسرية تعلقت

٥٤

على العامل المعنوي قد عرفت فيما قبل العامل المعنوي وان ما هو مقدر
بالفعل او اسم الفاعل مثل الظرف وما شبهه على الجار والمجرور خارج عنه
داخل في الفعل او شبهه فعلى هذا معنى الكلام ان الحال لا يتقدم على العامل
المعنوي اتفاقا بخلاف الظرف اي بخلاف ما اذا كان العامل ظرفا
او شبهه فان فيه خلافا فسيبويه لا يجوزه اصلا نظرا الى ضعف الظرف
في العمل وجوزه الاخفش بشرط تقدم المبتدا على الحال نحو زيد قائما
في الدار قائما مع تاخر المبتدا عن الحال فانه وافق سيبويه في المنع
فلا يجوز قائما زيد في الدار ولا قائما في الدار زيد اتفاقا ويحتمل ان يكون
معناه ان الحال وان كان مشابها للظرف لما فيه من معنى الظرفية الا
ان الظرف يتقدم على عامله المعنوي لتوسعهم في الظروف والحال لا يتقدم
عليه هذا اذا لم يكن الظرف داخلا في العامل المعنوي واما اذا
جعلته داخلا في العامل المعنوي كما هو الظاهر من كلامهم فالمراد هو
الاحتمال الثاني لا غير وكما لا يتقدم الحال على العامل المعنوي كذلك لا يتقدم
على ذي الحال المجرور سواء كان مجرورا بالاضافة او بحرف الجر
فان كان مجرورا بالاضافة لم يتقدم الحال عليه اتفاقا نحو جائني مجردا
عن الثياب ضاربة زيد وذلك لان الحال تابع وفرع لذي الحال
والمضاف اليه لا يتقدم على المضاف فلا يتقدم تابعه ايضا وان كان
مجرورا بحرف الجر ففيه خلاف فسيبويه واكثر البصرية يمنعون تقديمها
عليه للعلة المذكورة وهو المختار عند المصنف ولهذا قال على الاصح

بالمشار اليه بهذا من حيث انه مفضل وبهذه الحيثية وان لم يكن معتبر...
الا بعد اعتباره في اطيب لكنه لما كان الضمير بالنسبة الى المظهر كا...
اقيم المظهر مقامه واوجبوا ان تليه والرطبية تعلقت به من حيث ا...
عليه وهو ضمير منه فيجب ان تليه قال الرضي واما الضمير المستكن في...

الجملة مستقلة في الافادة لا تقتضي ارتباطها بغيرها والحال مرتبط بغ...
فاذا وقعت الجملة حالا لا بد لها من رابطة تربطها الى صاحبها...
الضمير والواو والجملة الخبرية اما اسمية او فعلية والفعلية اما ان يكون
فعلها مضارعا مثبتا او مضارعا منفيا او ماضيا مثبتا او ماضيا...
فهذه خمس جمل فالاسمية اي الجملة الاسمية الحالية مثبتة با...
والضمير معا لقوة الاسمية في الاستقلال فناسب ان يكون ال...

بالمشار اليه بهذا من حيث انه مفصل وبهذه الحيثية وان لم يكن معتبرة فيه
الا بعد اعتباره في اطيب لكنه لما كان الضمير بمنزلة المظهر كالعدم
أقيم المظهر مقامه واوجبوا ان تليه والرطبية تعلقت به من حيث انه مفصل
عليه وهو ضمير منه فيجب ان تليه قال الرضي واما الضمير المستكن في افعل
فانه وان كان مفصلا لكنه لما لم يظهر كان كالعدم ومع هذا فلا ارى باسا
بان يقال وان لم يسمع زيد احسن قايما منه قاعدا او ذهب بعضهم الى ان العامل
في بسرا اسم الاشارة اي اشير اليه حال كونه بسرا وهذا ليس بصحيح لانه
يمكن ان يكون المشار اليه التمر اليابس فلا يتقيد الاشارة بحال البسرية و
لانه يصح حيث وقع موقع اسم الاشارة اسم لا يصح اعماله فيه كو تمرة نخلي بسرا
اطيب منه رطبا وتكون اي الحال جملة لدلالتها على الهيئة كالمفردات
فيصح ان وقعت حالا مثلها ولكن يجب ان تكون الجملة الحالية خبرية محتملة
للصدق والكذب لان الحال بمنزلة الخبر عن ذي الحال واجراها عليه في
قوة الحكم بها عليه والجملة الانشائية لا تصلح ان يحكم بها على شيء ولما كانت
الجملة مستقلة في الافادة لا تقتضي ارتباطها بغيرها والحال مرتبط بغيرها
فاذا وقعت الجملة حالا لا بد لها من رابطة تربطها الى صاحبها وهي
الضمير والواو والجملة الخبرية اما اسمية او فعلية والفعلية اما ان يكون
فعلها مضارعا مثبتا او مضارعا منفيا او ماضيا مثبتا او ماضيا منفيا
فهذه خمس جمل فالاسمية اي الجملة الاسمية الحالية متلبسة بالواو
والضمير معا لقوة الاسمية في الاستقلال فناسب ان يكون الرابطة

زمانه الى زمان صدور الفعل من ذي الحال او وقوعه عليه يجوز الان المتبادر
من الماضي المثبت اذا وقع حالا ان مضيه انما هو بالنسبة الى زمان العامل
فلا بد من قد حتى تقربه اليه فيقارنه وهذا الخلاف مذهب الكوفيين فانهم
لا يوجبون قد ظاهرة ولا مقدرة سواء كانت ظاهرة في اللفظ كو جاءني
زيد قد ركب غلامه او مقدرة منوية كو قوله تعالى جاؤكم حصرت صدورهم
اي قد حصرت وهذا الخلاف مذهب سيبويه والمبرد فانهما لا يجوزان
حذف قد فسيبويه يأول قوله تعالى حصرت صدورهم بقوما حصرت صدورهم
فيكون جملة حصرت صفة موصوف محذوف هو الحال والمبرد يجعل جملة دعائية
وانما لم يشترط ذلك في المنفي لاستمرار النفي بلا قاطع فيشمل زمان الفعل
ويجوز حذف العامل في الحال لقيام قرينة حالية كقولك للمسافر اي
الشارع في السفر او المتهيئ له راشدا مهديا اي سر راشدا مهديا
بقرينة حال المخاطب وقوله مهديا اما صفة لراشدا او حال بعد حال او
مقالية كقولك راكبا لمن يقول كيف جئت اي جئت راكبا بقرينة السؤال
ومنه قوله تعالى ايحسب الانسان ان لن نجمع عظامه بلى قادرين اي
بلى نجمعها قادرين ويجب حذف العامل في بعض الاحوال المؤكدة
وهي اي الحال المؤكدة مطلقة هي التي لا تنتقل عن صاحبها ما دام
موجودا غالبا بخلاف المنتقلة والمنتقلة قيد للعامل بخلاف المؤكدة
مثل زيد ابوك عطوفا فان العطوفية لا تنتقل عن الاب في
غالب الامر اي احقه بفتح الهمزة او حقه من حققت الامر مبني

... وان كان بحسب اللغة هو الثابت مطلقا لكن المطلق
منصرف الى الكامل وهو الوضعي واحترز به عن نحو رايت عينا جارية
فان قوله جارية يرفع الابهام في قوله عينا لكنه غير مستقر بحسب الوضع
بل نشأ في الاستعمال باعتبار تعدد الموضوع له وكذا يقع به الاحتراز عن
اوصاف المبهمات نحو هذا الرجل فان هذا مثلا انما موضوع لمفهوم

٥

فيها في غاية القوة نحو جئت وانا راكب وجئت وانت راكب وجاء زيد
وهو راكب او بالواو وحدها لانها تدل على الربط في اول الامر فاكتفى
بها مثل قوله عليه الصلوة والسلام كنت نبيا وآدم بين الماء والطين
وهذا اي الربط بالواو وحدها او بها مع الضمير انما يكون في الحال المنتقلة
واما في المؤكدة فلا يجوز الواو فتقول هو الحق لا شك فيه وذلك
لان الواو لا تدخل بين المؤكد والمؤكد لشدة الاتصال بينهما او بالضمير
وحده على ضعف لان الضمير لا يجب ان يقع في الابتداء فلا يدل على الربط
في اول الامر نحو كلمته فوه الى في فلا بد من الواو وعلى الصحيح والمضارع المثبت
اي الجملة الفعلية التي يكون الفعل فيها مضارعا مثبتا متلبسة بالضمير وحده
لمشابهته لفظا ومعنى لاسم الفاعل المستغني عن الواو نحو جاءني زيد يسرع
وما سواهما اي ما سوى الجملة الاسمية والفعلية المشتملة على المضارع المثبت
من الجمل المشتملة على المضارع المنفي او الماضي المثبت او المنفي بالواو و
الضمير معا او باحدهما وحده من غير ضعف عند الاكتفاء بالضمير لعدم قوة
استقلالها كالاسمية فالمضارع المنفي نحو جاءني زيد وما يتكلم غلامه
او جاءني زيد ما يتكلم غلامه او جاءني زيد وما يتكلم عمرو والماضي المثبت
نحو جاءني زيد وقد خرج غلامه او جاءني زيد قد خرج غلامه او جاءني زيد وقد خرج عمرو والماضي المنفي
نحو جاءني زيد وما خرج غلامه او جاءني زيد ما خرج غلامه او جاءني زيد و
ما خرج عمرو ولا بد في الماضي المثبت لا المنفي من دخول لفظة قد المقربة
زمان الماضي الى الحال لفظة على الماضي المثبت الواقع حالا ليدل على قرب

تحققته وصرت منه على يقين او من احقفت الامر اذا تيقنته اى
اثبته اى تحققت ابوته لك وصرت منها على يقين او اثبتها لك
عطوفا وقال صاحب المفتاح احق التقديرات عندى ان يقدر يكى مزيدي
عطوفا وشرطها اى الشرط وجوب حذف عاملها ان تكون مقررة
اى مؤكدة لمضمون جملة احترز به عما يؤكد بعض اجزائها كالعامل فى
قوله تعالى ارسلناك للناس رسولا فانه لايجب حذفه اسمية
احترز به عما اذا كانت فعلية فانه لايجب حذف عاملها كما قال
صاحب الكشاف فى قوله تعالى قائما بالقسط انه حال مؤكدة من فاعل
شهد ولابد ههنا من قيد آخر وهو ان يكون عقد تلك الاسمية من
اسمين لايصلحان للعمل فيها والا لكان عاملها مذكورا فكيف يكون
حذفه واجبا نحو انه شاهد قائما بالقسط النمين ما اى الاسم الذى
يرفع الابهام واحترز به عن البدل فان المبدل منه فى حكم التنحية
فليس يرفع الابهام عن شئ بل هو ترك مبهم وايراد معين المستقر
اى الثابت الراسخ فى المعنى الموضوع له من حيث انه موضوع له
فان المستقر وان كان بحسب اللغة هو الثابت مطلقا لكن المطلق
منصرف الى الكامل وهو الوضعى واحترز به عن نحو رايت عينا جارية
فان قوله جارية يرفع الابهام فى قوله عينا لكنه غير مستقر بحسب الوضع
بل نشا فى الاستعمال باعتبار تعدد الموضوع له وكذا يقع به الاحتراز عن
اوصاف المبهمات نحو هذا الرجل فان هذا مثلا انما موضوع لمفهوم

٥٤

...على جعلها فاذا تعين وجب حذف العامل...
وهى اى الحال المؤكدة مطلقة هى التى لا تنتقل عن صاحبها ما دام
موجودا غالبا بخلاف المنتقلة والمنتقلة قيد للعامل بخلاف المؤكدة
مثل زيد ابوك عطوفا فان العطوفية لا تنتقل عن الاب فى
غالب الامر اى احققه بفتح الهمزة او ضمها من حققت الامر بمعنى

الاضافة اى اضافة المميز والمقدار الى التميز اضافة بيانية باسقاط التنوين
ونون التثنية جوازا شايعا كثيرا لحصول الغرض وهو رفع الابهام بذلك
مع التخفيف كرطل زيت ومنوا سمن والا اى وان لم يكن بتنوين
او بنون التثنية بان يكون بنون الجمع او الاضافة فلا تجوز الاضافة
الابتة فى نون الجمع كعشرو درهم اما فى الاضافة فلئلا يلزم اضافة المضاف

تميز المقدار اليه اكثر استعمالا لحصول الغرض مع الخفة
غير المقدار عن طلب التميز

التميز الآتى بعد المفعول لوقوعه بعد تمام الاسم كان المفعول حقه
ان يقع بعد تمام الكلام فينصبه ذلك الاسم التام قبله لشابهته
الفعل التام بفاعله وهذه الاشياء انما قامت مقام الفاعل
لكونها فى اخر الاسم كما كان الفاعل عقيب الفعل الا يرى ان لام
التعريف الداخلة على اول الاسم وان كان يتم بها الاسم و
لا يضاف معها فلا يجب التميز عنه فلا يقال عندى الراقود خلا
فيفرد اى التميز وان كان الاسم التام مثنى او مجموعا ان كان اى
التميز جنسا وهو ما يتشابه اجزاؤه ويقع مجردا عن التاء على القليل
والكثير فلا حاجة الى تثنيته وجمعه كالماء والتمر والزيت والعرب
بخلاف رجل وفرس الا ان يقصد الانواع اى ما فوق النوع الواحد
فتشمل المثنى ايضا لانه لا يدل لفظ الجنس مفردا عليها فلا بد من ان
يثنى او يجمع قيل وفى تخصيص قصد الانواع بالاستثناء نظر لانه
كما جاز ان يقال طاب زيد جلستين للنوع جاز ان يقال طاب زيد
جلستين للعدد ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بالانواع حصص الجنس
سواء كانت بالخصوصيات الكلية او الشخصية ويجمع اى ويورد التميز
على ما فوق الواحد جوازا حيث لم يقصد الواحد فى غيره اى غير
الجنس كعندى عدل ثوبين او اثوابا ثم ان كان اى المفرد المقدار
تاما بتنوين او بنون التثنية او المعنى ان وجد التميز عقلا بتنوين
المفرد او بنونه التى للتثنية فانه لما تم الاسم بها اقتضى التميز جازت

قال عن نسبة مقتصرا عليها تنبيها على ان مقابله ما في هذا القسم للمفرد المذكور
في القسم الاول انما هي بمجرد النسبة لا غير في جملة اي نسبة كائنة
في جملة او ما ضاهاها اي ما شابهها عطف على جملة وهو اسم الفاعل
نحو الحوض ممتلئ ماء واسم المفعول نحو الارض مفجرة عيونا
والصفة المشبهة نحو زيد حسن وجها واسم التفضيل نحو زيد
افضل ابا او المصدر نحو اعجبني طيبه ابا وكذا كل ما فيه معنى
الفعل نحو حسبك زيد رجلا نحو طاب زيد نفسا مثال للجملة و
زيد طيب ابا مثال لما شابه التميز فيه خاص بالمنتصب عنه
الجملة والتميز فيه يصلح ان يكون لما انتصب عنه ولمتعلقه وحيث
لا فرق في التميز بين الجملة وما ضاهاها فهذا الان المثالان في قوة
اربع امثلة فكانه قال طاب زيد وزيد طيب نفسا وابا فقوله وابوة
ودارا او علما عطف على نفسا وابا بحسب المعنى فهو ناظر الى كل
من المثالين المذكورين غير مختص بالاخير فهو بحسب الحقيقة اورد
لكل من التميز الواقع في الجملة او ما ضاهاها خمسة امثلة فالنفس
بين غير اضافي خاص بالمنتصب عنه والدار عين غير اضافي
متعلق بالمنتصب عنه والاب عين اضافي محتمل لهما والابوة
عرض اضافي والعلم عرض غير اضافي وكل منهما متعلق بالمنتصب
عنه او في اضافة عطف على قوله في جملة او ما ضاهاها مثل
يعجبني طيبه نفسا وتركه لانه اظهر التميزات ولا خفاء به وابا

وابوة ودارا او علما اورد هذه الامثلة على وفق ما سبق
وزاد عليه قوله ونسبة دره فارسا اشارة الى ان التميز قد يكون
صفة مشتقة وايضا لما اورده صاحب المفصل مثالا للمميز المفرد

على ... ما

اطلاقه ...
للمنتصب عنه
يكون تميزا اي رفع ...
مثل ابا في طاب زيد ابا فانه يصح ان يجعل عبارة عن زيد مجازا
ان يكون تارة تميزا عن زيد اذا اريد اسناد الطيب اليه باعتبار
انه ابو عمرو وجاز ان يكون تميزا عن متعلقه باعتبار ان الطيب مسند
الى متعلقه وهو ابوه والا اي وان لم يكن التميز بعد لم يكن نصا
في المنتصب عنه اما يصح جعله لما انتصب عنه فهو لمتعلقه خاصة
نحو طاب زيد ابوة وعلما ودارا فان هذه الاسماء ليست نصا في

المنتصب عنه ولا يصح جعلها له بالتعبير عنه فهو لمتعلق زيد وهو الذات
المقدرة اعني الشيء المنسوب الى زيد فيطابق التميز فيما اي
فيما جاز ان يكون لما انتصب عنه سواء كان نصا فيه او محتملا له
وللمتعلق وفيما تعين لمتعلقه ما قصد من وحدة التميز وتثنية و
جمعية سواء كانت لموافقة ما انتصب عنه مثل طاب زيد ابا
والزيدان ابوين والزيدون آباء او لمعنى في نفسه مثل قولك
طاب زيد ابا اذا اردت اباه فقط وطاب زيد ابوين اذا اردت
ابا وجدا وطاب زيد آباء اذا اردت ابا وجدا ... كل
من التقديرين اذا قصد وحدة التميز اورد مفردا واذا قصد
تثنية اورد تثنية واذا قصد جمعية اورد جمعا فان صيغة المفرد
لا يصلح ان تطلق على المثنى والجمع الا اذا كان التميز جنسا
يقع على القليل والكثير فانه اذا قصد تثنية او جمعية لا يلزم ان يثنى
ذلك الجنس او يجمع بل يكفي ان يؤتى به مفردا لصحة اطلاقه على
القليل والكثير فلا حاجة الى تثنية وجمعه نحو طاب زيد علما والزيدان
علما والزيدون علما الا ان يقصد بالتميز الذي هو الجنس الانواع
من حيث امتيازاته النوعية فانه لا بد من تثنية وجمعه
نحو الزيدان علمين والزيدون علوما اذا اريد ان متعلق
الطيب من كل من الزيدين او الزيدين نوع آخر من العلم فان
صيغة المفرد لا تفيد ذلك المعنى وان كان اي التميز صفة مشتقة

مثل سه دره فارسا او ماوله بها نحو كفى زيد رجلا فان معناه كاملا في
الرجولية كانت الصفة صفة له اي لما انتصب عنه لا للمتعلقة لان الصفة
تستدعي موصوفا والمذكور اولى بموصوفيته فاذا قيل طاب زيد
والدا كان الوالد زيدا ولا يحتمل ان يكون والده بخلاف الاسم نحو ابا
وطبقه الواو بمعنى مع والطبق مصدر بمعنى المطابقة اي كانت
الصفة صفة له مع مطابقتها اياه او مطابقته اياها ويجوز ان
يكون بمعنى اسم الفاعل والواو للعطف على جزء كانت اي كانت الصفة
صفة له ومطابقة اياه والمراد بالمطابقة الاتفاق في الافراد و
التثنية والجمع والتذكير والتانيث لكونها حاملة لضميره واحتملت اي
الصفة المذكورة الحال ايضا لاستقامة المعنى على الحال نحو طاب زيد
فارسا اي من حيث انه فارس او حال كونه فارسا لكن زيادة من فيها
نحو سه دره من فارس وقولهم عز من قائل يؤيد التميز لان من يراد
في التميز لا في الحال وايضا في المقصود مدحه بالفروسية لا حال الفروسية
اذ قد يمدح حال الفروسية بغيرها من الصفات ولا يتقدم التميز على عامله
اذا كان اسما تاما بالاتفاق فلا يقال عندي درهما عشرون ولا زيتا
رطل لان عامله اسم جامد ضعيف العمل مشابهة للفعل مشابهة ضعيفة كما ذكرنا
فلا يقوى ان يعمل فيما قبله والاصح اي اصح المذاهب ان لا يتقدم التميز على
ما هو عامل فيه من الفعل الصريح او غير الصريح لكونه من حيث المعنى فاعلا
للفعل نفسه نحو طاب زيد ابا اي طاب ابوه او فاعلا له اذا جعله لازما

وابوة ووارا او علما اورد هذه الامثلة على وفق ما سبق
وزاد عليه قوله ولله دره فارسا اشارة الى ان التميز قد يكون
صفة مشتقة وايضا لما اورده صاحب المفصل مثالا لمميز المفرد
على ان يكون الضمير فيه مبهما كضمير ربه رجلا ويكون فارسا تميزا
عنه اراد ان ينبه على انه يصلح ان يكون تميزا عن نسبة على ان يكون
الضمير معينا معلوما والابهام يكون في نسبة الدر اليه والدر في الاصل
اللبن وفيه خير كثير للعرب فاريد به الخير اى لله خيره فارسا والفارس
اسم فاعل من الفراسة بالفتح بمعنى بصير وحسن الفهم اى حذق بامر الخيل
واما الفراسة بالكسر فمن التفرس ثم انه كان اى التميز بعد ما لم يكن نصا
في المنتصب عنه اسما لا صفة يصح جعله لما انتصب عنه والمراد بجعله له
اطلاقه عليه والتعبير به عنه جاز ان يكون ذلك التميز تارة له اى
للمنتصب عنه بان يكون تميزا اى رفع الابهام عنه وتارة لمتعلقه بان
يكون تميزا اى رفع الابهام عن متعلقه وذلك بحسب القرائن والاحوال
مثل ابا في طاب زيد ابا فانه يصح ان يجعل عبارة عن زيد فجاز
ان يكون تارة تميزا عن زيد اذا اريد اسناد الطيب اليه باعتبار
انه ابو عمرو وجاز ان يكون تميزا عن متعلقه باعتبار ان الطيب مسند
الى متعلقه وهو ابوه والا اى وان لم يكن التميز بعد ما لم يكن نصا
في المنتصب عنه اسما يصح جعله لما انتصب عنه فهو لمتعلقه خاصة
نحو طاب زيد ابوة وعلما ودارا فان هذه الاسماء ليست نصا في

قال عن نسبة مقترا عليها تنبيها على ان مقابله ما في هذا القسم للمفرد المذكور
في القسم الاول انما هي بجرد ... او حاء ... انه كائنة
في جملة او ما ضاهاها اى ...
نحو الحوض ممتلئ ماء ...
والصفة المشبهة نحو زيد ...
افضل ابا او المصدر نحو ...
الفعل نحو حسبك زيد ...
التميز فيه خاص بالمنتصب ...
الجملة والتميز فيه يصلح ان ...
لا فرق في التميز بين المجمل ...
ابوة امثلة فكما قال طاب ...
ودارا او علما عطف على ... فهو نحو بحسب الحقيقة اورد
هذين المثالين المذكورين غير مختص بالاخير فهو ... امثلة ما في النفس
... لكل من التميز الواقع في الجملة او ما ضاهاها ... عين غير اضافي
... عين غير اضافي خاص بالمنتصب عنه والدار ... اضافي محتمل لهما والابوة
... هو متعلق بالمنتصب عنه والاب عين اضافي وكل منهما متعلق بالمنتصب
... عرض اضافي والعلم عرض غير اضافي او ما ضاهاها مثل
عنه او في اضافة عطف على قوله في جملة او ما ضاهاها وابا
يعجبني طيبه نفسا وتركه لانه اظهر التميزات ولا خفاء به

... المتصل والمنقطع فالمتصل هو المخرج اى الكلام الذي
اخرج واحترز به عن غير المخرج كجزئيات المستثنى المنقطع من متعدد
جزئياته نحو ما جاءني احد الا زيدا او اجزاءه نحو اشتريت العبد الا نصفه
سواء كان ذلك المتعدد لفظا اى ملفوظا نحو جاءني القوم الا زيدا
او تقديرا اى مقدرا نحو ما جاءني الا زيد بالا غير الصفة واخواتها
واحترز به عن نحو جاءني القوم لا زيد وما جاءني القوم لكن زيد جاء
والمستثنى المنقطع هو المذكور بعدها اى بعد الا واخواتها غير مخرج
عن متعدد واحترز به عن جزئيات المستثنى المتصل فالمستثنى الذي
لم يكن داخلا في المتعدد وسواء كان من جنسه كقولك جاءني القوم
الا زيدا مشيرا بالقوم الى جماعة خالية عن زيد او لم يكن نحو جاءني
القوم الا حمارا وهو اى المستثنى مطلقا حيث علم اولا بوجه يصح
تقسيمه كما عرفت وثانيا بما يتفطن له من تعريف قسميه اعني المذكور بعد الا
واخواتها سواء كان مخرجا او غير مخرج ولهذا لم يتعرض على حدة تعريفه

نحو فجرنا الارض عيونا اى انفجرت عيونها او اذا جعلته متعديا نحو امتلأ
الاناء ماء اى ملأ الماء والفاعل لا يتقدم على الفعل فكذا ما هو بمعنى
الفاعل وههنا بحث وهو ان الماء في قولهم امتلأ الاناء ماء من حيث
المعنى فاعل للفعل المذكور من غير حاجة الى جعله متعديا لان المتكلم لما قصد
اسناد الامتلاء الى بعض متعلقات الاناء ولو على سبيل التجوز وقدم
وقع الابهام فيه لا جرم ميزه بقوله ماء فهو في معنى امتلأ ماء الاناء فالماء
فاعل معنى وذلك بعينه مثل قولك ربح زيد تجارة فان التجارة تميز رفع
الابهام عن شيء منسوب الى زيد وهو التجارة فالفاعل في قصدك هو
التجارة لا زيد وان كان اسناد الربح اليه حقيقة واليها مجازا وبهذا
يندفع ما يورد على قاعدتهم المشهورة وهي ان التميز عن النسبة اما فاعل
في المعنى او مفعول من ان التميز في هذا المثال وامثاله لا فاعل ولا مفعول
فلا تطرد تلك القاعدة خلافا للمازني والمبرد فانهما يجوزان تقديم
التميز على الفعل الصريح وعلى اسم الفاعل والمفعول نظرا الى قوة العامل
بخلاف صفة المشبهة واسم التفضيل والمصدر وما فيه معنى الفعل لضعفها في
العمل ومتمسكهما في هذا التجويز قول الشاعر ٭ اتهجر ليلى بالفراق حبيبها ٭
وما كاد نفسا بالفراق تطيب ٭ على تقدير تانيث الضمير في تطيب
وتذكيره ان اريد بالفعل فانه يكون في كاد ضمير الشأن لتذكيره ويعود ضمير تطيب الى ليلى و
يكون نفسا تميزا عن تطيب اليها مقدما عليه واما على تقدير تذكير الضمير
فضمير كاد للحبيب ونفسا تميز عن نسبة كاد اليه وما كاد الحبيب نفسا يطيب

فاعل معنى وذلك بعينه مثل قولك ربح زيد تجارة كان
الابهام عن شئ منسوب الى زيد وهو التجارة فالفاعل فى قصدك هو
التجارة لا زيد وان كان اسناد الربح اليه حقيقة و اليها مجازا وبهذا
يندفع ما يورد على قاعدتهم المشهورة وهى ان التميز عن النسبة اما فاعل
فى المعنى او مفعول من ان التميز فى هذا المثال وامثاله لا فاعل ولا مفعول
فلا تطرد تلك القاعدة خلافا للمازنى والمبرد فانهما تجوزان تقديم
التميز على الفعل الصريح وعلى اسم الفاعل والمفعول نظرا الى قوة العامل
بخلاف صفة المشبهة واسم التفضيل والمصدر وما فيه معنى الفعل لضعفها فى
العمل ومتمسكهما فى هذا التجويز قول الشاعر ❁ اتهجر ليلى بالفراق حبيبها
وما كاد نفسا بالفراق تطيب ❁ على تقدير تانيث الضمير فى تطيب
فانه يكون فى كاد ضمير الشان لتذكيره ويعود ضمير تطيب الى ليلى و
يكون نفسا تميزا عن تطيب اليها مقدما عليه واما على تقدير تذكير الضمير
كاد للحبيب ونفسا تميز عن نسبة كاد اليه وما كاد الحبيب نفسا تطيب

فلا تمسك وما قيل يحتمل ان يحمل البيت على تقدير تانيث ايضا على هذا الوجه
بان يكون تانيث الضمير الراجع الى الحبيب باعتبار النفس اذ المعنى وما كادت
نفس الحبيب تطيب تعسف غير قادح فى التمسك المستثنى اى
ما يطلق عليه لفظ المستثنى فى اصطلاح النحاة على قسمين ولما كان معلومية
هذا الوجه الغير المحتاج الى التوقيف كافية فى تقسيمه قسمه الى قسمين وعرف
كل واحد منهما لان لكل واحد منهما احكاما خاصة لا يمكن اجرائها عليه
الا بعد معرفته فقال متصل ومنقطع فالمتصل هو المخرج اى الاسم الذى
اخرج واحترز به عن غير المخرج كجزئيات المستثنى المنقطع من متعدد
جزئياته كما جاءنى احد الا زيدا او اجزاءه نحو اشتريت العبد الا نصفه
سواء كان ذلك المتعدد لفظا اى ملفوظا نحو جاءنى القوم الا زيدا
او تقديرا اى مقدرا نحو ما جاءنى الا زيد بالا غير الصفة واخواتها
واحترز به عن نحو جاءنى القوم لا زيد وما جاءنى القوم لكن زيد جاء
والمستثنى المنقطع هو المذكور بعدها اى بعد الا واخواتها غير مخرج
عن متعدد احترز به عن جزئيات المستثنى المتصل فالمستثنى الذى
لم يكن داخلا فى المتعدد سواء كان من جنسه كقولك جاءنى القوم
الا زيدا مشيرا بالقوم الى جماعة خالية عن زيد او لم يكن نحو جاءنى
القوم الا حمارا وهو اى المستثنى مطلقا حيث علم اولا بوجه يصح
تقسيم كما عرفت وثانيا بما يتفطن له من تعريف قسميه اعنى المذكور بعد الا
واخواتها سواء كان مخرجا او غير مخرج ولهذا لم يورد على حدة

للاختصار منصوب وجوبا اذا كان واقعا بعد الا لا بعد غير وسوى
وغيرهما غير الصفة قيده به وان لم يكن الواقع بعد الا التي للصفة
داخلا في المستثنى ليلا يتوهم انه في كلام موجب اي ليس بنفي و
لا نهي ولا استفهام نحو جاءني القوم الا زيدا واحترز به عما اذا وقع
في كلام غير موجب لانه ليس ح واجب النصب على ما يجيء ولا حاجة
ههنا الى قيد آخر وهو ان يكون الكلام الموجب تاما بان يكون
المستثنى منه مذكورا فيه ليخرج نحو قرات الا يوم كذا فانه منصوب
على الظرفية لا على الاستثناء لان الكلام في كونه منصوبا على الاستثناء
بدليل قوله او كان بعد خلا وعدا الا ان يقال الحاجة الى هذا القيد انما
هو لاخراج مثل قرئ الا يوم كذا فانه مرفوع وجوبا لا منصوب والعامل
في نصب المستثنى اذا كان منصوبا على الاستثناء عند البصرية الفعل المتقدم
او معنى الفعل بتوسط الا لانه شيء يتعلق بالفعل او معناه تعلقا معنويا اذ له
نسبة الى ما نسب اليه احدهما وقد جاء بعد تمام الكلام فشابه المفعول او مقدما
عطف على قوله بعد الا اي المستثنى منصوب وجوبا اذا كان المستثنى مقدما
على المستثنى منه سواء كان في كلام موجب او غيره نحو جاءني الا زيدا
القوم وما جاءني الا زيدا احد لامتناع تقدم البدل على المبدل منه او منقطعا
اي المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا كان منقطعا بعد الا نحو ما في الدار احد
الا حمارا في الاكثر اي اكثر اللغات وهي لغات اهل الحجاز فانهم قبائل
كثيرون او في اكثر مذاهب النحاة فان اكثرهم ذهبوا الى اللغة الحجازية

فالمنقطع مطلقا منصوب عندهم لانه لا يتصور فيه الا بدل الغلط وهو لا يصدر
الا بطريق السهو والغفلة والمستثنى المنقطع انما يصدر بطريق الروية والفطانة
واما بنو تميم فقد قسموا المنقطع الى القسمين احدهما ما يكون قبله اسم
يصح حذفه نحو ما جاءني القوم الا حمارا فههنا يجوزون البدل وثانيهما ما لا يكون
قبله اسم يصح حذفه فهم ههنا يوافقون الحجازيين في ايجاب نصبه كقوله تعالى
لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم اي من رحمه الله فمن رحمه الله
هو المرحوم المعصوم فلا يكون داخلا في العاصم فيكون منقطعا او كان بعد خلا
وعدا اي المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا كان بعد عدا من عدا يعدو
عدوا اذا جاوزه مثل جاءني القوم عدا زيدا او بعد خلا من خلا يخلو خلوا
نحو جاءني القوم خلا زيدا وهو في الاصل لازم يتعدى الى المفعول بمن
نحو خلت الدار من الانيس وقد يضمن معنى جاوز او يحذف من ويوصل الفعل
فيتعدى بنفسه والتزموا احد التضمين او الحذف والايصال في باب
الاستثناء ليكون ما بعدها في صورة المستثنى بالا التي هي ام الباب
وفاعلهما ضمير راجع اما الى مصدر الفعل المتقدم او الى اسم الفاعل منه
او الى بعض مطلق من المستثنى منه والتقدير جاءني القوم عدا او خلا مجيئهم
او الجائي منهم او بعض منهم زيدا وهما في محل النصب على الحالية ولم يظهر
معهما قد ليكونا اشبه بالا التي هي اصل باب الاستثناء في الاكثر اي
النصب بهما انما هو في اكثر الاستعمالات لانهما فعلان مضيان كما عرفت
وقد اجيز الجر بهما على انهما حرفا جر قال السيرافي لم اعلم خلافا في

جواز الجر بهما الا ان النصب بهما اكثر او ماخلا وما عدا اى المستثنى منصوب
ايضا وجوبا اذا كان بعد ماخلا وما عدا لان ما فيهما مصدرية مختصة
بالافعال نحو جاءنى القوم ماخلا زيدا و ما عدا عمروا تقديره خلو زيد
وعدو عمرو بالنصب على الظرفية بتقدير مضاف اى وقت خلوهم او خلو
مجيئهم من زيد و وقت مجاوزتهم او مجاوزة مجيئهم عمروا او على الحالية
بجعل المصدر بمعنى اسم الفاعل اى جاؤا خاليا بعضهم او مجيئهم من زيد و مجاوزا
بعضهم او مجيئهم عمروا وعن الاخفش انه اجاز الجر بهما على ان ما فيهما زائدة
ولعل هذا لم يثبت عند المص او لم يعتد به ولهذا لم يقل فى الاكثر وكذا
المستثنى منصوب بعد ليس نحو جاءنى القوم ليس زيدا و بعد لا يكون نحو
نحو يجئ اهلك لا يكون بشرا وانما يكون النصب بعدهما لانهما من
الافعال الناقصة الناصبة للخبر ويلزم اضمار اسميهما فى باب الاستثناء
وهو ضمير راجع الى الفاعل من الفعل المذكور او الى بعض من المستثنى منه
مطلقا وهما فى التركيب فى محل النصب على الحالية واعلم انه لا يستعمل هذه
الافعال الا فى المستثنى المتصل الغير المفرغ ولا يتصرف فيها لانها قائمة
مقام الا وهى لا يتصرف فيها ويجوز فيه اى فى المستثنى النصب على
الاستثناء ويختار البدل عن المستثنى منه فيما بعد الا حال من الضمير
المجرور اى حال كون المستثنى واقعا فى محل يكون متاخرا عن الا احتراز
عما اذا وقع بعد ساير ادوات الاستثناء عدا و خلا و غيرهما
فى كلام غير موجب احتراز عما اذا كان فى كلام موجب فانه منصوب

وجوبا كما مر و الحال انه قد ذكر المستثنى منه احترازا عما اذا لم يذكر المستثنى
منه فانه ح يعرب على حسب العوامل و في بعض النسخ ذكر المستثنى منه
بغير وا وعلى انه صفة لكلام غير موجب اى كلام غير موجب ذكر فيه المستثنى منه
ولم يش[illegible]

[illegible]

فرغ له العامل عن المستثنى منه فالمراد بالمفرغ المفرغ له كما يراد
بالمشترك المشترك فيه و هو اى و الحال ان المستثنى واقع في غير
الكلام الموجب و اشترط ذلك ليفيد فائدة صحيحة مثل ما ضربني
الا زيد اذ يصح ان لا يضرب المتكلم احد الا زيد بخلاف ضربني الا زيد
اذ لا يصح ان يضرب كل احد المتكلم الا زيد الا ان يستقيم المعنى
بان يكون الحكم مما يصح ان يثبت على سبيل العموم نحو قولك

وجوبا كما مر والحال انه قد ذكر المستثنى منه احترازا عما اذا لم يذكر المستثنى
منه فانه ح يعرب على حسب العوامل وفي بعض النسخ ذكر المستثنى منه
بغير وا وعلى انه صفة لكلام غير موجب اى كلام غير موجب ذكر فيه المستثنى منه
ولم يشترط ان لا يكون منقطعا ولا مقدما على المستثنى منه لان حكمهما قد
علم فيما سبق فاكتفى بذلك نحو ما فعلوه الا قليل بالرفع على البدلية
والا قليلا بالنصب على الاستثناء ونحو ما مررت باحد الا زيد بالجر
على البدلية والا زيدا بالنصب على الاستثناء وما رايت احدا الا زيدا
بالنصب اما بطريق البدلية وهو المختار او بطريق الاستثناء وهو جائز
غير مختار وانما اختار البدل في هذه الصورة لان النصب على الاستثناء
انما هو بسبب التشبيه بالمفعول لا بالاصالة وبواسطة الا واعراب
البدل بالاصالة وبغير واسطة ويعرب اى المستثنى على حسب
العوامل اى بما يقتضيه العامل من الرفع والنصب والجر اذا كان
المستثنى منه غير مذكور ويختص ذلك المستثنى باسم المفرغ لانه
فرغ له العامل عن المستثنى منه فالمراد بالمفرغ المفرغ له كما يراد
بالمشترك المشترك فيه وهو اى والحال ان المستثنى واقع في غير
الكلام الموجب واشترط ذلك ليفيد فائدة صحيحة مثل ما ضربني
الا زيد اذ يصح ان لا يضرب المتكلم احد الا زيد بخلاف ضربني الا زيد
اذ لا يصح ان يضرب كل احد المتكلم الا زيد الا ان يستقيم المعنى
بان يكون الحكم مما يصح ان يثبت على سبيل العموم نحو قولك

كل حيوان يحرك فكه الاسفل عند المضغ الا التمساح او يكون هناك
قرينة دالة على ان المراد بالمستثنى منه بعض معين يدخل فيه المستثنى
قطعا مثل قرأت الا يوم كذا اى اوقعت القراءة كل يوم الا يوم كذا
لظهور انه لا يريد المتكلم جميع ايام الدنيا بل ايام الاسبوع او الشهر او مثل
ذلك ولقائل ان يقول كما لا يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى منه
فى الموجب فى بعض الصور فربما لا يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى منه
فى غير الموجب ايضا كما ما مات الا زيد فينبغى ان يشترط فى غير الموجب ايضا
استقامة المعنى وايضا لا يصح مثل قرأت الا يوم كذا الا بعد تخصيص اليوم
بايام الاسبوع مثلا فيجوز مثل هذا التخصيص فى ضربنى الا زيد بان
يخصص المستثنى منه بكل واحد من جماعة مخصوصين اذا كان هناك قرينة
فلا فرق بين هاتين الصورتين فى كون كل واحدة منهما جائزة مع
القرينة وغير جائزة بدونها واجيب بان المعتبر هو الغالب والغالب
فى الايجاب عدم استقامة المعنى على العموم وفى النفى عكسه لان اشتراك
جميع افراد الجنس فى انتفاء تعلق الفعل بها ومخالفة واحد اياها فى ذلك
مما يكثر ويغلب واما اشتراكها فى تعلق الفعل بها ومخالفة واحد اياها
فمما يقل كما فى المثال المذكور وبان الفرق بين قولك قرأت الا يوم كذا
وضربنى الا زيد ليس الا بظهور قرينة دالة على بعض معين من المستثنى منه مقطوع
دخوله فيه فى الاول وعدم ظهورها فى الثانى فلو قام فى الثانى ايضا
قرينة ظاهرة الدلالة على بعض معين كما اذا قيل من ضربك من القوم اى القوم

الداخل فيهم زيد فقلت ضربني الا زيد فالظاهر ان ذلك ايضا مما يستقيم
فيه المعنى لكن الغالب عدم وجدان قرينة كذلك في الموجب فالغالب فيه
عدم استقامة المعنى ومن ثمة اي ومن اجل ان المفرغ لا يكون في
الموجب الا ان يستقيم المعنى لم يجز مثل ما زال زيد الا عالما اذ معنى ما زال
ثبت لان نفي النفي اثبات فيكون المعنى ثبت زيد دائما على جميع الصفات الا
صفة العلم فلا يستقيم قال الشارح الرضي يمكن ان تحمل الصفات على ما يمكن
ان يكون زيد عليها مما لا يتناقض ويستثنى من جملتها العلم او تحمل ذلك
على المبالغة في نفي صفة العلم كانك قلت امكن ان يحصل فيه جميع الصفات
الا صفة العلم وعلى التقديرين يندرج في صورة الاستقامة ولا يخفى
على المتفطن انه يمكن بمثل هذه التاويلات ارجاع اكثر جميع المواد
الايجابية عند الاستثناء الى صورة الاستقامة كان يقال مثلا في
قولك ضربني الا زيد المراد كل من يتصور منه الضرب من معارفك
والمقصود منه المبالغة في غلو المجتمعين على ضربك واذا تعذر البدل
من حيث حمله على اللفظ اي لفظ المستثنى منه فعلى الموضع اي موضع المستثنى منه
لا على لفظه عملا بالمختار على قدر الامكان مثل ما جاءني من احد الا زيد
فزيد بدل مرفوع محمول على موضع احد لا مجرور محمول على لفظه ومثل لا احد
فيها اي في الدار الا عمرو فعمرو مرفوع محمول على محل احد لا على لفظه ومثل
ما زيد شيئا الا شيء لا يعبا به اي لا يعتد به فشيء مرفوع على محل شيئا
لا منصوب على لفظه وقوله لا يعبا به ليس في كثير من النسخ وعلى ما وقع

في بعضها فهو صفة بمعنى المستثنى قيل انما وصفه به لئلا يلزم استثناء الشيء من نفسه
ولا يخفى انه لو جعل المستثنى منه شيئا اعم من ان تزيد عليه صفة غير الشيئية
ولا وخص المستثنى بما لا تزيد عليه صفة غير الشيئية لكان ادق والطف
وانما تعذر البدل على اللفظ في الصورة الاولى لان من الاستغراقية
لا تزاد بعد الاثبات اي بعد ما صار الكلام مثبتا لانتقاض النفي بالا
لانها لتاكيد النفي ولا نفي بعد الانتقاض فلو ابدل على اللفظ وقيل
ما جاءني من احد الا زيد بالجر لكان في قوة قولنا جاءني من زيد فلزم
زيادة من في الاثبات وذلك غير جايز وفي الصورتين الاخيرتين
لانه لو ابدل المستثنى على اللفظ وقيل لا احد فيها الا عمرا بالنصب لان
فتحة شبيهة بالحركة الاعرابية لانها حصلت بكلمة لا فهي كالنصب
الحاصل بالعامل فلا بد من تقدير لا حقيقة او حكما تعمل فيه هذا
العمل وكذا في قوله ما زيد شيئا الا شيء لو حمل المستثنى على لفظ المستثنى
منه لا بد من تقدير ما كذلك يعمل فيه وما ولا لا يقدران لا حقيقة
اذا لم يكن البدل الا بتكرير العامل ولا حكما اذا اكتفى بدخوله على
المبدل منه واعتبر سراية حكمه اليه فانه في قوة التقدير حال كونهما
عاملتين في المستثنى المحمول على البدل بعده اي بعد الاثبات
يعني بعد ما صار الكلام مثبتا لانتقاض النفي بالا لانهما اي ما ولا
عملتا للنفي وقد انتقض النفي بالا وحيث تعذر في هاتين
الصورتين البدل على اللفظ حمل على المحل فعمرو مرفوع على انه محمول

على محل احدهما وهو الرفع بالابتداء او شيء على انه محمول على محل شيء وهو الرفع
بالخبرية فان قلت لا احد في هذا المثال محلان من الاعراب محل قريب
وهو نصبه بكلمة لا ومحل بعيد وهو رفعه بالابتداء فلم اعتبروا الحكم على محله
البعيد لا القريب قلت لان محله القريب انما هو لعمل لا فيه لمعنى النفي
وقد انتقض النفي بالا بخلاف محله البعيد فانه لا دخل لعمل لا فيه
بخلاف ليس زيد شيئا الا شيئا مع انه انتقض النفي فيه ايضا بالا
لانها اي ليس عملت للفعلية لا للنفي ولا اثر لنقض معنى النفي في عملها
لبقاء الامر العاملة هي اي ليس لاجله اي لاجل ذلك الامر وهو
الفعلية ومن ثمه اي ومن اجل ان عمل ليس للفعلية لا للنفي وعمل ما ولا
بالعكس جاز ليس زيد الا قائما باعمال ليس في قائما وان انتقض
نفيها بالا لبقاء فعليتها وامتنع ما زيد الا قائما باعمال ما في قائما لان
عملها فيه انما هو بمعنى وقد انتقض النفي بالا والمستثنى مخفوض اي مجرور
بعد غير وسوى مع كسر السين او ضمها مع القصر وسواء بفتح السين
او كسرها مع المد لكونه مضافا اليه وبعد حاشا في الاكثر لكونها حرف
جر في اكثر استعمالاتهم واجاز بعضهم النصب بها على انها فعل متعد
فاعله مضمر ومعناها تبرئة المستثنى عما نسب الى المستثنى منه نحو ضرب
القوم عمروا حاشا زيدا اي برأه اي برأ زيد عن ضرب عمرو واعراب
غير فيه اي في الاستثناء دون الصفة اذ هو حينئذ باعراب موصوفه
كاعراب المستثنى بالا على التفصيل المذكور فيما سبق فكأنه لما جرى

المستثنى للاضافة انتقل اعرابه اليه وغير اي كلمة غير في الاصل صفة
لد لانها على ذات مبهمة باعتبار قيام معنى المغايرة بها فالاصل
فيها ان تقع صفة كما تقول جاني رجل غير زيد واستعمالها على هذا
الوجه كثير في كلام العرب لكنها حملت على الا واستعملت مثلها في
الاستثناء على خلاف الاصل وذلك لاشتراك كل منهما في مغايرة
مابعده لما قبله كما حملت الا عليها اي على كلمة غير في الصفة لكن
لا يحمل الا عليها في الصفة غالبا الا اذا كانت اي الا تابعة لجمع اي
واقعة بعد متعدد وجب ان يكون موصوفها مذكورا او مقدرا كما قد يكون
مقدرا في غير مثل جاني غير زيد وبعد ما كان مذكورا يكون متعددا
ليوافق حالها صفة لها اداة استثناء اذ لابد لها في الاستثناء
من مستثنى منه متعدد فلا تقول في الصفة جاني رجل الا زيد والمتعدد
اعم من ان يكون جمعا لفظا كرجال او تقديرا كالقوم ورهط وان يكون شيئ
فدخل فيه نحو جاني رجلان الا زيد منكورا اي منكرا لا يعرف باللام
حيث يراد به العدد او الاستغراق فيعلم التناول قطعا على تقدير
الاستغراق وعلى تقدير ان يشار به الى جماعة يكون زيد منهم فلا يتعذر
الاستثناء المتصل او عدم التناول قطعا على تقدير ان يشار به
الى جماعة لم يكن زيد منهم فلا يتعذر المنقطع غير محصور والمحصور
نوعان اما الجنس المستغرق نحو ما جاني رجل او رجال واما بعض منه
معلوم العدد نحو له علي عشرة دراهم او عشرون وانا اشترط

صح
حكمه اى خبر لان المنفرد فى الحقيقة
انما هو خبره لا نفس الحق

ان يكون غير محصور لانه ان كان محصورا على احد الوجهين وجب دخول ما بعد
الا فيه فلا يتعذر الاستثناء نحو كل رجل الا زيدا جاءني وله على عشرة
دراهم الا درهما وانما قيد بعدم وجود هذه الشرائط الى حمل الا على
غير لتعذر الاستثناء عند وجودها فيضطر الى حملها على غير وانما قلنا غالبا
في صدر هذا الكلام ان الا لا تحمل على الصفة غالبا فقيدناه بقولنا
لانه قد يتعذر الاستثناء في المحصور نحو ما جاءني مائة رجل الا زيد و
قد لا يتعذر في غير المحصور نحو جاءني رجال الا احدا والا رجلا والا حمارا
ولكن لما كان ذلك نادرا لم يلتفت المص اليه في بيان هذه القاعدة
نحو لو كان فيهما اي في السماء والارض آلهة جمع اله ولا دلالة فيها
على عدد محصور الا الله اي غير الله لفسدتا اي لخرجتا عن الانتظام
فالا في الآية صفة لانها تابعة لجمع منكور غير محصور هي آلهة ويتعذر
الاستثناء لعدم دخول الله في آلهة بيقين فلم يتحقق شرط صحة الاستثناء
وفي الآية مانع آخر عن حمل الا على الاستثناء وهو انه لو حملت عليه
صار المعنى لو كان فيهما آلهة مستثنى عنها الله لفسدتا وهذا لا يدل
الا على انه ليس فيهما آلهة مستثنى عنها الله تعالى وبهذا لا يثبت
وحدانية تعالى لجواز ان يكون ح فيهما آلهة غير مستثنى الله عنها
بخلاف ما اذا كانت للصفة بمعنى غير فانه يدل على انه ليس فيهما آلهة
غير الله فاذا لم يكن فيهما آلهة غير الله يجب ان لا يتعدد الآلهة لان
التعدد يستلزم المغايرة وضعف حمل الا على غير في غيره اي في غير

جمع منكور غير محصور لصحة الاستثناء آه ومذهب سيبويه جواز وقوع الا صفة
مع صحة الاستثناء قال يجوز في قولك ما اتاني احد الا زيد ان يكون
الا زيد صفة وعليه اكثر المتأخرين تمسكا بقوله وكل اخ مفارقه
اخوه لعمر ابيك الا الفرقدان فالا الفرقدان صفة لكل اخ لا استثناء
منه والا وجب ان يقال الفرقدين بالنصب وحمل المص ذلك على الشذوذ
وقال في البيت شذوذان آخران احدهما وصف كل دون المضاف اليه
والمشهور وصف المضاف اليه اذ هو المقصود وكل لافادة الشمول فقط
وثانيهما الفصل بالخبر بين الصفة والموصوف وهو قليل واعراب سوى
وسواء النصب على الظرف اي بناء على ظرفيتهما لانك اذا قلت جاءني
القوم سوى او سواء زيد فكانك قلت مكان زيد على المذهب الاصح
وهو مذهب سيبويه فهما عنده لازم الظرفية وعند الكوفيين يجوز
خروجهما عن الظرفية والتصرف فيهما رفعا ونصبا وجرا كغير متمسكين
بقول الشاعر ولم يبق سوى العدوان دناهم كما دانوا وزعم
الاخفش ان سواء اذا اخرجوه عن الظرفية ايضا نصبوه استنكارا
للرفع فيقولون جاءني سواءك وفي الدار سواءك ومثل هذا في
استنكار الرفع فيما غلب انتصابه على الظرفية قوله تعالى لقد تقطع
بينكم بالنصب خبر كان واخواتها وستعرفها في قسم الفعل انشاء
الله تعالى هو المسند بعد دخولها اي بعد دخول كان او احد
اخواتها والمراد ببعدية المسند له دخولها ان يكون اسناده الى

اسمها واقعا بعد دخولها على اسمها وخبرها ولا شك ان ذلك انما يتصور
بعد تقرر الاسم والخبر فالاسناد الواقع بين اجزاء الخبر المقدم
على تقرره لا يكون بعد دخولها بل يكون قبله فلا ينتقض بمثل كان
زيد يضرب ابوه ولا بمثل كان زيد ابوه قايم بان يقال يصدق
على يضرب وقايم في هذين المثالين المعرف وليسا من افراد
المعرف ويمكن ان يقال في جواب هذا النقض ان المراد بدخولها
ورودها للعمل فيها وردت عليه كما سبقت الاشارة اليه في خبر
ان واخواتها مثل كان زيد قايما وامره اي امر خبر كان واخواتها
كامر خبر المبتدا في اقسامه واحكامه وشرايطه على ما سبق في بحث
المبتدا والخبر ولكنه يتقدم على اسمها حال كونه معرفة حقيقة او حكما
كالنكرة المخصصة لاختلاف اسمها وخبرها في الاعراب فلا يلتبس احدهما بالآخر
وذلك اذا كان الاعراب فيهما او في احدهما لفظيا نحو كان المنطلق زيد
بخلاف المبتدا والخبر فان الاعراب فيهما لا يصلح للقرينة لاتفاقهما فيه بل لا بد
من قرينة رافعة للبس وكذلك اذا انتفى الاعراب في اسم كان وخبرها
جميعا ولا قرينة هناك لا يجوز تقديم الخبر نحو كان الفتى هذا وقد يحذف
عامله اي عامل خبر كان وهو كان لا خبر كان واخواتها لانه لا يحذف
من هذه الافعال الا كان وانما اختصت بهذا الحذف لكثرة الاستعمال
في مثل الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير وان شرا فشر ويجوز في مثلها
اي مثل هذه الصورة وهي ان يجي بعد ان اسم ثم فاء بعده اسم

اربعة اوجه نصب الاول ورفع الثاني وهو اقواها اي ان كان عمله
خيرا فجزاؤه خير ونصبهما نحو ان خيرا فخيرا على معنى ان كان عمله خيرا فكان
جزاؤه خيرا ورفعهما نحو ان خير فخير اي ان كان في عمله خير فجزاؤه خير
وعكس الاول نحو ان خير فخيرا اي ان كان في عمله خير فكان جزاؤه
خيرا وقوة الوجه وضعفها بحسب قلة الحذف وكثرته ويجب
الحذف اي حذف عامله بمعنى كان في مثل اما انت منطلقا انطلقت
اي لان كنت منطلقا انطلقت فاصل اما انت لان كنت حذفت
اللام قياسا ثم حذفت كلمة كان اختصارا فانقلب الضمير المتصل منفصلا
وزيدت لفظة ما بعد ان في موضع كان عوضا منها وادغمت
النون في الميم وابقى الخبر على حاله فصار اما انت منطلقا انطلقت
وهذا على تقدير فتح الهمزة واما على تقدير كسرها فالتقدير ان كنت
منطلقا انطلقت فعمل به ما عمل بالاول من غير فرق الا حذف
اللام اذ لا لام فيه واقتصر المصنف على الاول لانه اشهر اسم ان واخواتها
وستعرفها في قسم الحرف انشاء الله تعالى هو المسند اليه بعد دخولها اي
دخول ان او احدى اخواتها مثل ان زيدا قائم وبما عرفت من معنى البعدية
او الدخول فيما سبق اندفع انتقاض هذا التعريف ههنا ايضا
بمثل ابوه في ان زيدا ابوه قائم المنصوب بلا التي لنفي الجنس اي لنفي
صفة الجنس وحكمه وانما لم يقل اسم لا لانه ليس كله ولا اكثره من المنصوبات
فلا يصح جعله مطلقا من المنصوبات لا حقيقة ولا مجازا بل المنصوب منه اقل

انا كان ذالك فهو منصور

مما عداه فلابد من التعبير عنه بالمنصوب بها بخلاف ما عداه من المنصوبات
فان بعضها وان لم يكن كله من المنصوبات لكن اكثره منها فاعطي للاكثر حكم
الكل فعد الكل منها تجوزا ولا يبعد ان يقال اسم لا هو المنصوب بها
لفظا كالمضاف وشبهه او محلا كما هو مبني منه على الفتح واما ما هو مرفوع
فليس اسما لها لانعدام عملها فيه هو المسند اليه بعد دخولها خرج به مثل ابوه
في لا غلام رجل ابوه قائم كما عرفت وهذا القدر كاف في حد اسمها
مطلقا لكنه لما اراد حد المنصوب منه زاد عليه قوله يليها اي يلي
المسند اليه لفظة لا اي يقع بعدها بلا فاصلة نكرة مضافا او مشابها به
اي بالمضاف في تعلقه بشيء هو من تمام معناه وهذه الحال مترادفة من الضمير
المجرور في اليه او الاولى منه او من الضمير المجرور في دخولها وما بقي من الضمير
المرفوع في يليها مثل لا غلام رجل مثال لما يليها نكرة مضافا وفي بعض النسخ
لا غلام رجل ظريف فيها وقد عرفت في المرفوعات تحقيق قوله فيها ولا عشرين
درهما لك مثال لما يليها نكرة مشابها بالمضاف وقوله على النسخ
المشهورة من تتمة المثالين كليهما فان كان اي المسند اليه بعد دخولها
غير واقع على الاحوال المذكورة بل كان مفردا بانتفاء الشرط الاخير
فقط وهو كونه مضافا او مشابها به الى يليها نكرة غير مضاف ولا مشبه
به يترتب عليه قوله فهو مبني على ما ينصب به فانه لو كان مفردا هو فيه
او معربا لا حكم غير ذلك وقوله على ما ينصب به اي على ما كان ينصب
المفرد قبل دخول لا عليه وهو الفتح في المفرد نحو لا رجل في الدار

66

الكسر في جمع المؤنث السالم بلا تنوين نحو لا مسلمات في الدار والياء
المفتوح ما قبلها في المثنى والمكسور ما قبلها في جمع المذكر السالم
نحو لا مسلمين ولا مسلمين لك ونعني بالمفرد ما ليس بمضاف ولا بمضارع
له فيدخل فيه المثنى والجموع وانما بني لتضمنه معنى من اذ معنى لا رجل في
الدار لا من رجل فيها لانه جواب لمن يقول هل من رجل في الدار
حقيقة او تقديرا فحذف من تخفيفا وانما بني على ما ينصب به ليكون البناء
على حركة او حرف استحقها النكرة في الاصل قبل البناء ولم يبن
المضاف ولا المضارع له لان الاضافة ترجح جانب الاسمية فيصير
الاسم بها الى ما يستحقه في الاصل اعني الاعراب وان كان اي
المسند اليه بعد دخولها معرفة بانتفاء شرط النكارة او منفصلا
بينه اي بين ذلك المسند اليه وبين لا بانتفاء شرط الاتصال
على سبيل منع الخلو سواء كان مع انتفاء شرط كونه مضافا او شبها
به او لا وهي ست صور نحو لا زيد في الدار ولا عمرو ولا غلام زيد في
الدار ولا عمرو ولا في الدار رجل ولا امراة ولا في الدار غلام رجل
ولا امراة ولا في الدار زيد ولا عمرو ولا في الدار غلام زيد ولا عمرو
وجب في جميع هذه الصور الست الرفع على الابتداء اما في المعرفة
فلامتناع اثر لا لانها فيه لجنس فيها واما في المفصول فلضعف لا عن
التاثير مع الفصل والتكرير اي وجب تكريرها مع اسم اخر ليكون مطلقا لا بعينه
اما في المعرفة ليكون كالعوض عما في التنكير من معنى نفي الاحاد واما في النكرة

ليكون مطابقا لما هو جواب له من مثل قول السائل افي الدار رجل
او امراة وهذا التعليل جار في المعرفة ايضا ونحو قضية اي
هذه قضية ولا ابا حسن لها اي لهذه القضية هذا جواب دخل
مقدر على قوله وان كان معرفة وجب الرفع والتكرير فان اسم لا فيه
معرفة لان ابا حسن كنية علي رضي الله عنه ولا رفع فيه ولا تكرير بل
هو منصوب غير مكرر فاجاب بانه متاول بالنكرة اما بتقدير المثل
اي ولا مثل ابي حسن لها فان مثلا لتوغله في الابهام لا يتعرف
بالاضافة الى المعرفة او بتاويله بفيصل بين الحق والباطل لاشتهاره
رضي الله عنه بهذه الصفة فكانه قيل لا فيصل لها ويعوتى هذا التاويل
ابرا وحسن لحذف اللام لان الظاهر ان تنوينه للتنكير وفي مثل لا حول
ولا قوة الا بالله اي فيما كررت فيه لا على سبيل العطف وكان
عقيب كل منهما نكرة بلا فصل خمسة اوجه بحسب اللفظ لا بحسب
التوجيه فانها بحسب التوجيه تزيد عليها الاول فتحهما اي لا حول
ولا قوة الا بالله على ان يكون لا في كل منهما لنفي الجنس ولا قوة عطفا
على لا حول عطف مفرد على مفرد وخبرها محذوف اي لا حول ولا قوة
موجود الا بالله او عطف جملة على جملة اي لا حول الا بالله ولا قوة
الا بالله فحذف خبر الجملة الاولى استغناء عنه بخبر الجملة الثانية و
الثاني فتح الاول ونصب الثاني لا حول ولا قوة الا بالله اما فتح
الاول فلان لا الاولى لنفي الجنس واما نصب الثاني فلان لا الثانية

67

مزيدة لتاكيد النفي والثاني معطوف على الاول فيكون منصوبا حملا على
لفظه لمشابهته حركته حركة الاعراب ويجوز ان يقدر لهما خبر واحد وان
يقدر لكل منهما خبر على حدة والثالث فتح الاول ورفع الثاني نحو لا حول
ولا قوة الا بالله اما فتح الاول فلان لا الاولى لنفي الجنس واما رفع الثاني
فلان لا زايدة والثاني معطوف على محل الاول لانه مرفوع بالابتداء
عطف مفرد على مفرد بان يقدر لهما خبر واحد او عطف جملة بان يقدر
لكل منهما خبر والرابع رفعهما بالابتداء نحو لا حول ولا قوة الا بالله
لانه جواب قولهم أبغير الله حول وقوة فجاء بالرفع فيهما مطابقة
للسؤال ويجوز الالغاء منهنا ايضا والخامس رفع الاول على
ان لا بمعنى ليس على ضعف فان عمل لا بمعنى ليس قليل وفتح الثاني
نحو لا حول ولا قوة الا بالله على ان يكون لا لنفي الجنس وضعف وجه
ضعف رفع الاول بانه يجوز ان يكون رفعه لالغاء عمل لا بالتكرير لا لكونها
بمعنى ليس لان شرط صحة الغائها التكرير فقط وقد حصل هنا و
لا دخل فيها لتوافق الاسمين بعدها في الاعراب فهذا على التوجيه الاول
متعين لعطف جملة على جملة اي لا حول الا بالله ولا قوة الا بالله
والا يلزم ان يكون قوله الا بالله منصوبا ومرفوعا وعلى التوجيه الثاني
يحتمل ان يكون من قبيل عطف مفرد على مفرد او عطف جملة على جملة كالا
واذا دخلت الهمزة على لا التي لنفي الجنس لم تغير العمل اي عمل
لا اي تاثيرها في مدخولها اعرابا وبناء لان العامل لا يتغير عمله لدخول

كلمة الاستفهام ومعناها اي معنى الهمزة الداخلة على لا التي لنفي الجنس
اما الاستفهام حقيقة فتقول الا رجل في الدار استفهاما واما التوبيخ
مثل الا نزول عندي ولم يذكر سيبويه ان حال الا في العرض كحالها قبل
الهمزة بل ذكره السيرافي وتبعه الجزولي والمص ورد ذلك الاندلسي
وقال هذا خطأ لانها اذا كانت عرضا كانت من حروف الافعال
مثل ان ولو وحروف التحضيض فيجب انتصاب الاسم بعدها
نحو الا زيدا اكرمه واما التمني نحو الا ماء اشربه حيث لا يرجى
ماء واما قوله الا رجلا جزاه الله خيرا فهذه عند الخليل ليست لا
الداخلة عليها حرف الاستفهام ولكنه حرف موضوع للتحضيض
براسه فكانه قال الا ترونني رجلا يعني هلا تروني رجلا
وبذلك نصب ونون وهي عند يونس لا دخلت عليها همزة
الاستفهام بمعنى التمني فكان القياس الا رجل ولكنه نون لضرورة
الشعر ونعت اسم لا المبني لا اسم المنصوب احتراز عن مثل لا غلام رجل
ظريف الاول بالرفع صفة للنعت اي لا الثاني وما بعده احتراز
عن مثل لا رجل ظريف كريم في الدار مفردا حال من ضمير مبني والعامل
فيه مبني احتراز عن مثل لا رجل حسن الوجه يليه حال بعد حال او صفة
مفردا احتراز عن المفصول نحو لا غلام فيها ظريف وهذا القيد
يغني عن الاول مبني على الفتح حملا على المنعوت لمكان الاتحاد
بينهما والاتصال وتوجه النفي اليه اي الى النعت حقيقة والمبني

في قوله ونعت المبني اشارة الى ما بني على الفتح بالاصالة لا بالتبعية
فانه المذكور سابقا فلا يرد انه اذا كرر المبني وبني على الفتح ثم
نعت لا يجوز بناؤه على الفتح مثل لا ماء ماء باردا مع انه يصدق
عليه انه نعت المبني الاول مفردا يليه فان باردا في هذا المثال نعت للتابع
لا المتبوع كما هو الظاهر ولو جعل نعتا للمتبوع فليس مما يليه لتوسط التابع
بينهما وهو معرب لان الاصل في التوابع تبعيتها لمتبوعها في الاعراب
دون البناء رفعا على محله البعيد ونصبا حملا على اللفظ او على
محله القريب نحو لا رجل ظريف بالفتح وظريف بالرفع وظريفا بالنصب
والا اي وان لم يكن النعت كذلك فالاعراب اي فحكمه الاعراب
لا غير رفعا حملا على المحل البعيد او نصبا حملا على اللفظ او المحل القريب
وقد مرت امثلته في بيان فوائد القيود والعطف على اسم
لا المبني اذا كان المعطوف نكرة بلا تكرير لا في المعطوف فانه اذا
كان المعطوف معرفة وجب رفعه نحو لا غلام لك والفرس واذا كان
لا مكررا في المعطوف فحكمه ما علم في قوله لا حول ولا قوة فيما سبق
بان يحمل على اللفظ اي لفظ اسم لا المبني ويجعل منصوبا وبان
يحمل على المحل ويجعل مرفوعا جائز ولا يجوز فيه البناء لمكان
الفصل بالعاطف ولم يجعل في حكم المتصل لمظنة الفصل بلا المؤكدة
اذا المعطوف على المنفي يزاد فيه لا كثيرا نحو لا حول ولا قوة
مثل لا اب وابنا وابن هي مثل قول الشاعر ولا اب وابنا مثل

الفرزدق في مدح عبد الملك بن مروان

مروان وابنه اذا هو بالمجد ارتدى وتأزرا وسائر التوابع لا بحث
عنهم فيها لكن ينبغي ان يكون حكمها حكم توابع المنادى كذا ذكره الاندلسي
ومثل لا ابا له ولا غلامي له اي كل تركيب يكون فيه بعد اسم لا التي
لنفي الجنس لام الاضافة واجرى على ذلك الاسم احكام الاضافة
من اثبات الالف في نحو اب وحذف النون من نحو غلامين جائز
يعني ان الاصل في مثل هذين التركيبين ان يقال لا اب له ولا غلامين
له فيكون اسم لا فيهما مبنيا على ما ينصب به والجار مع مجروره خبرا لها وقد
جاء على قلة مثل لا ابا له ولا غلامي له بزيادة الالف في مثل اب و
اسقاط النون في مثل غلامين كما في حال الاضافة تشبيها له
اي لاسم لا في هذين التركيبين مع انه ليس بمضاف بالمضاف
واجراء الاحكام المضاف عليه باثبات الالف وحذف النون
فيكون معربا وذلك التشبيه انما هو لمشاركته اي مشاركة اسم
لا حين يضاف باظهار اللام بينه وبين ما يضاف اليه له اي
للمضاف في اصل معناه اي معنى المضاف من حيث هو مضاف
يعني الاضافة وهو الاختصاص او المعنى ان مثل لا ابا له ولا غلامي
له جائز تشبيها له اي لمثل هذين التركيبين حيث لا اضافة فيه
بالمضاف اي بتركيب يشتمل على الاضافة لمشاركته اي مشاركة
مثل هذين التركيبين له اي لما يشتمل على الاضافة في اصل معناه
اي معنى ما يشتمل على الاضافة وهو الاختصاص الا ان يثبت الاختصاصين

تفاوتا فان الاختصاص المفهوم من التركيب الاضافي اتم من ما يفهم من
غيره ومن ثم اي لاجل اي جواز مثل هذين التركيبين انما هو تشبيه
غير المضاف بالمضاف في معنى الاختصاص لم يجز تركيب لا ابا فيها
اي في الدار لعدم الاختصاص فان الاختصاص المفهوم من اضافة
الاب الى الشيء انما هو بابوته له وهذا الاختصاص غير ثابت للاب
بالنسبة الى الدار فلا يصح اضافته الى الدار فكيف يشبه تركيب
لا ابا فيها بتركيب يضاف فيه الاب الى الدار لمشاركته في اصل معناه
وليس اي مثل هذين التركيبين بمضاف حقيقة لفساد المعنى
المراد المفاد بهما على تقدير الاضافة وهو نفي ثبوت جنس الاب
او الغلامين لمرجع الضمير المجرور بالاستقلال من غير احتياج الى
تقدير الخبر وهذا المعنى يفسد على تقدير الاضافة اما اولا فلان
معنى هذا التركيب على تقدير الاضافة فلا اباه ولا غلاميه وهذا
لا يتم الا بتقدير خبر اي لا اباه موجود ولا غلاميه موجودان واما ثانيا
فلان المراد نفي ثبوت جنس الاب او الغلامين له لا نفي الوجود
عن ابيه المعلوم او غلاميه المعلومين خلافا لسيبويه والخليل
وجمهور النحاة وانما خص سيبويه بهذا الخلاف لانه العمدة فيما بينهم
او لان المقصود بيان الخلاف لا تعيين المخالفين فمذهب
سيبويه والخليل وجمهور النحاة ان مثل هذا التركيب مضاف
حقيقة باعتبار المعنى واقحم اللام بين المضاف والمضاف اليه

من وجهين

بينهم

تاكيد للام المقدرة وحكم المضاف باعتبار ما عرفت ويحذف اسم لا حذفا كثيرا
في مثل لا عليك اي لا باس عليك ولا يحذف الاسم وجود الخبر لئلا يكون
اجحافا وقولهم لا كزيد ان جعلنا الكاف اسما جاز ان يكون كزيد اسما
والخبر محذوفا اي لا مثله موجود وجاز ان يكون خبرا اي لا احد
مثل زيد وان جعلناه حرفا فالاسم محذوف اي لا احد كزيد
خبر ما ولا المشبهتين بليس في النفي والدخول على الجملة الاسمية
هو المسند بعد دخولهما اي دخول ما ولا وهي اي خبرية خبر ما ولا
بهما وكذا اسمية اسمهما بهما لغة حجازية وخص الخبرية بالذكر لان
اعمالهما وجعل اسمهما وخبرهما اسما وخبرا لهما انما يظهر باعتبار الخبر
فجعل الخبر خبرا لهما انما هو في لغة اهل الحجاز واما بنو تميم فحيث لا يذهبون
الى اعمالهما لا يجعلون الخبر خبرا لهما ولا الاسم اسما لهما بل هما مبتدأ
وخبر على ما كانا عليه قبل دخولهما عليهما ولغة اهل الحجاز هي التي جاء
عليها التنزيل قال الله تعالى ما هذا بشرا وما هن امهاتهم
واذا زيدت ان مع ما نحو ما ان زيد قائم قيل انما خصت ما
بالذكر لانها لا تزاد مع لا في استعمالهم وهي زائدة عند البصريين
ونافية مؤكدة عند الكوفيين او انتقض النفي بالا نحو ما زيد
الا قائم او تقدم الخبر على الاسم نحو ما قائم زيد بطل العمل
اي عمل ما كان مع واحد من هذه الامور الثلثة اما اذا زيدت
ان فلان ما عامل ضعيف لمشابهته ليس فلما فصل بينها وبين معموليها

لم تعمل وامّا اذا انتقض النفي فلان عملهما لمعنى النفي فلما انتقض
بطل العمل واما اذا تقدم الخبر فلتغير الترتيب مع ضعفهما في العمل
واو اعطف عليه اي خبرهما بموجب بكسر الجيم اي بعاطف يفيد
الايجاب بعد النفي وهو بل ولكن نحو ما زيد مقيما بل مسافر وما عمرو
قايما لكن قاعد فالرفع اي فالحكم المعطوف الرفع لا غير لكونهما بمنزلة
المجرورات هو ما اشتمل اي اسم اشتمل
الا في نقض النفي علم المجرور اي علامة المجرورية ⟵ الالف في قوله المجرورات التي هي محال الاعراب فانه لا يطلق عليها
بتخرج الحروف الاواخر التي هي محال الاعراب فانه لا يطلق عليها
المرفوعات والمنصوبات والمجرورات اصطلاحا لانها
اقسام الاسم على علم المضاف اليه اي علامة المضاف اليه من حيث
هو مضاف اليه يعني الجر سواء كان بالكسرة او الفتحة او الياء
لفظا او تقديرا وانما قلنا من حيث هو مضاف اليه لان الجر ليس
علامة لذات المضاف اليه بل لحيثية كونه مضافا اليه والمضاف
اليه وان كان مختصا بما عرفه لكن المشتمل على علامته اعم منه ومما
هو شبيه به فيدخل في تعريف المجرور مثل بحسبك درهم وكفى بالله
وكذا المضاف اليه بالاضافة اللفظية ان لم يكن داخلا في تعريفه
والمضاف اليه وهو هنا غير ما هو المصطلح المشهور بينهم وذهب
في ذلك من مذهب سيبويه حيث اطلق المضاف اليه على المنسوب
اليه بحرف الجر لفظا ايضا كل اسم حقيقة او حكما ليشمل الجمل التي
يضاف اليها نحو يوم ينفع الصادقين صدقهم فانها في حكم المصادر

نسب اليه شيء اسما كان نحو غلام زيد او فعلا نحو مررت بزيد بواسطة
حرف الجر لفظا او تقديرا اي ملفوظا كان ذلك الحرف كما في
مثل مررت بزيد او مقدرا حال كون ذلك المقدر مرادا من حيث
العمل بابقاء اثره وهو الجر مثل غلام زيد وخاتم فضة وضرب
اليوم بخلاف قمت يوم الجمعة فانه وان نسب اليه القيام بالحرف
المقدر وهو في لكنه غير مراد اذ لو اريد لا ينصب فالتقدير اي تقدير
الحرف شرطه ان يكون المضاف اسما اذ لو كان فعلا لابد
من ان يتلفظ بالحرف نحو مررت بزيد مجردا اي منسلخا عنه تنوينه او ما قام مقامه
من نوني التثنية والجمع لاجلها اي لاجل الاضافة لان التنوين او
النون دليل تمام ما هي فيه فلما ارادوا ان يمزجوا الكلمتين مزجا
به الاولى من الثانية التعريف او التخصيص او التخفيف حذفوا من الاولى
علامة تمام الكلمة وتمموها بالثانية ثم المتبادر من هذا التعريف نظرا
الى كلام القوم حيث ليسوا قائلين بتقدير حرف الجر في الاضافة
اللفظية انه غير شامل للمضاف اليه بالاضافة اللفظية لكن الظاهر
من كلام المصنف في المتن والصريح في شرحه له ان التقسيم الى الاضافة
المعنوية واللفظية انما هو للاضافة بتقدير حرف الجر لكنه لم يبين
تقدير حرف الجر هنا لا في المتن ولا في شرحه ولم ينقل عنه شيء
فيه من ساير مصنفاته وقد تكلف بعضهم في اضافة الصفة الى
معمولها مثل ضارب زيد بتقدير لام تقوية للعمل اي ضارب

لزيد و في اضافتها الى فاعلها مثل حسن الوجه بتقدير من البيانية فان
ذكر الوجه في قولنا جاني زيد الحسن الوجه بمنزلة التميز فان في اسناد
الحسن الى زيد ابهاما فانه لا يعلم انه اى شيء منه حسن فاذا ذكر الوجه
فكانه قال من حيث الوجه فان قلت هذا في الحقيقة تخصيص فلا يصح
ان الاضافة لا تفيد الا تخفيفا في اللفظ قلنا كان هذا التخصيص واقعا
قبل الاضافة فلا يكون مما تفيده الاضافة فليست فائدة الاضافة
الا التخفيف في اللفظ وهي اى الاضافة بتقدير الحرف معنوية اى
منسوبة الى المعنى لانها تفيد معنى في المضاف تعريفا او تخصيصا
ولفظية اى منسوبة الى اللفظ فقط دون المعنى لعدم سرايتها اليه
فالمعنوية علامتها ان يكون المضاف فيها غير صفة كاسم الفاعل
والمفعول والصفة المشبهة مضافة الى معمولها فاعلها او مفعولها
قبل الاضافة سواء لم يكن صفة كغلام زيد او كانت صفة ولكن
غير مضافة الى معمولها بل الى غيره كمصارع مصر وكريم البلد و
احترز به عن ضارب زيد وحسن الوجه وهي اى الاضافة المعنوية
لكم الاستغراق اما بمعنى اللام فيما اى في المضاف اليه عدا جنس
المضاف وظرفه اى لا يكون صادقا على المضاف وغيره ولا ظرفا له
نحو غلام زيد فان زيدا ليس جنسا للغلام صادقا عليه ولا ظرفا فاضافة
الغلام اليه بمعنى اللام اى غلام لزيد او اما بمعنى من البيانية
في جنس المضاف الصادق عليه وعلى غيره بشرط ان يكون المضاف

المضاف ايضا صادقا على غير المضاف اليه فيكون بينهما عموم وخصوص
من وجه او اما بمعنى في في ظرفه اى ظرف المضاف والحاصل ان المضاف
اليه اما مباين للمضاف وح ان كان ظرفا له فالاضافة بمعنى في والا
فهي بمعنى اللام واما مساو له كليث واسد او اعم مطلقا كاحد
اليوم فالاضافة على التقدير من ممتنعة واما اخص مطلقا كيوم الاحد وعلم
الفقه وشجر الاراك فالاضافة ح ايضا بمعنى اللام واما اخص من وجه
فان كان المضاف اليه اصلا للمضاف فالاضافة بمعنى من والا فهي
ايضا بمعنى اللام فاضافة خاتم الى فضة بيانية واضافة فضة الى خاتم
بمعنى اللام كما يقال فضة خاتمك خير من فضة خاتمي واعلم انه لا يلزم
فيما هو بمعنى اللام ان يصح التصريح بها بل يكفي افادة الاختصاص الذي
هو مدلول اللام فقولك يوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك بمعنى اللام
ولا يصح اظهار اللام فيه وبهذا الاثر تنقطع الاشكال عن كثير من مواد
الاضافة اللامية ولا يحتاج فيه الى التكلفات البعيدة مثل رجل
وكل واحد وهو اى كون الاضافة بمعنى في قليل في استعمالاتهم
وردها اكثر النحاة الى الاضافة بمعنى اللام فان ضرب اليوم ضرب له
اختصاص باليوم بملابسة الوقوع فيه فان قلت فعلى هذا يمكن رد الاضافة
بمعنى من ايضا الى الاضافة بمعنى اللام للاختصاص الواقع بين المبين
والمبين قلت نعم لكن لما كانت الاضافة بمعنى في قليلا ردوها
الى الاضافة بمعنى اللام تقليلا للاقسام واما الاضافة بمعنى من فهي

كثيرة في كلامهم فالاولى بها ان تجعل قسما على حدة نحو غلام زيد مثال للاضافة بمعنى اللام اى غلام لزيد و خاتم فضة مثال للاضافة بمعنى من اى خاتم من فضة وضرب اليوم مثال للاضافة بمعنى في اى ضرب واقع في اليوم وتفيد اى الاضافة المعنوية تعريفا اى تعريف المضاف مع المضاف اليه المعرفة لان الهيئة التركيبية في الاضافة المعنوية موضوعة للدلالة على معلومية المضاف لان نسبة امر الى معين يستلزم معلومية المنسوب ومعهوديته فان ذلك غير لازم كما لا يخفى فان قلت قد يقال جاءني غلام زيد من غير اشارة الى واحد معين فلا يكون هيئة التركيب الاضافي موضوعة لمعلومية المضاف قلنا ذلك كما ان المعرف باللام في اصل الوضع لمعين ثم قد يستعمل بلا اشارة الى معين كما في قوله ولقد امر على اللئيم يسبني وذلك على خلاف وضعه وليس يجري هذا الحكم في نحو غير ومثل فان اضافتهما لا تفيد التعريف وان كانا مع المضاف اليه المعرفة لتوغلهما في الابهام الا ان يكون للمضاف اليه ضد واحد يعرف بغيرية كقولك عليك بالحركة غير السكون وكذلك اذا كان للمضاف اليه مثل اشتهر بمماثلته في شيء من الاشياء كالعلم والشجاعة فقيل له جاء مثلك كان معرفة اذا قصد الذي يماثله في الشيء الفلاني وتفيد الاضافة المعنوية تخصيصا اى تخصيص المضاف مع المضاف اليه النكرة نحو غلام رجل فان التخصيص تقليل الشركاء ولا شك ان الغلام قبل

اضافته الى رجل كان مشتركا بين غلام رجل وغلام امراة فلما اضيف الى رجل خرج عنه غلام امراة وقلت الشركاء فيه وشرطها اى شرط الاضافة المعنوية تجريد المضاف اذا كان معرفة من التعريف فان كان ذا لام حذف لامه وان كان علما نكر بان تجعل واحدا من جملة من يسمى بذلك الاسم وان لم يكن معرفة فلا حاجة الى التجريد بل لا يمكن او المراد بالتجريد تجرده وخلوه من التعريف عند الاضافة سواء كان نكرة في نفسه من غير تجريد او كان معرفة فجردت عن التعريف وانما يجب التجريد لان المعرفة لو اضيفت الى النكرة لكان تحصيلا للادنى وهو التخصيص مع حصول الاعلى وهو التعريف ولو اضيف الى المعرفة لكان تحصيل الحاصل فيضيع الاضافة حيث لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا فان قيل لا فرق بين اضافة المعرفة وبين جعلها علما في نحو النجم والثريا والصعق وابن عباس في لزوم تعريف المعرف فما بالهم جوزوا هذا دون ذاك قيل لانهم انما في هذه الامثلة تعريف المعرف بل فيها زوال تعريف وهو التعريف الحاصل باللام او الاضافة وحصول تعريف اخر وهو التعريف بالعلمية فانها صارت اعلاما لم يبق فيها الاشارة الى معلوميتها باللام او الاضافة فلا يلزم فيها تعريف المعرف بل تبديل تعريف بتعريف وما اجازه الكوفيون من تركيب الثلثة الاثواب وشبهه من العدد المعرف باللام المضاف الى معدوده نحو الخمسة الدراهم والمائة الدينار ضعيف قياسا واستعمالا اما قياسا فلما ذكر من لزوم تحصيل الحاصل و

اما استعماله فيما ثبت من الفصحاء من ترك اللام قال ذو الرمة ثلث
الاثافي والديار البلاقع واما ما جاء في الحديث من قوله بالالف
الدينار فعلى البدل دون الاضافة و الاضافة اللفظية علامتها
ان يكون المضاف صفة احترازعما اذا لم يكن صفة نحو غلام زيد
مضافة الى معمولها احترازعما اذا كانت مضافة الى غير معمولها نحو
مصارع البلد وكريم العصر مثل ضارب زيد من قبيل اضافة اسم
الفاعل الى مفعوله وحسن الوجه من قبيل اضافة الصفة المشبهة الى
فاعلها ولا تفيد الاضافة اللفظية فائدة الا تخفيفا لا تعريفا ولا تخصيصا
لكونها في تقدير الانفصال في اللفظ لا في المعنى بان يسقط بعض المعاني
على ملاحظة العقل بل انما يسقط من اللفظ بل المعنى على ما كان عليه قبل الاضافة
والتخفيف اللفظي اما في لفظ المضاف فقط بحذف التنوين حقيقة مثل ضارب
زيدا و حكما نحو حواج بيت الله او بحذف نون التثنية والجمع مثل ضاربا
زيد وضاربوا زيد واما في لفظ المضاف اليه فقط بحذف الضمير واستتاره
في الصفة كالقايم الغلام كان اصله القايم غلامه حذف الضمير من غلامه و
استتر في القايم واضيف القايم اليه للتخفيف في المضاف اليه فقط
واما في المضاف والمضاف اليه معا نحو قايم الغلام اصله قايم غلامه فالتخفيف
في المضاف بحذف التنوين وفي المضاف اليه بحذف الضمير واستتاره في الصفة
ومن ثم اي من جهة وجوب افادة الاضافة اللفظية التخفيف وانتفاء
كل واحد من التعريف والتخصيص جاز تركيب مررت برجل حسن الوجه

باضافة الصفة الى معمولها وجعلها صفة النكرة فمن جهة انها لم تفد تعريفا جاز
هذا التركيب وامتنع تركيب مررت بزيد حسن الوجه فلو افادت تعريفا
لم يجز الاول للزوم كون الموصوف صفة للنكرة ولجاز الثاني لكون الموصوف اذن صفة
للموصوف والمراد ان المشار اليه بثم هو مجموع امور ثلثة وجوب افادة الاضافة
اللفظية التخفيف وانتفاء التعريف وانتفاء التخصيص يستلزم جواز التركيب الاول
وامتناع الثاني ولا يلزم من ذلك ان يكون لكل واحد من تلك الامور دخل
دخل في ذلك الاستلزام بل يجوز ان يكون باعتبار بعضها فلا يرد انه لا دخل
في ذلك الاستلزام لانتفاء التخصيص ومن جهة انها تفيد تخفيفا جاز
تركيب الضاربا زيد والضاربوا زيد لحصول التخفيف بحذف النون فيهما
وامتنع الضارب زيد لعدم التخفيف لان تنوين الضارب انما سقط للالف
واللام لا للاضافة ولا شك انه لا دخل في هذه التفريع لانتفاء التعريف
ولا لانتفاء التخصيص بل يكفي فيه وجوب التخفيف فقط وعلى هذا كان الانسب
تقديم هذا الفرع لكنه اخره لكثرة لواحقه خلافا للفراء فانه يجوز تركيب
الضارب زيد اما لانه توهم ان دخول لام التعريف انما هو بعد الاضافة
فحصل التخفيف بحذف التنوين بسبب الاضافة ثم عرف باللام واجاب المص
عنه في شرحه بانه غير مستقيم لان القول بتاخر اللام المتقدمة حسا على
الاضافة مجرد ادعاء مخالف للفظ واما لما وقع في شعر الاعشى من
قوله الواهب المائة الهجان وعبدها فان قوله عبدها بالجر معطوف على
المائة فصار المعنى باعتبار العطف الواهب عبدها فهو من باب الضارب

زيد كما لا يمتنع ذلك حيث اتى به بعض البلغاء لا يمتنع هذا فاجاب
المص عنه بقوله وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها يعني
هذا القول ضعيف لا يقوى في الفصاحة بحيث يستدل به لما عرفت
من امتناع مثل الضارب زيد لعدم الفائدة في الاضافة ولا يخفى ان فيه
شوب مصادرة على المطلوب اللهم الا ان يقال المراد به انه ضعيف
في الاستدلال به اذ لا نص فيه على الجر فانه يحتمل النصب حملا على المحل
او على انه مفعول معه او لانه قد يحتمل في المعطوف ما لا يحتمل في المعطوف
عليه كما في رب شاة وسخلتها حيث جاز هذا التركيب ولم يجز
رب سخلتها بادخال رب على سخلتها بدون العطف البيت تمامه شعر
الواهب المائة الهجان وعبدها * عوذا تزجى خلفها اطفالها *
اي ممدوحه الواهب المائة الهجان اي البيض من النوق يستوي
فيه الجمع والواحد صفة المائة او بدل عنها او من قبيل الثلثة الاثواب
كما هو مذهب الكوفية وعبدها اي راعيها تشبيها له بالعبد لقيامه
بخدمتها او عبدها حقيقة باضافته لادنى ملابسة عوذا بالذال
المعجمة جمع عائذ اي حديثات النتاج حال من المائة تزجى بالزاء
المعجمة والجيم على صيغة المعلوم المذكر اي يسوق وفاعله ضمير العبد و
اطفالها منصوب على المفعولية او على صيغة المجهول المؤنث واطفالها
مرفوع على انه مفعول ما لم يسم فاعله وحقيقة الامر لا ينكشف الا بعد معرفة
حروف الروي من القصيدة وانما لانه قاسه على الضارب الرجل

والضاربك فاجاب المص عنه بقوله وانما جاز الضارب الرجل يعني
كان القياس عدم جوازه لانتفاء التخفيف لزوال التنوين باللام لكنه
جاز حملا على الوجه المختار في الحسن الوجه وهو جر الوجه بالاضافة
وفيه وجهان آخران رفعه على الفاعلية ونصبه على التشبيه بالمفعول و
وجه الحمل اشتراكهما في كون المضاف صفة والمضاف اليه جنسا موصوفين
باللام وهذا الاشتراك مفقود بين الضارب زيد والحسن الوجه فقياسه
عليه قياس مع الفارق والضاربك يعني انما جاز الضاربك مع ان
القياس عدم جوازه لما عرفت وكذا اشباهه وهو الضاربي والضاربه
وغيرهما فيمن قال اي في قول من قال يعني سيبويه واتباعه انه اي الضارب
في الضاربك مضاف دون من قال انه غير مضاف والكاف منصوب
المحل على المفعولية والتنوين محذوف لاتصال الضمير لا للاضافة فانه لا يحتاج في
جوازه الى حمل حملا اي لمحمولية على ضاربك فالحمد فاعل المفعول له
والفعل المعلل به اعني جاز وبيانه انهم اذا وصلوا اسماء الفاعلين
والمفعولين مجردة عن اللام بمفعولاتها وكانت مضمرات متصلات
التزموا الاضافة ولم ينظروا الى تحقيق تخفيف قالوا ضاربك وان
لم يحصل التخفيف بالاضافة بل بنفس اتصال الضمير ثم لما لم يعتبروا
التخفيف في ضاربك اجوزوه بدونه حملوا الضاربك عليه لانهما من باب
واحد حيث كان كل منهما اسما فاعلا مضافا الى مضمر متصل محذوف تنوينه
قبل الاضافة لا للاضافة ولم يحملوا الضارب زيد عليه لانها ليسان

باب واحد والدليل على ان سقوط التنوين في ضاربك لاتصال الكاف
لا للاضافة انما سقطت للاضافة فلكان ينبغي ان يتصور ذلك اولا
على وجه يكون الضمير منصوبا بالمفعولية ثم يضاف ويقال ضاربك
كما يتصور ضارب زيدا ثم يضاف ويقال ضارب زيد ولن
يتصور ضاربك فعلم انما سقطت لاتصال الكاف لا للاضافة وقال
ان يقول لم لا يجوز ان يكون اصل ضاربك ضارب اياك بالفصل بالتنوين
لما اضيف حذف التنوين وصار الضمير المنفصل متصلا فصار
ضاربك وحصل التخفيف جدا ثم حمل الضاربك عليه لانهما من باب
واحد حيث كان كل منهما اسما فاعلا مضافا الى مضمر متصل من غير
اعتبار تنوينهما قبل الاضافة لا للاضافة ولم يحملوا الضارب زيد
عليه لانهما ليسا من باب واحد واعلم انا حملنا قوله وضعف الواهب
المائة الهجان وعبدها وقوله والضارب الرجل والضاربك حملا
على نظيرها على الاجوبة عن استدلالات الفراء على جواز الضارب
زيد عن جانب المص على موافقة بعض الشارحين ولك ان تجعل كل
واحدة منها اشارة الى مسئلة على حدة مناسبة للحكم بامتناع
الضارب زيد فمعنى قوله وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها
انه ضعف عطف المجرد عن اللام على المحلى به المضاف اليه صفة مصدرة
باللام لانه بتوسط العطف مثل الضارب زيد كما عرفت وانما لم
يحكم عليه بالامتناع بل بالضعف لانه قد يتحمل في المعطوف ما لا يتحمل

في المعطوف عليه وح يندفع ما فيه من توهم شائبة المصادرة على المطلوب
على التقدير الاول وارجاع كل من الصورتين الاخيرتين الى مسئلة ظاهر
ويتضمن الرد على الفراء في الاستدلال بهما ولا يضاف موصوف
الى صفة مع بقاء المعنى المفاد بالتركيب الوصفي بحاله لان لكل من مبنى
التركيب الوصفي والاضافي معنى آخر لا يقوم احدهما مقام الآخر
ولهذا المعنى بعينه لا يضاف صفة الى موصوفها فلا يقال مسجد الجامع
بمعنى المسجد الجامع وجرد قطيفة بمعنى قطيفة جرد خلافا للكوفيين
فان مسجد الجامع عندهم بمعنى المسجد الجامع وجرد قطيفة بمعنى قطيفة
جرد من غير فرق ويرد على القاعدة الاولى وهو قوله لا يضاف
موصوف الى صفة مثل مسجد الجامع وجانب الغربي وصلوة
الاولى وبقلة الحمقاء فان كل واحد من هذه التراكيب اضافة
موصوف الى صفة فان الجامع صفة المسجد والغربي صفة الجانب والاولى
صفة الصلوة والحمقاء صفة البقلة وقد اضيف اليها موصوفها
واجيب بان مثل هذه التراكيب متاول فمسجد متاول بمسجد الوقت
الجامع وذلك يحتمل معنيين احدهما ان يكون الوقت مقدرا في
نظم الكلام ويكون المسجد مضافا اليه والجامع صفة للوقت فيندفع
الايراد بوجهين فان الجامع ليس مضافا اليه ولا صفة للمضاف
وثانيهما ان يكون الوقت محذوفا والجامع قائما مقامه منطويا
عليه فيكون بمنزلة الصفات الغالبة فيضاف المسجد اليه فيندفع

الايراد بوجه واحد وهو ان الجامع ليس صفة للمضاف وعلى
هذا القياس صلوة الاولى وبقلة الحمقاء متاول بصلوة
الساعة الاولى وبقلة الحبة الحمقاء على احتمالين المذكورين
لكن هذا التاويل لا يتمشى في جانب الغربي فانه لا شك ان
المقصود توصيف الجانب بالغربية لا توصيف مكان هو جانبه بالغربية
اللهم الا ان يقال هناك مكانان جزء وكل فالمكان الذي
اضيف اليه الجانب هو جزء والاضافة بيانية والمكان الذي يعتبر
الجانب بالنسبة اليه هو الكل فيستقيم المعنى ويرد على القاعدة الثانية
وهو قوله ولا صفة الى موصوفها مثل جرد قطيفة واخلاق ثياب
فان اصلهما قطيفة جرد وثياب اخلاق قدمت الصفة على الموصوف
واضيفت اليه واجيب عنه بانه متاول فانهم حذفوا قطيفة من
قولهم قطيفة جرد حتى صار كانه اسم غير صفة فلما قصدوا تخصيصه
لكونه صالحا لان يكون قطيفة وغيرها مثل خاتم في كونه صالحا لان يكون
فضة وغيرها اضافوه الى جنسه الذي يخصص به كما اضافوا خاتما
الى فضة فليس اضافته اليها من حيث انه صفة لها بل من حيث انه
جنس مبهم اضيف اليها لتخصص وعلى هذا القياس اخلاق ثياب
ولا يضاف اسم مماثل اي مشابه للمضاف اليه في العموم و
الخصوص الى ذلك المضاف اليه سواء كانا مترادفين كليث
واسد في الاعيان والجثث وحبس ومنع في المعاني والاحداث

او غير مترادفين بل متساويين في الصدق كالانسان والناطق
لعدم الفائدة في ذكر المضاف اليه فانك اذا قلت رايت اسد
ليث لا يفيد الا ما يفيده رايت ليثا بدون ذكر الاسد واضافته
الليث اليه فيكون ذكر الاسد واضافة الليث اليه لغوا لا فائدة
فيه بخلاف اضافة العام الى الخاص في مثل كل الدراهم وعين
الشيء فانه اي المضاف فيهما يختص اي يصير خاصا بسبب اضافته
الى المضاف اليه ولا يبقى على عمومه سواء افادت الاضافة التعريف
او التخصيص واعمية العين عن الشيء اذا كان اللام فيه للعهد ظاهرة واما
اذا كان للجنس ففيها خفاء ويرد على قولهم لا يضاف اسم مماثل
للمضاف اليه في العموم والخصوص قولهم سعيد كرز ونحوه فان سعيد وكرز
اسمان لمسمى واحد كليث واسد مع انه اضيف احدهما الى الآخر فاجيب
بانه متاول بحمل احدهما على المدلول والآخر على اللفظ فكانك اذا قلت
جاءني سعيد كرز قلت جاءني مدلول هذا اللفظ ولم يقولوا كرز سعيد لان قصدهم
بالاضافة التوضيح واللقب اوضح من الاسم غالبا واذا اضيف الاسم
الصحيح وهو في عرف النحاة ما ليس في آخره حرف علة او الملحق
به وهو ما في آخره واو او ياء قبلها ساكن وانما كان ملحقا بالصحيح
لان حرف العلة بعد السكون لا تثقل عليها الحركة لمعارضة خفة السكون
ثقل الحركة ولان حرف العلة بعد السكون كانها بعد السكوت في الوقوع
بعد استراحة اللسان ولا تثقل عليها الحركة بعد السكوت يعني في

الابتداء كذا بعد السكون الى ياء المتكلم كسر آخره للتناسب مثل غلامي
ودواي في الصحيح وظبيي ودلوي في الملحق به والياء مفتوحة
او ساكنة وقد اختلف في ان ايهما الاصل والصحيح انه الفتح اذ الاصل
في الكلمة التي على حرف واحد هو الحركة لئلا يلزم الابتداء بالساكن
حقيقة او حكما والاصل فيما يبنى على الحركة الفتح والسكون انما
هو عارض للتخفيف فان كان آخره اي آخر الاسم المضاف الى
ياء المتكلم الفا ثبتت اي الالف على اللغة الفصيحة لعدم موجب
الانقلاب نحو عصاي ورحاي وهذيل وهي قبيلة من العرب
تقلبها اي الالف حال كونها لغير التثنية ياء لمناسبة ياء المتكلم
وتدغم في الياء مثل عصيّ ورحيّ ولا يقلب الف التثنية كغلاماي
لالتباس المرفوع بغيره بسبب القلب وان كان آخره اي آخر الاسم
المضاف الى ياء المتكلم ياء ادغمت في ياء المتكلم لاجتماع المثلين
فيما هو كالكلمة الواحدة مثل مسلمين اذا اضيف الى ياء المتكلم
واسقط النون للاضافة وادغم الياء في الياء صار مسلميّ
وان كان آخره واوا قلبت الواو ياء لاجتماع الواو والياء
والاولى ساكنة مثل مسلمون اذا اضيف الى ياء المتكلم قلبت واوه
ياء وادغمت الياء في الياء وكسر ما قبلها لانها لما انقلبت
ياء ساكنة يوجب بقاء الضمة قبلها تغيرها فحركت بالحركة المناسبة
لها فقيل مسلميّ وان كان قبل الياء او الواو فتحة بقي ما قبلها

مفتوحا كقولك في مسلمين مسلميّ وفي مصطفون مصطفيّ لخفة الفتحة و
فتحت الياء اي ياء المتكلم في الصور الثلث للساكنين اي للزوم
التقاء الساكنين ان لم تحرك واختير الفتحة لخفتها واما الاسماء الستة
التي مر البحث عنها مضافة الى غير ياء المتكلم فاخي وابي اي فالحال
في اخ واب منها اذا اضيفا الى ياء المتكلم ان تقال اخي وابي
مثل يدي ودمي بلا رد المحذوف لجعله نسيا منسيا واجاز المبرد
فيهما اخيّ وابيّ برد لام الفعل فيهما وهي الواو وجعلها ياء
وادغام الياء في الياء وتمسك في ذلك بقول الشاعر وابيّ
مالك ذو المجاز بدار وحمل الاخ على الاب لتقاربهما لفظا ومعنى
واجاب عنه المص بان ذلك خلاف القياس واستعمال الفصحاء مع انه
يحتمل ان يكون المقسم به ابي جمع اب فاصله ابين سقطت النون في
الاضافة فاجتمعت ياءان فادغمت الاولى في الثانية فصار ابيّ و
قد جاء جمعه هكذا في قول الشاعر فلما تبين اصواتنا بكين
وفديننا بالابينا اي لما سمعن وعلمن اصواتنا بكين وقلن لنا
آباؤنا فداؤكم وتقول اي امراة قائلة لامتناع اضافة الحم
الى المذكر حمي وهني بلا رد المحذوف عند الاضافة الى ياء المتكلم
وانما فصلهما عن اخي وابي لانه لم ينقل عن المبرد فيهما في المشهور
ما يخالف مذهب الجمهور وان نقل عنه بعضهم ذلك الخلاف في الاسماء
الاربعة ويقال في فم حال اضافته الى ياء المتكلم في بارده القلب

والادغام في الاكثر اي في اكثر موارد استعمالاته وفمي في بعضها
ابقاء للميم المعوض عن الواو عند قطعه عن الاضافة واذا قطعت هذه
الاسماء الخمسة عن الاضافة قيل اخ واب وحم وهن وفم
بالحركات الثلث ولكن فتح الفاء افصح منهما اي من الضم والكسر
وجاء حم مثل يد فيقال هذا حم وحمك ورايت حما وحمك
ومررت بحم وحمك ومثل خبء بالهمزة فيقال هذا حمء وحمءك
ورايت حمأ وحمأك ومررت بحمء وحمئك ومثل دلو بالواو
فيقال هذا حمو وحموك ورايت حموا وحموك ومررت بحمو وحموك
ومثل عصا بالالف فيقال هذا حما وحماك ورايت حما وحماك
ومررت بحما وحماك مطلقا اي جواز جميع هذه الاسماء الاربعة
مطلقا غير مقيد بحال الافراد او الاضافة بل يجيء هذه الوجوه فيه في كل
من حالتي الافراد والاضافة وجاء هن مثل يد مطلقا اي في الافراد
والاضافة فيقال هذا هن ورايت هنا ومررت بهن وهذا هنك
ورايت هنك ومررت بهنك وذو لا يضاف الى مضمر لانه وضع
وصلة الى الوصف باسماء الاجناس والضمير ليس باسم جنس وقد
اضيف اليه على سبيل الشذوذ كقول الشاعر انما يعرف ذا الفضل
من الناس ذووه ولو قيل لا يضاف الى غير اسم الجنس لكان اشمل
وكانه خص المضمر بالذكر لانه كان لبعض تلك الاسماء حكم خاص عند
اضافته الى ياء المتكلم فنفى اضافته الى المضمر مطلقا نفيا لاختصاصه

بحكم باعتبار اضافته اليه ولا يقطع اي ذو عن الاضافة لانه جعل وصلة
الى اسماء الاجناس ليس الا باضافته اليها التوابع وهو جمع تابع منقول
عن الوصفية الى الاسمية والفاعل الاسمي يجمع على فواعل كالكاهل
على الكواهل والمراد بها توابع المرفوعات والمنصوبات والمجرورات
التي هي اقسام الاسم فلا ينتقض حدها بخروج كان ان وضرب ضرب
لعدم كونهما من افراد المحدود كل ثان اي متاخر متى لوحظ مع سابقه
كان في الرتبة الثانية منه فدخل فيه التابع الثاني والثالث
فصاعدا المتلبس باعراب سابقه اي بجنس اعراب سابقه بحيث يكون اعرابه
من جنس اعراب سابقه ناشئ كلاهما من جهة واحدة شخصية مثل
جاءني زيد العالم فان العالم اذا لوحظ مع زيد كان في الرتبة الثانية
منه واعرابه من جنس اعرابه وهو الرفع والرفع في كل منهما ناشئ من جهة واحدة
شخصية هي فاعلية زيد العالم لان المجيء المنسوب الى زيد في قصد المتكلم منسوب
اليه مع تابعه لا اليه مطلقا فقوله كل ثان يشمل التوابع وخبر المبتدا وخبري كان
وان واخواتهما وثاني مفعولي ظننت واعطيت وقوله باعراب سابقه
يخرج الكل الا خبر المبتدا وثاني مفعولي ظننت واعطيت وقوله من جهة واحدة
يخرج هذه الاشياء لان العامل في المبتدا والخبر وان كان هو الابتداء
اعني التجريد عن العوامل اللفظية للاسناد لكن هذا المعنى من حيث انه يقتضي
مسندا اليه صار عاملا في المبتدا ومن حيث انه يقتضي مسندا صار
عاملا في الخبر فليس ارتفاعهما من جهة واحدة وكذا ظننت من حيث انه

يقتضي مظنونا فيه ومظنونا يعمل في مفعوليه فليس انتصابهما من جهة واحدة
وكذا اعطيت من حيث انه يقتضي آخذا ومأخوذا يعمل في مفعوليه فليس
انتصابهما من جهة واحدة واعلم ان الاعراب المعتبر في هذا التعريف
بالنسبة الى اللاحق والسابق اعم من ان يكون لفظيا او تقديريا
او محليا حقيقة او حكما فلا يرد نحو جاءني هولاء الرجال ويا زيد العاقل
ولا رجل ظريفا ثم ان لفظة كل ههنا ليست في موقعها لان التعريف
انما يكون بالجنس وبالجنس لا للافراد وبالافراد فالمحدود بالحقيقة التابع
والحد هو حرف كل وهو ثان باعراب سابقه من جهة واحدة لكنه
لما ادخل كل عليه افاد صدق المحدود فيها على كل افراد الحد فيكون مانعا
والظاهر انحصار المحدود فيها لعدم ذكر غيرها فيكون جامعا فيحصل حد جامع
ومانع يكون جمعه ومنعه كالمنصوص عليه النعت تابع جنس شامل للتوابع
كلها وقوله يدل على معنى في متبوعه اي يدل بهيئة تركيبه مع متبوعه على
حصول معنى في متبوعه مطلقا اي دلالة مطلقة غير مقيدة بخصوصية مادة
من المواد احتراز عن ساير التوابع فلا يرد عليه البدل في مثل قولك
اعجبني زيد علمه والمعطوف في مثل قولك اعجبني زيد وعلمه ولا التاكيد
في مثل قولك جاءني القوم كلهم لدلالة كلهم على معنى الشمول في القوم فان دلالة
التوابع في هذه الامثلة على حصول معنى في المتبوع انما هي لخصوص
موادها فلو جردت عن هذه المواد كما يقال اعجبني زيد غلامه او اعجبني
زيد وغلامه او جاءني زيد نفسه لا تجد لها دلالة على معنى في متبوعها

بخلاف الصفة فان الهيئة التركيبية بين الصفة والموصوف يدل على
حصول معنى في متبوعها في اي مادة كانت وفائدته اي فائدة
النعت غالبا تخصيص في النكرة كرجل عالم او توضيح في المعرفة
كزيد الظريف وقد يكون لمجرد الثناء من غير قصد تخصيص وتوضيح
نحو بسم الله الرحمن الرحيم او لمجرد الذم نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم
او لمجرد التاكيد مثل نفخة واحدة اذ الوحدة تفهم من التاء في نفخة
فاكدت بالواحدة ولما كان غالب مواد الصفة المشتقات توهم
كثير من النحويين ان الاشتقاق شرط في النعت حتى اولوا غير المشتق
الى المشتق ولم يكن هذا مرضيا للمصنف رده بقوله ولا فصل اي ولا فرق
بين ان يكون النعت مشتقا او غيره في صحة وقوعه نعتا اذا كان
وضعه اي وضع غير المشتق لغرض المعنى اي لغرض الدلالة على المعنى
الواقع في المتبوع عموما اي في جميع الاستعمالات مثل تميمي وذي مال
فان التميمي يدل دائما على ان لذات ما نسبة الى قبيلة تميم وذو مال
يدل على ان ذاتا ما صاحب مال او خصوصا اي في بعض الاستعمالات
بان يدل في بعض المواضع على حصول معنى لذات ما وح يجوز ان يقع نعتا
وفي بعضها لا يدل على ذلك وح لا يصح جعله نعتا مثل مررت برجل
اي رجل اي كامل في الرجولية فان اي رجل باعتبار دلالته في
مثل هذا التركيب على كمال الرجولية يصح ان يقع نعتا وفي مثل اي رجل
عندك لا يدل على هذا المعنى فلا يصح ان يقع نعتا ومثل مررت

بهذا الرجل فان هذا يدل على ذات مبهمة والرجل على ذات معينة
وخصوصية الذات المعينة بمنزلة معنى حاصل في الذات المبهمة
فلهذا يصح ان يقع الرجل صفة لهذا وفي المواضع الاخر التي لا تدل
على هذا المعنى لا يصح ان يقع صفة وذهب بعضهم الى ان الرجل بدل
عن اسم الاشارة وبعضهم الى انه عطف بيان ومثل مررت
بزيد هذا اي بزيد المشار اليه فهذا في هذا الموضع يدل على معنى
حاصل في ذات زيد فوقع صفة وفي المواضع الاخر التي لا يدل
على هذا المعنى لا يصح ان يقع صفة وتوصف النكرة لا المعرفة
بالجملة الخبرية التي هي في حكم النكرة لان الدلالة على معنى في متبوعه
كما توجد في المفرد كذلك توجد في الجملة الخبرية وانما قيد الجملة بالخبرية
لان الانشائية لا تقع صفة الا بتاويل بعيد كما اذا قلت جاءني رجل
اضربه اي مقول في حقه اضربه اي مستحق بان يؤمر بضربه ويلزم
فيها الضمير الراجع الى تلك النكرة للربط نحو جاءني رجل ابوه قايم
واذا لم يكن فيها الضمير الرابط يكون اجنبية بالنسبة الى الموصوف
فلا تصح ان تقع صفة له مثل جاءني رجل زيد عالم ويوصف بحال
الموصوف اي بحال قائمة به نحو مررت برجل حسن اذ الحسن حال الرجل
وصفته وبحال متعلقه اي متعلق الموصوف يعني بصفة اعتبارية
تحصل له بسبب متعلقه نحو مررت برجل حسن غلامه اذ كون الرجل حسن
الغلام معنى فيه وان كان اعتباريا فالاول اي النعت بحال الموصوف

يتبعه اي الموصوف في عشرة امور يوجد منها في كل تركيب اربعة
في الاعراب رفعا ونصبا وجرا والتعريف والتنكير والافراد
والتثنية والجمع والتذكير والتانيث الا اذا كان صفة يستوي فيها
المذكر والمؤنث كفعول بمعنى فاعل نحو رجل صبور وامراة صبور
وفعيل بمعنى مفعول كرجل جريح وامراة جريح او كان صفة مؤنثة
تجري على المذكر كعلامة والثاني اي النعت بحال متعلق الموصوف
يتبعه في الخمسة الاول وهي الرفع والنصب والجر والتعريف والتنكير
يوجد منها في كل تركيب اثنان وفي البواقي من تلك الامور العشرة
وهو ايضا خمسة الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث كالفعل
لشبهه به يعني ينظر الى فاعله فان كان مفردا او مثنى او مجموعا افرد كما يفرد
الفعل وان كان مذكرا او مؤنثا حقيقيا بلا فصل طابقه وجوبا كما يطابق
الفعل فاعله في التذكير والتانيث وان كان فاعله مؤنثا غير حقيقي
او حقيقيا منفصولا يذكر ويؤنث جوازا تقول مررت برجل قاعد
غلامه مثل يقعد غلامه وبرجلين قاعد غلاماهما مثل يقعد غلاماهما وبرجال
قاعد غلمانهم مثل يقعد غلمانهم ومررت بامراة قايم ابوها مثل يقوم
ابوها وبرجل قايمة جاريته مثل تقوم جاريته وبرجل معمور او معمورة
داره مثل يعمر او تعمر داره وبرجل قايم او قايمة في الدار جاريته مثل
يقوم او تقوم في الدار جاريته فان قلت اذا نظرت حق النظر وجدت الاول
وهو الوصف بحال الموصوف ايضا في خمسة البواقي كالفعل لان فاعله

كالضمير المستكن فيه الراجع الى موصوفه والفعل اذا اسند الى الضمير تلحقه
الالف فى التثنية والواو فى جمع المذكر العاقل والنون فى جمع المؤنث
ويؤنث فى الواحد المؤنث ولذلك قلت برجل ضارب وبرجلين
ضاربين وبرجال ضاربين وبامرأة ضاربة وبامرأتين ضاربتين
وبنسوة ضاربات كما تقول فى الفعل يضرب ويضربان ويضربون وتضرب
وتضربان ويضربن فلم خففت الثانى بهذا الحكم قلت المقصود الاصلى
فى هذا المقام بيان نسبة الوصفين الى الموصوف بالتبعية وعدمها
ولما كان الوصف الاول تبعيا فى الامور العشرة وكان لا يخرجه
مشابهته للفعل فى الخمسة البواقى عن هذه التبعية لما عرفت اكتفى
فيه بالحكم عليه بالتبعية بخلاف الوصف الثانى فانه لما حكم عليه بالتبعية
فى الخمسة الاول لم يكتف فيه بالحكم بعدم التبعية فانه غير مضبوطة بل بين
ضابطة عدم تبعيته لكونه كالفعل بالنسبة الى ما بعده لتبيين حاله
عند عدم التبعية ومن ثم اى لاجل كون الوصف الثانى فى الخمسة
البواقى كالفعل حسن قام رجل قاعد غلمانه كما حسن يقعد غلمانه وحسن
ايضا قاعدة غلمانه لان الفاعل مؤنث غير حقيقى كما حسن تقعد غلمانه
وضعف قام رجل قاعدون غلمانه لانه بمنزلة يقعدون غلمانه و
الحاق علامتى المثنى والمجموع فى الفعل المسند الى ظاهرهما ضعيف ويجوز
من غير حسن ولا ضعف قعود غلمانه وان كان قعود جمعا ايضا كقاعدين
لانك اذا كسرت الاسم المشابه للفعل يخرج لفظا من موازنة الفعل

ومناسبته لان الفعل لا يكسر فلم يكن قعود غلمانه مثل يقعدون غلمانه الذى
اجمع فيه فاعلان فى الظاهر الا ان يخرج الواو من الاسمية الى الحرفية او يجعل
المظهر بدلا من المضمر او يجعل الفعل خبرا مقدما على المبتدا والمضمر لا يوصف
لان ضمير المتكلم والمخاطب اعرف المعارف واوضحها فلا حاجة لهما الى
التوضيح وحمل عليهما ضمير الغايب وعلى الوصف الموضح الوصف المادح
والذام وغيرهما طردا للباب ولا يوصف به لانه ليس فى المضمر معنى الوصفية
وهو الدلالة على قيام معنى بالذات لانه يدل على الذات لا على قيام معنى
بها وكانه لم يقع فى بعض النسخ قوله ولا يوصف به ولهذا اعتذر الشارح
الرضى وقال لم يذكر المص انه لا يوصف بالضمير لانه تبين ذلك بقوله
والموصوف اخص او مساو اى الموصوف المعرف اشد اختصاصا
بالتعريف والمعلومية من الصفة يعنى اعرف منها لانه المقصود الاصلى
فيجب ان يكون اكمل من الصفة فى التعريف او مساويا لها لانه لو لم
يكن اكمل منها فلا اقل من ان لا يكون ادون منها والمنقول عن سيبويه وعليه
جمهور النحاة ان اعرفها المضمرات ثم الاعلام ثم الاشارة ثم المعرف باللام
والموصولات فبينهما مساواة ومن ثم اى ومن اجل ان الموصوف
اخص او مساو لم يوصف ذو اللام الا بمثله اى ذى اللام الا ذا والموصول
فانه ايضا مماثل لذى اللام لما عرفت بينهما من المساواة فى التعريف
نحو جاءنى الرجل الفاضل والرجل الذى كان عندك امس او بالمضاف
الى مثله اى مثل المعرف باللام بلا واسطة نحو جاءنى الرجل صاحب الفرس

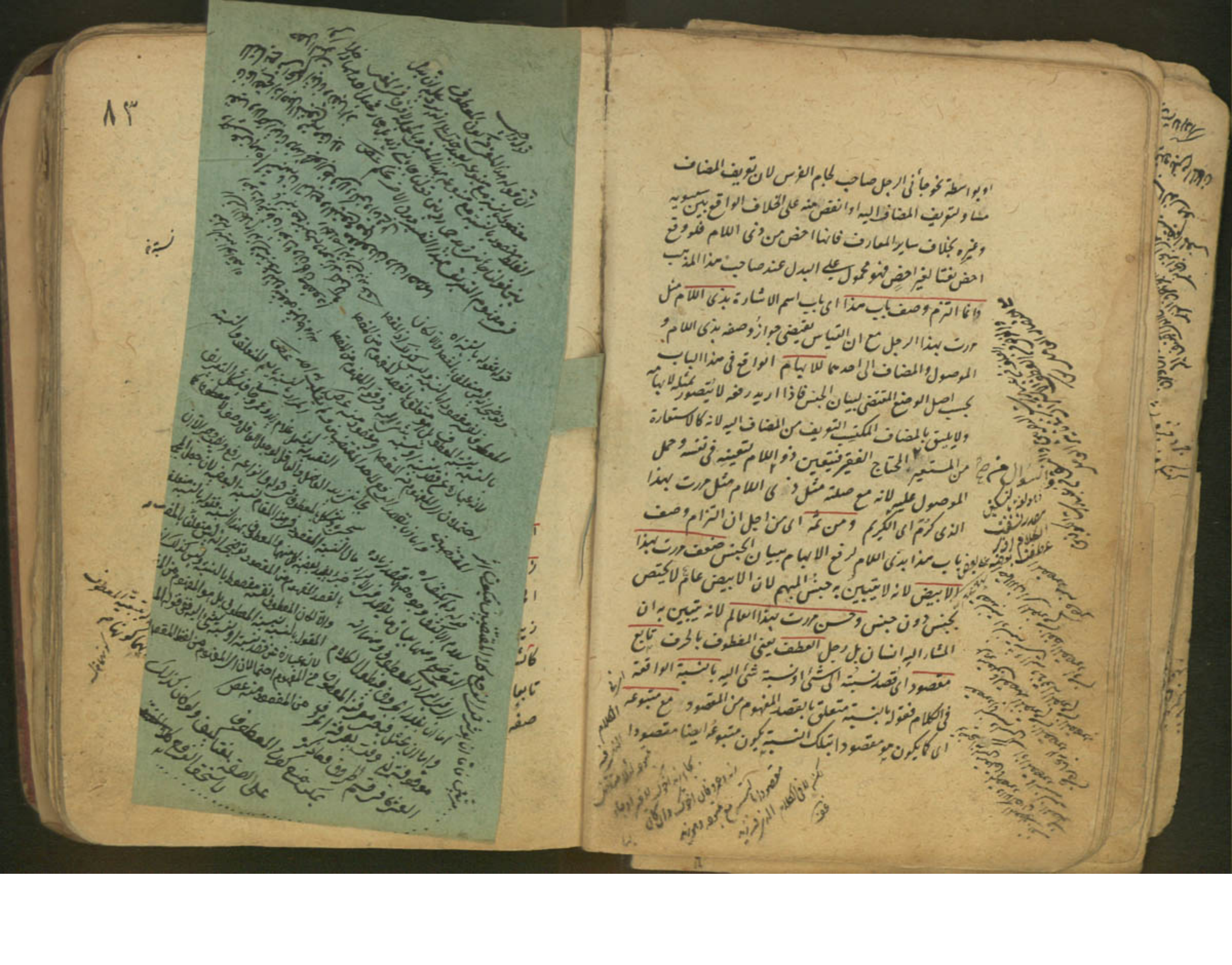

او بواسطة نحو جاءني الرجل صاحب لجام الفرس لان تعريف المضاف
هنا وتعريف المضاف اليه او انقص منه على الخلاف الواقع بين سيبويه
وغيره بخلاف ساير المعارف فانها اخص من ذي اللام فلو وقع
اخص نعتا لغير اخص فهو محمول على البدل عند صاحب هذا المذهب
وانما التزم وصف باب هذا اي باب اسم الاشارة بذي اللام مثل
مررت بهذا الرجل مع ان القياس يقتضي جواز وصفه بذي اللام و
الموصول والمضاف الى احدهما للابهام الواقع في هذا الباب
بحسب اصل الوضع المقتضي لبيان الجنس فاذا اريد رفعه لا يتصور بمثله لابهامه
ولا يليق بالمضاف المكتسب التعريف من المضاف اليه لانه كالاستعارة
من المستعير المحتاج الفقير فتعين ذو اللام لتعينه في نفسه وحمل
الموصول عليه لانه مع صلته مثل ذي اللام مثل مررت بهذا
الذي كرم اي الكريم ومن ثمة اي من اجل ان التزام وصف
باب هذا بذي اللام لرفع الابهام ببيان الجنس ضعف مررت بهذا
الابيض لانه لا يتبين به جنس المبهم لان الابيض عام لا يختص
بجنس دون جنس وحسن مررت بهذا العالم لانه يتبين به ان
المشار اليه انسان بل رجل العطف يعني المعطوف بالحرف تابع
مقصود اي قصد نسبته الى شيء او نسبة شيء اليه بالنسبة الواقعة
في الكلام فقوله بالنسبة متعلق بالقصد المفهوم من المقصود مع متبوعه
اي كما يكون هو مقصودا بتلك النسبة يكون متبوعه ايضا مقصودا

بيانه جاءني زيد وعمرو فعمرو تابع لانه معطوف على زيد قصد نسبة المجي اليه
نسبة المجي الواقعة في الكلام وكان نسبة المجي اليه مقصودة كذلك
نسبته الى زيد الذي هو متبوعه ايضا مقصودة فقوله مقصود بالنسبة
احتراز عن غير البدل من التوابع لانها غير مقصودة بل المقصود متبوعاتها
وقوله مع متبوعه احتراز عنه لانه المقصود دون متبوعه قيل يخرج بقوله مع
متبوعه المعطوف بلا وبل ولكن وام واما واو لان المقصود بالنسبة معها
احد الامرين من التابع والمتبوع لا كلاهما واجيب بان المراد بكون المتبوع
مقصودا بالنسبة ان لا يذكر لتوطية ذكر التوابع وبكون التابع مقصودا
بالنسبة ان لا يكون كالفرع على المتبوع من غير استقلال به ولا شك ان
المعطوف والمعطوف عليه بتلك الحروف الستة مقصودان بالنسبة معا
بهذا المعنى ولما تم الحد بما ذكره جمعا ومنعا اردفه لزيادة التوضيح
بقوله يتوسط بينه اي بين التابع وبين متبوعه احد الحروف
العشرة وسيأتي تفصيلها في قسم الحرف ان شاء الله تعالى مثل قام
زيد وعمرو ولم يكتف بقوله تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد
الحروف العشرة لان الحروف قد يتوسط بين الصفات مثل جاءني
زيد العالم والشاعر والدبير فالصفة الداخلة عليها حرف العطف
كالشاعر والدبير لها جهتان احديهما كونها معطوفا على الصفة المتقدمة
تابعا لها وتصدق على هذه الصفة من جهتها الاولى انها تابع لانها
صفة لزيد يتوسط بينها وبين زيد حرف العطف لان توسط حرف

العطف بين شيئين لا يلزم ان يكون بعطف الثاني على الاول فلو لم
يكن قوله بالنسبة مع متبوعه لدخل هذه الصفات من حيثها الاولى
في حد المعطوف وهي من هذه الجهة ليست معطوفا فلم يبق مانعا
وقيل قد جوز الزمخشري وقوع الواو بين الموصوف والصفة
لتاكيد اللصوق في مواضع عديدة من الكشاف وحكم المص في شرح المفصل
في مباحث الاستثناء ان قوله تعالى ولها منذرون في قوله تعالى
وما اهلكنا من قرية الا ولها منذرون صفة لقرية فلو اكتفى بقوله تابع
يتوسط لدخل فيه مثل هذه الصفة ونقل عن المص انه قال في امالي الكافية
ان مثل جاءني زيد العالم والعاقل تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد العشرة
وليس بعطف على التحقيق وانما هو باق على ما كان عليه في الوصفية وانما حسن
دخول العاطف لنوع من الشبه بالمعطوف لما بينهما من التغاير فلو حد العطف
كذلك لدخل فيه بعض الصفات مع انه ليس بمعطوف وقال بعضهم فيه نظر لان
الحروف المتوسطة بينهما عاطفة لدلالتها فيهما على ما تدل عليه في غيرها من الجمع و
الترتيب وغير ذلك فمن جعلها غير عاطفة في الصفات فقد ارتكاب امر بعيد
من غير ضرورة داعية اليه واذا عطف على الضمير المرفوع لا المنصوب والمجرور
المتصل بارزا كان او مستترا لا المنفصل اكد بمنفصل اولا ثم عطف
عليه وذلك لان المتصل المرفوع كالجزء مما اتصل به لفظا من حيث انه متصل
لا يجوز انفصاله ومعنى من حيث انه فاعل والفاعل كالجزء من الفعل فلو عطف
عليه بلا تاكيد كان كالعطف على بعض حروف الكلمة فاكد اولا بمنفصل

لانه بذلك يظهر ان ذلك المتصل وان كان كالجزء منفصل من حيث الحقيقة
بدليل جواز افراده مما اتصل به بتاكيده فيحصل له نوع استقلال
ولا يجوز ان يكون العطف على [illegible] لان المعطوف في حكم المعطوف
عليه فكان يلزم ان يكون هذا المعطوف ايضا تاكيدا وهو باطل فان
كان الضمير منفصلا نحو ما ضرب الا انت وزيد لم يكن كالجزء لفظا
وكذا ان كان متصلا منصوبا نحو ضربتك وزيدا لم يكن كالجزء معنى فلا حاجة
فيهما الى التاكيد بمنفصل مثل ضربت انا وزيد وزيد ضرب هو وغلامه
الا ان يقع فصل بين الضمير المرفوع المتصل وبين ما عطف عليه فيجوز
تركه اي ترك التاكيد لانه قد طال الكلام بوجود المنفصل فحسن الاختصار
بترك التاكيد سواء كان الفصل قبل حرف العطف نحو ضربت اليوم وزيد
او بعده كقوله تعالى ما اشركنا ولا اباؤنا فان المعطوف هو اباؤنا
ولا زايدة بعد حرف العطف لتاكيد النفي وانما قال يجوز تركه فانه
قد يؤكد بالمنفصل مع الفصل كقوله تعالى فكبكبوا فيها هم والغاوون
وقد لا يؤكد والامران متساويان هذا واعلم ان مذهب البصريين
ان التاكيد بالمنفصل هو الاولى ويجوزون العطف بلا تاكيد ولا فصل
لكن على قبح والكوفيون يجوزونه بلا قبح واذا عطف على الضمير المجرور
اعيد الخافض حرفا كان او اسما لان اتصال الضمير المجرور بجاره اشد
من اتصال الفاعل المتصل لان الفاعل ان لم يكن ضميرا متصلا جاز انفصاله
والمجرور لا ينفصل من جاره فكره العطف عليه اذ يكون كالعطف على بعض
عن ذلك

حروف الكلمة وليس للمجرور ضمير منفصل كما جاء في المضمرات حتى يؤكد به أولا
ثم يعطف عليه كما عمل في المرفوع المتصل وفي استعارة المرفوع
له تنزلة ولا يكتفى بالفصل لأن الفصل لا تأثير له إلا في جواز ترك
التأكيد بالمنفصل للاختصار فحيث لا يمكن التأكيد بالمنفصل لعدمه
لا يتصور له أثر فكيف يكتفى به فلم يبق إلا إعادة العامل الأول نحو
مررت بك وبزيد والمال بيني وبين زيد والمعطوف مع
المجرور والعامل مكرر وجره بالأول والثاني كالعدم معنى بدليل قولهم
بيني وبينك إذ بين لا يضاف إلا إلى المتعدد وقيل جره بالثاني
كما في الكاف الزائدة في كمثله وهذا الذي ذكرناه أعني لزوم إعادة الجار
في حال السعة والاختيار مذهب جمهور البصريين ويجوز عندهم تركها اضطرارا وأجاز
الكوفيون ترك الإعادة في حال السعة مستدلين بالأشعار فإن قيل كيف
جاز تأكيد المرفوع المتصل في نحو جاؤوا كلهم والإبدال منه نحو أعجبتني جمالك
من غير شرط تقديم التأكيد بالمنفصل وجاز أيضا تأكيد الضمير المجرور
في نحو مررت بك نفسك والإبدال منه نحو أعجبت بك جمالك من غير إعادة
الجار ولم يجز العطف في الأول إلا بعد التأكيد بالمنفصل وفي الثاني
إلا مع إعادة الجار قلنا التأكيد عين المؤكد والبدل في الأغلب إما كل
المتبوع أو بعضه أو متعلقه والغلط قليل نادر فهما ليسا بأجنبيين من متبوعهما
ولا منفصلين عنه لعدم تخلل فاصل بينهما وبين متبوعهما فلا حاجة في ربطهما
إلى متبوعهما إلى تحصيل مناسبة زائدة بخلاف العطف فإن المعطوف

يغاير المعطوف عليه ويتخلل بينهما العاطف فلا بد من تحصيل مناسبة بينهما بتأكيد
المتصل بالمنفصل في المرفوع وبإعادة الجار في المجرور ليخرج المتصل
المرفوع عن صرافة الاتصال ويناسب المعطوف عليه بتأكيده بالمنفصل
ويقوى مناسبة المجرور بانضمام الجار إليه كما في المعطوف عليه والمعطوف في
حكم المعطوف عليه فيما يجوز له ويمتنع من الأحوال العارضة له نظرا إلى ما قبله
بشرط أن لا يكون ما يقتضيها منتفيا في المعطوف وإنما قلنا في الأحوال
العارضة له نظرا إلى ما قبله احترازا عن الأحوال العارضة له من حيث نفسه
كالإعراب والبناء والتعريف والتنكير والإفراد والتثنية والجمع فإن
المعطوف فيها ليس في حكم المعطوف عليه وإنما قلنا بشرط أن لا يكون
ما يقتضيها منتفيا في المعطوف احترازا عن مثل قولنا يا رجل والحارث
فإن الحارث معطوف على الرجل وليس في حكمه من حيث تجرده عن اللام
فإن ما يقتضي تجرده عن اللام هو اجتماع اللام وحرف النداء وهو مفقود
في المعطوف وأما نحو رب شاة وسخلتها فبتقدير التنكير لقصد عدم التعيين
أي رب شاة وسخلة لها أو محمول على نكارة الضمير كربه رجلا على الشذوذ
أي رب شاة وسخلة شاة وكذا المعطوف في حكم المعطوف عليه في أحوال
عارضة له بالنظر إلى نفسه وغيره إن كان المعطوف مثل المعطوف عليه فلذا
وجب بناء المعطوف في يا زيد وعمرو لأن ضم زيد بالنظر إلى حرف النداء
وإلى كونه مفردا معرفة في نفسه وعمرو مثل زيد في كونه مفردا معرفة
وامتنع بناؤه في يا زيد وعبد الله فإن عبد الله ليس مثل زيد فإن زيدا

موده موقوفة وعبد اسه مضاف ومن ثم اى من اجل ان المعطوف
فى حكم المعطوف عليه فيما يجوز ويمتنع لم يجز فى تركيب ما زيد بقايم او قايما
ولا ذاهب عمرو الا الرفع فى ذاهب اذ لو نصب او خفض لكان
معطوفا على قايم فيكون خبرا عن زيد وهو ممتنع لخلوه عن الضمير الواقع
فى المعطوف عليه العايد الى اسم ما فتعين الرفع على ان يكون خبرا مقدما
لمبتدا هو عمرو ويكون من قبيل العطف الجملة على الجملة ولا مانع منه و
لما كان لقايل ان يقول هذه القاعدة منقضة بقولهم الذى يطير فيغضب
زيد الذباب فان يطير فيه ضمير يعود الى الموصول ويغضب المعطوف عليه
ليس ذلك الضمير فيه فاجاب عنه بقوله وانما جاز الذى يطير فيغضب
زيد الذباب لانها اى الفاء فى هذا التركيب فاء السببية اى فاء
لما نسبة الى السببية بان يكون معناها السببية لا العطف فلا يرد
نقضا على تلك القاعدة او يكون معناها السببية مع العطف لكنها تجعل
الجملتين كجملة واحدة فيكتفى بالربط فى الاولى والمعنى الذى اذا يطير فيغضب
زيد الذباب اذ يفهم منها سببية الاولى للثانية فالمعنى الذى يطير
فيغضب زيد بسببه الذباب ويمكن ان يقدر فيه اى الذى يطير
فيغضب زيد بطيرانه الذباب واذا عطف اى اوقع العطف شيأ
على وجود عاملين بان عطف اسمان على معموليها بعاطف واحد وقال
بعض شارحى اللباب الاظهر عندى ان العطف هنا محمول على معناه
اللغوى اى امالة الاسمين جملة نحو العاملين بان كيلا معموليها والاكثر

86

اشار حينئذ الى ان المعنى على معمولى عاملين وانما قال على معمولى عاملين
لا على معمولى عامل واحد فانه جايز اتفاقا نحو ضرب زيد عمروا وبكر
خالدا ولا على اكثر من اثنين فانه لا خلاف فى امتناعه مختلفين اى
غير متحدين بان يكون الثانى عين الاول وذلك لرفع وهم من يتوهم
ان مثل ضرب ضرب زيد عمروا وبكر خالدا من هذا الباب مع انه ليس لعدم
تعدد العامل فيه اذ العامل هو الاول والثانى تاكيد له وذلك العطف
كما وقع فى قولهم ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة وفى قول الشاعر
شعر اكل امرء تحسبين امرءا ونار توقد بالليل نارا
فهذا وان كان بحسب اللفظ جايزا لكنه لم يجز عند الجمهور بحسب الحقيقة
لان الحرف الواحد لم يقو ان يقوم مقام عاملين مختلفين خلافا
للفراء فانه يجوز هذا العطف بحسب الحقيقة كما جاز بحسب الصورة و
لا ياول الامثلة الواردة عليها ولا يقتصر على صورة السماع بل
يعمها وغيرها وعدم جواز ذلك العطف مع خلاف الفراء جار فى
جميع المواد عند الجمهور الا فى نحو فى الدار زيد والحجرة عمرو وان فى الدار
زيدا والحجرة عمروا يعنى الا فى صورة تقديم المجرور وتاخير المرفوع او المنصوب
لمجيئه فى كلامهم واقتصر الجواز على صورة السماع لان ما خالف القياس
يقتصر على مورد السماع خلافا لسيبويه فانه لا يجوز هذا العطف بحسب
الحقيقة فى هذه الصورة ايضا بل يحملها على حذف المضاف وابقاء
المضاف اليه على اعرابه نحو قوله تعالى تريدون عرض الحيوة الدنيا

واتنه بريد الآخرة بجر الآخرة كما جاء في بعض القراءات اي عرض الآخرة
التاكيد تابع يقرر امر المتبوع اي حاله وشانه عند السامع يعني يجعل
حاله ثابتا متقررا عنده في النسبة اي في كونه منسوبا او منسوبا اليه
فثبت عنده وتحقق ان المنسوب او المنسوب اليه في هذه النسبة هو
المتبوع لا غير وذلك اما لدفع ضرر الغفلة عن السامع او لدفع ظنه
بالمتكلم الغلط وذلك الدفع يكون بتكرير اللفظ نحو ضرب زيد زيد او ضرب
ضرب زيد او لدفع ظن السامع به تجوزا اما في المنسوب نحو قولك
زيد قتيل فانه توهم السامع ان يريد بالقتيل الضرب الشديد فيجب ح
تكرير اللفظ حتى لا يبقى شك في ارادة المعنى الحقيقي او في المنسوب
اليه فانه ربما نسب الفعل الى الشيء والمراد نسبته الى بعض متعلقاته
كما في قطع الامير اللص اي قطع غلامه فيجب ح تكرير المنسوب اليه
لفظا نحو ضرب زيد زيد اي ضرب هو لا من يقوم مقامه او تكريره معنى
نحو ضرب زيد نفسه او عينه او في الشمول اي التاكيد ما يقرر امر المتبوع
في النسبة بالتفصيل الذي ذكرناه او في شمول المتبوع افراده دفعا
لظن السامع تجوزا لا في نفس المنسوب اليه بل في شموله لافراده فانه كثيرا
ما ينسب الفعل الى جميع افراد المنسوب اليه مع انه يراد النسبة الى
بعضها فيندفع هذا الوهم بذكر كل واجمع واخواته وكليهما ونحوهم
واربعهم ونحوها وهذا هو الغرض من جميع الفاظ التاكيد واذا عرفت
هذا فنقول اخرج المص الصفة والعطف والبدل عن حد التاكيد بقوله

يقرر امر المتبوع اما البدل والعطف فظاهر خروجهما به واما الصفة فلان
وضعها للدلالة على معنى في متبوعها وافادتها توضيح متبوعها ونعت الملاحظ

[illegible]

بالفاظ محصورة كالتاكيد المعنوي والتاكيد المعنوي مختص بالفاظ
محصورة اي معدودة محدودة هي نفسه وعينه وكلاهما وكله واجمع
واكتع وابتع وابصع بالصاد المهملة وقيل بالضاد المعجمة قيل لا معنى لهذه
الكلمات الثلث في حال الافراد مثل حسن بسن وقيل اكتع مشتق
من حول كتيع اي تام وابصع بالمهملة من بصع العرق اي سال و
بالمعجمة من بضع اي روي وابتع من البتع وهو طول العنق مع شدة

واته يريد الآخرة بجر الآخرة كما جاء في بعض القراآت اي عرض الآخرة
... امر المتبوع اي حاله وشانه عند السامع يعني تجعل

نحو ضرب زيد نفسه وعينه ... او في ...
في النسبة بالتفصيل الذي ذكرناه او في شمول التبوع افراده دفعا
لظن السامع تجوزا لا في نفس المنسوب اليه بل في شموله لافراده فانه كثيرا
ما ينسب الفعل الى جميع افراد المنسوب اليه مع انه يراد النسبة الى
بعضها فيندفع هذا الوهم بذكر كل واجمع واخواته وكليهما وثلثتهم
واربعتهم ونحوها وهذا هو الغرض من جميع الفاظ التاكيد واذا عرفت
هذا فنقول اخرج المص الصفة والعطف والبدل عن حد التاكيد بقوله

يقرر امر المتبوع اما البدل والعطف فظاهر وجهه واما الصفة فلان
وضعها للدلالة على معنى في متبوعها وافادتها توضيح متبوعها في بعض المواضع
ليست بالوضع واما عطف البيان فهو لتوضيح متبوعه فهو يقرر امر متبوعه
ويحققه لكن لا في النسبة والشمول هذا حاصل ما ذكره المص في شرحه
وهو اي التاكيد لفظي اي منسوب الى اللفظ لحصوله من تكرير اللفظ
ومعنوي اي منسوب الى المعنى لحصوله من ملاحظة المعنى فاللفظي
منه تكرير اللفظ الاول اي تكرار اللفظ الاول وايراده حقيقة نحو جاءني
زيد زيد او حكما نحو ضربت انت وضربت انا فان ذلك في حكم تكرير اللفظ
وان كان مخالفا للاول لفظا اذ الضرورة داعية الى المخالفة لانه لا يجوز
تكريره متصلا ويجري اي التكرير مطلقا لا التكرير الذي هو التاكيد
الاصطلاحي في الالفاظ كلها اسماء او افعالا او حروفا او جملا او مركبات
تقييدية او غير ذلك ولا بعد في ارجاع الضمير الى التاكيد اللفظي الاصطلاحي
وتخصيص الالفاظ بالاسماء ويكون المقصود من هذا التعميم عدم اختصاصه
بالالفاظ المحصورة كالتاكيد المعنوي والتاكيد المعنوي مختص بالفاظ
محصورة اي معدودة محدودة هي نفسه وعينه وكلاهما وكله واجمع
واكتع وابتع وابصع بالصاد المهملة وقيل بالضاد المعجمة قيل لا معنى لهذه
الكلمات الثلث في حال الافراد مثل حسن بسن وقيل اكتع مشتق
من حول كتيع اي تام وابصع بالمهملة من بصع العرق اي سال و
بالمعجمة من بضع اي روي وابتع من البتع وهو طول العنق مع شدة

تكرر اللفظ الاول ومعاده له

جسيم

معززه ويمكن استنباط مناسبات خفية بين هذه المعاني ومعانيها
التاكيدية بالتأمل الصادق فالاولان اي النفس والعين يعمان
اي يقعان على الواحد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث باختلاف
صيغتهما افرادا وتثنية وجمعا واختلاف ضمير هما العايد الى المتبوع
المؤكد تقول نفسه في المذكر الواحد نفسها في المؤنث الواحدة انفسهما
بايراد صيغة الجمع في تثنية المذكر والمؤنث وعن بعض العرب نفساهما
وعيناهما انفسهم في جمع المذكر العاقل انفسهن في جمع المؤنث مطلقا
وغير العاقل من المذكر والثاني لما سمى النفس والعين اولين تغليبا
كالقمرين سمي الثالث ثانيا للمثنى كلاهما للمذكر وكلتاهما للمؤنث
والباقي بعد الثلثة المذكورة لغير المثنى موحدا كان او جمعا باختلاف
الضمير العايد الى المتبوع المؤكد في كله نحو قرات الكتاب كله وكلها
نحو قرات الصحيفة كلها وكلهم نحو اشتريت العبيد كلهم وكلهن نحو
طلقت النساء كلهن وباختلاف الصيغ في الكلمات البواقي وهي
اجمع واكتع وابتع وابصع بالمهملة او المعجمة تقول اجمع في المذكر الواحد
وجمعاء في المؤنث الواحدة او الجمع بتاويل الجماعة واجمعون في
جمع المذكر وجمع في جمع المؤنث وكذا اكتع كتعاء اكتعون كتع وابتع
بتعاء ابتعون بتع وابضع بضعاء ابضعون بضع ولا يؤكد بكل
واجمع الا ذو اجزاء موحدا كان او جمعا اذ الكلية والاجتماع
لا يتحققان الا فيه ولا حاجة الى ذكر الافراد لان الكلي ما لم يلحظ افراده

مجتمعة ولم تصر اجزاء لا تصح تاكيده بكل واجمع ويجب ان يكون تلك الاجزاء
بحيث يصح افتراقها حسا كاجزاء القوم او حكما كاجزاء العبد ليكون
في التاكيد بكل او اجمع فائدة مثل اكرمت القوم كلهم واشتريت العبد كله
فان العبد قد يتجزى في الاشتراء فيصح تاكيده بكل ليفيد الشمول بخلاف
جاء زيد كله لعدم صحة افتراق اجزائه حسا ولا حكما في حكم المجيء
واذا اكد الضمير المرفوع المتصل بارزا كان او مستكنا بالنفس
والعين اي اذا اريد تاكيده بهما اكد الضمير اولا بمنفصل ثم بالنفس
والعين مثل ضربت انت نفسك تاكيد للتاء الضمير بعد تاكيده بمنفصل
هو انت اذ لولا ذلك لالتبس التاكيد بالفاعل اذا وقع تاكيدا
للمستكن نحو زيد اكرمني هو نفسه فلو لم يؤكد الضمير المستكن في اكرمني بقوله
هو وقيل زيد اكرمني نفسه لالتبس نفسه الذي هو التاكيد بالفاعل
ولما وقع الالتباس في هذه الصورة اجري بقية الباب عليها وانما
قيد الضمير بالمرفوع لجواز تاكيد الضمير المنصوب والمجرور بالنفس والعين
بلا تاكيد هما بالمنفصل نحو ضربتك نفسك ومررت بك نفسك لعدم
اللبس وبالمتصل لجواز تاكيد المرفوع المنفصل بالنفس والعين بلا تاكيده
بمنفصل نحو انت نفسك قايم لعدم اللبس وانما قيد بالنفس والعين لجواز
تاكيد المرفوع المتصل بكل واجمعين بلا تاكيد نحو القوم جاؤني كلهم
اجمعون لعدم التباس التاكيد بالفاعل لان كلا واجمعين يليان
العوامل قليلا بخلاف النفس والعين فانهما يليانها كثيرا واكتع

واخواته يعني ابتع وابصع اتباع بفتح الهمزة على ما هو المشهور لاجمع
يعني يستعمل هذه الكلمات الثلثة تبعية لا بالاصالة لكونه ادل منها
على المقصود وهو الجمعية فلا يتقدم يعني اكتع واخويه عليه اي على
اجمع لو اجتمعت معه وذكرها اي ذكر اكتع مع اخويه دونه اي دون
ذكر اجمع ضعيف لعدم ظهور دلالتها على معنى الجمعية واللزوم ذكرها
من شانه التبعية بدون الاصل البدل تابع مقصود بما نسب الى
المتبوع اي يقصد النسبة اليه بما نسب الى المتبوع دونه اي دون
المتبوع اي لا يكون النسبة الى المتبوع مقصودة ابتداء
بل يكون النسبة اليه توطية وتمهيد النسبة الى التابع سواء كان ما نسب اليه
مسندا او غيره مثل جاءني زيد اخوك وضربت زيدا اخاك واحترز
بقوله مقصود بما نسب الى المتبوع عن النعت والتاكيد وعطف البيان
لانها ليست مقصودة بما نسب اليه بل المتبوع مقصود به وبقوله دونه احترز
عن العطف بالحرف فان المتبوع فيه مقصود بما نسب اليه مع التابع ولا يصدق
الحد على المعطوف ببل لان متبوعه مقصود ابتداء ثم بدا له فاعرض عنه
وقصد المعطوف فكلاهما مقصودان لهذا المعنى فان قيل هذا الحد
لا يتناول البدل الذي بعد الا في مثل ما قام احد الا زيد فان زيد بدل من احد
وليس نسبة ما نسب اليه من عدم القيام مقصودة بالنسبة الى زيد بل النسبة
المقصودة نسبة ما نسب الى احد نسبة القيام الى زيد قلنا ما نسب الى
المتبوع ههنا القيام فانه نسب اليه نفيا ونسبة القيام بعينه الى التابع

مقصودة ولكن اثباتا فيصدق على زيد انه تابع مقصود بنسبة
ما نسب الى المتبوع فان النسبة الماخوذة في الحد اعم من ان يكون
بطريق الاثبات او النفي ويمكن ان يقصد نسبة الى شيء نفيا
نسبة الى شيء آخر اثباتا ويكون الاول توطية للثاني وهو اي البدل
انواع اربعة بدل الكل اي بدل هو كل المبدل منه وبدل البعض اي
بدل هو بعض المبدل منه فالاضافة فيهما مثلها في خاتم فضة وبدل الاشتمال
اي بدل مسبب غالبا عن اشتمال احد المبدلين على الآخر اما اشتمال
المبدل على المبدل منه نحو سلب زيد ثوبه او بالعكس نحو سئل الرسول
عن الشهر الحرام قتال فيه وبدل الغلط اي بدل مسبب عن الغلط فالاضافة
في الاخيرين من قبيل اضافة المسبب الى السبب لادنى ملابسة فالاول
اي بدل الكل مدلوله مدلول الاول يعني متحدان ذاتا لان يتحد
مفهوماهما ليكونا مترادفين نحو جاءني زيد اخوك فزيد واخوك وان اختلفا
مفهوما فهما متحدان ذاتا قال الشارح الرضي انا الى الآن لم يظهر لي
فرق جلي بين بدل الكل وبين عطف البيان بل لا ارى عطف البيان
الا بدل الكل وما قالوا من الفرق بينهما ان البدل هو المقصود بالنسبة
دون متبوعه بخلاف عطف البيان فانه بيان والبيان فرع المبين
فيكون المقصود هو الاول فالجواب انا لا نسلم ان المقصود في بدل الكل
هو الثاني فقط ولا في ساير الابدال الا الغلط وقال بعض المحققين
في جوابه الظ انهم لم يريدوا انه ليس مقصودا بالنسبة اصلا بل ارادوا

انه ليس مقصودا اصليا والحاصل ان مثل قولك جائني اخوك زيد ان
قصدت فيه الاسناد الى الاول وجئت بالثاني تتمة له توضيحا
فالثاني عطف بيان وان قصدت فيه الاسناد الى الثاني وجئت
بالاول توطية له مبالغة في الاسناد فالثاني بدل وح يكون
التوضيح الحاصل به مقصودا تبعا والمقصود اصالة هو الاسناد
اليه بعد التوطية فالفرق ظ والثاني اي بدل البعض جزؤه اي
جزء المبدل منه نحو ضربت زيدا راسه والثالث اي بدل الاشتمال
بينه وبين الاول اي المبدل منه ملابسة بحيث توجب النسبة
الى المتبوع النسبة الى الملابس اجمالا نحو اعجبني زيد علمه حيث يعلم
ابتداء انه يكون زيد معجبا باعتبار صفاته لا باعتبار ذاته وتضمن
نسبة الاعجاب الى زيد نسبته الى صفة من صفاته اجمالا وكذا في
سلب زيد ثوبه بخلاف ضربت زيدا حماره وضربت زيدا غلامه لان
نسبة الضرب الى زيد تامة ولا يلزم في صحتها اعتبار غير زيد فيكون
من باب بدل الغلط بغير تما اي يكون تلك الملابسة بغير كون البدل
كل المبدل منه او جزءه فيدخل فيه ما اذا كان المبدل منه جزءا من المبدل
ويكون ابداله منه بناء على هذه الملابسة نحو نظرت الى القمر فلكه
والمناقشة بان القمر ليس جزءا من فلكه بل هو مركوز فيه مناقشة
في المثال ويمكن ان يورد لمثاله مثل رايت درجة الاسد برجه
فانه لا مجال لهذه المناقشة فيه فان البرج عبارة عن مجموع الدرجات

وانما لم يجعل هذا البدل قسما خامسا ولم يسم ببدل الكل من البعض
لقلته وندرته بل قيل لعدم وقوعه في كلام العرب فان هذه الامثلة
مصنوعة والرابع اي بدل الغلط ان تقصد اي يكون بان تقصد
اليه اي الى البدل من غير اعتبار ملابسة بينهما بعد ان غلطت بغيره
اي بغير البدل وهو المبدل منه ويكونان اي البدل والمبدل منه
معرفتين نحو ضرب زيد اخوك ونكرتين نحو جائني غلام لك ومختلفين
نحو بالناصية ناصية كاذبة وجاء رجل غلام زيد واذا كان البدل
نكرة مبدلة من معرفة فالنعت اي نعت البدل المعرفة واجب لئلا يكون
المقصود انقص من غير المقصود من كل وجه فالتوافيه بصفة كالجابر
لما فيه من نقص النكارة مثل بالناصية ناصية كاذبة ويكونان ظاهرين
نحو جاء زيد اخوك ومضمرين نحو الزيدون لقيتهم اياهم ومختلفين نحو
اخوك ضربته زيدا واخوك ضربت زيدا اياه ولا يبدل ظاهر من مضمر
بدل الكل الا من الغائب لان المضمر المتكلم والمخاطب اقوى واخص
دلالة من الظاهر فلو ابدل الظاهر منهما بدل الكل يلزم ان يكون المقصود
انقص من غير المقصود مع كون مدلولهما واحدا بخلاف بدل البعض
والاشتمال والغلط فان المانع فيها مفقود اذ ليس مدلول الثاني فيها
مدلول الاول فيقال اشتريتك بعضك واعجبتني علمك واعجبتك
علي وضربتك حمار وضربتني الحمار عطف البيان تابع شامل
لجميع التوابع غير صفة احترز به عن الصفة يوضح متبوعه احترز به عن

البدل والعطف بالحرف والتاكيد ولا يلزم من ذلك ان يكون عطف البيان
اوضح من متبوعه بل ينبغي ان يحصل من اجتماعهما ايضاح لم يحصل من
احدهما على الانفراد فيصح ان يكون الاول اوضح من الثاني مثل
اقسم بالله ابو حفص عمر فابو حفص كنية عمر بن الخطاب وعمر عطف
بيان له وقصته انه اتى اعرابي الى عمر بن الخطاب فقال ان
اهلي بعيد واني على ناقة دبراء عجفاء نقباء واستحمله فظنه كاذبا
فلم يحمله فانطلق الاعرابي فحمل بعيره ثم استقبل البطحاء وجعل يقول وهو
يمشي خلف بعيره اقسم بالله ابو حفص عمر ما مسها من نقب ولا دبر
اغفر له اللهم ان كان فجر وعمر مقبل من اعلى الوادي فجعل اذا قال
اغفر اللهم ان كان فجر يقول اللهم صدق اي صدق الاعرابي
ان ناقته دبراء صدق حتى التقيا فاخذ بيده فقال ضع عن راحلتك
فوضع فاذا هي نقبة عجفاء فحمله على بعير وزوده وكساه وفصله
اي فرقه من البدل لفظا اي من حيث الاحكام اللفظية واقع مثل
انا ابن التارك البكري بشر فان قولك بشر ان جعل عطف
بيان للبكري جاز وان جعل بدلا منه لم يجز لان البدل في حكم
تكرير العامل فيكون التقدير انا ابن التارك بشر وهو غير جائز
كما ذكر فيما سبق في الضارب زيد وآخره عليه الطير ترقبه وقوعا
وعليه الطير ثاني مفعولي التارك ان جعلناه بمعنى المصير والا فهو حال
وقوله ترقبه حال من الطير ان كان فاعلا لعليه وان كان مبتدا فهو حال

من الضمير المستكن في عليه ووقوعا جمع واقع حال من فاعل ترقبه اي واقعة
حوله مترقبة لازهاق روحه لان الانسان ما دام به رمق فان
الطير لا يقربه واما الفرق المعنوي بينهما فقد تبين فيما سبق والمراد
بمثل انا ابن التارك البكري بشر كل ما كان عطف بيان للمعرف
باللام الذي اضيف اليه الصفة المعرفة باللام نحو الضارب الرجل زيد
ويمكن ان يراد به ما هو اعم من هذا الباب اي كل ما خالف حكمه اذا كان
عطف بيان حكمه اذا كان بدلا فيتناول صورة النداء ايضا فانك
تقول يا غلام زيد وزيدا بالتنوين مرفوعا حملا على اللفظ ومنصوبا
حملا على المحل اذا جعلته عطف بيان ويا غلام زيد بالضم اذا جعلته
بدلا والمعنى الاول اظهر والثاني اي احد المبني اي الاسم المبني وهذا
الحد لا يصح الا لمن يعرف ماهية المبني على الاطلاق ولا يعرف الاسم
المبني اذ لو لم يعرفها لكان تعريفا للمبني بالمبني لانه ذكر في حد المبني لفظ
المبني ما ناسب اي اسم ناسب مبني الاصل وهو الحرف والفعل
الماضي والامر بغير اللام والمراد بالمشابهة المنفية في تعريف المعرب
هو هذه المناسبة ولقد فصل صاحب المفصل هذه المناسبة
بانها اما بتضمن الاسم معنى المبني الاصل مثل اين فانه يتضمن معنى همزة
الاستفهام او شبهه كالمبهمات فانها تشبه الحرف في الاحتياج
الى الصلة او الصفة او غيرهما او وقوعه موقعه كنزال فانه واقع
موقع انزل او مشاكلته للواقع موقعه كفجار او وقوعه موقع

او اشبه كالمنادى المضموم فانه واقع موقع كاف الخطاب المشابه لحرف
في نحو ادعوك او اضافته اليه كقوله تعالى من عذاب يومئذ فيمن
قرأ بالفتح او وقع غير مركب مع غيره على وجه يتحقق عامله فقط
هذا المضاف من المركبات الاضافية المعدودة كغلام زيد غلام
عمرو غلام بكر مبني والمضاف اليه معرب ولما كان المبني مقابلا
للمعرب واعتبر في المعرب امران التركيب وعدم المشابهة بمبني الاصل
كان المبني ما انتفى فيه مجموع هذين الامرين اما بانتفائهما معا او
بانتفاء احدهما فقط فكلمة او هنا لمنع الخلو وانما اختلف
ترتيب ذكر المشابهة والتركيب في تعريفي المعرب والمبني تقديما
وتأخيرا ايثارا لتقدم ما مفهومه وجودي لشرفه والقابه
اي القاب المبني من حيث حركات اواخره وسكونها عند البصرية
ضم وفتح وكسر للحركات الثلث ووقف للسكون واما الكوفيون
فيذكرون القاب المبني في المعرب وبالعكس والمراد ان الحركات
والسكنات البنائية لا يعبر عنها البصريون الا بهذه الالقاب
لا ان هذه الالقاب لا يعبر بها الا عنها لانهم كثيرا ما يطلقونها على الحركات
الاعرابية ايضا كما في صدر الكتاب حيث قال بالضمة رفعا والفتحة
نصبا والكسرة جرا او على غيرها كما يقال الراء في رجل مفتوحة والجيم
مضمومة وحكمه اي حكم المبني واثره المترتب على بنائه ان لا يختلف
آخره اي آخر المبني لكن لا مطلقا بل لاختلاف العوامل اذ قد

يختلف آخره لا لاختلاف العوامل نحو من الرجل ومن امرأة ومن زيد
وهي اي المبني والتأنيث باعتبار الخبر المضمرات واسماء الاشارة
والموصولات والمركبات والكنايات واسماء الافعال و
الاصوات بالرفع عطف على اسماء الافعال لا على الافعال لتقديره
بحث الاصوات فيما بعد بالاصوات لا باسماء الاصوات وبعض
الظروف وانما قال بعض الظروف لان جميعها ليست بمبنية بل
بعضها فهذه ثمانية ابواب في بيان الاسماء المبنية ولا بد لكل واحد
منها من علة البناء لان الاصل في الاسماء الاعراب واذا كان
مبنيا على الحركة فلا بد عند ذلك من علتين اخريين احديهما علة البناء
على الحركة فان اصل البناء السكون والاخرى للحركة المعينة انها
لما اختيرت دون الباقيين المضمر ما وضع لمتكلم من حيث
انه متكلم يحكي عن نفسه او مخاطب من حيث انه مخاطب يتوجه
اليه الخطاب وقيل المراد لمتكلم يتكلم به او لمخاطب يخاطب به فان
انا موضوع لمن يتكلم به وانت لمن يخاطب به ويخرج بهذا القيد
لفظ المتكلم والمخاطب فان الاسماء الظاهرة كلها موضوعة
للغائب مطلقا او غائب تقدم ذكره ويخرج بهذا القيد الاسماء
الظاهرة وان كانت موضوعة للغائب اذ ليس تقدم ذكر
الغائب شرطا فيها لفظا او معنى او حكما اراد بالتقدم اللفظي
ما يكون المتقدم ملفوظا اما متقدما تحقيقا مثل ضرب زيد غلامه او

تقديرا مثل ضرب غلامه زيد وبالتقدم المعنوي ان يكون المتقدم مذكورا
من حيث المعنى لا من حيث اللفظ وذلك المعنى اما مفهوم من لفظ بعينه
كقوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى فان مرجع الضمير هو العدل
المفهوم من قوله اعدلوا فكانه متقدم من حيث المعنى او من سياق
الكلام كقوله تعالى ولابويه لانه لما تقدم ذكر الميراث دل على ان ثمه مورثا
فكانه تقدم ذكره معنى واما التقدم الحكمي فانما جاء في ضمير الشأن
والقصة لانه انما جيء به من غير ان يتقدم ذكره قصد التعظيم القصة بذكرها
مبهمة ليعظم وقعها في النفس ثم تفسيرها فيكون ذلك ابلغ من ذكره
اولا مفسرا وصار كانه في حكم العائد الى الحديث المتقدم المعهود بينك
وبين مخاطبك وكذا الحال في ضمير نعم رجلا زيد وربه رجلا
وهو اي المضمر بالنظر الى ما قبله قسمان متصل ومنفصل فالمنفصل
المستقل بنفسه غير محتاج الى كلمة اخرى قبله يكون كالجزء منها بل هو
كالاسم الظاهر سواء كان مجاورا لعامله نحو ما انت منطلقا عند
الحجازية او غير مجاور له نحو ما ضربت الا اياك والمتصل غير المستقل
بنفسه المحتاج الى عامله الذي قبله ليتصل به ويكون كالجزء منه
وهو اي المضمر باعتبار الاعراب اقسام مرفوع ومنصوب
ومجرور لقيامه مقام الظاهر وانقسام الظاهر اليها فالاولان
اي المرفوع والمنصوب كل واحد منهما قسمان متصل لانه الاصل و
منفصل لمانع من الاتصال والثالث اي الضمير المجرور متصل

فقط لانه لا مانع فيه من الاتصال الذي هو الاصل وستعرف المانع من
الاتصال انشاء الله فذلك اي المضمر خمسة انواع المرفوع المتصل
والمنفصل والمنصوب المتصل والمنفصل والمجرور المتصل النوع الاول
يعني المرفوع المتصل ضمير ضربت على صيغة المتكلم الواحد المعلوم
الماضي وضربت على صيغة المتكلم الواحد المجهول الماضي المنتهيين
اولهما الى ضربن صيغة جمع الغائبة المعلوم الماضي وثانيهما الى ضربن
صيغة جمع الغائبة المجهول الماضي وانما بدأ بالمتكلم لان ضمير المتكلم اعرف
المعارف واخر ضمير الغائب لانه دون الكل في صورة التعريف هكذا
ضربت ضربنا ضربت ضربتما ضربتم ضربت ضربتما ضربتن ضرب ضربا ضربوا
ضربت ضربتا ضربن وعلى هذا قياس المجهول والنوع الثاني اي
المرفوع المنفصل انا الى هن انا نحن انت انتما انتم انت انتما
انتن هو هما هم هي هما هن والضمير في انت الى انتن هو ان اجماعا
والحروف الاخر لواحق دالة على احواله من الافراد والتثنية
والجمع والتذكير والتأنيث والنوع الثالث اي المنصوب
المتصل وهو قسمان القسم الاول المتصل بالفعل نحو ضربني
الى ضربهن ضربني ضربنا ضربك ضربكما ضربكم ضربك ضربكما
ضربكن ضربه ضربهما ضربهم ضربها ضربهما ضربهن والقسم الثاني
المتصل بغير الفعل نحو انني اننا انك انكما انكم انك انكما انكن
انه الى انهن والنوع الرابع اي المنصوب المنفصل اياي

ايانا اياك اياكما اياكم اياكِ اياكما اياكن اياه الى اياهن وفى ايا هى
اختلافات كثيرة والمختار ان الضمير هو ايا واللواحق للدلالة
على التكلم والخطاب والغيبة والافراد والتثنية والجمع والتذكير
والتانيث والنوع الخامس غلامى مثال المتصل بالاسم
وفى مثال المتصل بالحرف غلامى غلامنا غلامك الى غلامهن
ولى لنا لك لكما الى لهن وكان القياس ان يكون ضماير كل
من المتكلم والمخاطب والغايب ستة لكنهم وضعوا للمتكلم لفظين
يدلان على ستة معان كضربت وضربنا فضمير ضربت مشترك بين الواحد
المذكر والمؤنث وضمير ضربنا بين الاربعة المثنى المذكر والمثنى
المؤنث والجمع المذكر والمؤنث ووضعوا للمخاطب خمسة
الفاظ اربعة غير مشتركة وواحد مشترك بين المثنى المذكر والمثنى
المؤنث واعطوا الغايب حكم المخاطب فى ذلك فان الضمير فى مثل
ضربا وضربتا هو الالف المشترك بينهما والتاء حرف تانيث وبقية
الانواع الخمسة جارية هذا المجرى اعنى للمتكلم لفظين وللمخاطب خمسة
وللغايب خمسة فصار المجموع اثنى عشر كلمة لثمانية عشر معنى فاذا كان
لكل من الانواع الخمسة اثنى عشر كلمة لثمانية عشر معنى يكون جملتها ستين
كلمة لتسعين معنى بينوا لتلك الامور عللا ومناسبات لا نطول الكلام
بذكرها فالمرفوع المتصل خاصة يعنى لا المنصوب والمجرور المتصلان
يستتر لانها فضلة والمرفوع فاعل وهو كجزء الفعل فجوز وقى

باب الضماير التى وضعها للاختصار استتار الفاعل فاكتفوا بلفظ
الفعل كما يحذف فى آخر الكلم المشتهرة شى ويكون فيما بقى دليل على ما التى
على ما مضى فى الترخيم ولكن هذا الاستتار ليس فى جميع الصيغ بل
فى الفعل الماضى للغايب الواحد المذكر اذا لم يكن مسندا الى
الظاهر نحو زيد ضرب وللواحدة المؤنث الغايبة اذا لم تسنده الى
الظاهرة نحو هند ضربت فان التاء علامة التانيث لا الضمير المرفوع
والا لم يجتمع مع الفاعل الظاهر نحو ضربت هند وفى الفعل المضارع للمتكلم
مطلقا سواء كان مثنى او مجموعا واحدا او فرق الواحد مذكرا او مؤنثا
نحو اضرب ونضرب وللواحد المخاطب المذكر نحو تضرب والواحد الغايب
والغايبة اذا لم يكونا مسندين الى الظاهر نحو زيد يضرب وهند تضرب
وفى الصفة مطلقا سواء كان اسم فاعل او مفعول او صفة مشبهة او كانت افعل
افعل التفضيل سواء كان مفردا او مثنى او مجموعا مذكرا او مؤنثا اذا
لم يكن مسندا الى الظاهر نحو اقايم الزيدان كقولك زيد ضارب وهند ضاربة
والزيدان ضاربان والزيدون ضاربون والهندات ضاربات
وليست الالف فى ضاربان والواو فى ضاربون بضمير لانهما ينقلبان
يا فى النصب والجر والضماير لا يتغير عن حالها الا ان يتغير عاملها والعامل
هنا ليس عاملا فى الضمير وانما هو عامل فى اسم الفاعل والضمير فاعل له والضمير
باق على ما كان عليه فى الرفع فلو كان ضميرا لا يتغير الا يرى ان الياء فى تضربين
والنون فى يضربن والواو فى يضربون والالف فى يضربان لا يتغير فيها الالف

يكون — يكون — واضرب — والهندان ضاربتان

والواو فى الصفة حرف التثنية والجمع وليسا بضميرين ولا يسوغ اى
لا يجوز الضمير المنفصل مرفوعا كان او منصوبا لاجل شى الا لتعذر
المتصل اى لاجل تعذره لان وضع الضماير للاختصار والمتصل اخصر فمتى
امكن لا يسوغ الانفصال وذلك اى تعذر المتصل بالتقديم اى تقديم
الضمير على عامله لانه اذا تقدم على عامله لا يمكن ان يتصل به اذ الاتصال
انما يكون باواخر العوامل او بالفصل الواقع لغرض لا يحصل الا به اذا
الفصل ينافى الاتصال وبتركه يفوت الغرض او بالحذف اى حذف
عامله لانه اذا حذف عامله لا يوجد ما يتصل به او يكون العامل اى
عامله معنويا لامتناع اتصال اللفظ بالمعنى او يكون عامله حرفا والضمير
المعمول له مرفوع اذ الضمير المرفوع لا يتصل بالحرف لانه خلاف لغتهم
بخلاف المنصوب نحو انى وانك او بكونه اى كون الضمير مسندا
اليه اى الى ذلك الضمير صفة جرت على غير من هى اى تلك الصفة
كاينة له فانه لو لم ينفصل الضمير عن هذه الصفة لزم الالتباس فى بعض
الصور كما اذا قلت زيد عمرو ضاربه هو فانه لو قيل زيد عمرو ضاربه
التبس على السامع ان الضارب زيدا وعمرو بل المتبادر انه عمرو ولانه
اقرب الى الضمير المستتر بخلاف ما اذا قيل ضاربه هو فانه لما انفصل
الضمير علم خلاف الظاهر بعلم ان مرجعه ما هو خلاف الظاهر وهو زيد والا
لا حاجة اليه واذا وقع الالتباس بدون الانفصال فى بعض الصور
حمل عليه ما لا التباس فيه لاطراد الباب وانما قال من هى له لا ما هى له

كما هو الظاهر ليكون اشمل اقتصارا على ما هو الاصل مثل اياك ضربت مثال
لتقديم العامل وما ضربك الا انا مثال للغرض وهو التخصيص هنا واياك
والشر مثال لحذف العامل اى اتق نفسك والشر وانا زيد مثال
لكون العامل معنويا وما انت قايما مثال لكون العامل حرفا وهند
زيد ضاربته هى مثال الضمير الذى اسند اليه صفة جرت على غير من هى له فان
المسند اليه الضاربة الجارية على زيد حيث وقعت خبرا له وهى صفة لهند
حيث قام الضرب بها وانما يصح ذلك اذا كان هى فاعلا لا تاكيدا و
الا لكان داخلا فى صورة الفصل لغرض التاكيد ولكنه تاكيد لازم
لا فاعل بدليل نحن الزيدون ضاربوهم نحن وروى عن الزمخشرى ضاربهم
نحن وعلى هذا يكون فاعلا كما قال واختار بالتمثيل صورة لا لبس فيها
ليثبت الحكم فى صورة اللبس بالطريق الاولى واذا اجتمع ضميران ليس احدهما
مرفوعا احتراز عن نحو اكرمتك اذ المرفوع كالجزء من الفعل فكانه لم
يتحقق الفصل بين الفعل والضمير الثانى اصلا فيجب اتصاله فان كان على
تقدير اجتماعهما وعدم كون احدهما مرفوعا احدهما اى احد الضميرين
اعرف من الآخر احتراز عما اذا تساويا نحو اعطاها اياه حيث يجب
الانفصال فى الثانى للتحرز عن تقدم احد المتساويين من غير مرجح وقدمته
اى احد الضميرين الذى هو اعرف على الآخر احتراز عما اذا كان الاعرف
موخرا نحو اعطيته اياك فيلزم انفصاله لتعذر التكلم فى تاخير الاعرف
ولا يلحقه طعن فى اول الوهلة بايراده على خلاف الاصل وحكى سيبويه

الفصل

يجوز الاتصال نحو اعطيتهوك فلك الخيار اى الاختيار في الضمير الثاني
فان شئت اوردته متصلا نحو اعطيتكه باعتبار عدم الاعتداد بالفصل
بما هو متصل وان شئت اوردته منفصلا نحو اعطيتك اياه باعتبار الاعتداد
بالفصل بما يفصله وان كان متصلا و نحو ضربيك فانه اجتمع فيه ضميران ليس
احدهما مرفوعا لجر الاول بالاضافة و نصب الثاني بالمفعولية وقدم
الاعرف الذي هو ضمير المتكلم فلك الوصل باعتبار عدم الاعتداد بالفصل
بالمتصل ولك الفصل نحو ضربي اياك للاعتداد بالفصل والا اى وان
لم يكن احدهما اعرف او يكون ولكن ما قدمته فالمنفصل اى الضمير الثاني على كل
من التقديرين منفصل لا غير اما على التقدير الاول فلئلا يلزم الترجيح في التقديم
احد المثلين على الآخر فيما هو كالكلمة الواحدة بلا مرجح واما على التقدير الثاني
فلكراهتهم تقديم الانقص على الاقوى فيما هو كالكلمة الواحدة نحو اعطيته اياه
مثال لما لم يكن احدهما اعرف لكونهما ضميرين غائبين او اعطيته اياك
مثال لما يكون احدهما اعرف وهو ضمير المخاطب ولكن ما قدمته والمختار
في خبر باب كان اى خبر كان واخواتها اذا كان ضميرا الانفصال لا
تقول كان زيد قائما وكنت اياه لانه كان في الاصل خبر المبتدأ وجب
ان يكون خبر المبتدأ ضميرا منفصلا لان عامله معنوي ويجوز ان يكون ضميرا
متصلا ايضا نحو كان زيد قائما وكنته لانه شبيه بالمفعول انه لم يكن واجب
الاتصال فلا اقل من ان يكون جائز الاتصال لكن الانفصال مختار لان
رعاية الاصل اولى من رعاية المشابهة بالمفعول والاكثر في الاستعمال

انفصال الضمير بعد لولا لكونه بعد لولا مبتدا محذوف الخبر تقول لولا انت الى
آخرها يعني لولا انت لولا انتما لولا انتم لولا انت لولا انتما لولا انتن
لولا هو لولا هما لولا هم لولا هي لولا هما لولا هن لولا انا لولا نحن وكان
الاوفق بما سبق ان يقول لولا انا لولا نحن الى آخرها لكن غير الاسلوب
تنبيها على انه ليس بضروري وكذلك الاكثر في الاستعمال انفصال الضمير المرفوع
بعد عسى لكون ما بعد عسى فاعلا تقول عسيت الى آخرها وجاء في
بعض اللغات لولاك وعساك الى آخرهما فذهب الاخفش الى
ان الكاف بعد لولا ضمير مجرور وقع موقع المرفوع فان الضماير قد يقع بعضها
موقع بعض كما تقول ما انا كانت فانت في هذا المقام مع انه ضمير مرفوع
وقع موقع المجرور وذهب سيبويه الى ان لولا في هذا المقام حرف جر
والكاف ضمير مجرور واقع في موقعه فالاخفش تصرف فيما بعد لولا وسيبويه
في نفسه واما عساك فذهب الاخفش الى انه ضمير منصوب واقع موقع
المرفوع وسيبويه الى ان عسى محمول على لعل لتقاربهما في المعنى فههنا
ايضا الاخفش تصرف في الضمير وسيبويه في العامل ونون الوقاية
مع الياء اى ياء المتكلم لازمة في الماضي اذا لحقته تلك الياء لتقي
آخر الماضي عن الكسرة المختصة بالاسم التي هي اخت الجر ولهذا سميت
نون الوقاية نحو ضربني وكذلك نون الوقاية لازمة في المضارع
لكن لا مطلقا بل حال كونه عريا عن نون الاعراب اى عن نون هي
الاعراب نحو يضربني لتقي آخر المضارع ايضا عن تلك الكسرة بخلاف

كسرة كونها بين لانها في الوسط حكما وبخلاف كسرة لم يكن الذين كعزوا
وقل الحق لوضوحها وانت مع النون الاعرابية الكائنة فيه اي في المضارع
ومع لدن وان واخواتها يعني ليت وكان وان ولكن ولعل مخير
بين الاتيان بنون الوقاية للمحافظة على الحركات البنائية في غير لدن
وعلى السكون في لدن وبين تركها تحرزا عن اجتماع النونات ولو حكما
كما في لعل لقرب اللام من النون في المخرج وحملا على اخواتها كما في ليت
ويختار لحوق نون الوقاية في ليت من بين اخوات ان لعدم
مانع في ذاتها والحمل على اخواتها خلاف الاصل و في من وعن وقد
وقط وهما بمعنى حسب للمحافظة على السكون اللازم الذي هو الاصل في
البناء مع قلة الحروف وعكسها اي عكس ليت لعل في الاختيار فالمختار فيها
ترك النون لثقل التضعيف وكثرة الحروف ويتوسط بين المبتدأ والخبر
قبل العوامل مثل زيد هو القائم وبعدها اي بعد العوامل مثل كنت
انت الرقيب صيغة مرفوع ولم يقل ضمير مرفوع لمكان الاختلاف
في كونه ضميرا منفصل مطابق للمبتدأ افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا
وتانيثا وتكلما وخطابا وغيبة يسمى هذا المرفوع فصلا وذلك
المتوسط ليفصل ذلك المرفوع المتوسط بين كونه اي كون الخبر نعتا
او خبرا فيما يصلح له اي للنعت فادخل فيه ما لا لبس فيه وذلك عند
اختلاف الاعراب وكون المبتدأ ضميرا او غير ذلك بالحمل على صورة
اللبس وشرطه اي شرط الفصل بذلك المرفوع ان يكون الخبر معرفة

لان الفصل انما يحتاج اليه فيها او افعل من كذا لا لحاقه بالمعرفة
لامتناع اللام مثل كان زيد هو افضل من عمرو واقتصر على المثال
الفعل من بعد دخول العوامل دون المعرفة ودون الخبر قبل العوامل
لاستغنائهما عن المثال لكثرتهما ولا موضع له اي للفصل من الاعراب
عند الخليل لانه عنده حرف على صيغة الضمير وعند بعضهم اسم مبني لا مقتضي
فيه للاعراب ولا عامل لكن الخليل استبعد الغاء الاسم فذهب الى
حرفيته وبعض العرب يجعله مبتدأ اي يستعمله بحيث يحكم النحاة بكونه مبتدأ
والا فالعرب لا يعرف المبتدأ والخبر وما بعده خبره فيقوله خبره اما
مرفوع على انه خبره والجملة حال او منصوبا عطفا على ان في معمولي يجعله او الى العرف
من العرب جعله مبتدأ او برفع ما بعده في مثل كنت انت الرقيب وعلمت زيدا
هو المنطلق وفي بعض نسخ المتن مبتدأ ما بعده خبره بدون الواو و ح
الرفع متعين ويتقدم قبل الجملة وايراد لفظ قبل لتاكيد التقديم لان
تقديم الضمير على مرجعه غير معهود ولا يبعد ان يقال معنى الكلام ويقع متقدما
من غير سبق مرجع وذلك لجعل المفهوم اعم من ان يكون قبل الجملة او لا فلذلك
قيده بقوله قبل الجملة اي قبل هذا الجنس من الكلام ضمير غائب يسمى ضمير
الشأن اذا كان مذكرا رعاية للمطابقة لان الضمير راجع اليه وضمير
القصة اذا كان مونثا ويحسن تانيثه اذا كان العمدة فيها مونثا
ليحصل المناسبة يفسر ذلك الضمير الغائب لابهامه بالجملة المذكورة
بعده اي بعد هذه الحصة من الجنس المذكور والظاهر ان قوله يسمى ضمير الشان

لا دخل

والقصة معترض بيان للواقع ليس داخلا في بيان القاعدة فانه
للتسمية في هذا الحكم فانه ثابت سواء وقع هذه التسمية اولا
وايضا يلزم استدراك قوله يفسر بالجملة بعده فعلى هذا لو لم تحمل التقديم
على ما ذكرنا انتقض القاعدة بقولنا الشان هو زيد قايم على ان
يكون هو مبتدا راجعا الى الشان وزيد قايم خبرا عنه فانه يصدق
عليه انه ضمير غايب تقدم على الجملة مفسرا بالجملة بعده فانه باعتبار رجوعه
الى الشان لا يخرج عن الابهام بالكلية بل انما يرتفع بجملة زيد قايم
كما لا يخفى ويكون ضمير الشان او القصة متصلا ومنفصلا واذا كان
متصلا يكون مستترا او بارزا على حسب العوامل فان كان عامله معنويا
بان كان مبتدا كان منفصلا وان كان لفظيا يصلح لاستتار الضمير كان مستترا
والا بارزا مثل هو زيد قايم مثال للمنفصل وكان زيد قايم
مثال للمتصل المستتر وانه زيد قايم مثال للمتصل البارز وحذفه
عن اللفظ باضماره لا نسيا حال كونه منصوبا ضعيف اي جايز
مع ضعف بخلاف ما اذا كان مرفوعا فانه لا يجوز اصلا لكونه عمدة
اما جوازه فلكونه على صورة الفضلات واما ضعفه فلانه حذف
ضمير مراد بلا دليل عليه لان الخبر كلام مستقل مثاله شعر ان من يدخل
الكنيسة يوما يلق فيها جاذرا وظباء الا مع ان المفتوحة
اذا خففت فانه اي حذفه بنية الاضمار مهنا مع كونه منصوبا
لازم كقوله تعالى وآخر دعويهم ان الحمد لله رب العالمين و

ذلك لانه قد خففت ان وان ثقلها بالتشديد الواقع فيهما وبعد تخفيفهما وجدوا
ان المكسورة المخففة عاملة في الملفوظ مع ان المفتوحة اقوى شبها بالفعل
من المكسورة فهي اجدر بالعمل فاذا لم يجدوها عاملة في الملفوظ قدروا اعمالها
في ضمير الشان لئلا يزيد المكسورة عليها عملا مع انها اجدر به ولم يجوزوا
اظهار ذلك الضمير لئلا يفوت التخفيف المطلوب ههنا كما يدل عليه حذف
النون وحكموا بلزوم حذف ضمير الشان مع ان المفتوحة اذا خففت
اسماء الاشارة اي اسماء الاشارة المعدودة في المبنيات بحسب الاصطلاح
ما وضع اي اسماء وضع كل واحد منها لمشار اليه اي لمعنى مشار اليه اشارة
حسية بالجوارح والاعضاء لان الاشارة عند اطلاقها حقيقة في الاشارة
الحسية فلا يرد ضمير الغايب واشاله فانها للاشارة الى معانيها اشارة
ذهنية لا حسية ومثل ذلكم الله ربكم مما ليس المشار اليه حسية محمول على
التجوز وانما بنيت لشبهها بالحرف كما سبق وهي اي اسماء الاشارة ذا حال
كونها للمذكر الواحد والعامل في الحال معنى الفعل المفهوم من نسبة الخبر
الى المبتدا ولمثناه ذان رفعا وذين نصبا وجرا اي ذان وذين
حال كونهما لمثنى المذكر قدم ليكون الضمير اقرب الى مرجعه وعلى هذا القياس
في التراكيب الثلث الباقية فقوله هي مبتدا وقوله ذا مع ما عطف عليه مقيدا
كل واحد منهما بحال خبر له وجي في بعض اللغات ذان في جميع الاحوال كالرفع
والنصب والجر ومنه قوله تعالى ان هذان لساحران على احد الوجوه
وللمؤنث الواحدة تا قيل هي الاصل في لغات المؤنث الواحدة لانه

لم يثن منها الا هي وذي وقيل هي الاصل لكونها بازاء ذا للمذكر فينبغي
ان يناسبها وقيل هما اصلان وللقول باصالتهما قدمتا على سايرها
لفرعيتها وتي بقلب الالف ياء وته وذه بقلب الالف والياء
هاء بغير وصل الياء بها وتهي وذهي بوصل الياء بها والمثناة
اي مثنى المؤنث تان في الرفع وتين في النصب والجر ولا يثنى من لغاته
الا تا لكثرة دورها على الالسنة وتوهم بعضهم من اختلاف اواخر
ذان وذين وتان وتين باختلاف العوامل انها معربة والجمهور على
ان هذا الاختلاف ليس بسبب اختلاف العوامل بل ذان وتان
موضوعان لتثنية المرفوع وذين وتين لتثنية المنصوب والمجرور وقوعهما
على صورة المعرب اتفاقي لا لقصد الاعراب لوجود علة البناء فيهما والجمع
اي جمع المذكر والمؤنث اولاء مدا وقصرا اي ممدودا ومقصورا واذا
كان مقصورا يكتب بالياء ويلحقها اي اسماء الاشارة يعني يدخل على
اوايلها على سبيل اللحوق والعوض بعد اعتبار اصالتها حرف التنبيه
وهي كلمة ها فهو ليس في الحقيقة منها وانما هو حرف جيء به للتنبيه
على المشار اليه قبل لفظه كما جيء به للتنبيه على النسبة الاسنادية كقولك ها زيد
قايم وها ان زيدا قايم ويتصل بها اي باواخر اسماء الاشارة حرف الخطاب
وهو الكاف تنبيها على حال المخاطب من الافراد والتثنية والجمع والتذكير
والتانيث وانما جعلت هذه الكاف حرفا لامتناع وقوع الظاهر موقعها
ولو كانت اسما لم يمتنع ذلك مثل ضربتك وبك وهي اي حروف الخطاب

٩٩

خمسة والقياس يقتضي ستة والاشتراك خطاب الاثنين رجعن الى خمسة
مضروبة في خمسة من انواع اسماء الاشارة يعني المفرد المذكر والمؤنث
ومثناهما وجمعهما وهي ستة راجعة الى خمسة لاشتراك جمعهما وانما قلنا
من انواع اسماء الاشارة لان افراد المفرد والمؤنث يرتقي الى ستة
فيكون اي الحاصل من الضرب خمسة وعشرين وهي اي تلك الخمسة والعشرون
ذاك الى ذاكن يعني ذاك اذا اشرت الى مذكر وخاطبت مذكرا وذاكما
اذا اشرت الى مذكر وخاطبت مذكرين وعلى هذا القياس ذانك
وذينك اذا اشرت الى مذكرين وخاطبت مذكرا الى ذانكن وذينكن
اذا اشرت الى مذكرين وخاطبت مؤنثات وكذلك البواقي يعني
تاك الى تاكن وتيك الى تيكن وتانك وتينك الى تانكن وتينكن
واولئك بالمد واولاك بالقصر الى اولئكن واولاكن واما ذيك
فلم يورده الزمخشري والمالكي وفي الصحاح لا تقل ذيك فانه خطاء
ويقال ذا للقريب وذلك للبعيد وذاك للمتوسط واخر المتوسط
لان التوسط لا يتحقق الا بعد تحقق الطرفين ولما راى المصنف كثرة استعمال
كل من هذه الكلمات الثلث مقام الاخر منها لم يتخذ هذا الفرق مذهبا
واحاله الى غيره فقال يقال وتلك وتانك وذانك حال كون النونين
الاخيرتين مشددتين واولالك باللام اي هذه الكلمات الاربع
مثل كلمة ذلك في افادة البعد لا بعد ان تجعل ذلك اشارة الى كلمة
ذلك المذكور سابقا واما تاك وذانك وتانك مخففين واولاك

بغير اللام للمتوسط وما هو للمتوسط بعد حذف حرف الخطاب منه للقريب
واما ثَمَّ فهنا بضم الها، وتخفيف النون وههنا بفتح الها، وتشديد النون
وهو الاكثر وجاء كسر الهاء ايضا فللمكان الحقيقي الحسي خاصة لا يستعمل
في غيره الا مجازا على سبيل التشبيه واما ما عداها من الاسماء فقد يستعمل في المكان وغيره
الموصول اي الموصول المعدود من المبنيات في اصطلاح النحاة
ما لا يتم جزءا اي اسم لا يتم من حيث جزئيته يعني لا يكون جزءا تاما ان كان
جزءا مميزا او لا يصير جزءا تاما ان كان يتم من الافعال الناقصة
والمراد بالجزء التام ما لا يحتاج في كونه جزءا اوليا يتحلل اليه المركب
اولا الى انضمام امر آخر معه كالمبتدا، والخبر والفاعل والمفعول وغيرها
وانما نفي كونه جزءا تاما لا جزءا مطلقا لانه اذا كان مجموع الموصول
والصلة جزءا من المركب يكون الموصول وحده ايضا جزءا لكن لا جزءا
تاما اوليا الا بصلة وعائد والمراد بالصلة معناها اللغوي لا الاصطلاحي
فان الاصطلاحي عبارة عن جملة مذكورة بعد الموصول مشتملة على ضمير
عائد اليه فمعرفتها موقوفة على معرفة الموصول فلو عرف الموصول بها
لزم الدور والقرينة على ان المراد بها معناها اللغوي لا الاصطلاحي
قوله وعائد فانه لو اريد بها معناها الاصطلاحي لكان هذا القول مستدركا
لانه لاخراج مثل اذ وحيث وليس لهما صلة اصطلاحية ولقائل
ان يقول يمكن ان يعرف الصلة بما لا يتوقف معرفته على معرفة الموصول
بان يقال الصلة جملة متصلة باسم لا يتم جزءا الا مع هذه الجملة المشتملة على

عايد اليه فعلى هذا يجوز ان يكون المراد بالصلة معناها الاصطلاحى ولا يلزم
الدور وذكر العايد مع انه ماخوذ فى مفهوم الصلة الاصطلاحية
تصريح بما علم ضمنا مبالغة فى الاحتراز عن مثل اذ وحيث ولما كانت
الصلة بمعنيه اعم بحسب المفهوم من ان يكون خبرية او غير خبرية ولا يكون
بحسب الواقع الا خبرية والعايد اعم من ان يكون ضميرا او غيره واذا كان
ضميرا اعم من ان يكون للموصول او غيره والواجب ان يكون ضميرا
وللموصول عينهما بقوله وصلته اى صلة ما لا يتم جزءا الا بصلة جملة
خبرية او ملحق معناها كاسمى الفاعل والمفعول والعايد ضمير لا غير مختص
له اى للموصول لا لغيره وصلة الالف واللام اسم فاعل او مفعول
لان اللام الموصولة تشبه اللام الحرفية فجعلت صلتها ما كان جملة معنى مفردا
صورة عملا بالحقيقة والشبه جميعا وهى اى الموصولات الذى للمفرد المذكر
والتى للمفرد المؤنث واللذان لمثنى المذكر واللتان لمثنى المؤنث
ويكونان بالالف فى حال الرفع والياء فى حال النصب والجر والاولى
على وزن العلى لجمع المذكر والمؤنث الا انه فى جمع المذكر اشهر واللذين
كالاثنين لجمع المذكر واللائى بالهمزة والياء واللاء بالهمزة المكسورة
فقط واللاى بالياء فقط مكسورة او ساكنة اجراء للوصل مجرى الوقف
لجمع المذكر والمؤنث الا انها فى جمع المؤنث اشهر واللاتى واللواتى
لجمع المؤنث وجاء فى اللاتى اللات بحذف الياء وابقاء الكسرة على
التاء وفى اللواتى اللوا بحذف التاء والياء معا وما بمعنى الذى

١٠

فيما لا يعقل غالبا نحو عرفت ما عرفته وجاء فيما يعقل نحو والسماء وما بناها

ومن ايضا بمعناه فيمن يعقل ويستوي فيها المفرد والمثنى والمجموع

والمذكر والمؤنث وايّ بمعنى الذي نحو اضرب ايّهم في الدار اي

اضرب الذي في الدار واية بمعنى التي نحو اضرب ايتهن في الدار

اي التي في الدار وذو الطائية اي المنسوبة الى بني طي لاختصاص

مجيئها موصولة بلغتهم بمعنى الذي او التي قال الشاعر وبئري ذو

حفرت وذو طويت اي التي حفرتها والتي طويتها وذا

بعد ما للاستفهام نحو ماذا صنعت اي ما الذي صنعت والالف

واللام اي مجموعهما بمعنى الذي او التي او المثنى او المجموع والعايد

المفعول اي العايد الذي لا يتم الموصول الا به اذا كان مفعولا يجوز

حذفه اذا لم يمنع مانع لانه فضلة لا اذا كان فاعلا لكونه عمدة كقوله

تعالى الله يبسط الرزق لمن يشاء ويقدر اي لمن يشاؤه اعلم

ان النحاة وضعوا بابا يسمونه باب الاخبار بالذي او ما يقوم مقامه

ومقصودهم من وضعه تمرين المتعلم فيما تعلمه في هذا الفن من المسايل و

تذكيره اياها فانهم اذا قالوا لاحد اخبر عن الاسم الفلاني في الجملة

الفلانية بالذي يعرف انه طريقة الاخبار به لا بد له من تذكر كثير من

مسايل النحو وتدقيق النظر فيها حتى يعلم ان ذلك الاخبار في اي اسم

يمتنع فاراد المص الاشارة الى هذا الباب فقال واذا اخبرت

اي اذا اردت ان تخبر عن جزء جملة بالذي اي باستعانة الذي

او التي او الالف واللام فانها اي ذلك الاسم صلة للاخبار لان بالذي

مخبر عنها لا مخبر بها صدرتها اي اوقعت كلمة الذي او ما يقوم مقامها في

صدر الجملة الثانية وجعلت موضع المخبر عنه اي في موضع ما هو مخبر عنه

بالذي في الجملة الثانية يعني في موضع الذي كان له في الجملة الاولى ضميرا

لها اي لكلمة الذي واخرته اي المخبر عنه عن الضمير خبرا نصب على الحال

او ضمّن اخرته معنى جعلته اي جعلته خبرا اخبارا فاذا اخبرت مثلا عن

زيد من جملة ضربت زيدا بكلمة الذي اوقعتها في صدر الجملة الثانية

وجعلت في موضع ما هو مخبر عنه في هذه الجملة اعني زيدا والمراد بموضعه

محله الذي كان له في الجملة الاولى وهو محل المفعول من ضربت ضمير الذي

واخرت المخبر عنه يعني زيدا وجعلته خبرا عن الذي وقلت الذي ضربته

زيد وكذلك اي مثل الذي الالف واللام في الجملة الفعلية المتصرفة

خاصة اي خص الالف واللام بالجملة الفعلية خاصة اي خصوصا

ليصح بناء اسم الفاعل والمفعول منها فان صلة الالف واللام

لا يكون الا اسم الفاعل او المفعول ويمكن ان يوخذ اسم الفاعل من المبني

للفاعل واسم المفعول من المبني للمفعول بشرط ان يكون الفعل الذي يتضمنه

الجملة الفعلية متصرفا اذ غير المتصرف نحو نعم وبئس وحبذا وعسى

وليس لا يجيء منه اسم فاعل ولا مفعول فلا يخبر باللام عن زيد في ليس زيد

منطلقا وبشرط ان لا يكون في اول ذلك الفعل حرف لا يستفاد

من اسم الفاعل والمفعول معناها كالسين وسوف وحرف النفي والاستفهام

فلا يخبر باللام من زيد في جملة سيقوم زيد فانه اذا بنى اسم الفاعل من
سيقوم يكون قايما فيفوت معنى السين فاذا تعذر امر منها اى من
الامور الثلثة التي هي تصدير الموصول ووضع عايد الموصول مقام
ذلك الاسم وتاخير ذلك الاسم خبرا تعذر الاخبار ومن ثمه اى
من اجل انه اذا تعذر امر منها تعذر الاخبار امتنع الاخبار في ضمير الشان
بان يكون مصدرا ان خبرا عنه لامتناع تصدير الجملة بالذى وتاخير المخبر عنه
خبرا لوجوب تقديمه على الجملة وكذلك امتنع في الموصوف بدون
الصفة وفي الصفة بدون الموصوف فلا يجوز في ضربت زيدا
العاقل ان يخبر بالذى عن زيد بدون العاقل ولا عن عاقل بدون
زيد لاستلزامه وقوع الضمير صفة او موصوفا بخلاف ما اذا اخبر عن
مجموعها فيقال الذى ضربته زيد العاقل وكذلك امتنع في المصدر العامل
بدون المعمول فلا يجوز في نحو عجبت من دق القصار الثوب ان يخبر بالذى
عن دق القصار بدون الثوب لانه يؤدى الى ان يعمل الضمير الذى جعل
في موضع دق القصار عاملا في الثوب بخلاف الذى عجبت منه دق
القصار الثوب وكذلك امتنع في الحال لان الحال يجب ان يكون نكرة
فلا يجوز ان يقع الضمير الذى هو معرفة في موضعها بالحالية وكذلك امتنع
في الضمير المستحق لغيرها اى لغير كلمة الذى لامتناع تصدير الذى لاستلزام
ذلك عود الضمير اليها فيبقى ذلك الغير بلا ضمير وكذلك امتنع في الاسم
المشتمل عليه اى على الضمير المستحق لغيرها نحو قولك زيد ضربت غلامه فلا يصح

١٠٢

الاخبار عن غلامه بان يقال الذى زيد ضربته غلامه لانك اذا جعلت الضمير
عايدا الى الموصول بقي المبتدا بلا عايد وان جعلته عايدا الى المبتدا بقي الموصول
بلا عايد وكل منهما ممتنع وما الاسمية لا الحرفية فانها اما كافة نحو انما زيد
قايم واما نافية نحو ما ضربت زيدا او ما زيد قايما وموصولة نحو عرفت ما اشتريت
والاستفهامية نحو ما عندك وما فعلت وشرطية نحو ما تصنع اصنع و
موصوفة ...

نحو اضرب ايهم لقيت والاستفهامية نحو ايهم اخوك و ايهم ...
نحو ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى والموصوفة نحو يا ايها الرجل
قيل اى يقع صفة اتفاقا فلم جعلها المص قسمين لكن التي لا يقع صفة اصلا
واجيب بان ايا الواقعة صفة هي في الاصل استفهامية لان معنى مررت

فلا يخبر باللام من زيد فى جملة سيقوم زيد فانه اذا بنى اسم الفاعل من
سيقوم يكون قايما فيفوت معنى السين فاذا تعذر امر منهما اى من
... الموصول ووضع عايد الموصول مقام
... اى

... بدون ... الضمير ... ان يقبل ... لانه يؤدى ... الشوب
... عن دق القصار عاملا فى الشوب بخلاف الذى عجبت منه دق
فى موضع دق القصار عاملا فى الشوب بخلاف الذى يجب ان يكون نكرة
القصار الشوب وكذلك امتنع فى الحال لان الحال يجب ان يكون نكرة
فى موضع بالحالية وكذلك امتنع ... الذى هو معرفة فى موضعها
فلا يجوز ان يقع الضمير الذى لاستلزام تصدير الذى لامتناع
فى الضمير المستحق لغيرها اى لغير كلمة الذى وكذلك امتنع فى الاسم
ذلك عود الضمير اليها فيبقى ذلك الغير بلا ضمير وكذلك ... زيد ضربت غلامه فلا يصح
المشتمل عليه اى على الضمير المستحق لغيرها نحو قولك

102

الاخبار عن غلامه بان يقال الذى زيد ضربته غلامه لانك اذا جعلت الضمير
عايدا الى الموصول بقى المبتدا بلا عايد وان جعلته عايدا الى المبتدا بقى الموصول
بلا عايد وكل منهما ممتنع وما الاسمية لا الحرفية فانها اما كافة نحو انما زيد
قايم واما نافية نحو ما ضربت زيدا او ما زيد قايما موصولة نحو عرفت ما اشتريت
واستفهامية نحو ما عندك وما فعلت وشرطية نحو ما تصنع اصنع و
موصوفة اما بمفرد نحو مررت بما معجب لك اى بشئ معجب واما بجملة نحو بما
تكره النفوس من الامر له فرجة كحل العقال اى رب شئ تكرهه النفوس
وتامة بمعنى شئ منكر عند ابى على والشئ المعرف عند سيبويه نحو قوله تعالى
فنعما هى اى نعم شيئا او نعم الشئ هى وصفة نحو اضربه ضربا ما اى ضربا اى
ضرب كان ومن كذلك اى يكون موصولة نحو اكرمت من جاءك واستفهامية
نحو من غلامك ومن ضربت وشرطية نحو من تضرب اضرب وموصوفة
اما بمفرد نحو قوله كفى بنا فضلا على من غيرنا • حب النبى محمد ايانا •
اى شخص غيرنا او بجملة نحو من جاءك قد اكرمته الا فى التامة والصفة
فان كلمة من لا تجى تامة ولا صفة واى للمذكر واية للمؤنث
كمن فى ثبوت الامور الاربعة وانتفاء التامة والصفة فالموصولة
نحو اضرب ايهم لقيت والاستفهامية نحو ايهم اخوك وايهم لقيت والشرطية
نحو اياما تدعوا فله الاسماء الحسنى والموصوفة نحو يا ايها الرجل
قيل اى يقع صفة اتفاقا فلم جعلها المصنف كمن التى لا يقع صفة اصلا
واجيب بان اى الواقعة صفة هى فى الاصل استفهامية لان معنى مررت

ان ماذا بكما لها بمعنى اى شئ والثانية ان ما معناها اى شئ وذا زايده
والثان ان ... اسما واحدا فان معنى قولهم انما بكما لها بمعنى اى شئ انه
ليس لكل منهما معنى بالاستقلال لكون كلمة ذا زايدة فالمفهوم من مجموعهما
اى شئ و ... نصبا اى منصوب على انه مفعول الفعل المحذوف

برجل اى رجل اى رجل عظيم نشأ ال عن حاله لا يعرفه كل احد نقلت عن
الاستفهامية الى الصفة وهى اى كل من اى واية معربة بالاتفاق
وحدها لا بشياركها فى الاعراب غيرها من الموصولات الا على
اختلاف فى اللذان واللتان وفى ذو الطائية وانما اعربت لانه التزم
فيها الاضافة الى المفرد التى هى من خواص الاسم المتمكن فلا يرد حيث
واذ واذا الا اذا كانت موصولة حذف صدر صلتها نحو قوله تعالى
لننزعن من كل شيعة ايهم اشد على الرحمن عتيا فيمن قرأ بالضم
اى ايهم هو اشد وانما بنيت موصولة عند حذف صدر صلتها لتأكد
شبه الحرف من جهة الاحتياج الى امر غير الصلة وبنيت على الضم تشبيها
بالغايات لانه حذف منها بعض ما يوضحها كما حذف من الغايات
ما يبينها وهو المضاف اليه ولم يستثن الموصوفة لبناءه مثل يا ايها
الرجل كالمستثنى التى حذف صدر صلتها لانه ذكر فى قسم المنادى
ان كل ما يقع منادى مفردا معرفة فهو مبنى وبناء الموصوفة لهذا
فلا حاجة الى الذكر ثانيا وفى قولهم ماذا صنعت وجهان احدهما
ان معناه ما الذى على ان يكون ذا بمعنى الذى فيكون التقدير اى شئ الذى
صنعت اى صنعته فما مبتداء وما بعده خبره او بالعكس وح جوابه
رفع اى مرفوع على انه خبر مبتدا محذوف كما اذا قلت الاكرام اى
الذى صنعته الاكرام ليكون الجواب مطابقا للسؤال فى كون كل منهما جملة
اسمية والوجه الآخر ان معناه اى شئ وههنا عبارتان احديهما ان

ان ما ذا بكما لها بمعنى اى شئ و اشاية ان ما معناها اى شئ و ذا زايده
و الثاني ان هو اسما واحد فان معنى قولهم انهما بكما لها بمعنى اى شئ انه
ليس لكل منهما معنى بالاستقلال لكون كلمة ذا زايدة فالمفهوم من مجموعهما
اى شئ و ح جوابه نصب اى منصوب على انه معمول لفعل محذوف
كما اذا قلت الاكرام ليكون الجواب مطابقا للسؤال في كون كل منهما
جملة فعلية و يجوز في الاول النصب الجواب بتقدير الفعل المذكور و في الثاني
رفع على ان يكون خبر مبتدا المحذوف و لم يعتبره المص لفوات المطابقة
بين السؤال والجواب اسماء الافعال ما كان اى اسم كان بمعنى الامر
او الماضي اللذين هما من اقسام المبني الاصل فعلة بنائها كونها مشابهة
لمبنى الاصل فما قيل اف بمعنى اتضجر و اوه بمعنى اتوجع فالمراد به
تضجرت و توجعت فعبر عنه بالمضارع لان المعنى على الانشاء و مونث
بان يعبر عنه بالمضارع الحالي مثل رويد زيدا اى امهله مثال لما هو بمعنى
الامر و هيهات ذلك بفتح التاء في الحجاز و كسرها في بني تميم و بالضم
في لغة بعضهم اى بعد مثال لما هو بمعنى الماضي و قدم الامر لان اكثر
اسماء الافعال بمعناه والذي حملهم على ان قالوا ان هذه الكلمات
واشباهها ليست بافعال مع تاديتها معنى الافعال امر لفظي وان هو
سياقها مخالفة لسياق الافعال و انها لا يتصرف تصرفها لا انها موضوعة
لصيغ الافعال على ان يكون رويد مثلا موضوعا لكلمة امهل قال
الشارح الرضي وليس ما قال بعضهم ان صه مثلا اسم للفظ اسكت الذي

برجل اى رجل اى رجل عظيم يسال عن حاله لا يعرفه كل احد نقلت عن
الاستفهامية الى الصفة و هي اى كل من اي و اية معربة بالاتفاق
وحدها لا تشار كما في الاعراب غيرها من الموصولات الا على
اختلاف ... و ... و ذو الطائية و انما اعربت لانه التزم

... رفع اى مرفوع على ...
الذي صنعت الاكرام ... للسؤال في كون كل منهما جملة
اسمية و الوجه الآخر ان معناه اى شئ و هيهنا عبارتان احديهما من

هو دال على معنى الفعل فهو علم للفظ الفعل لا لمعناه بشي اذ العربي القح
ربما يقول صه مع انه لم يخطر بباله لفظ اسكت وربما لم يسمعه اصلا
ولهذا قال المص ما كان بمعنى الامر او الماضي ولم يقل ما كان معناه الامر
او الماضي والمتبادر ان يكون منها لحب الوضع فلا يرد مثل الضارب
امس نقضا على التعريف وفعال اي ما يوزن بفعال الكاين بمعنى
الامر المشتق من الثلاثي المجرد قياس اي قياسي كنزال بمعنى انزل قال
سيبويه وهو مطرد في الثلاثي ويرد عليه انه لا يقال قوام وقعاد في قم واقعد
فلهذا تاول بعضهم قول سيبويه بانه اراد بالاطراد الكثرة فكانه قياس لكثرته
واما في الرباعي فاتفقوا على انه لم يات الا نادرا وفعال حال كونه مصدرا
معرفة كفجار بمعنى الفجرة او الفجور قال الشارح الرضي هو علم قيل مصدر
معرفة مؤنث ولم يقم لي الى الآن دليل قاطع على تعريفه ولا تانيثه وحال
كونه صفة لمونث مثل يا فساق بمعنى يا فاسقة مبني اي كل واحد من
القسمين الاخيرين مبني لمشابهته له اي لفعال بمعنى الامر عدلا ووزنة اما وزنه
فقط واما عدلا فلما ذهب اليه النحاة ان فعال بمعنى الامر معدول عن الامر
الفعلي للمبالغة وهذه الصيغة للمبالغة في الامر كفعال وفعول للمبالغة
في فاعل قال الشارح الرضي والذي ارى ان كون اسماء الافعال معدولة
عن الفاظ الفعل شي لا دليل لهم عليه كيف والاصل في كل معدول عن شي
ان لا يخرج عن النوع الذي ذاك الشي منه فكيف خرج الفعل بالعدل
من الفعلية الى الاسمية واما المبالغة فهي ثابتة في جميع اسماء الافعال

وبين وجهها في كلام طويل فمن اراد الاطلاع عليه فليرجع اليه وفعال
حال كونه علما للاعيان مؤنثا اي لعين من الاعيان انما قال ليخرج
باب فساق وانما قال للاعيان ليخرج باب فجار لانه وان كان علما
كما قالوا لكنه للمعاني لا للاعيان وقوله مؤنثا صفة علما وذكره
للتنبيه على انه لم يقع الا كذلك كقطام علما للمؤنث وغلاب كذلك
مبني في استعمال اهل الحجاز لمشابهته فعال بمعنى الامر عدلا ووزنة
معرب في استعمال بني تميم الا ما في آخره اي الا فعال علما للاعيان
يكون في آخره راء فان بني تميم اختلفوا فيه فاكثرهم يوافقون
الحجازيين في بنائه واقلهم لا يفرقون بين ذات الراء وغيرها
بل يحكمون باعراب الكل كحضار علما للكوكب ووجه الاكثرين ان
الراء حرف مستثقل لكونه في مخرجه كالمكرر فاختير فيه البناء لانه اخف
اذ سلوك طريقة واحدة اسهل من سلوك طرايق مختلفة الاصوات
اعلم ان الاصوات الجارية على لفظ الانسان اما منقولة الى باب المصادر
ولزمت المصدرية ولم تصر اسم فعل او لم تلزم المصدرية وصارت
اسم فعل فالاول واها للتعجب وحكمه حكم المصادر والثاني مثل مه وصه
وحكمه حكم اسماء الافعال واما غير منقولة بل باقية على ما كانت عليه حين
كونها اصواتا ساذجة ولم تصر مصادر ولا اسماء الافعال وهي على انواع
فمنها ما يعرض الانسان عند عروض معنى له كقول المتندم او المتعجب
وي ووح لا يقدر ان يحكم عليه بشي او به على شي ومنها ما يجري على لفظ

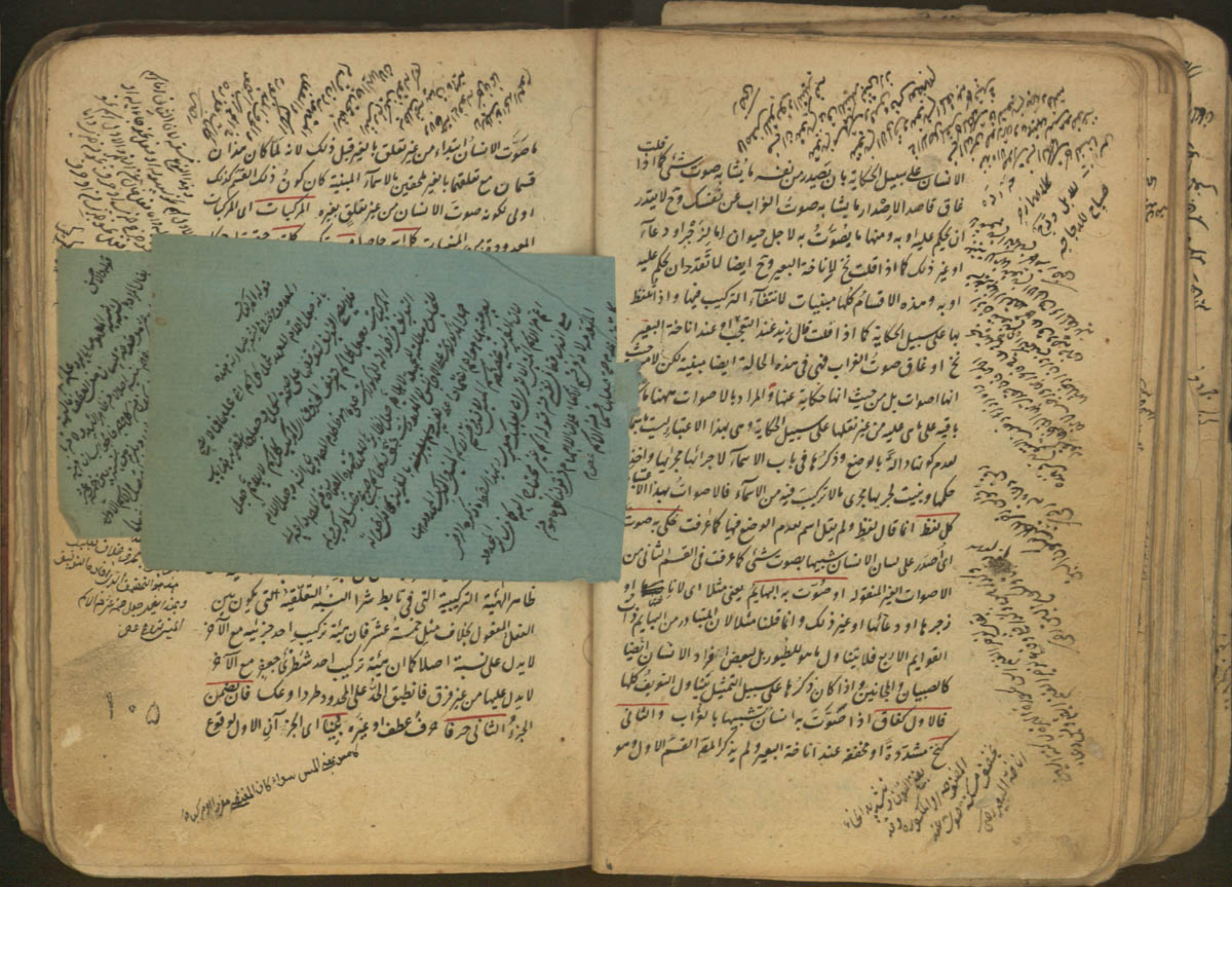

الانسان على سبيل الحكاية بان يصدر من نفسه ما يشابه صوت شي كما اذا قلت
غاق قاصدا الاصدار ما يشابه صوت الغراب عن نفسك وح لا يقدر
ان يحكم عليه او به ومنها ما يصوت به لاجل حيوان اما لزجر او دعاء
او غير ذلك كما اذا قلت نخ لاناخة البعير وح ايضا لا تقدر ان يحكم عليه
او به وهذه الاقسام كلها مبنيات لانتفاء التركيب فيها واذا تلفظ
بها على سبيل الحكاية كما اذا قلت قال زيد عند التعجب اه او عند اناخة البعير
نخ او غاق صوت الغراب فهي في هذه الحالة ايضا مبنية لكن لا من حيث
انها اصوات بل من حيث انها حكاية عنها والمراد بالاصوات ههنا ما
بقي على ما هي عليه من غير نقلها على سبيل الحكاية وهي بهذا الاعتبار ليست باسماء
لعدم كونها دالة بالوضع وذكرها في باب الاسماء لاجرائها مجريها واخذ
حكمها وبنيت لجريها مجرى ما لا تركيب فيه من الاسماء فالاصوات بهذا الاعتبار
كل لفظ انما قال لفظ ولم يقل اسم لعدم الوضع فيها كما عرفت حكي به صوت
اي صدر على لسان الانسان شبيها بصوت شي كما عرفت في القسم الثاني من
الاصوات الغير المنقولة او صوت به البهائم يعني مثلا اي لاجل البهائم او
زجرها او دعائها او غير ذلك وانما قلنا مثلا لان المتبادر من البهائم ذوات
القوائم الاربع فلا يتناول ما هو للطيور بل لبعض افراد الانسان ايضا
كالصبيان والمجانين واذا كان ذكرها على سبيل التمثيل يتناول التصويت كلها
فالاول كغاق اذا صوت به انسان تشبيها بالغراب والثاني
كنخ مشددة او مخففة عند اناخة البعير ولم يذكر المص القسم الاول وهو

ما صوت الانسان ابتداء من غير تعلق بالغير قبل ذلك لانه لما كان هذان
قسمان مع تعلقهما بالغير ملحقين بالاسماء المبنية كان كون ذلك القسم كذلك
اولى لكونه صوت الانسان من غير تعلق بغيره المركبات اي المركبات
المعدودة من المبنيات [illegible]

[illegible]

ظاهر الهيئة التركيبية التي في تابط شرا النسبة التعلقية التي تكون بين
الفعل والمفعول بخلاف مثل خمسة عشر فان هيئة تركيب احد جزئيه مع الآخر
لا يدل على نسبة اصلا كما ان هيئة تركيب احد شطري جعفر مع الآخر
لا يدل عليها من غير فرق فانطبق الحد على المحدود طردا وعكسا فان تضمن
الجزء الثاني حرفا حرف عطف او غيره يعني اي الجزء الاول الوقوع

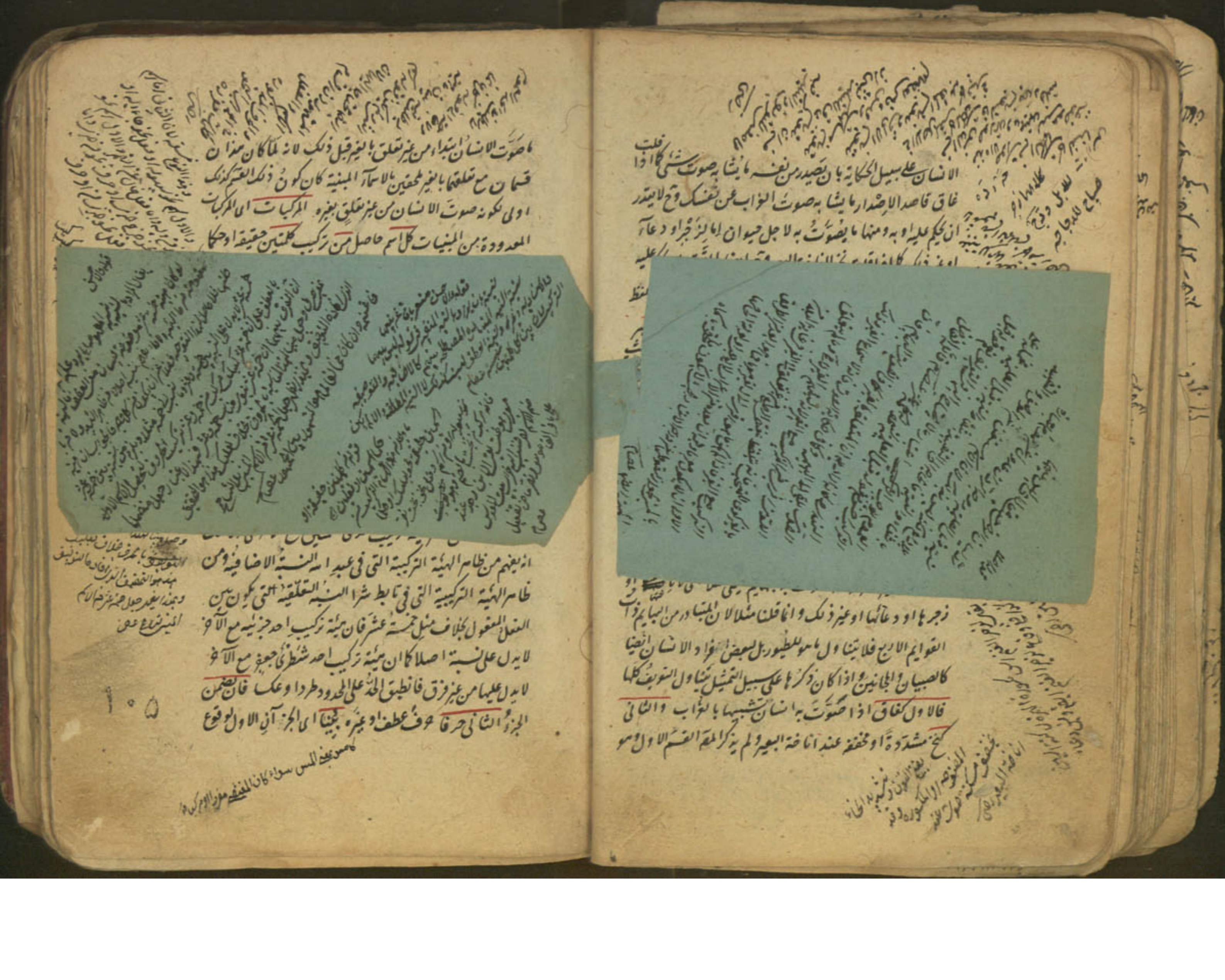

الانسان على سبيل الحكاية بان يصدر من نفسه ما يشابه صوت شيء كما اذا
غاق قاصد الاصدار ما يشابه صوت الغراب عن نفسك وح لا يقدر
ان يحكم عليه او به ومنها ما يصوت به لاجل حيوان اما لزجر او دعاء

زجرها او دعائها او غير ذلك وانما قلنا مثلا لان المتبادر من البهايم ذوات
القوايم الاربع فلا يتناول ما هو للطيور بل لبعض افراد الانسان ايضا
كالصبيان والمجانين واذا كان ذكرها على سبيل التمثيل يتناول التصويت كلها
فالاول كغاق اذا صوت به انسان تشبيها بالغراب والثاني
كخ مشددة او مخففة عند اناخة البعير ولم يذكر المص القسم الاول وهو

ما صوت الانسان ابتداء من غير تعلق بالغير قبل ذلك لانه لما كان هذان
قسمان مع تعلقهما بالغير ملحقين بالاسماء المبنية كان كون ذلك القسم كذلك
اولى لكونه صوت الانسان من غير تعلق بغيره المركبات اي المركبات
المعدودة من المبنيات كل اسم حاصل من تركيب كلمتين حقيقة او حكما

انه يفهم من ظاهر الهيئة التركيبية التي في عبد الله النسبة الاضافية ومن
ظاهر الهيئة التركيبية التي في تابط شرا النسبة التعلقية التي تكون بين
الفعل والمفعول بخلاف مثل خمسة عشر فان هيئة تركيب احد جزئيه مع الآخر
لا يدل على نسبة اصلا كما ان هيئة تركيب احد شطري جعفر مع الآخر
لا يدل عليها من غير فرق فانطبق الحد على المحدود طردا وعكسا فان تضمن
الجزء الثاني حرفا حرف عطف او غيره بنيا اي الجزآن الاول لوقوع

آخره في وسط الكلمة الذي ليس محلاً للاعراب والثاني لتضمنه الحرف كخمسة عشر
فان اصله خمسة وعشرة حذفت الواو وركب عشرة مع خمسة ومثل حادي
عشر واخواتها يعني اخوات حادي عشر من ثاني عشر الى تاسع عشر او اخوات
كل من خمسة عشر وحادي عشر وانما اورد مثالين ليعلم ان البناء ثابت في هذا
المركب سواء كان احد جزئيه العدد الزائد على العشرة او صيغة الفاعل المشتقة
منه وقيل فيه نظر لان الثاني فيه لا يتضمن الحرف لانه لا يراد به حادي وعشر
وجوابه ان المراد بصيغة الفاعل اذا اشتق من الاسماء العدد واحد من
المشتق منه لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه بعد العدد السابق على
المشتق منه فان الثالث مثلا واحد من الثلثة لكن لا مطلقا بل باعتبار
وقوعه بعد الاثنين فلما اخذوا هذه الصيغة من المفردات للدلالة على
ما ذكرنا ارادوا ان ياخذوا مثل ذلك من المركبات ولا يتيسر ذلك
من مجموع الجزئين لان صيغة فاعل لا يتسع حروفهما جميعا فاقتصروا على اخذها من احد
الجزئين اذ في اخذ بعض الحروف من كل جزء مظنة الالتباس واختاروا الاول
ليدل على المقصود من اول الامر فاخذوا مثلا من احد عشر المتضمن حرف
العطف حادي عشر بمعنى الواحد من احد عشر بشرط وقوعه بعد العشرة فحادي
عشر متضمن حرف العطف باعتبار انه ماخوذ من احد عشر متضمن حرف العطف لا باعتبار
ان اصله حادي وعشر اذ لا معنى له وعلى هذا القياس ثاني والعشرون
ولا فرق بينهما الا بذكر الواو وحذفه الا اثنى عشر واثنتى عشر فانه لا يبنى
فيهما الجزآن بل يبنى الثاني المتضمن ويعرب الاول لشبهه المضاف بسقوط

لعه اول هذا بعلبك رايت بعلبك مررت ببعلبك

دوم هذا بعلبكُ رايت بعلبكَ مررت ببعلبكَ

لغه سوم هذا بعلبك رايت بعلبك

١٠٦

النون والا اي ان لم يتضمن الثاني حرفا اعرب الثاني مع منع صرفه
ان لم يكن قبل التركيب مبنيا كبعلبك وبني الاول للتوسط المانع من الاعراب
وعلى الفتح لانه اخف في الافصح اي اعرب الثاني مع منع الصرف وبناء
الاول انما هو على افصح اللغات وفيه لغتان اخريان احديهما اعراب
الجزئين معا واضافة الاول الى الثاني ومنع صرف المضاف اليه واخريهما
اعراب الجزئين واضافة الاول الى الثاني وصرف الثاني الكنايات
جمع كناية وهي في اللغة والاصطلاح ان يعبر عن شيء معين بلفظ غير صريح
في الدلالة عليه لغرض من الاغراض كالابهام على السامعين كقولك
جاءني فلان وانت تريد زيدا والمراد بها ههنا ما يكنى به لا المعنى المصدري
ولا كل ما يكنى به بل بعضه ولا كل بعض بل بعض معين فكانهم اصطلحوا في باب
المبنيات ان يريدوا بها ذلك البعض المعين ولذلك لم يبين بعض الكنايات
كما قال بعض الظروف ويتعذر تعريفه الا بالتصريح به مفصلا فلذلك اعرض
عن تعريفها مطلقا وتوضيح لذلك البعض المعين فقال الكنايات كم وبناؤها
لكونها موضوعة وضع الحرف او لكون الاستفهامية متضمنة لمعنى الحرف وحمل
الخبرية عليها وكذا وبناؤها لانها في الاصل ذا من الاسماء الاشارة
دخل عليها كاف التشبيه وصار المجموع بمنزلة كلمة واحدة بمعنى كم وبقي ذا على اصل
بنائه وكل واحد منهما يكون للعدد اي الكناية عنه وجاء كذا كناية
عن غير العدد ايضا نحو خرجت يوم كذا كناية عن يوم السبت او غيره
وكيت وذيت للحديث اي للكناية عن الحديث والجملة وانما بنيا لان

كل واحد منهما كلمة واقعة موقع الجملة التي هي من حيث هي تحتمل اعرابا ولا بناء
فلما وقع المفرد موقعها ولم يخلو عنهما رجح البناء الذي هو الاصل في
الكلمات قبل التركيب ومن الحكاية كاين وانما بني لانه كاف التشبيه دخلت
على اي واي كان في الاصل معربا لكنه انمحى عن الجزئين معناهما الافرادي
وصار المجموع كاسم مفرد بمعنى كم الخبرية فصار كانه اسم مبني على السكون آخره
نون ساكنة كما في من لا تنوين تمكن ولهذا يكتب بعد الياء نون مع
ان التنوين لا صورة لها في الخط فرتبته في البناء منحطة عن اخواتها
فلذلك لم يذكره المص معها فكم الاستفهامية المتضمنة معنى الاستفهام
مميزها الذي يرفع الابهام عن جنس المسئول عنه منصوب على التمييز مفرد
لانها لما كانت للعدد وهو وسط العدد وهو من احد عشر الى تسعة وتسعين
مميزه مفرد منصوب فجعل مميزه كذلك لانه لو جعل كاحد الطرفين لكان
تحكما وكم الخبرية مميزها مجرور بالاضافة مفرد تارة ومجموع اخرى
تقول كم رجل عندي وكم رجال كما تقول مائة ثوب وثلثة اثواب و
انما جاء مفردا لان العدد والكثير مميزه كذلك وانما جاء مجموعا لان العدد
الكثير فيه ما ينبئ عن كثرته صريحا ولما كان هذا ليس مثله في التصريح بالكثرة
جعل جمعية مميزه كانها نائبة عن معنى التصريح بها وتدخل من فيهما اي في
مميز كم الاستفهامية والخبرية تقول كم من رجل ضربت وكم من قرية اهلكناها
قال شارح الرضي هذا في الخبرية كثير نحو من ملك ومن قرية وذلك
لموافقة جر المميز المضاف اليه كم واما مميز كم الاستفهامية فلم اعثر عليه مجرورا

بمن في نظم ولا نثر ولا دل على جوازه كتاب من كتب هذا الفن لكن جوز
الزمخشري ان يكون كم في قوله تعالى سل بني اسرائيل كم آتيناهم من
آية بينة استفهامية وخبرية ولهما اي لكم الاستفهامية كانت او خبرية
صدر الكلام لان الاستفهامية تتضمن الاستفهام وهو يقتضي صدر الكلام ليعلم
من اول الامر انه اي نوع من انواع الكلام والخبرية ايضا يدل على انشاء
التكثير وهو ايضا نوع من الكلام فيجب التنبيه عليه من اول الامر وكلاهما لو قال
كلتاهما لكان اوفق لتانيث الاستفهامية والخبرية فهو على تاويل كلا
هذين النوعين وهما كم الاستفهامية والخبرية اي كل واحد منهما يقع
مرفوعا ومنصوبا ومجرورا ثم تبين موقع كل منهما بقوله فكل ما اي كل واحد
من كم الاستفهامية والخبرية يكون بعده فعل او شبهه فعل لفظا او تقديرا
غير مشتغل عنه بضميره او متعلق ضميره فهو من حيث هو كذلك كان منصوبا
معمولا على حسبه اي على حسب عمل هذا الفعل وعمله لا يكون الا بحسب
المميز وذلك انك تقول كم يوما ضربت فكم منصوب على الظرفية مع اقتضاء
الفعل للمفعول به والمصدر والمفعول فيه وغير ذلك من المنصوبات فتعيينه
لاحد المنصوبات انما هو بحسب المميز فالاستفهامية نحو كم رجلا ضربت في
المفعول به وكم ضربة ضربت في المفعول المطلق وكم يوما سرت في
المفعول فيه والخبرية مثل كم غلام ملكت وكم ضربة ضربت وكم يوم
سرت وانما جعلنا الفعل وشبهه اعم من ان يكون ملفوظا او مقدرا
ليدخل في قاعدة النصب مثل قولك كم رجلا ضربته اذا جعلته من قبيل

الاضمار على شريطة التفسير او قدرت بعده فعلا غير مشتغل عنه اى كم رجلا
ضربت ضربته فهو من حيث ان بعده فعلا مقدرا غير مشتغل عنه داخل فى
قاعدة النصب وان لم تجعله من قبيله ولم تقدر بعده فعلا غير مشتغل
فهو من هذه الحيثية مرفوع داخل فى قاعدة الرفع وكل واقع قبله
اى كل واحد من كم الاستفهامية والخبرية وقع قبله حرف جر نحو در
اشتريت وبكم رجل مررت او مضاف نحو غلام كم رجلا ضربت و
عبد كم رجل اشتريت فمجرور بحرف الجر او الاضافة وانما جاز تقدم
حرف الجر او المضاف عليهما مع ان لهما صدر الكلام لان تاخر الجار
عن المجرور ممتنع لضعف عمله فجوز تقدم الجار عليهما على ان يجعل الجار اسما
كان او حرفا مع المجرور كلمة واحدة مستحقة للصدر والا اى وان لم يكن
بعده لا لفظا ولا تقديرا فعل او شبه فعل غير مشتغل عنه ولا قبله حرف
جر او مضاف كان مجردا عن العوامل اللفظية فمرفوع اى فهو مرفوع
مبتدا ان لم يكن ظرفا نحو كم رجلا ابوك وهذا مبنى على مذهب
سيبويه فانه يخبر عنه لكونه معرفة عن نكرة متضمنة استفهاما واما عند
غير سيبويه فهذا خبر تقدم على المبتدا لكونه نكرة وما بعده معرفة وخبر
ان كان ظرفا نحو كم يوما سفرك فكم ههنا منصوب المحل اولا داخل
تحت قاعدة النصب باعتبار اعمال الكائن فيه وداخل فى قاعدة
الرفع ثانيا لقيامه مقام عامله الذى هو خبر المبتدا وكذلك اى مثل كم
فى تاتى الوجوه الاربعة الاعرابية بالشرائط المذكورة اسماء الاستفهام

والشرط بمعنى انه يتأتى تلك الوجوه في جميع هذه الاسماء لا في كل واحد منها اي
مَن وما وايّ واين وانّى ومتى مشتركة بين الاستفهام والشرط
واذا المختصة بالشرط وكيف وايّان مختصين بالاستفهام فمن وما اذا
كانتا استفهاميتين يتأتى فيهما الوجوه الثلثة الاول نحو من ضربت و
ما صنعت وبمن مررت وغلام من ضربت ومن ضربته وما صنعته ولا يتأتى
فيهما الرفع على الخبرية لامتناع ظرفيتهما واذا كانتا شرطيتين فكذلك يتأتى
فيهما تلك الوجوه الثلثة نحو من تضرب اضرب وما تصنع اصنع وبمن تمرر
امرر وغلام من تضرب اضرب ومن يأتيني فهو مكرم وما تقدموا لانفسكم
من خير تجدوه عند الله ولا يتأتى فيهما بل في جميع اسماء الشرط الرفع
على الخبرية فانه لا يقع بعدها الا الفعل ولا يصلح الفعل للابتداء وما هو لازم
الظرفية من هذه كمتى واين وايّان وكيف وانّى واذا ان تجعل جار
نحو من اين فلابد من كونها منصوبة على الظرفية وعن بعضهم انّ اذا قد
يخرج عن الظرفية ويقع اسما صريحا نحو اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو اي وقت
قيام زيد وقت قعود عمرو وهي مرفوعة بالابتداء اه وقال الشارح الرضي
والظاهر انه لا شاهد له من كلام العرب وما هو لازم الظرفية يرفع
في الاستفهام محلا مع انتصابه على الظرفية اذا كان خبر مبتدأ موخر نحو
متى عهدك بفلان اي متى كان عهدك به واما ايّ فيأتي فيه الوجوه
الاربعة كلها فانه قد يقع في محل الرفع بالخبرية ايضا على تقدير انتصابه
على الظرفية نحو اي وقت مجيئك اي اي وقت كان مجيئك فاي

واذا كان الاسم نكرة لم يؤكد اذ التأكيد كما ذكرنا لرفع الاحتمال
على اصل نسبة الفعل الى المتبوع او عن عموم نسبته لافراد
المتبوع ورفع الاحتمال عن ذات المذكور اي شيء هو اول
بعض رفع الاحتمال الذي يحصل بعد معرفة ذاته اي الاحتمال
في النسبة فوصف النكرة لتميز عن غيرها اولى من تأكيده تبيان
الحكم المذكور عنه منع تأكيد النكرات شيء وحده وهو
جواز تأكيدها اذا كان النكرة حكما او محكوما عليه
كقوله نكاحها باطل باطل باطل ومثل قوله تعالى دكت
الارض دكا دكا فهو مثل ضرب ضرب زيد واما تكرير المنكر
في قوله تعالى [illegible] وقوله وجاء
ربك والملك صفا صفا فليس من التأكيد في شيء لان
لبس الثاني لتقرير ما سبق بل هو لتكرير المعنى لان
الثاني غير الاول معنى والمعنى جميع الورود صفة بعد
صفة ومعنى [illegible] تأكيد المنكر اذا كان مفهوم
مخلوق جاز تأكيده نحو رحيم ودينار ويوم والبدر وشهر بكل
الجنس اي موقتا كدرهم ودينار ويوم والبدر وشهر بكل
ورخوته لا بالنفس والعين وليس بما ذهب اليه
يعبه الاحتمال تعلق النفي بعض ذا الوقت

رضي رحمه الله

ووقت على تقدير انتصابه بالظرفية مرفوع المحل على الخبرية والوجوه الباقية
مثل ايهم ضربت وبايهم مررت وايهم قايم وفي مثل كم عمة لك يا جرير و
خالة يعني فيما احتمل الاستفهام والخبر وذكر المميز وحذفه ثلثة اوجه
هكذا في كثير من النسخ وفي بعضها وفي مثل تميز كم عمة اي ما هو تميز باعتبار بعض
الوجوه فعلى النسخة الاولى يحتمل ان يعتبر الاوجه الثلثة في كم احدها رفعه
بالابتداء والآخران نصبه على الظرفية وعلى المصدرية فانه اشار فيما سبق
بقوله منصوبا معمولا على حسب الكثرة وجوه النصب ولا يخفى ان هذا
الصق بما سبق من وجوه اعراب كم ويحتمل ان تعتبر في مميزها اعني عمة
فاحدها الرفع بالابتداء استفهامية كانت او خبرية والآخران النصب
على تقدير كونها استفهامية والجر على تقدير كونها خبرية ولا يخفى ان هذا
الوجه مبني على اعتبار جواز حذف مميزها وهو غير مذكور فيما سبق فكان
الاليق تاخير هذا عن قوله وقد يحذف في مثل كم مالك واما النسخة
الاخرى فلا يحتمل الا الوجه الاخير والبيت للفرزدق يهجو جريرا وتمامه
فدعاء قد حلبت علي عشاري ∴ الفدعاء المعوجة الرسغ من اليد
او الرجل فيكون منقلبة الكف او القدم يعني انها لكثرة الخدمة صارت
كذلك او هذا خلقة لها نسبها الى سوء الخلقة وانما عدى حلبت بعلى لتضمنه
معنى ثقلت اي كنت كارها لخدمتها ستنكفا عنها فخدمتني على كره مني
واختار من انواع خدمتها الحلب لانه لخدمة المواشي وهي ابلغ في
الذم من خدمة الاناس والعشار جمع عشراء وهي التي اتى على حملها عشرة

اشهر اختارها لانا نتاذى من الطلب لا نطيع بسهولة ففي حلبها زيادة مشقة وفي ذكر عمة وخالة اشارة الى نذالة طرفيه ابيه وامه فالاستفهام على تقدير النصب على سبيل التهكم كانه ذهل عن كمية عدد عماته وخالاته فسأل عنه وكونها خبرية على تقدير الجر على سبيل التحقيق اى كثير من عماتك وخالاتك حلبت على عشارى واذا الحذفت المميز اى كم مرة او كم حلبة على التهكم او كم مرة او حلبة على التكثير فارتفاع عمة على الابتداء وصحح توصيفه بقوله لك وخبره قد حلبت وكم استفهامية كانت او خبرية على تقدير ارتفاع عمة في موضع النصب لان الفعل الواقع بعدها مسلط عليها تسلط الظرفية او المصدرية واذا رفعت عمة رفعت خالة وفدعاء واذا نصبتها نصبتها واذا خفضتها خفضتها وذلك واضح وقد يحذف مميز كم استفهامية كانت او خبرية في مثل كم مالك وكم ضربت اى في مثال قامت قرينة دالة على المحذوف فانه اذا اسئل عن كمية مالك او اخبر عن كثرته فظاهر الحال قرينة على انه سؤال عن كمية دراهمه او دنانيره او اخبار عن كثرتها فمعناه كم درهما او دينارا او كم درهم او دينار مالك فكم في هذا المثال مرفوع على الابتداء ومالك خبره واذا اسئل عن ضربك بعد العلم بوقوعه او اخبر به فظاهر ان السؤال او الاخبار انما هو بنسبة الى مرات ضربك اى كم مرة او مرة ضربت او الى ضرباتك اى كم ضربة او ضربة ضربت فكم في هذا المثال اما منصوب على الظرفية او المصدرية والفرق بين المعنيين

يكون زمان من ازمنة المستقبل مختص من بينها بوقوع حدث فيه مقطوع بوقوعه في اعتقاد المتكلم والدليل عليه استعمالها في الاغلب الاكثر في هذا المعنى نحو اذا طلعت الشمس وقوله تعالى اذا الشمس كورت ولهذا كثر في الكتاب العزيز استعمالها لقطع علام الغيوب بالامور المتوقعة وقد استعمل في الماضي كما في قوله تعالى حتى اذا بلغ بين السدين وحتى اذا ساوى بين الصدفين وحتى اذا جعله نارا وفيها اي في اذا معنى الشرط وهو ترتب مضمون جملة على اخرى فتضمنت حرف الشرط فهذا علة اخرى لبنائها ولذلك اى لكون معنى الشرط فيها اختير اى جعل مختارا بعدها الفعل لمناسبة الفعل الشرط وجوز الاسم ايضا على الوجه الغير المختار لعدم تاصلها في الشرط مثل ان ولو وقد تكون اى اذا للمفاجات مجردة عن معنى الشرط يقال فاجاه الامر مفاجاة من قولهم فجئه فجاءة بالضم والمد اذا لقيه وانت لا تشعر به فيلزم المبتدا بعدها فرقا بين اذا هذه وبين اذا الشرطية والمراد بلزوم المبتدا غلبة وقوعه بعدها فلا ينافي ما سبق من عدم وجوب الرفع بعدها في باب الاضمار على شريطة التفسير نحو خرجت فاذا السبع اى فاذا السبع حاضر او واقف على حذف الخبر والعامل في اذا هذه معنى المفاجات وهو عامل لا يظهر قد استغنوا عن اظهاره لقوة ما فيه من الدلالة عليه واما الفاء فهي للسببية فان مفاجات السبع مسببة عن الخروج وقيل والاقرب الى التحقيق انها لعطف

من جهة المعنى اى خرجت ففاجات في حاصل المعنى خرجت ففاجات زمان وقوف السبع كما هو مذهب الزجاج ان اذا هذه زمانية او مكان وقوف السبع كما ذهب اليه المبرد فانها عنده مكانية وقوله زمان وقوف السبع او مكانه مفعول فيه لفاجات لا مفعول به والالم يبق اذا ظرفية بل يصير اسمية بل المفعول به محذوف اى فاجات في زمان وقوف السبع او مكانه اياه اى السبع وقد يكون لمجرد الزمان نحو اتيك اذا احمر البسر اى وقت احمرار البسر وقد يستعمل اسما مجردا عن معنى الظرفية في نحو اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو وقد سبقت اليه اشارة ومنها اى من الظروف المبنية اذ الكائنة للماضي وبناؤها المامر في حيث او لكون وضعها وضع الحروف وقد يجيء للمستقبل كقوله تعالى فسوف يعلمون اذ الاغلال في اعناقهم ويقع بعدها الجملتان الاسمية والفعلية لعدم اشتمالها على معنى الشرط المقتضى اختصاصها بالفعلية مثل كان ذلك اذ زيد قائم واذ قام زيد وقد يجيء للمفاجاة نحو خرجت فاذ زيد قائم والفاء فيها مثلها مر في اذا ومنها اين واني فانهما للمكان استفهاما وشرطا اى حال كونهما للاستفهام والشرط وبناؤهما لتضمنهما حرف الاستفهام او الشرط نحو اين زيد واين تكن اكن واني زيد واني تجلس اجلس وقد جاء اني زيد بمعنى كيف واني القتال بمعنى متى ومنها متى للزمان فيهما اى للاستفهام والشرط نحو متى القتال ومتى تخرج اخرج ومنها

اذا كان المصدر مشنوع قطعاً واذا كان بعيداً فالملحوظ في الظرفية اولاً الزمان الدال
عليه الالفاظ الموضوعة للزمان وفي المصدرية اولاً الحدث الدال
عليه لفظ المصدر ويحتمل ان يكون المثال الثاني بتقدير كم رجلا او جل
ضربت فعلى هذا التقدير يكون كم منصوبا على المفعولية الظروف
اي الظروف المعدودة من المبنيات المعتبرة عما عنه تعدادها ببعض
الظروف فلا حاجة الى ذكر البعض ههنا منها اي من تلك الظروف
ما اي ظرف قطع عن الاضافة بحذف المضاف اليه عن اللفظ دون النية
فان عند نسيانه اعرب مع التنوين نحو ذهب بعيد كان جزأ من قبل و
سميت الظروف المقطوعة عن الاضافة غايات لان غاية الكلام
كانت ما اضيفت هي اليه فلما حذف صرن غايات ينتهي بها الكلام
وانما بنيت لتضمن معنى حرف الاضافة وشبهها بالحروف في الاحتياج
الى المضاف اليه واختير الضم لجبر النقصان كقبل وبعد وما اشبهها
من الظروف المسموع قطعها عن الاضافة مثل تحت وفوق وقدام و
خلف ووراء ولا يقاس عليها ما بمعناها ويجوز في هذه الظروف
على قلة ان يعوض التنوين من المضاف اليه فتعرب قال شعر
فساغ لي الشراب وكنت قبلاً ۞ اكاد اغص بالماء الفرات
فلا فرق بين ما اعرب من هذه الظروف المقطوعة وبين ما بني منها
وقال بعضهم بل انما اعربت لعدم تضمنها معنى الاضافة فمعنى كنت قبلاً
اي قديما وقال الشارح الرضي والاول هو الحق واجري مجراه اي

يجري الظروف المقطوعة عن الاضافة لا غير وليس غير في حذف المضاف
اليه والبناء على الضم وان لم يكن غير من الظروف لشبهه بالغايات لشدة
الابهام الذي فيه كابهامها ولا يحذف منه المضاف اليه الا بعد لا وليس
نحو افعل هذا لا غير وجاءني زيد ليس غير لكثرة استعمال غير بعدهما
وكذلك اجري مجرى الظروف حسب لشبهها بغير في كثرة الاستعمال
وعدم توقفها بالاضافة ومنها اي من الظروف المبنية حيث للمكان
والاخفش قد يستعمل للزمان ولا يضاف الا الى الجملة اسمية كانت او فعلية
في الاكثر اي اكثر الاستعمالات وقد جاء ۞ اما ترى حيث سهيل طالعا
فحيث فيه مضاف الى مفرد وهو سهيل مفعول ترى اي اما ترى مكان
سهيل طالعا آخره ۞ نجم يضيء كالشهاب ساطعا ۞ وانما بنيت
على الضم كالغايات لانها غاية الاضافة الى الجملة والمضاف الى الجملة
في الحقيقة مضاف الى المصدر الذي تضمنته الجملة فهي وان كانت في الظاهر
مضافة الى الجملة فاضافتها اليها كلا اضافة فشابهت الغايات
المحذوف ما اضيفت اليه فبنيت على الضم مثلها ومع الاضافة الى
المفرد يعربها بعضهم لزوال علة البناء اي الاضافة الى الجملة والاشهر
بقاؤه على بنائه لشذوذ الاضافة الى المفرد ومنها اي ومن الظروف
المبنية اذ زمانية كانت او مكانية وانما بنيت لما ذكرنا في
حيث وهي اذا كانت زمانية للمستقبل اي للزمان المستقبل
وان كان داخلا على الماضي وذلك لان الاصل في استعمالها ان

ايان للزمان استفهاما مثل متى نحو ايان يوم الدين والفرق بينهما ان
ايان يختص بالامور العظام وبالمستقبل فلا يقال ايان يوم الحبس قيام زيد
وايان قدم الحاج بخلاف متى فانه غير مختص بهما والمشهور فتح الهمزة والنون
وقد جاء كسرهما ايضا ومنها كيف الكائنة للحال استفهاما اي حال
شيء وصفته فالمراد بالحال صفة الشيء لا زمان الحال كما توهمه بعض الشارحين
قال صاحب المفصل كيف جار مجرى الظروف ومعناه السؤال عن الحال
تقول كيف زيد على اي حال هو ويستعمل للشرط ما على ضعف عند البصريين
نحو كيف ما تجلس اجلس اي على اي هيئة تجلس اجلس ومطلقا عند الكوفيين
نحو كيف تجلس اجلس فان كان بعده اسم فهو في محل الرفع بالخبرية عنه وان كان بعده
فعل نحو كيف جئت فهو في محل النصب على الحالية اي على اي حال جئت راكبا او ماشيا
ومنها اي من الظروف المبنية مذ ومنذ بنيا لموافقتهما مذ ومنذ حرفين
ويكون تارة بمعنى اول المدة اي اول مدة زمان الفعل المتقدم عليهما نحو ما رأيته
مذ او منذ يوم الجمعة اي اول زمان عدم رؤيته يوم الجمعة فيليهما اي يقع بعدهما المفرد
مذ ومنذ المفرد اي الاسم المفرد لا المثنى والجموع حقيقة كالمثال المتقدم او حكما
نحو ما رأيته مذ يومان اللذان صاحبتنا فيهما اي اول مدة عدم رؤيته هذان
اليومان فادام لا يلاحظ هذان اليومان امرا واحدا لا يحكم عليهما باولية المدة
لان اول المدة انما يكون امرا واحدا لا شيئين او اشياء فالمثنى والجموع اذا وقعا
اول المدة يكونان في حكم المفرد المعرفة حقيقة كالمثال المتقدم او حكما ما رأيته مذ يوم
لقيتني فيه لحصول التعيين المقصود من كونه معرفة وانما كان التعيين مقصودا لانه

لا غاية في جعل الوقت المجهول اول مدة فعل لان اولية وقت الزمان مدة الفعل
معلوم بالضرورة وتارة يكونان بمعنى جميع المدة اي كل جميع مدة زمان الفعل
فيليهما اي مذ ومنذ المقصود اي الزمان الذي قصد بيانه حال كونه متلبسا
بالعدد اي بعدده المستوفي جميع اجزائه بحيث لا يشذ منه شيء نحو ما رأيته
مذ يومان اي كل جميع اجزاء مدة زمان عدم رؤيته يومان لا ازيد ولا انقص وقد
يقع بعدهما المصدر نحو ما خرجت مذ ذهابك او الفعل نحو ما خرجت مذ ذهبت
او ان اي ما كتب على هذه الصورة مثقلة كانت او مخففة نحو ما خرجت
مذ انك ذاهب او ما خرجت مذ ان ذهبت او الجملة الاسمية نحو ما خرجت
مذ زيد مسافر ولم يذكره لقلته فيقدر بعدهما زمان مضاف الى احد هذه
الامور ليصح حمل ما بعدهما عليهما فكان التقدير في ما خرجت مذ ذهابك مذ
زمان ذهابك وعلى هذا القياس فيما بقي وهو اي كل واحد من مذ ومنذ
اسمين مبتدأ وما بعدهما خبر لكونهما في تأويل الاضافة لانهما اما بمعنى
اول المدة او جميع المدة وخبره ما بعده اي خبر كل منهما ما يقع بعده خلافا
للزجاج فانهما عنده خبر المبتدأ والمبتدأ ما بعدهما ويرد عليه انه يلزم ان
يكون المبتدأ في مثل قولك مذ يومان نكرة والخبر معرفة وذلك غير جائز
واعلم انهما اذا كانا مبتدأ او خبرا فهما اسمان صريحان لا ظرفان
فلا يصح عدهما من الظروف المبنية الا ان يراد نظرا فيهما كونهما من اسماء
الزمان لانهما يقعان ظرفا في تراكيبهم ومنها اي من الظروف المبنية
لدى بالالف المقصورة ولدن بفتح اللام وضم الدال وسكون النون

وقد جاء لدن بفتح اللام وسكون الدال وكسر النون ولدن بفتح
اللام والدال وسكون النون ولُدن بضم اللام وسكون الدال و
كسر النون ولد بفتح اللام وسكون الدال ولد بضم اللام وسكون الدال
ولد بفتح اللام وضم الدال وبناؤها لوضع بعضها وضع الحروف وحمل
البقية عليها وكلها بمعنى عند والفرق ان يقال المال عند زيد فيما يحضر عنده
وفيما في خزائنه وان كان غائبا عنه ولا يقال المال لدى زيد او لدن زيد
الا فيما يحضر عنده وحكمها ان تجر بها على الاضافة نحو المال لدى زيد وقد
ينصب في بعض لغات العرب بلدن خاصة غدوة خاصة سماعا تشبيها
لنونها بنون التنوين في مثل رطل زيتا ولذلك يحذف عنها ويثبت وكون
غدوة اكثر استعمالا من بكرة وغيرها ومنها قط مفتوح القاف مضموم
الطاء المشددة وهذا اشهر لغاته وقد يخفف الطاء المضمومة وقد يضم القاف
اتباعا لضمة الطاء المشددة او المخففة وجاء قط ساكنة الطاء مثل قط الذي
هو اسم فعل فهذه خمس لغات كلها للماضي المنفي اي لاجل الفعل الماضي المنفي
او الزمان الماضي المنفي وقوع شيء فيه ليستغرق النفي جميع الازمنة
الماضية نحو ما رأيته قط وبناء المخففة لوضعه وضع الحروف وبناء المشددة
لمشابهتها لاختها وقيل حمل على اخته عوض ومنها عوض بفتح العين وضم
الضاد وقد جاء فتح الضاد وكسرها للمستقبل اي لاجل الفعل المستقبل
المنفي او الزمان المستقبل المنفي فيه وقوع شيء ليستغرق النفي جميع
الازمنة المستقبلة نحو لا اراه عوض وبناؤها عوض على الضم لكونه مقطوعا

عن الاضافة كقبل وبعد بدليل اعرابه مع المضاف اليه نحو عوض العائضين
اي دهر الداهرين ومعنى الداهر والعائض الذي يبقى على وجه الدهر
والظروف المضافة الى الجملة والى كلمة اذ المضافة الى الجملة يجوز
بناؤها لاكتسابها البناء من المضاف اليه ولو بواسطة على الفتح
لخفته نحو قوله تعالى يوم ينفع الصادقين وقوله تعالى من خزي يومئذ
فيمن قرأ بالفتح ويجوز اعرابها ايضا لكونها اسماء مستحقة للاعراب وكلما
الكتاب المضاف الى المبني ابناء منه وكذلك اي كالمذكور من الظروف في جواز
البناء على الفتح والاعراب مثل وغير مذكورين مع ما وان مخففة ومشددة
مثل قيامي مثل ما قام زيد وقيامي مثل ان تقوم او مثل انك تقوم لمشابهتهما
بالظروف المضافة الى الجملة نحو اذا وحيث وهذه المشابهة ذكرها في بحث الظرف
ويجوز اعرابهما لكونهما اسمين مستحقين للاعراب المعرفة والنكرة اي هذا باب
بيان المعرفة والنكرة من اقسام الاسم المعرفة ما اي اسم وضع بوضع جزئي
او كلي لشيء متلبس بعينه اي بهويته المتعينة المعلومية للمتكلم والمخاطب المعهود
بينهما فالشيء مقيد بهذه المعلومية والمعهودية اذا وضع له اسم فهو المعرفة
واذا وضع له اسم باعتبار ذاته مع قطع النظر عن هذه الحيثية فهو النكرة فقوله
ما وضع لشيء شامل للمعرفة والنكرة وقوله بعينه يخرج به النكرة وهي اي المعرفة
ستة انواع بالاستقراء واشار بترتيبها في الذكر الى ترتيبها بحسب المرتبة
فالاول المضمرات فانها موضوعة بازاء معان معينة مشخصة باعتبار امر
كلي فان الواضع لاحظ اولا مفهوم المتكلم الواحد من حيث انه يحكي عن

نفسه مثلا وجعله آلة لملاحظة افراده ووضع لفظ انا بازاء كل واحد من
تلك الافراد بخصوصه بحيث لا يفاد ولا يفهم الا واحد بخصوصه دون القدر المشترك
فتعقل ذلك المشترك آلة للوضع لا انه الموضوع له فالوضع كلي والموضوع له
جزئي مشخص والثاني الاعلام الشخصية كما اذا تصور ذات زيد ووضع
لفظ زيد بازائه من حيث معلوميته ومعهوديته او الجنسية كما اذا تصور مفهوم الاسد
وهو الحيوان المفترس ووضع بازائه من حيث معلوميته ومعهوديته لفظ اسامة
فهذا اللفظ بهذا الاعتبار علم لهذا المعنى الجنسي وهو بخلاف ما اذا وضع لفظ
الاسد بازاء هذا المفهوم الجنسي مع قطع النظر عن معلوميته ومعهوديته فانه بهذا
الاعتبار نكرة والثالث المبهمات يعني اسماء الاشارة والموصولات
وانما سميت مبهمات لان اسم الاشارة من غير اشارة مبهم وكذا الموصول من غير
صلة وهذا القسم من قبيل الوضع العام والموضوع له الخاص فانها موضوعة
بازاء معان متعينة معلومة معهودة من حيث معلوميتها ومعهوديتها وضعا
عاما كليا فان الواضع اذا تعقل مثلا معنى المشار اليه المفرد المذكر وعين لفظ
بازاء كل واحد من افراد هذا المفهوم كان هذا وضعا عاما لان التصور المعتبر فيه
عام وهو المشترك بين تلك الافراد والموضوع له خاص لانه خصوصية كل واحد
من تلك الافراد لا المفهوم المشترك بينهما والرابع ما عرف باللام العهدية
او الجنسية او الاستغراقية وانما لم يقل ما دخله اللام لئلا يدخل فيه ما دخله
اللام الزائدة لتحسين اللفظ والمعنى الذي ليس من امر التعريف في شيء بل
من اللام ولا يتم بادخلته قسما آخر من المعارف او عرف بالنداء نحو

يا رجل اذا قصد به معين بخلاف يا رجلا لغير معين فانه نكرة ولم يذكره المتقدمون
رجوعه الى ذي اللام اذ اصل يا رجل يا ايها الرجل والسادس المضاف
الى احدها اي احد الامور المذكورة ولا يستلزم صحة الاضافة الى احدها
صحتها بالنسبة الى كل واحد فلا يرد انها لا يصح الا بالنسبة الى الاربع الاول
فان المنادى لا يضاف اليه قيل كان عليه ان يقول والمضاف الى المعرفة ليدخل فيه
المضاف الى المضاف الى المعرفة ايضا مثل غلام ابيك والجواب ان المراد بالمضاف
الى احدها اعم من ان يكون بالذات او بالواسطة ولا يخفى عليك نظرا الى
ما سبق ان المضاف اذا كان لفظ الغير والمثل والشبه فهو مستثنى من هذا
الحكم معنى اي اضافة معنى يعني اضافة معنوية فقوله معنى مفعول مطلق
بحذف مضاف واحترز به عن المضاف الى احد هذه الامور اضافة لفظية
فانها لا تفيد تعريفا ولما سبق تعريف المضمرات والمبهمات ومعنى المضاف الى
احدها معنى ظاهر والمعرف باللام والنداء استغنى عن التعريف خص العلم
بالتعريف وقال العلم اسما كان او لقبا او كنية لانه ان صدر بالاب او الام
او الابن او البنت فهو كنية والا فان قصد به مدح او ذم فهو اللقب والا فهو الاسم
ما وضع لشيء بعينه شخصا او جنسا واحترز به عن النكرات والاعلام الغالبة التي
تعينت لفرد معين بغلبة الاستعمال فيه داخلة في التعريف لان غلبة استعمال
المستعملين بحيث اختص العلم الغالب لفرد معين بمنزلة الوضع من واضع
معين فكأن هؤلاء المستعملين وضعوا له ذلك غير متناول غيره اي حال كون
الاسم الموضوع لشيء بعينه غير متناول ذلك الشيء باستعماله فيه واحترز به عن

المعارف كلها وقوله بوضع واحد اي تناولا بوضع واحد لئلا تخرج الاعلام
المشتركة ولما اشار الى ترتيب انواع المعارف في الاعرفية بترتيبها في الذكر
اراد التنبيه على ترتيب اصنافها فيما يكون فيه هذا الترتيب وقال واعرفها
اي اعرف المعارف يعني اقلها لبسا عند المخاطب من حيث اصنافها المضمر
المتكلم لبعد وقوع الالتباس فيه ثم المضمر المخاطب فانه يتطرق فيه ما لا يتطرق
في المتكلم الا ترى انك اذا قلت انا لم يلتبس بغيره واذا قلت انت جاز ان
يلتبس بآخر فيتوهم ان الخطاب له وليس المراد بالاعرفية الا كون المعرفة ابعد
من اللبس ثم المضمر الغائب ولم يذكره لانه علم من اعرفية المتكلم والمخاطب
انه ادون منهما واقتصر على بيان النسبة بين اصناف المضمرات فان ساير
المعارف لا تفاوت بين اصنافها الا المضاف الى احدها فان فيه تفاوتا
باعتبار تفاوت المضاف اليه واصنافه ولهذا ما اثبت التفاوت بين
اصنافه بعد بيانه بين انواع المضاف اليه واصنافه وهذا الترتيب الذي ذكره
هو مذهب سيبويه فان فيها اختلافات كثيرة النكرة ما وضع لشيء لا بعينه
اي لا باعتبار ذاته المتعينة المعلومة المعهودة من حيث هو كذلك فقوله
ما وضع لشيء شامل للمعرفة والنكرة وبقوله لا بعينه خرجت المعرفة اسماء
العدد انما اوردها بالذكر لان لها احكاما خاصة ليست لغيرها وهي
ما وضع اي الفاظ وضعت لكمية احاد الاشياء منفردة كانت تلك الاحاد
او مجتمعة فالاشياء هي المعدودات والآحاد هي كل واحد واحد منها والكمية
الاحاد ما يجاب به اذا سئل عن واحد واحد او عن اكثر من واحد من تلك

المعدود ابكم والالفاظ الموضوعة بازاء تلك الكميات بان يكون كل واحد
منها موضوعا لكمية واحدة منها اسماء العدد فالواحد موضوع لكمية بها
آحاد الاشياء اذا اخذت منفردة فاذا سئل عن معدود معدود
منها بكم يجاب بالواحد والاثنان موضوع لكميتها اذا اخذت مجتمعة متكررة
مرة واحدة فاذا سئل عن معدودين معدودين يجاب بالاثنين وهكذا
الى ما لا نهاية له وظهر من هذا التقرير ان لفظ الواحد والاثنين داخل
في هذا التعريف لانهما من اسماء العدد في عرف النحاة وان لم يكونا عند بعض
الحساب من العدد ولما كان المتبادر من هذه العبارة ان نفس الكمية هي الموضوع
له من غير اعتبار معنى آخر لا ينتقض التعريف بمثل رجل ورجلين وذراع و
وذراعين ورطل ورطلين حيث لا يفهم منها الوحدة والاثنينية فقط اصولها
اي اصول اسماء العدد التي يتفرع منها باقيها اما بالحاق تاء التأنيث كواحدة
واثنتان او باسقاطها كثلث الى تسع او بالتثنية كمائتين والفين او بالجمع
كمئات والوف وعشرين او بالتركيب اضافيا كان كثلث مائة او مزجيا
كثلثة عشر او بالعطف كثلثة وعشرين اثنتا عشرة كلمة واحد الى عشرة ومائة
والف تقول في الاعداد مذكرة او مؤنثة ومفردة ومركبة ومعطوفة واحد
واثنان في المفرد المذكر وتثنيته وواحدة اثنتان وثنتان في المفرد
المؤنث وتثنيتها على ما هو القياس وتقول ثلثة الى عشرة بالتاء
لجماعة المذكر اعتبارا لتأنيث الجماعة نحو ثلثة رجال الى عشرة رجال
وثلث الى عشر بدونها لجماعة المؤنث فرقا بين المذكر والمؤنث نحو ثلث

امرأة وعشر امرأة ولم يفعل الامر بالعكس لكون المذكر اسبق وتقول
اذا جاوزت عشرا احد عشر اثنى عشر في المذكر نحو احد عشر رجلا
احدى عشرة اثنتا عشرة وثنتا عشرة في المؤنث على الاصل بتذكير
المذكر وتأنيث المؤنث وغير الواحد الى احد والواحدة الى احدى
للتخفيف وتقول ثلثة عشر الى تسعة عشر في المذكر نحو ثلثة عشر رجلا
ثلث عشرة الى تسع عشرة في المؤنث ابقاء للجزء الاول كما كان قبل التركيب
وتذكير الثاني في المذكر كراهة اجتماع التأنيثين من جنس واحد فيما هو
كالكلمة الواحدة بخلاف احدى عشرة واثنتا عشرة فان التأنيث فيهما
من جنسين واما تذكير الثاني في احد عشر واثنا عشر فمحمول على التذكير في
ثلثة عشر والتاء في اثنتا بدل من لام الكلمة فلم يتمحض للتأنيث وفي اثنتان
وان كانت للتأنيث الا انها حملت على ثنتان واما تأنيث جزء الثاني
في المؤنث لانه لما وجب تذكير المؤنث لما عرفت وجب تأنيثه للمؤنث
لانتفاء المانع وعدم الفرق بين المذكر والمؤنث ولم يكسر الشين عند
التركيب في المؤنث اي من عشرة تحرزا عن توالي اربع فتحات مع ثقل التركيب
في احدى عشرة واثنتا عشرة او خمس في ثلث عشرة الى تسع عشرة والحجازيون
يسكنونها وهي اللغة الفصيحة لان السكون اخف من الفتح وتقول عشرون
واخواتها بكسرها لانه منصوب بالعطف على عشرون المنصوب محلا
بمفعولية القول وهي ثلثون واربعون وخمسون الى تسعين فيهما
اي في المذكر والمؤنث من غير فرق وهي عقود ثمانية وتقول فيما زاد

على كل عقد من تلك العقود الى عقد آخر احد وعشرون في المذكر احدى
وعشرون في المؤنث ولما غير الواحد والواحدة ههنا بدون التركيب
لان المعطوف والمعطوف عليه في قوة التركيب لم يكن استعمالهما بالعطف على
صورة لفظ ما تقدم بعينه فلذلك لم يدرجهما في قاعدة العطف بلفظ ما تقدم
بل خصهما بالعداهما فقال ثم بالعطف اي عطف تلك العقود على الزايد عليها كائنا
ذلك الزايد بلفظ ما تقدم من اسماء الاعداد بعينه من غير تغيير فتقول اثنان
وعشرون في المذكر واثنتان عشرون في المؤنث ثلثة وعشرون في المذكر
وثلث وعشرون في المؤنث هكذا الى تسعة وتسعين بل الى تسع وتسعين
وتقول فيما زاد على تسعة وتسعين مائة والف في الواحد مائتان والفان
في التثنية فيهما اي في المذكر والمؤنث من غير فارق بينهما ثم تقول فيما زاد
على مائة والف وما يتفرع عنهما بالعطف اي بعطف الزايد عليها او عطفها
على الزايد حال كون الزايد واقعا على صورة ما تقدم من اسماء العدد من
غير تغيير وتبديل فتقول مائة وواحد او وواحدة ومائة واثنان او واثنتان
وثنتان ومائة وثلثة رجال او ثلث نسوة ومائة واحد عشر رجلا او احدى
عشرة امرأة ومائة واحد وعشرون رجلا او احدى وعشرون امرأة
ومائة واثنان وعشرون رجلا او اثنتان وعشرون امرأة ومائة وثلثة
وعشرون رجلا او ثلث وعشرون امرأة الى مائة وتسعة وتسعين رجلا
او تسع وتسعين امرأة وكذا الحال في تثنية المائة والالف وجمعه و
يجوز ان يعكس العطف في الكل فتقول واحد ومائة الى آخر ما ذكرنا

والاصل في ثماني عشر فتح الياء لبناء صدور الاعداد المركبة على الفتح
كثلثة عشر وجاز اسكانها اي اسكان الياء لتثاقل المركب بالتركيب
كما في معدي كرب وشذ حذفها اي حذف الياء بفتح النون لانها اذا
حذفت فالوجه بقاء الكسرة كما في قولك جاءني القاض اذا حذفت
الياء الا ان الذي سوّغ ذلك فيه كونه مركبا فروعي زيادة استثقاله
فجعل موضع الكسرة فتحة قال الشارح الرضي ويجوز كسرها ليدل على الياء
المحذوفة لكن الفتحة اولى ليوافق اخواته لانها مفتوحة الاواخر
مركبة مع العشرة ولما فرغ من بيان حال اسماء الاعداد شرع في بيان
حال مميزاتها وابتدأ من الثلثة لانه لا مميز للواحد والاثنين كما سيصرح
به فقال ومميز الثلثة الى العشرة والثلث الى العشر مخفوض اي مجرور
ومجموع لفظا نحو ثلثة رجال او معنى نحو ثلثة رهط اما كونه مخفوضا
لانه لما كثر استعماله آثروا فيه جر التميز بالاضافة للتخفيف لانها تسقط
التنوين والنونين واما كونه مجموعا فليطابق المعدود والعدد الا في
ثلث مائة الى تسع مائة استثناء من قوله مجموع لانهم لم يجمعوا مائة
حين ميزوا بها ثلث واخواته وكان قياسها ان يجمع فيقال مآت
او مئين لان لماية جمعين احدهما في صورة جمع المذكر وهو مئون
والثاني جمع المؤنث السالم وهو مآت ولا يجوز اضافة العدد
الى جمع المذكر السالم فلا يقال ثلثة مسلمين فلم يبق الا مآت لكنهم
كرهوا ان يلي التميز المجموع بالالف والتاء بعد ما تعوّدوا المجي ابدا بنحو

تميز العدد
[illegible]
نصيف التخفيف [illegible] لما جمع [illegible] التعيين
[illegible]
والغرض [illegible] مجرور [illegible]
ثلث الترتيبات [illegible]
[illegible]
مجموعا [illegible]
تميز [illegible]
او [illegible] جمعا [illegible]
للتميز الا جمع [illegible]
وان كان له [illegible] جمع القلة [illegible]
[illegible] جمع الكثرة [illegible] جمع المؤنث
[illegible]
[illegible]

ين الى تسعين فاقتصر على المفرد
عين بل الى تسع وتسعين
ضافة او لا يستقيم ابقاء
لم ولا حذفها اذ ليت
نهم كرهوا ان يصير واثلثه
رك لان المضاف اليه فيه
المميز فلم يلزم صيرورة ثلثة
راة مع ان فيها صيرورة
اما افراده فلانه لما صار
لة قليلا ومميز مائة والف
ما لم يقل وجمعهما كما قال و
مرفوض لا يقال ثلث مآت
لتثنية فانه يقال مائتا رجل
ت مائة والف من اصول
هما على طبق مميزها لكنه لما
دا والمائة والالف في
جانب الكثرة منها اختير في مميزها الجمع الموضوع للكثرة وفي مميزهما
المفرد الدال على القلة رعاية للتعادل واذا كان المعدود مؤنثا
واللفظ المعبر به عنه مذكرا كلفظة الشخص اذا عبرت بها عن المؤنث

والاصل في ثماني عشر فتح الياء لبناء صدور الاعداد المركبة على الفتح
كثلثة عشر وجاز اسكانها اي اسكان الياء لتثاقل المركب بالتركيب
كما في معدي كرب وشذ حذفها اي حذف الياء بفتح النون لانها اذا
حذفت فالوجه بقاء الكسرة كما في قولك جاءني القاض اذا حذفت
الياء الا ان الذي سوّغ ذلك فيه كونه مركبا فروعي زيادة استثقاله
فجعل موضع الكسرة فتحة قال الشارح الرضي ويجوز كسرها ليدل على الياء
المحذوفة لكن الفتحة اولى ليوافق اخواته لانها مفتوحة الاواخر
مركبة مع العشرة ولما فرغ من بيان حال اسماء الاعداد شرع في بيان
حال مميزاتها وابتدأ من الثلثة لانه لا مميز للواحد والاثنين كما سيصرح
به فقال ومميز الثلثة الى العشرة والثلث الى العشر مخفوض اي مجرور
ومجموع لفظا نحو ثلثة رجال او معنى نحو ثلثة رهط اما كونه مخفوضا
لانه لما كثر استعماله آثروا فيه جر التميز بالاضافة للتخفيف لانها تسقط
التنوين والنونين واما كونه مجموعا فليطابق المعدود والعدد الا في
ثلث مائة الى تسع مائة استثناء من قوله مجموع لانهم لم يجمعوا مائة
حين ميزوا بها ثلث واخواته وكان قياسها ان يجمع فيقال مآت
او مئين لان لماية جمعين احدهما في صورة جمع المذكر وهو مئون
والثاني جمع المؤنث السالم وهو مآت ولا يجوز اضافة العدد
الى جمع المذكر السالم فلا يقال ثلثة مسلمين فلم يبق الا مآت لكنهم
كرهوا ان يلي التميز المجموع بالالف والتاء بعد ما تعوّدوا المجي ابدا بنحو

117

ين الى تسعين فاقتصر على المفرد
عين بل الى تسع وتسعين
ضافة او لا يستقيم ابقاء
لم ولا حذفها اذ ليت
نهم كرهوا ان يصير واثلثه
رك لان المضاف اليه فيه
المميز فلم يلزم صيرورة ثلثة
راة مع ان فيها صيرورة
اما افراده فلانه لما صار
لة قليلا ومميز مائة والف
ما لم يقل وجمعهما كما قال و
مرفوض لا يقال ثلث مآت
لتثنية فانه يقال مائتا رجل
ت مائة والف من اصول
هما على طبق مميزها لكنه لما
دا والمائة والالف في
جانب الكثرة منها اختير في مميزها الجمع الموضوع للكثرة وفي مميزهما
المفرد الدال على القلة رعاية للتعادل واذا كان المعدود مؤنثا
واللفظ المعبر به عنه مذكرا كلفظة الشخص اذا عبرت بها عن المؤنث

والاصل في ثماني عشر فتح الياء [illegible]
كثلثة عشر وجاز اسكانها [illegible]
كما في معدي كرب وشذ حذفها [illegible]
حذفت فالوجه بقاء الكسرة [illegible]
الياء الان الذي سوغ ذلك [illegible]
فجعل موضع الكسرة فتحة قال [illegible]
المحذوفة لكن الفتحة اولى [illegible]
مركبة مع العشرة ولما فرغ [illegible]
حال مميزاتها وابتدأ من الثلثة [illegible]
به فقال ومميز الثلثة الى [illegible]
ومجموع لفظا نحو ثلثة رجال [illegible]
لانه لما كثر استعماله آثروا [illegible]
التنوين والنونين واما كو [illegible]
ثلث مائة الى تسع مائة [illegible]
حين ميزوا بمائتين واخوا [illegible]
او مئين لان ثمانية جمعين [illegible]
والا في جمع المؤنث السالم وهو مات ولا يجوز اضافة العدد
الى جمع المذكر السالم فلا يقال ثلثة مسلمين فلم يبق الا امات لكنهم
كرهوا ان يلي التمييز المجموع بالالف والتاء بعد ما تعود الجمع

في صورة المجموع بالواو والنون اعني عشرين الى تسعين فاقتصر على المفرد
مع كونه اخصر ومميز احد عشر الى تسعة وتسعين بل الى تسع وتسعين
منصوب مفرد اما نصبه في العقود فلتعذر الاضافة اذ لا يستقيم ابقاء
ابقاء النون معها اذ هي في صورة نون الجمع ولا حذفها اذ ليست
هي في الحقيقة نون الجمع واما في عداها فلانهم كرهوا ان يصير ثلثة
اسماء كالاسم الواحد ولا يرد عليه خمسة عشرك لان المضاف اليه فيه
لما كان غير العدد لم يمتزج امتزاج ذلك المميز فلم يلزم صيرورة ثلثة
اشياء شيئا واحدا وانما جوزوا ثلثمائة امرأة مع ان فيها صيرورة
ثلثة اشياء شيئا واحدا ليطرد بمائة امرأة واما افراده فلانه لما صار
منصوبا صار فضلة فاعتبر افراده ليكون الفضلة قليلا ومميز مائة والف
ومميز تثنيتهما ومميز جمعه اي جمع الالف وانما لم يقل وجمعهما كما قال وتثنيتهما
تثنيتهما لان استعمال جمع مائة في الاعداد مرفوض لا يقال ثلث مائات
رجل كما يقال ثلثة آلاف رجل بخلاف التثنية فانه يقال مائتا رجل
مثل الفا رجل مخفوض مفرد لانه لما كانت مائة والف من اصول
الاعداد كالآحاد ناسب ان يكون مميزهما على طبق مميزها لكنه لما
كانت الآحاد في جانب القلة من الاعداد والمائة والالف في
جانب الكثرة منها اختير في مميزها الجمع الموضوع للكثرة وفي مميزهما
المفرد الدال على القلة رعاية للتعادل واذا كان المعدود مؤنثا
واللفظ المعبر به عنه مذكرا كلفظة الشخص اذا عبرت بها عن المؤنث

او بالعكس بان يكون المعدود مذكرا واللفظ مؤنثا كلفظة النفس
اذا عبرت عن المذكر فوجهان اي ففي العدد وجهان التذكير والتانيث
فان شئت قلت ثلثة اشخص وانت تريد النساء اعتبارا باللفظ وهو
الاكثر في كلامهم وان شئت قلت ثلث اشخص اعتبارا بالمعنى ولا يميز
واحد وواحدة ولا اثنان واثنتان وثنتان بمميز فلا يورد الواحد
مع مميزه كما يقال واحد رجل ولا الاثنان معه كما يقال اثنا رجلين بل
يذكرونهما بحيث لا يصلح ان يكون مميز لهما على تقدير ذكر التمييز معهما ويطرحون
الواحد والاثنين استغناء بلفظ التمييز اي الصالح لان يكون
تمييزا على تقدير ذكره معهما الدال بجوهره على الجنس وبصيغته على الوحدة
والاثنينية عنهما اي عن الواحد اذا كان التمييز مفردا وعن الاثنين
اذا كان مثنى مثل رجل ورجلان فان من صيغة رجل يفهم الجنس و
والوحدة ومن صيغة رجلان الجنس والاثنينية فيذكر مما استغناء
عن التمييز فان قلت ثبت ان مميز الواحد مغني عنه لكن لا نسلم ان مميز الاثنين
كذلك ثم اذا كان مميزه مثنى يغني عنه لم لا يجوز ان يكون مفردا كما يقال
اثنا رجل قلت لما التزموا الجمعية في مميز سائر الآحاد ينبغي ان
يعتبر فيما لم يتيسر الجمعية فيه ما هو اقرب اليها وهو الاثنينية ولا يبعد ان
يقال معنى الكلام انه لا يميز واحد ولا اثنان استغناء بلفظ التمييز
اي بجواهر حروفه المصورة بهيئة خاصة القابلة للحوق علامة
الافراد اعني التنوين او علامة الاثنينية اعني حرفي التثنية فاذا اعتبر

مع علامة الافراد اذا استغني به عن ذكر الواحد على حدة واذا اعتبر
مع علامة التثنية استغني به عن ذكر الاثنين على حدة فاختار و
لحوق العلامة التي هي اخف من ذكرهما ولا شك ان رجلان اخف
[illegible] وذلك الاستغناء انما يكون لافادته اي افادة لفظ
[illegible] على العدد والتصريح به الذي قصد
[illegible] اسم العدد فلما افاد التمييز ذلك
[illegible] العدد على حدة وتقول في المفرد
[illegible] العدد باعتبار تصييره اي بسبب اعتبار
[illegible] ازيد عليه بواحد الثاني في المذكر
[illegible] العقول انما هو باعتبار تصييره الواحد
[illegible] ثاني الواحد مصيره بانضمامه اليه اثنين
[illegible] قبل الواحد عددا حتى يكون الواحد
[illegible] مؤنث على هذا القياس وهكذا الى العاشر
[illegible] لا غير اي لا تقول غير ذلك فلا يجري ذلك
[illegible] فوق العشرة اذ فوقه مركبات لا يتيسر
اشتقاق اسم الفاعل منها وتقول في المفرد باعتبار حاله اي مرتبته
من المتعدد من غير اعتبار معنى التصيير الاول والثاني اذا وقع في المرتبة
الاولى والثانية في المذكر والاولى والثانية في المؤنث وكذلك
من غير اعتبار معنى التصيير وانما لم يقل الواحد والواحدة لانهما لا يدلان

او بالعكس بان يكون المعدود مذكرا واللفظ مؤنثا كلفظة النفس
اذا عبرت عن المذكر فوجهان اى فى العدد وجهان التذكير والتانيث
فان شئت قلت ثلثة اشخص وانت تريد النساء اعتبارا باللفظ وهو
الاكثر فى كلامهم وان شئت قلت ثلث اشخص اعتبارا بالمعنى ولا مميز
واحد وواحدة ولا اثنان وا [illegible]
مع مميزه كما يقال واحد رجل ولا الا [illegible]
يذكرونه انما يصلح ان يكون مميز الها [illegible]
الواحد والاثنين استغناء [illegible]
تميزا على تقدير ذكره معهما الدال بحر [illegible]
والاثنينية عنهما اى عن الواحد [illegible]
اذا كان مثنى مثل رجل ورجلان ف [illegible]
والوحدة ومن صيغة رجلان الـ [illegible]
عن التميز فان قلت ثبت ان مميز الوا [illegible]
كذلك ثم اذا كان مميزه مثنى يغنى عنه
اثنا رجل قلت لما التزموا الجمعية فى [illegible] ان
يعتبر فيما لم يتيسر الجمعية فيه ما هو اقرب اليها وهو الاثنينية ولا يبعد ان
يقال معنى الكلام انه لا يميز واحد ولا اثنان استغناء بلفظ التميز
اى بجواهر حروفه المصورة بهيئة خاصة القابلة للحوق علامة
الافراد به اعنى التنوين او علامة الاثنينية اعنى حرفى التثنية فاذا عبر

مع علامة الافراد اذ استغنى به عن ذكر الواحد على حدة واذا عبر
مع علامة التثنية استغنى به عن ذكر الاثنين على حدة فاختار و
لحوق العلامة التى هى اخف من ذكرهما ولا شك ان رجلان اخف
من اثنا رجل وذلك الاستغناء انما يكون لافادته اى افادة لفظ
التميز النص المقصود اى التنصيص على العدد والتصريح به الذى قصد
ذلك التنصيص والتصريح بالعدد اى بذكر اسم العدد فلما افاد التميز ذلك
التنصيص استغنى فى افادته عن ذكر العدد على حدة وتقول فى المفرد
من العدد اى فى الواحد من المتعدد باعتبار تصييره اى بسبب اعتبار
تصييره اى تصيير ذلك المفرد عددا انقص ازيد عليه بواحد الثانى فى المذكر
فتقول الثانى بمعنى المقول وذلك القول انما هو باعتبار تصييره الواحد
اثنين بانضمامه اليه فيكون معنى ثانى الواحد مصيره بانضمامه اليه اثنين
وانما ابتداء من الثانى اذ ليس قبل الواحد عدد حتى يكون الواحد
مصيره واحدا والثانية فى المؤنث على هذا القياس وهكذا الى العاشر
فى المذكر والعاشرة فى المؤنث لا غير اى لا تقول غير ذلك فلا يجرى ذلك
فيما تحت الاثنين ولا فيما فوق العشرة اذ فوقه مركبات لا يتيسر
اشتقاق اسم الفاعل منها وتقول فى المفرد باعتبار حاله اى مرتبته
من المتعدد من غير اعتبار معنى التصيير الاول والثانى اذا وقع فى المرتبة
الاولى والثانية فى المذكر والاولى والثانية فى المؤنث كذلك
من غير اعتبار معنى التصيير وانما لم يقل الواحد والواحدة لا لانهما لا يدلان

على المرتبة فابدل منهما الاول والاولى للدلالة عليها وهكذا الى العاشر
والعاشرة والحادى عشر فى المذكر والحادية عشرة فى المؤنث و
كذلك الثانى عشر والثانية عشرة الى التاسع عشر والتاسعة عشرة
واعلم ان حكم اسم الفاعل من العدد سواء كان بمعنى المصير اولا حكم اسماء
الفاعلين فى التذكير والتانيث فتقول فى المؤنث الثانية والثالثة
والرابعة الى العاشرة وكذا فى جميع المراتب من المركب المعطوف نحو الثالثة
عشرة تؤنث الاسمين فى المركب كما تذكرهما فى المذكر نحو الثالث عشر وانما
ذكر والاسمين لانه اسم لواحد المذكر فلا معنى للتانيث فيه نحو ثلثة عشر
رجلا فانه للجماعة وتقول فى المعطوف الثالث والعشرون والثالثة والعشرون
ومن ثمة اى ومن اجل اختلاف الاعتبارين اعتبار تصييره واعتبار
حاله اختلف اضافتهما فلاختلاف اضافتهما قيل فى الاول اى فى المفرد
من المتعدد المقول باعتبار تصييره ثالث اثنين بالاضافة الى الانقص
بدرجة اى مصيرهما اى الاثنين ثلثة من قولهم ثلثتهما بالتخفيف اى
صيرت الاثنين ثلثة وقيل فى الثانى اى فى المفرد من المتعدد باعتبار
حاله ثالث ثلثة او اربعة او خمسة بالاضافة الى عدد يساويه او [illegible]
او يكون فوقه اى احدها لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه فى المرتبة الثالثة
او الرابعة او الخامسة والا يلزم ارادة الواحد الاول من عاشر العشرة
وذلك مستبعد جدا وتقول فى اضافة ما زاد على العشرة حادى عشر
احد عشر باضافة المركب الاول الى المركب الثانى اى واحد من احد عشر

متاخرا بعشر درجات بناء على الاعتبار الثانى وهو اعتبار بيان الحال خاصة
لان الاعتبار الاول لا يتجاوز العشرة كما عرفت وان شئت قلت فى
اداء هذا المعنى حادى احد عشر بحذف الجزء الاخير من المركب الاول
استغناء عنه بذكره فى المركب الثانى وهكذا تقول الى تاسع تسعة
عشر فيعرب الجزء الاول من المركب الاول لانتفاء التركيب الموجب للبناء
وبنى الجزآن الباقيان لوجود موجب البناء فيهما وهو التركيب المذكر والمؤنث
ذكرهما بعد باب العدد لانجرار مباحثه الى ذكر التذكير والتانيث وقدم
المذكر لاصالته واخر تعريفه لانه عدمى وتعريف المؤنث وجودى المؤنث
ما فيه اى اسم كان فيه علامة التانيث لفظا اى ملفوظة كانت تلك العلامة
حقيقة كامراة وناقة وغرفة او حكما كعقرب اذ الحرف الرابع فى المؤنث
فى حكم تاء التانيث ولهذا لا يظهر التاء فى تصغير الرباعى من المؤنثات
السماعية او تقديرا اى مقدرة غير ظاهرة فى اللفظ كدار ونار ونعل
وقدم وغيرها من المؤنثات السماعية والمذكر بخلافه اى اسم ملتبس بمخالفة
المؤنث اى لم يوجد فيه علامة التانيث لا لفظا ولا تقديرا وعلامة
اى علامة التانيث التاء والالف حال كونها مقصورة كسلمى وحبلى
او ممدودة كصحراء وحمراء وقد زاد بعضهم الياء فى قولهم ذى وتى
وزعم انها للتانيث وليس ذلك بحجة لجواز ان يكون صيغة موضوعة للمؤنث
مثل هى وانت وهو اى المؤنث حقيقى ولفظى فالحقيقى ما اى اسم بازائه
اى فى مقابلته ذكر فى جنس الحيوان كامراة فى مقابلة رجل وناقة فى مقابلة

جعل واللفظي بخلافه اي ملتبس بخلافة المؤنث الحقيقي اي ليس بازائه ذكر من الحيوان
بل تأنيثه منسوب الى اللفظ لوجود علامة التأنيث في لفظه حقيقة او تقديرا
او حكما بلا تأنيث حقيقي في معناه كظلمة مثال للتأنيث اللفظي حقيقة وعين
مثال للتأنيث اللفظي تقديرا فان تاء التأنيث مقدرة فيها بدليل تصغيرها
على عيينة واذا اسند الفعل بلا فصل كما هو الاصل اليه اي المؤنث
مطلقا حقيقيا او لفظيا مظهرا او مضمرا فبالتاء اي فذلك الفعل متلبس
بالتاء وجوبا ايذانا بتأنيث الفاعل من اول الامر الا اذا كان مسندا
الى ظاهر غير الحقيقي فانه يجوز لك الاختيار في الحاق التاء وتركه والى
هذا اشار بقوله وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار فهو بمنزلة الاستثناء
من هذه القاعدة فلك ان تقول في طلعت الشمس طلع الشمس بخلاف الشمس
طلعت فانه لا يجوز فيه الشمس طلع لكون التأنيث فيه لفظيا واستغنائه
عن الحاق التاء لما في لفظه من الاشعار به بخلاف مضمره اذ ليس فيه
ما يشعر بتأنيثه وجعل بعض الشارحين ضمير اليه راجعا الى المؤنث
الحقيقي او ضمير المؤنث اللفظي بقرينة قوله وانت في ظاهر غير الحقيقي
بالخيار ولو كان يستثنى من هذه القاعدة صورة الفصل ايضا فلا يحتاج
الى التقييد بقولنا بلا فصل لكان احسن استيفاء لاحكام جميع الاقسام
ففي صورة الفصل ايضا لك الخيار في الحاق التاء بالفعل وفي تركه
فتقول حضرت القاضي امراة وحضر القاضي امراة وطلعت اليوم
الشمس وطلع اليوم الشمس الا اذا كان المؤنث الحقيقي منفردا لما تغلب في

اسمار المذكور كزيد ذا سميت به امراة فانه مع الفصل يجب اثبات التاء نحو جاءت
اليوم زيد لرفع الالتباس وحكم ظاهر الجمع لا ضميره فان الحاق التاء
او ضمير الجمع فيه واجب نحو الرجال جاءت او جاءوا غير الجمع المذكر السالم
لانه لو كان جمع المذكر السالم لا يجوز تأنيثه فلا يقال جاءت الزيدون
ولا الزيدون جاءت مطلقا اي سواء كان من واحده مؤنثا كما اذا كان
المؤنثات او مذكرا نحو جاءت الرجال حكم ظاهر غير المؤنث الحقيقي فانت
بالخيار ان شئت الحقت التاء به وان شئت تركتها نحو جاءت الرجال
وجاء الرجال وجمع الذكور العاقلين من جمع التكسير غير الجمع المذكر
السالم فانهم اذا جمعوا سالما فان ضميرهم الواو ولا غير فيقال الزيدون
جاءوا ولا يقال جاءت فعلت اي ضمير فعلت وهو المستكن فيه الذي هو ضمير
بالتاء الساكنة للتأنيث بتأويل الجماعة نحو الرجال جاءت وفعلوا
اي ضمير فعلوا يعني الواو لكونها موضوعة لهذا النوع من الجمع والنساء
والايام اي ضمير النساء وما يماثلهما في كونه جمع المؤنث وان لم يكن
من العقلاء كالبيوت وضمير الايام وما يماثلها في كونه جمع المذكر غير السالم
فعلت وفعلن اي ضمير فعلت هو تاء التأنيث بتأويل الجماعة
وضمير فعلن اي النون اما في جمع المؤنث فظاهر لان هذه النون موضوعة
له واما في جمع المذكر الغير العاقل كالايام فلانه لا اصل له في التذكير كالرجال
فيراعى حقه فاجري مجرى المؤنث وفي الحواشي الهندية موافقا لشرح الرضي
ان النون موضوعة لجمع غير العقلاء كالنوا وضعت لجمع العاقلين فاستعمالها

فى المنار لحمل على جمع غير العقلاء اذ الاناث لنقصان عقولهن تجرين مجرى
غير العقلاء المثنى ما لحق آخره اى آخر مفرده بتقدير المضاف او نقدر
بعد قوله ونون مكسورة فونا مع لواحقها والا لا يصدق التعريف
الا على مثل مسلمان مسلمين كالا يخفى ولو اكتفى بظهور المراد لاستغنى عن
هذه التكلفات الف حالة الرفع او ياء مفتوح ما قبلها اى مفتوح
حرف كان قبل الياء حالتى النصب والجر ليمتاز عن صيغة الجمع ولم يعكس
لكثرة التثنية وخفة الفتحة ونون عوضا عن الحركة والتنوين
مكسورة لئلا يتوالى الفتحات فى صورة الرفع وهى فتحة ما قبل الالف
التى فى حكم الفتحتين وفتحة النون ليدل ذلك اللحوق او اللاحق وحده
او مع الملحوق ولا باس باشتماله على لحوق النون وعدم دلالة
لحوقها على ذلك لانه على تقدير تسليمه اذ ادل امران من امور ثلثة
على شئ صح ان يقال هذه الامور الثلثة دالة عليه غاية ما فى الباب
ان يكون دلالتها بواسطة هذين الامرين على ان معه اى مع مفرده
مثله فى العدد يعنى الواحد حال كون ذلك المثل من جنسه اى من
جنس مفرده باعتبار دخوله تحت جنس الموضوع له بوضع واحد
المشترك بينهما ولو اريد بقوله مثله ما يماثله فى الوحدة والجنس جميعا
لاستغنى عن قوله من جنسه وقوله ليدل اشارة الى فائدة لحوق هذه
الحروف بالاسم المفرد والى انه لا يجوز تثنية الاسم باعتبار معنيين
مختلفين فلا يقال قرآن ويراد بهما الطهر والحيض بل يراد بهما طهران

اوحيضان على الصحيح خلافا لبعضهم فان قلت هذا يشكل بالابوين
للاب والام والقمرين للقمر والشمس فانه ثنى الاب باعتبار معنيين
مختلفين هما الاب والام كذلك ثنى القمر باعتبار معنيين مختلفين
هما القمر والشمس قلنا جاز ان يجعل الام مسماة باسم الاب ادعاء لقوة
التناسب بينهما ثم يأول الاسم بمعنى المسمى ليحصل مفهوم ثم يثنى ولهما فيتجانسان
فيثنى باعتباره فيكون معنى الابوين المسميين بالاب وكذا الحال
فى الشمس بالنسبة الى القمر فان قلت فليعتبر مثل هذا التأويل فى القرء
ايضا بلا احتياج الى ادعاء اسمية للطهر والحيض فانه موضوع لكل
واحد منهما حقيقة ويتأول بالمسمى ليحصل مفهوم بينهما ولهما فيثنى باعتباره
قلنا لا شبهة فى صحة هذا الاعتبار لكن الكلام فى جواز تثنيته بمجرد الاشتراك
اللفظى بينهما وهو اختلف فيه والمص اختار عدم جوازه وبهذا الاعتبار
صح تثنية الاعلام المشتركة حقيقة او ادعاء وجمعها فزيد مثلا اذا كان
علما للكثرة تأول بالمسمى بزيد ثم يثنى ويجمع وكذا عمر اذا صار علما
ادعائيا لابى بكر يأول بالمسمى بعمر ثم يثنى ويجمع وزاد بعضهم وقال
الاولى ان يقال الاعلام لكثرة استعمالها وكون الخفة مطلوبة فيها
يكفى لتثنيتها وجمعها مجرد الاشتراك فى الاسم بخلاف اسماء الاجناس فعلى
قول هذا البعض ينبغى ان لا يذكر فى تعريف التثنية قوله من جنسه والمالكان
آخر الاسم المفرد الذى لحقه علامة التثنية فى بعض المواد مما يتطرق
اليه التغير اراد المص ان يبين حكم ما يتطرق اليه التغير لان حكم ما ورآه

تعلم من تعريف المثنى فقال فالمقصور اى اسم المقصور وهو ما فى آخره الف مفرد
لازمة وسمى مقصورا لانه ضد الممدود او لانه محبوس من الحركات والقصر
الحبس ان كان الفه منقلبة عن واو حقيقة كعصوان او حكما بان كان
مجهول الاصل ولم يمل كالدوان فى المسمى بلى وهو ثلاثى اى والحال ان
ذلك المقصور ثلاثى اى غير ما فيه اربعة احرف فصاعدا من الرباعى و
الثلاثى المزيد فيه قلبت الفه واوا اعتبارا للاصل حقيقة او حكما وخفة
الثلاثى بخلاف ما فوقه حيث لا يرد فيه لمكان الثقل والا اى وان لم يكن
كذلك بان كان الفه عن ياء حقيقة كرحيان فى رحى او حكما بان كان مجهول
الاصل او عدمه وقد اميل كمتيان فى متى حيث جاء متى ممالا او كان على
اربعة احرف فصاعدا اصلية كانت الالف كالاعلى والمصطفى او زائدة
كحبلى فبالياء اى فالفه مقلوبة بالياء اعتبارا للاصل فيما اصله الياء
حقيقة او حكما وتخفيفا فيما زاد على ثلثة احرف والاسم الممدود ان كانت
همزته اصلية اى غير زائدة ولا منقلبة عن اصلية او زائدة ثبتت
الهمزة فى الاشهر لاصالتها كقراء بضم القاف وتشديد الراء الجيد
القراءة او المتنسك من قرأ او تنسك وحكى ابو على عن بعض العرب
قلبها واوا نحو قراوان وان كانت الهمزة للتانيث اى منقلبة
عن الف التانيث كحمراء فان اصلها كان حمراى بالالفين احدهما
للمد فى الصوت والثانية للتانيث فقلبت الثانية همزة لوقوعها
بعد الف زائدة قلبت واوا فيقال حمراوان لان الهمزة

حرف ثقيل من جنس الالف فيلزم انه لا يقع بين الالفين مع انها غير اصلية والواو
اقرب الى الهمزة من الياء لثقلها ولهذا قلبت الواو همزة فى مثل اقتت
واجوه وربما صحت فقيل حمرآان وحكى المبرد عن المازنى قلبها ياء
نحو حمرايان والا عرف قلبها واوا والا اى وان لم يكن الهمزة اصلية
ولا للتانيث بان يكون للالحاق كعلباء فان همزته للالحاق بقرطاس او
منقلبة عن واو او ياء اصلية ككساء ورداء فان اصلهما كساو ورداى
فالوجهان المذكوران جائزان احدهما ثبوت الهمزة وبقاؤها لان
الهمزة فى الصورة الاولى منقلبة عن واو او ياء ملحقة بالاصل و
فى الاخرى عن اصلية فشابهتا همزة قراء فثبتت فى الصورتين كما فى
قراء وثانيهما قلب الهمزة واوا لان عين الهمزة فى الصورتين ليست
باصلية فشابهت همزة حمراء فانقلبت مثلها واوا وفى الترجمة الشريفة
اى اللازم من هذه العبارة انه لا يجوز ان يقال فى رداء الا ردآن
بالهمزة او رداوان بالواو ولكن المشهور ردايان بالياء فكان ينبغى
ان يقول المص والا فوجهان بغير لام العهد ليكون عبارة عن اثبات
الهمزة وردها الى الاصل لا اشارة الى الوجهين المذكورين
كما هو المتبادر من اللام لكنا قد تصفحنا كتب الثقات كالمفصل والمفتاح
واللباب فما وجدنا فيها اثرا مما حكم باشتهاره غير ما وقع فى شرح
الرضى من انه قد يقلب المبدلة من اصل ياء وهذا اولى من ان يكون
هذا الاصل واوا او ياء ويحذف نونه اى نون التثنية للاضافة

فى افعل التفضيل كامل لدلالته على الزيادة و شرط الثالث ان لايكون
ذلك الاسم فعلان فعلا اى مذكرا غير مستو فى تلك الصفة مع المؤنث
بل يكون المذكر على صيغة فعلان والمؤنث على صيغة فعلى مثل سكران سكرى
فانه لايقال فيه سكرانون للفرق بينه وبين فعلان فعلانة كندمان ندمانة
ولم يعكس لان فعلان فعلانة اصل فى الفرق بين المذكر والمؤنث لان
فيه بالتاء وعدمها و الشرط الرابع ان لايكون الاسم المذكور مذكرا
مستويا فيه اى فى هذه الصفة بناء بل الوصف مع المؤنث مثل جريح
و صبور يقال رجل جريح وصبور و امرأة جريح وصبور فلا يجمع
بالواو والنون ولا بالالف فانه لما لم يختص بالمذكر ولا بالمؤنث لم يحسن
ان يجمع جمعا مخصوصا باحدهما بل المناسب ان يجمع جمعا مستويا فيه مثل
جرحى و صبر و الشرط الخامس ان لايكون الاسم المذكور مذكرا
ملتبسا بتاء التانيث مثل علامة كراهة اجتماع صيغة جمع المذكر وتاء
التانيث و لو حذفت التاء لزم اللبس و تحذف نونه اى نون الجمع بالاضافة
كما فى التثنية و قد شذ نحو سنين بكسر السين جمع سنة بفتحها و
ارضين بفتح الراء و قد جاء اسكانها جمع ارض بسكونها وانما حكم بشذوذها
لانتفاء التذكير والعقل وعدم كونها علما او صفة و قد ادرج صاحب
اللباب بعض هذه الاسماء تحت قاعدة كلية اخرجها من الشذوذ
مثل سنين و امثاله و ابقى بعضها على الشذوذ منها ارضين و امثاله
فمن اراد تفصيل ذلك فليرجع اليه المؤنث اى الجمع الصحيح المؤنث ما لحق اى

جمع لحق آخره اى آخر مفرده الف وتاء و شرطه اى شرط الجمع الصحيح المؤنث
ان كان مفرده صفة وله اى لذلك المفرد مذكر فان يكون مذكره اى
مذكر ذلك المفرد جمع بالواو والنون لئلا يلزم مزية الفرع على الاصل و ان
لم يكن له اى لمفرده مذكر جمع بالواو والنون فان لايكون اى فشرط صحة
جمعيته ان لايكون مجردا عن تاء التانيث كحائض لانه لايقال فى جمع حائضة
حائضات فلو قيل فى جمع حائض ايضا حائضات لزم الالتباس و الا
عطف على قوله ان كان صفة اى وان لم يكن المؤنث صفة بل كان اسما جمع
هذا الجمع مطلقا اى من غير اعتبار شرط مثل طلحات و زينبات فى جمع طلحة
و زينب و فى شرح الرضى ان هذا الاطلاق ليس بسديد لان الاسماء
المؤنثة بتاء مقدرة كنار و شمس ونحوهما من الاسماء التى تانيثها غير
حقيقى لايطرد فيها الجمع بالالف و التاء بل هو فيها مسموع كالسموات والكائنات
وذلك لخفاء هذا التانيث لانه ليس بحقيقى ولا ظاهر العلامة جمع التكسير
ما تغير اى جمع تغير بناء واحده من حيث نفسه و اموره الداخلة فيه
كما هو المتبادر فلا ينتقض بجمع السلامة لتغير بناء واحده بلحوق الامور
الخارجة الزائدة به وايضا المتبادر من تغيره تغير يكون لحصول الجمعية فلا ينتقض
ايضا بمثل مصطفون فان تغير الواحد فيه يلزم بعد حصول الجمعية و اما التغير المذكور
فى تعريف الجمع مطلقا فهو اعم من ان يكون من حيث ذات الواحد او من حيث
الامور الخارجة الزائدة كما دل عليه الا الابهامية المفيدة للعموم فى قوله
بتغير ما سواء كان ذلك التغير حقيقيا كرجال و افراس او اعتباريا كفلك كما

وجمع القلة وهو ما يطلق على ثلثة وعشرة وما بينهما افعُل اى جمع يكون على وزن افعُل كافلُس جمع فلس وافعال اى جمع يكون على وزن افعال كافراس جمع فرس وعلى هذا القياس معنى البواقى وافعِلة كارغفة جمع رغيف وفِعلة كغِلمة جمع غلام والجمع الصحيح مذكرا كان او مؤنثا كسلمات وفى شرح الرضى ان الظاهر انهما اى جمعى السلامة لمطلق الجمع من غير نظر الى القلة والكثرة فيصلحان لهما وما عدا ذلك المذكور من الاوزان جمع كثرة يطلق على ما فوق العشرة الى ما لا نهاية له وقد يستعار احدهما للآخر مع وجود ذلك الآخر كقوله تعالى ثلثة قروء مع وجود اقراء المصدر اسم الحدث يعنى بالحدث معنى قائما بغيره سواء صدر عنه كالضرب والمشى او لم يصدر كالطول والقصر الجارى على الفعل والمراد بجريانه على الفعل ان يقع بعد اشتقاق الفعل منه تأكيدا له او بيانا لنوعه او عدده مثل جلست جلوسا وجلسة وجِلسة فمثل القادرية والعالمية ونحو ذلك مما لم يشتق الفعل منه لا يكون مصدرا وان كان الاخيران مفعولا مطلقا وهو اى المصدر من الثلاثى المجرد سماعى اى سماعى وبرتقى عدده الى اثنين وثلاثين كما بين فى كتب التصريف وفى غيره اى غير الثلاثى المجرد يعنى الثلاثى المزيد فيه والرباعى المجرد والمزيد فيه قياسى اى قياسى كما تقول كل ما كان ماضيه على افعل فمصدره على افعال وكل ما كان ماضيه على استفعل فمصدره على استفعال مثل اخرج اخراجا واستخرج استخراجا الى غير ذلك مما علمته فى علم التصريف ويعمل اى المصدر بالنظر عمل فعله المشتق منه حال كونه ماضيا نحو اعجبنى ضرب

زيد عمرا امس او حال كونه غيره اى غير ماض مستقبلا كان او حالا نحو اعجبنى اكرام زيد خالدا غدا او الآن وذلك العمل لمناسبة الاشتقاق بينهما لا باعتبار الشبه فلهذا لم يشترط الزمان فيه كاسمى الفاعل والمفعول اذا لم يكن مفعولا مطلقا يعنى عمل المصدر عمل فعله بالشرط مشروط بان لا يكون مفعولا مطلقا فانه اذا كان مفعولا مطلقا ففى حكمه ولا يتقدم معموله اى معمول المصدر عليه لكونه بتقدير الفعل مع ان والشئ مما في حيز ان لا يتقدم عليه فلا يقال اعجبنى عمرا ضرب زيد ولا يضمر اى معموله فيه ويكون الظرف معمولا له فاعله لانه لو اضمر فيه لاضمر فى المثنى والجمع قياسا على الواحد فيلزم اجتماع التثنيتين والجمعين نظرا الى المصدر والفاعل ولما كان تثنية الفعل وجمعه راجعين فى الحقيقة الى الفاعل وكذا فى اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة لا يلزم فيها محذور بخلاف المصدر فان له فى نفسه تثنية وجمعا ولا شبهة ان الاضمار فيه يستلزم الاستتار فانه اذا كان بارزا لم يكن مضمرا فيه بل مضمرا مطلقا فلا حاجة الى اعتبار قيد الاستتار على حدته ليخرج مثل ضربى زيدا حاصل ولا يلزم ذكر الفاعل اى فاعل المصدر لا مظهرا ولا مضمرا نحو اعجبنى ضرب زيد الآن النسبة الى الفاعل غير مأخوذة فى مفهومه فلا يتوقف تصور مفهومه عليه بخلاف الفعل واسمى الفاعل والمفعول والصفة المشبهة ويجوز اضافته الى الفاعل مع ان اعماله منونا اولى لانه اقوى مشابهة للفعل لكونه نكرة كقوله تعالى او اطعام فى يوم ذى مسغبة يتيما ... وقد يضاف الى المصدر الى المفعول سواء

كان مفعولا به او ظرفا او مفعولا له على قلة بالنسبة الى الفاعل نحو ضرب اللص الجلاد
فضرب يوم الجمعة وضرب التاديب واعماله اي اعمال المصدر متلبسا باللام
اي بلام التعريف قليل لانه عند عمله مقدر بان مع الفعل فكما لا يدخل لام التعريف
على ان مع الفعل ينبغي ان لا يدخل على المصدر المقدر به ولكن جوز ذلك على
قلة فرقا بين شيء وبين المقدر به قيل لم يات في القرآن شيء من المصادر
المعرفة باللام عاملا في فاعل او مفعول صريح بل قد جاء عاملا بحرف
الجر نحو لا يحب الله الجهر بالسوء فان كان اي المصدر مفعولا مطلقا ظاهرا
من غير اعتبار ابداله فالعمل للفعل من غير تجويز ان يكون للمصدر اذ لا يجوز
اعمال الضعيف مع وجدان القوي سواء كان الفعل مذكورا نحو ضربت ضربا
زيدا او محذوفا غير لازم نحو ضربا زيدا وان كان اي المصدر مفعولا مطلقا
واقعا بدلا منه اي من الفعل وهو ما كان حذف فعله لازما نحو سقيا زيدا و
شكرا له وحمدا له فوجهان اي فيجوز فيه وجهان عمل الفعل للاصالة وعمل
المصدر للنيابة وقيل عمل المصدر للمصدرية وعمله للبدلية ففي قوله وجهان
وانما فصل بين قسمي المصدر اعني ما لم يكن مفعولا مطلقا وما كان اياه بالجملة
المعترضة ببيان بعض احكام عمل المصدر لان عمل المصدر في القسم الاول اكثر
واظهر فلو اخرت عن القسمين توهم تعلقه بالقسمين على سواء اسم الفاعل
ما اشتق اي اسم اشتق من فعل اي حدث موضوعا ذلك الاسم لمن قام اي
الفعل به اي لذات ما قام به الفعل ولو قال لما قام به الفعل لكان
اولى لان ما جهل امره يذكر بلفظ ما ولعله قصد التغليب بمعنى الحدوث يعني

تجدد وجوده له وقيامه به متقيدا باحد الازمنة الثلاثة قال المصنف في شرحه
قوله ما اشتق من فعل يدخل فيه المحدود وغيره من اسم المفعول والصفة المشبهة
وغير ذلك وقوله لمن قام به يخرج ما عدا الصفة المشبهة لان الجميع ليس لمن قام به
وقوله بمعنى الحدوث يخرج الصفة المشبهة لان وضعها على ان يدل على معنى ثابت
والظاهر ان اسم التفضيل داخل في الجميع الذي حكم عليه بانه ليس لمن قام به
والحق ذلك لان المتبادر من قوله ما اشتق لمن قام به ان يكون موضوعا
لمن قام به ويكون من قام به تمام معنى الموضوع له من غير زيادة ونقصان فلو ضم
الى اصل الفعل معنى آخر كالزيادة فيه ووضع له اسم لا يصدق على هذا الاسم
انه موضوع لمن قام به الفعل بل لمن قام به الفعل مع زيادة فبقوله لمن قام به
خرج اسم التفضيل فانه موضوع لمن قام به الفعل مع الزيادة على اصل الفعل
وخالف اكثر الشارحين المصنف واسندوا اخراج اسم التفضيل الى قوله
بمعنى الحدوث كما اسندوا اخراج الصفة المشبهة اليه ظنا منهم ان الاشتقاق
لمن قام به شامل لاسم التفضيل ولم يتنبهوا ان الاشتقاق متضمن معنى الوضع
كما عرفت فليس اسم التفضيل موضوعا لمن قام به بل له مع الزيادة وخرج ايضا
صيغ المبالغة على هذا التقدير تخرج من التعريف ولا يبعد ان يلتزم ذلك
ويدل عليه حصره صيغ اسم الفاعل فيما حصره وجعل احكام صيغ المبالغة
مثل احكام اسم الفاعل وفي الترجمة الشريفة ما معناه ان صيغة اسم الفاعل
من الثلاثي المجرد على فاعل كضارب وقاتل وماش وآكل وكل ما اشتق
من مصادر الثلاثي لمن قام به لا على هذه الصيغة فهو ليس باسم فاعل بل

صفة مشبهة او افعل التفضيل او صيغة المبالغة كحسن واحسن ومضراب وصيغته
اي صيغة اسم الفاعل من مجرد الثلاثي على زنة فاعل ومن غيره ثلاثيا
مزيدا فيه او رباعيا مجردا او مزيدا فيه على صيغة المضارع المعلوم بميم
اي مع ميم مضمومة موضوعة في موضع حرف المضارعة سواء كان حرف
المضارعة مضموما اولا وكسر ما قبل الآخر ان لم يكن فيما قبل آخر
المضارع كسر كما في يتفاعل ويتفعل ويتفعلل نحو مدحرج فيما وضع الميم
موضع حرف المضارعة المضمومة ومستغفر فيما وضعت موضع حرف المضارعة
المفتوحة والواقع متفاعل مقام مستغفر كان مثال الكسر الغير الواقع في آخر
المضارع ايضا مذكورا فكما يكون لكل من القسمين الميم مثال يكون لكل من قسمي الكسر ايضا
مثال ويعمل اي اسم الفاعل عمل فعله فان كان فعله لازما يكون هو ايضا
لازما ويعمل عمل فعله اللازم وان كان متعديا الى مفعول واحد يكون هو ايضا
متعديا الى مفعول واحد وان كان متعديا الى اثنين كان هو ايضا كذلك و
كما ان فعله يتعدى الى الظرفين والحال والمصدر والمفعول له والمفعول معه
وساير الفضلات كذلك يتعدى هو اليها بشرط معنى الحال او الاستقبال
اي يعمل اسم الفاعل حال كونه متلبسا بشرط اي شيء يشترط عمله به من معنى
موزمان الحال او الاستقبال فلا اضافة ان بيانيتان وانما اشترط
احدهما لان عمله لشبه المضارع فيلزم ان لا يخالفه في الزمان نحو زيد
ضارب غلامه عمرو الآن او غدا والمراد بالحال والاستقبال اعم من
ان يكون حقيقيا او حكاية كقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد

فان باسط ههنا وان كان ماضيا لكن المراد حكاية الحال ومعناها ان يقدر المتكلم اسم
الفاعل العامل بمعنى الماضي كانه موجود في ذلك الزمان او يقدر ذلك الزمان
كانه موجود الآن وبشرط الاعتماد اي اعتماد اسم الفاعل على صاحبه اي على
المتصف به وهو المبتدا او الموصول او الموصوف او ذو الحال ليتقوى فيه
جهة الفعل من كونه مسندا الى صاحبه نحو زيد ضارب ابوه وجاء الضارب
ابوه وجاء زيد راكبا فرسه او اعتماد على الهمزة الاستفهام ونحوها من
الفاظ الاستفهام او ما النافية ونحوها من حروف النفي كلا وان لان
الاستفهام والنفي بالفعل اولى فاذا دخلا يقوى شبهه بالفعل نحو اقايم زيد واقايم
الزيدان وما قايم زيد وما قايم الزيدان فان كان الاسم الفاعل المتعدي
للماضي اي للزمان الماضي لا الاستقبال او في ضمن الاستمرار واريد ذكر مفعوله
وجب الاضافة اي اضافة اسم الفاعل الى مفعوله معنى اي اضافة معنوية
لفوات شرط الاضافة اللفظية مثل زيد ضارب عمرو امس خلافا للكسائي
فانه ذهب الى عدم وجوب اضافته لانه يعمل عنده سواء كان بمعنى الماضي
او الحال او الاستقبال فيجوز ان يكون منصوبا على المفعولية وعلى تقدير اضافته
ليست اضافته معنوية لانها عنده من قبيل اضافة الصفة الى معمولها وتمسك
الكسائي بقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد وقد مر الجواب عنه فان كان
له اي لاسم الفاعل معمول آخر غير ما اضيف اسم الفاعل اليه فبفعل مقدر اي
فانتصابه بفعل مقدر لا باسم الفاعل نحو زيد معطي عمرو درهما امس فدرهما
منصوب باعطى المقدر فانه لما قيل معطي عمرو قيل ما اعطاه فقيل درهما اي اعطاه

ار بما فان دخلت اللام الموصولة على اسم الفاعل استوى الجميع اي جميع الازمنة
فتقول مررت بالضارب ابوه زيدا امس كما تقول مررت بالضارب ابوه زيدا
الآن او غدا لانه فعل بالحقيقة ح عدل عن صيغة الفعل الى صيغة الاسم كراهتهم
ادخال اللام عليه وما وضع منه اي من اسم الفاعل تغير الى اخرى بحيث يخرج
عن حد اسم الفاعل للمبالغة في الفعل المشتق منه كضراب وضروب ومضراب
بمعنى كثير الضرب وعليم بمعنى كثير العلم وحذر بمعنى كثير الحذر مثله اي مثل اسم الفاعل
في العمل والاشتراط ما يشترط به عمله هذا على تقدير ان يكون صيغ المبالغة خارجة
عن حد اسم الفاعل واما اذا كانت داخلة فيه فمعنى هذه العبارة ان صيغ
اسم الفاعل اذا كانت للمبالغة مثله اي مثل اسم الفاعل اذا لم يكن للمبالغة
نحو زيد ضراب ابوه عمروا الآن او غدا ومررت بزيد الضراب عمروا الآن او غدا
او امس وما فيه من معنى المبالغة ناب مناب ما فات من المشابهة اللفظية والمثنى
من اسم الفاعل ومما وضع منه للمبالغة وكذلك المجموع منهما مصححا كان او مكسرا
مثله اي مثل اسم الفاعل اذا كان مفردا في العمل وشروطه لعدم تطرق خلل الى
صيغة المفرد من حيث ذاتها بالحاق علامتي التثنية والجمع تقول الزيدان ضاربان
او الزيدون ضاربون عمروا الآن او غدا والزيدان الضاربان او الزيدون
الضاربون عمروا الآن او غدا او امس ويجوز حذف النون اي نون المثنى و
المجموع مع العمل في معموله نصبه على المفعولية بخلاف ما اذا كان مضافا اليه فان حذفها
واجب مع التعريف تخفيفا لطول الصلة بما كقراءة من قرأ المقيمي الصلوة
بنصب الصلوة على المفعولية واما على تقدير التنكير مثل قوله تعالى لذائقوا العذاب

بالنصب نحو فهو ضعيف لان اسم الفاعل لم يتم صلة اللام والتوابع ثم لا
عليه اسم المفعول هو ما اشتق من فعل اي حدث موضوعا لمن وقع
عليه اي لذات ما من حيث وقوع الفعل عليه فمضروب موضوع لذات
ما وقع عليها الضرب واعتذار اقامة من مقام ما مر في اسم الفاعل فقوله
ما اشتق من فعل شامل لجميع الامور المشتقة من المصدر وقوله لمن وقع عليه يخرج
ما عدا المحدود كاسم الفاعل والصفة المشبهة واسم التفضيل مطلقا سواء
صيغ لتفضيل الفاعل او لتفضيل المفعول فانه مشتق من فعل للموصوف
بزيادته على الغير في ذلك الفعل واسم المفعول موضوع لمن وقع عليه
الفعل فقط وصيغته من الثلاثي المجرد على زنة مفعول ومن غيره اي
غير الثلاثي المجرد على صيغة اسم الفاعل بفتح ما قبل الآخر لخفة الفتحة وكثرة
المفعول كمستخرج بفتح الراء وامره اي شانه وحاله في العمل اي عمل
النصب والاشتراط اي اشتراط عمله باحد الزمانين والاعتماد على
صاحبه او الهمزة او ما كاسم الفاعل اي مثل شانه وحاله اذا
كان باللام يعمل بمعنى الماضي ايضا فهو يرفع ما يقوم مقام الفاعل ولو كان
مفعولا آخر يبقى على نصبه نحو زيد معطى غلامه درهما الآن او غدا او المعطى
غلامه درهما الآن او غدا او امس الصفة المشبهة باسم الفاعل من حيث
انها تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث ما اشتق من فعل لازم احتراز عن
اسم الفاعل واسم المفعول المتعديين لمن اي لما قام به على معنى الثبوت
لا بمعنى الحدوث فانه اسم فاعل لا صفة مشبهة واللازم اعم من ان يكون

لازما ابتداء او عند الاشتقاق كرحيم فانه مشتق من رحم بكسر العين بعد
نقله الى رَحُم بضمها فلا يقال رحيم الا من رحم بضم الحاء اى صار الرحم
طبيعة له ككرم بمعنى صار الكرم طبيعة له والمراد بكونه بمعنى الثبوت ان يكون
كذلك بحسب اصل الوضع فيخرج عنه نحو ضامر وطالق لانهما بحسب اصل الوضع للحدوث
عرض لها الثبوت بحسب الاستعمال وصيغتها اى صيغة الصفة المشبهة مع اختلاف
انواعها مخالفة لصيغة اسم الفاعل او لصيغة الفاعل الذى هو ميزان اسم
الفاعل من الثلاثى المجرد فلا يجئ صيغة من صيغها على هذا الوزن قطعا على
حسب السماع اى كائنة على قدره بحيث لا يتجاوزه فالظرف منصوب على انه
حال من المستكن فى مخالفة او صفة لمصدر محذوف اى مخالفة كائنة على
قدر ما يسمع وخص مخالفتها لصيغة اسم الفاعل بالبيان مع انها مخالفة لصيغة
اسم المفعول ايضا لزيادة اختصاص لها باسم الفاعل لكونها مشبهة به
وتكون عملها لمشابهتها اياه فيما ذكر كحسن وصعب وشديد وتعمل عمل فعلها مطلقا
اى من غير اشتراط زمان لكونها بمعنى الثبوت فلا معنى لاشتراطه فيها
واما اشتراط الاعتماد فمعتبر فيها الا ان الاعتماد على الموصول لا يتأتى فيها
لان اللام الداخلة عليها ليست لموصول بالاتفاق وتقسيم مسائلها اى
جعلها قسما قسما وبيان حكم كل قسم وسمى كل قسم مسئلة لانه يسئل عن حكمه
ويبحث عنه ان تكون الصفة متلبسة باللام او مجردة عنها وعلى كل من
التقديرين معمولها اما مضاف او متلبس باللام او مجرد عنهما اى عن اللام
والاضافة فهذه الاقسام ستة حاصلة من ضرب الاثنين فى الثلثة

اى معموله

والمعمول الصفة المشبهة فى كل واحد من هذه الاقسام الستة مرفوع تارة و
منصوب تارة ومجرور اخرى فحينئذ صارت اقسام مسائلها ثمانية عشر
قسما حاصلة من ضرب الاقسام الثلثة التى للمعمول من حيث الاعراب فى الاقسام
الحاصلة من قبل فالرفع فى المعمول على الفاعلية اى فاعليته للصفة و
النصب على التشبيه اى تشبيه معمول الصفة بالمفعول فى المعمول المعرفة وعلى
التميز اى تمييز معمول الصفة تمييزا فى المعمول النكرة هذا عند البصريين وقال
الكوفيون بل هو على التميز فى الجميع لانهم يجوزون تعريف المميز وقال بعض النحاة
على التشبيه بالمفعول فى الجميع وقال الشارح الرضى والاولى التفصيل والجر
فى المعمول على الاضافة اى اضافة الصفة اليه وتفصيلها اى مفصل هذه
الاقسام فى ضمن امثلة جزئية قولنا حسن وجهه بتنوين الصفة ورفع وجهه
بالفاعلية او نصبه على التشبيه بالمفعول وبحذف التنوين وجر وجهه بالاضافة
فهذا التركيب ثلثة اى ثلثة امثلة من الامثلة المقصود ذكرها لتوضيح الاقسام
باعتبار اختلاف معمول الصفة رفعا ونصبا وجرا وكذلك اى مثل هذا التركيب
فى كونه امثلة ثلثة حسن الوجه بالوجوه المذكورة وحسن وجه عطف على حسن الوجه
اى هو ايضا بالوجوه المذكورة امثلة ثلثة الحسن وجهه بادخال اللام على الصفة
ورفع وجهه بالفاعلية او نصبه بالتشبيه بالمفعول او جره بالاضافة وانما غير الاسلوب
بترك العاطف اشارة الى انه شروع فى قسم آخر من الصفة المشبهة لان الامثلة السابقة
كانت للصفة المجردة عن اللام وهذه الصفة ذات اللام الحسن الوجه بالوجوه
الثلثة الحسن وجه ايضا بهذه الوجوه وانما قدم الصفة الكائنة باللام فى اول تقسيم المسائل على

الصفة المجردة لان مفهوم الاول وجودي والثاني عدمي وعكس الترتيب في تفصيلها
لان اقسام الصفة المجردة اشرف لان قسما واحدا منها مختلف فيه وساير الاقسام
صحيح بخلاف اقسام ذات اللام فان قسمين منها ممتنع كما قال اثنان منها اي من تلك الاقسام
ممتنعان احدهما الصفة باللام مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف بواسطة او
بغير واسطة مثل الحسن وجهه والحسن وجه غلامه لعدم افادة الاضافة فيه خفة لان
الخفة في الصفة المشبهة اما بحذف التنوين او النون كحسن وجه بالاضافة او بحذف
ضمير الموصوف من فاعل الصفة او مما اضيف اليه الفاعل واستتاره في الصفة مثل الحسن
الوجه والحسن وجه الغلام او بحذفهما معا ولا خفة فيه بواحدة منها وثانيهما ان تكون الصفة
باللام مضافة الى معمولها المجردة عن اللام مثل الحسن وجه او وجه غلام لان اضافة الحسن الى
وجه وان افادة التخفيف بحذف الضمير واستتاره في الصفة لكنهم لم يجوزوها لان الاضافة
المعرفة الى النكرة وان كانت لفظية مفيدة للتخفيف لكنها في الصورة تشبه عكس
المعهود من الاضافة واختلف في صورة كانت الصفة فيها مجردة عن اللام مضافة
الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف مثل حسن وجهه فسيبويه وجميع البصريين يجوزونها
على قبح في ضرورة الشعر والكوفيون يجوزونها بلا قبح في السعة ووجه الاستقباح
انهم ارتكبوا الاضافة لقصد التخفيف فيقتضي الحال ان يبلغ اقصى ما يمكن منه
ويقبح ان يقتصر على ادنى التخفيف اعني حذف التنوين ولا يتعرض لاعظمها اعني
الممكنة وهو حذف الضمير مع الاستغناء عنه بما استكن في الصفة والذي اجازها
بلا قبح نظر الى حصول شيء من التخفيف في الجملة وهو حذف التنوين والبواقي
من الاقسام الثمانية عشر التي خرجت منها الاقسام الثلاثة المذكورة وهي

خمسة عشر قسما ما كان فيه ضمير واحد منها اي من تلك البواقي اما في الصفة وهو سبعة اقسام
الحسن الوجه بنصب المعمول والحسن الوجه بجره وحسن الوجه بنصبه وحسن الوجه بجره
والحسن وجها وحسن وجها وحسن وجه بجره واما في المعمول مثل الحسن وجهه وحسن
وجهه برفعه فيهما وهما قسمان والجميع تسعة احسن لان الضمير فيه بقدر الحاجة من
غير زيادة ولا نقصان وما كان فيه ضميران منها احدهما في الصفة والآخر في
المعمول مثل حسن وجهه والحسن وجهه بنصبه فيهما فهو قسمان حسن لاشتماله على الضمير
المحتاج اليه غير احسن لاشتماله على ضمير زايد على قدر الحاجة وما لا ضمير فيه منها وهو
اربعة اقسام الحسن الوجه وحسن الوجه وحسن وجه والحسن وجه برفعه فيها قبيح لعدم
الرابط بالموصوف لفظا ولما كان وجود الضمير غير ظاهر في الصفة مثل ظهوره في
المعمول احتيج الى قاعدة يظهر بها وجوده وعدمه فقال ومتى رفعت معمولها
الصفة بها فلا ضمير فيها اي في الصفة لان معمولها ح فاعل لها ولو كان فيها
ضمير لزم تعدد الفاعل فهي اي تلك الصفة ح كالفعل فكما ان الفعل لا يثنى ولا يجمع
بتثنية فاعله الظاهر وجمعه كذلك تلك الصفة لا يثنى ولا يجمع بتثنية معمولها وجمعه
والا اي وان لم ترفع معمول الصفة بها بل نصب او جر ففيها ضمير الموصوف
ليكون فاعلا لها فتؤنث الصفة بتانيث الموصوف فتقول هند
حسنة وجها وحسنة وجها وتثنى اي الصفة اذا كان الموصوف مثنى
مثل الزيدان حسنا وجه وحسنان وجها وتجمع ايضا الصفة اذا كان الموصوف
جمعا مثل الزيدون حسنو اوجه وحسنون وجها واسما الفاعل والمفعول
غير المتعديين اي اسم الفاعل الغير المتعدي الى مفعول واسم المفعول الغير المتعدي

ايضا الى مفعول لاشتقاقه من الفعل المتعدي الى مفعول واحد فاذا بني اسم المفعول منه
اقيم ذلك المفعول مقام الفاعل فبقي غير متعد الى مفعول مثل الصفة المشبهة
في ذلك اي فيما ذكر من الاقسام الثمانية عشر فرفعهما الفاعل ومفعول
ما لم يسم فاعله ونصبهما ونصبا فانهما تقول زيد قايم الاب ومضروب
الاب برفع الاب ونصبه وجره واذا كانا متعديين لا يجوز اضافتهما
اليهما ولا نصبهما لئلا يلزم الالتباس بالمفعول واذا قلنا مثلا زيد ضارب
اباه وزيد معطى اباه لم يعلم ان اباه في المثال الاول مفعول الضارب
او فاعل له نصب تشبيها بالمفعول وفي المثال الثاني انه مفعول ثاني
لمعطى او مفعول اول اقيم مقام الفاعل ونصب تشبيها بالمفعول والمفعول الثاني
محذوف وكذلك مثل الصفة المشبهة المنسوب تقول زيد تميمي الاب مرفوعا
ومنصوبا ومجرورا اسم التفضيل ما اشتق اي اسم اشتق من فعل اي حدث
لموصوف قام به الفعل او وقع عليه والتعميم لقصد شمول قسمي اسم التفضيل اعني
ما جاء للفاعل وما جاء للمفعول بزيادة على غيره في اصل ذلك الفعل والباء في
اصل متعلق بزيادة اما ظرف لغو للموصوف اي لذات متصفة بتلك الزيادة
او مستقر اي لموصوف متلبس بتلك الزيادة فقوله ما اشتق من فعل شامل
لجميع المشتقات وقوله لموصوف يخرج اسماء الزمان والمكان والآلة لان المراد
بالموصوف ذات مبهمة ولا ابهام في تلك الاسماء وقوله بزيادة على غيره يخرج
اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وهو اي اسم التفضيل من حيث صيغته
افعل للمذكر وفعلى للمؤنث ان كان بحسب الاصل فيدخل فيه خير وشر لكونهما في الاصل

اخير واشر فخففا بالحذف لكثرة الاستعمال وقد يستعملان على الاصل وبنى اي
اسم التفضيل من حدث ثلاثي لا رباعي مجرد لا مزيد فيه ليمكن بناء افعل
وفعلى منه اذ البناء من الرباعي والثلاثي المزيد فيه مع المحافظة على تمام
الحروف متعذر لان هذه الصيغة لا تسع الزيادة عليه ومع اسقاط بعضها يلزم الالتباس
فانه لا يعلم انه مشتق من الرباعي او الثلاثي المجرد او المزيد فيه فان هذه الحروف
الثلثة يحتمل ان يكون تمام حروف ثلاثي مجرد او بعض حروف رباعي مجرد وكلها
اصول او يكون من حروف المزيد فيه اما من اصوله او من زوايده او ممتزجا منهما
فلا يتبين ما هو المشتق منه فلا يتعين المعنى ليس بلون اي من ثلاثي مجرد ليس
بلون ولا عيب ظاهري لان منهما اشتق افعل لغيره اي لغير اسم التفضيل
كاحمر واعور فلو اشتق اسم التفضيل ايضا منهما لالتبس ان المراد ذو حمرة وعور
او زايد الحمرة او العور وهذا التعليل انما يتم اذا تبين ان افعل الصفة مقدم
بناء على افعل التفضيل وهو كذلك لان ما يدل على ثبوت مطلق الصفة مقدم
بالطبع على ما يدل على زيادة على الآخر في الصفة والاولى موافقة الوضع الطبع
مثل زيد افضل الناس فان الافضل مشتق من ثلاثي مجرد ليس بلون ولا عيب
وهو الفضل فان قصد غيره اي غير الثلاثي المجرد بان يراد ان يدل على ان الاحد
زيادة فيه على غيره توصل اليه اي الى غير الثلاثي المجرد باشد ونحوه مثل اشد
منه استخراجا مثال الثلاثي المزيد فيه وبياضا مثال للون وعمى مثال
للعيب وحيث قيدنا العيب بالظاهري لا يرد نحو اجهل وابلد ولكن يرد انه صح على
هذا التقدير اشتقاق على معنى اسم التفضيل فانه لا فرق بين الجهل والبلادة والحمق

كالمضاف سائر الصفات نحو مصارع مصر وحسن القوم مما لا تفضيل فيه فلا يشترط كونه بعض المضاف اليه فتجوز بهذا المعنى ان تضيفه الى جماعة هو داخل فيهم نحو قولك نبينا صلى الله عليه وسلم افضل قريش اى افضل الناس من بين قريش وان تضيفه الى جماعة من جنسه ليس داخلا فيهم كقولك يوسف احسن اخوته فان يوسف لا يدخل فى جملة اخوة يوسف وان تضيفه الى غير جماعة نحو فلان اعلم بغداد اى اعلم ممن سواه وهو مختص ببغداد لانها منشاؤه او مسكنه ويجوز فى النوع الاول من نوعى اسم التفضيل المضاف وهو اسم التفضيل الذى يقصد به الزيادة على من اضيف اليه الافراد اى افراد اسم التفضيل وان كان موصوفه مثنى او مجموعا وكذا التذكير وان كان موصوفه مؤنثا نحو زيد او الزيدان او الزيدون او هند او الهندان او الهندات افضل الناس اما الافراد فلانه يشابه افعل من الذى ليس فيه الا الافراد والتذكير فى كونه المفضل عليه مذكورا معه والمطابقة اى مطابقة اسم التفضيل افرادا او تثنية وجمعا وتذكيرا او تانيثا لمن هو اى اسم التفضيل صفة له نحو الزيدان افضلا الناس الزيدون افضلوهم وهند فضلاهم والهندان فضلياهن والهندات فضلياتهن لشابهته ما فيه الالف واللام فى كونه معرفة واما النوع الثانى من نوعى اسم التفضيل المضاف وهو الذى يقصد به زيادة مطلقة والقسم المعرف باللام منه فلا بد فيهما من المطابقة اى مطابقة اسم التفضيل لموصوفه افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا للزوم مطابقة الصفة لموصوفها مع عدم قيام المانع وهو امتزاجه بمن التفضيلية لفظا او معنى لعدم ذكر

علیه منفیا خبر بعد خبر لکان او حال عن اسم او صفة لمصدر محذوف ای تفضیلا
منفیا مثل ما رایت رجلا احسن فی عینه الکحل منه فی عین زید فرجلا
هو الشیء الذی ثبت له اسم التفضیل فی اللفظ والکحل هو سبب مشترک بین
عین الرجل وبین زید مفضل باعتبار عین الرجل مفضلا علیه باعتبار عین زید
وانما اشترط ان یکون فی اللفظ ثابتا لشیء وفی المعنی لمسببه لتحصیل له صاحب
یعتمد علیه ویحصل له مظهر یتعلق بذلک الصاحب حتی یتیسر عمله فیه کالصفة
المشبهة لانحطاط رتبتها عن رتبة اسم الفاعل فانه یعمل فی مظهر بعده سواء
کان من متعلقات الموصوف او لم یکن مثل زید ضارب عمروا وانما اشترط
ان یکون ذلک السبب مشترکا مفضلا من وجه مفضلا علیه من وجه بعد اتحادهما
بالذات لیخرج عنه مثل قولک ما رایت رجلا احسن کحل عینه من کحل عین زید
فانهما مختلفان بالذات بخلاف الکحل الملحوظ مطلقا المقید تارة بهذا
وتارة بذلک فانه واحد بالذات مختلف بالاعتبار ولئلا یبقی علی ما هو الاصل
فی اسم التفضیل وهو التغایر بحسب الذات بین المفضل والمفضل علیه لیسهل
اخراجه عن المعنی التفضیلی بالنفی کما ستطلع علی فائدته وانما اشترط ان یکون اسم التفضیل
منفیا اذ عند کونه منفیا یکون بمعنی الفعل ویعمل عمله وانما قلنا انه عند کونه منفیا
بمعنی الفعل لانه ای احسن فی هذا المثال بمعنی حسن وکذا کل افعل فی المواد
الاخر بمعنی فعل وهذه العبارة یحتمل معنیین احدهما ان یکون احسن مثلا
بعد النفی بمعنی حسن لانه اذا استولی النفی علی اسم التفضیل توجه النفی
الی قیده الذی هو الزیادة فیفید انه لیس حسن کحل عین رجل زایدا علی کحل عین زید

الکحل ص

فیبقی اصل حسن کحل عین رجل مقیسا الی زید اما بان یساویه او بان یکون دونه
والمساواة یاباها مقام المدح فرجع المعنی الی انه حسن فی عین کل احد دون
حسنه فی عین زید فیکون احسن مع النفی بمعنی حسن وثانیهما ان یجعل احسن قبل
تسلط النفی علیه مجردا عن الزیادة وحالان نفی الزیادة لا یلایم المدح فیبقی
اصل الحسن وتوجه النفی الی حسن رجل مقیسا الی حسن زید اما بالمساواة او بکونه
دونه والقیاس بکونه دونه لا یناسب المقام فرجع المعنی الی ما رایت رجلا حسن
فی عینه الکحل حسنه فی عین زید فانتفی المساواة والزیادة بالطریق الاولی
لما اقتضاه المقام ولا یبعد ان یقصد بنفی المساواة نفی الزیادة ایضا
لان الزیادة علی شیء مساویه مع زیادة فیصح ان یقصد به فانتفی المساواة
مطلقا ولو فی ضمن الزاید ایضا فانتفی الزاید ایضا فیحصل من جمیع ذلک ان
حسن الکحل کل عین رجل دون حسن کحل عین زید وذلک کمال التمدح فان قلت
لو کان زوال الزیادة التفضیلیة بالنفی یقتضی جواز عمل اسم التفضیل فی
المظهر ینبغی ان یکون عمله فی مثل ما رایت رجلا افضل ابوه من زید جایزا
کما جاز فی المثال المذکور قلنا فرق بین المثالین فان المفضل والمفضل علیه
فی المثال المذکور متحدان بالذات والاصل فی اسم التفضیل ان یکون المفضل
والمفضل علیه مختلفین بالذات ففی صورة الاتحاد ضعف المعنی التفضیلی فاذا
زال بالنفی زال بالکلیة ولم یبق له قوة ان یعود حکمه بعد الزوال بخلاف ما رایت
رجلا افضل ابوه من زید فان المفضل والمفضل علیه فیه مختلفان بالذات
فلا ضعف فی معناه التفضیلی فله قوة ان یعود حکمه بعد الزوال وهو عدم جواز

ای بمعنی احسن

عمله فی المظهر مع انهم لو رفعوا احسن بالخبریة والکحل بالابتدائیة فصلوا بین احسن
ومعموله ای ما عمل فیه احسن من حیث انه اسم تفضیل وفیه معنی التفضیل وذلک المعمول
قوله فی عین زید باجنبی وهو الکحل اذ کل ما لیس معمولا له من هذه الحیثیة فهو اجنبی
له من هذه الحیثیة لا یجوز تخلل بینه وبین معمولاته من هذه الحیثیة ولا یخرجه عن
هذه الاجنبیة ما عرض له من معنی الابتداء العامل فی المبتدا والخبر اذ العامل
بالحقیقة هو معنی الابتداء لا اسم التفضیل بخلاف ما اذا عمل فی الکحل بالفاعلیة
فانه لم یبق اجنبیا فاندفع ما قیل لانه من حیث انه اسم التفضیل ولو قدم قوله فی عین زید
علی الکحل لم یلزم الفصل بین احسن ومعموله من حیث انه اسم تفضیل ولکن فی معناه تعقید
رکیک وکذا لو قیل بهذه العبارة ما رایت رجلا احسن من الکحل فی عینه [illegible]
الکحل فی عین زید لا یخلو عن رکاکة وتعقید ایضا مع انهما لیسا من قبیل العبارة
المشهورة الواردة فی اداء مثل هذا المقصود والکلام ولما قرر مسئلة الکحل و
بین شرایطها وما عبر به عنها علی وجه یطابق المقصود بلا زیادة ونقصان اراد
ان ینبه علی ان التعبیر عنها غیر منحصر فیما ذکر بل یمکن ان یعبر عنها بعبارة اخصر منه وعلی ترتیب
وینتقل بهذا التقریب الی ما انشده سیبویه واستشهد به فی اثبات هذه المسئلة
ویطابق هذه الصورة علیه فقال وذلک ان تقول ما رایت رجلا احسن فی عینه الکحل
من عین زید باقامة من عین زید مقام منه فی عین زید وهو اخصر منه بمقدار ضمیر منه
وکلمة فی ولو رفع لفظ العین من البین واکتفی بمن زید کان اخصر مع ظهور المعنی المقصود
وعلی کل تقدیر فالمعنی علی ما کان علیه قبل هذا التغییر لان اصله من کحل عین زید والمعنی
علی حذف المضاف فانه لو کان کذلک لا یکون من قبیل تفضیل الشیء علی نفسه باعتبارین

منه ص

یطبق بعض م

الکحل بالابتدائیة

الکحل ح فان قدمت علی اسم التفضیل ذکر العین التی کان الکحل فیها مفضلا علیه
قلت ما رایت کعین زید احسن فیها الکحل کان اصله ما رایت عینا احسن فیها الکحل منه
فی عین زید فلما ذکر عین زید مقدما علیه استغنی عن ذکره ثانیا وتقریر ما رایت
عینا مماثلة لعین زید فی اصل الکحل احسن فیها الکحل من عین زید او نقول معناه ما رایت
عینا کعین زید فی کونها احسن فیها الکحل منه فی غیرها ویلزم من هذا علی ابلغ وجه
ان الکحل فی عین زید احسن منه فی عین غیره وانما جازت هذه الصورة وان
لم یکن فیها فصل ظاهر لو رفعت افعل بالخبریة لانها فرع الاولی ولان من
التفضیلیة مع مجرورها مقدرة فیها ایضا کما ذکرنا مثل ولا اری منصوب علی
انه صفة مصدر محذوف ای قلت ما رایت کعین زید ای رایة قولا مماثلا قول
الشاعر وانما ترک صدر البیت لیکون مسندا بما هو مبدا المماثلة وترک موصوف
احسن فی المثال وان کانت المماثلة الکاملة فی ذکره اذ هو فی مقابلة قوله وادیا
وهو مذکور لانه کان فی مقام بیان الاختصار فی المثال المذکور اولا وتمام البیت
مع ما یلیهما شعر مررت علی وادی السباع ولا اری * کوادی السباع
حین یظلم وادیا * اقل به رکب اتوه تئیة * واخوف الا ما وقی الله ساریا
کان اصله لا اری وادیا اقل به رکب منهم فی وادی السباع فقدم وادی
السباع واستغنی عن ذکره ثانیا الرکب اسم جماعة الرکبان وهو مخصوص براکبی
الابل والتئیة من تای ای تانی کالتحیة من حیی او حی وهو التلبث
والتانی وساریا من السری وهو السیر فی اللیل فقوله اری اما من
رؤیة البصر او من رؤیة القلب فعلی الاولی وادیا مفعول وکوادی السباع حال منه

قدم عليه وعلى الثاني واديا مفعول الاول وكواد السباع مفعوله الثاني وعلى التقديرين
حين يظلم ظرف التشبيه المستفاد من الكاف والواو في ولا ادري اعتراضية او حالية
واقل صفة واديا والجار في به متعلق باقل والمجرور عايد الى واديا وركب فاعل
اقل وجملة اتوه صفة له وتائية تميز عن نسبة اقل الى ركب او منصوب على المصدرية
اي اتيان تائية واخوف عطف على اقل وهو بمعنى المفعول مسند الى ضمير واديا
والمعنى واديا اقل ركب منهم كوادي السباع واخوف منه وما في ما وقى مصدرية
وساريا اي ركبا ساريا مفعول وقى والمستثنى مفرغ اي واديا اقل واخوف
في كل وقت الا في وقت وقاية الله ساريا يقول مررت على وادي منسوب الى السباع
لكثرتها فيها والحال اني لا ادري مثل وادي السباع حين احاط به الظلام واديا يكون
توقف الركب به اقل من توقفهم بوادي السباع ويكون ذلك الوادي اخوف من وادي
السباع في كل وقت الا وقت وقاية الله سبحانه ركبا ساريا سايرا بالليل
فيه عن الآفات والمخافات ولو عبرت بالعبارة الاولى تكلفت ولا ادري واديا
اقل به ركب اتوه منهم بوادي السباع ولو عبرت بالعبارة الثانية تكلفت ولا ادري
واديا اقل به ركب اتوه من وادي السباع ولما قسم المصنف الكلمة الى اقسامها الثلثة
على وجه علم من دليل الانحصار حد كل واحد منها ولم يكتف بذلك التقدير بل صدر مباحث
الاسم بتعريفه فلما وصلت النوبة الى مباحث الفعل سلك تلك الطريقة وصدرها
بتعريفه فقال الفعل ما دل اي كلمة دلت على معنى كاين في نفسه اي في
نفس ما دل يعني الكلمة دلالتها عليه من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى اليها لاستقلاله
بالمفهومية فرجع كون المعنى في نفسه وكونه في نفس الكلمة الى امر واحد هو استقلاله

137

بالمفهومية لكن المطابق لما ذكر في وجه الحصر ارجاع الضمير الى ما دل كما لا يخفى اعلم
ان الفعل مشتمل على ثلثة معان احدها الحدث الذي هو معنى المصدر وثانيها الزمان
وثالثها النسبة الى فاعل ما ولا شك ان النسبة الى فاعل ما معنى غير مستقل
لملاحظة طرفيها فلا يستقل بالمفهومية فالمراد بمعنى في نفسه ليس تلك النسبة والمأخوذ
ذلك المعنى بالاقتران بالزمان فتعين ان يكون المراد به الحدث فالمراد بالمعنى ليس
معناه المطابقي بل اعم لكن لا يتحقق الا في ضمن التضمني فخرج بهذا القيد الحرف لانه
ليس مستقلا بالمفهومية مقترن وضعا باحد الازمنة الثلثة في الفهم عن لفظه
الدال عليه فهو صفة للمعنى يخرج به الاسم عن حد الفعل وبقولنا وضعا اسماء الافعال
لان جميعها منقولة عن المصادر او غيرها كما سبق ودخل فيه الافعال المنسلخة عن الزمان نحو
عسى وكاد لاقترانها بحسب الوضع ويصدق على المضارع انه اقترن باحد الازمنة
لوجود الاحد في الاثنين ولانه مقترن بحسب كل وضع بواحد وان عرض الاشتراك
من تعدد الوضع ومن خواصه اي خواص الفعل دخول قد لانها انما تستعمل لتقريب
الماضي الى الحال او لتقليل الفعل او لتحقيقه وشيء من ذلك لا يتحقق الا في الفعل ودخول
السين وسوف لدلالة الاول على الاستقبال القريب والثاني على الاستقبال
البعيد ودخول الجوازم لانها وضعت اما لنفي الفعل كلم ولما او لطلبه كلام الامر
او للنهي عنه كلا النهي او لتعليق الشيء بالفعل كادوات الشرط وكل من هذه المعاني
لا يتصور الا في الفعل ولحوق تاء التانيث عطف على دخول قد وانما حصر ... الى الفعل
لحوق تاء التانيث لانها تدل على تانيث الفاعل ولا يلحق الا بما له فاعل و
الصفات استغنت عنها بالحاقها من التاء المتحركة الدالة على تانيثها وتانيث

فاعلها فلما ثم اختص بالفعل ساكنة حال عن تاء التانيث احترازا عن المتحركة
لاختصاصها بالاسم الحاق نحو تا فعلت ارا دبحوتا فعلت الضمائر المتصلة
البارزة المتحركة المرفوعة فيدخل فيه تاء فعلت ايضا وذلك لان ضمير الفاعل
لا يلحق الا بما له فاعل والفاعل انما يكون للفعل وفروعه وخط وفروعه عنه بمنع
احد نوعي الضمير تحرزا عن لزوم تساوي النوع والاصل وخص البارز بالمنع لان
المستكن اخف واخصر فهو بالتعميم اليق واحذر الماضي ما دل اي فعل دل
بحسب اصل الوضع فانه المتبادر من الدلالة على زمان قبل زمانك الحاضر
الذي انت فيه قبلية ذاتية تكون بين اجزاء الزمان فان تقدم بعض اجزاء
الزمان على بعض انما يكون بحسب الذات لا بحسب الزمان فلا يلزم ان يكون للزمان
زمان فقوله ما دل على زمان شامل لجميع الافعال وقوله قبل زمانك يخرج ما عداه
والمراد بالموصول الفعل فلا ينتقض بمثل امس وبالدلالة ما هو بحسب
الوضع فلا ينتقض بنحو لم يضرب وجمعه بان ضربت ضربت مبني على الفتح خبر مبتدا
محذوف اي هو يعني الماضي مبني على الفتح لفظا كضرب او تقديرا كغزى واما البناء
على الحركة دون السكون الذي هو الاصل في المبني فلمشابهة المضارع في وقوعه
موقع الاسم نحو زيد ضرب في موضع ضارب وشرطا وجزاء نحو ان ضربتني ضربتك
في موضع ان تضربني اضربك واما الفتح فلكونه اخف الحركات مع غير الضمير المرفوع
المتحرك فانه مبني على السكون معه نحو ضربن الى ضربنا كراهة اجتماع اربع حركات
فيما هو كالكلمة الواحدة لشدة اتصال الفاعل بفعله وانما قيد الضمير المرفوع بالمتحرك
احترازا عن مثل ضربا فانه ايضا مبني على الفتح ومع غير الواو فانه يضم معها لمجانستها
الى الماضي

138

لفظا كضربوا او تقديرا كرموا المضارع ما اشبه اي فعل اشبه الاسم باحد حروف
نايت اي حال كونه ملتبسا باحد حروف اتين في اوايله يعني الحروف التي جمعها كلمة
نايت وهذه المشابهة انما يكون لوقوعه اي لوقوع ذلك الفعل مشتركا بين زماني
الحال والاستقبال على الصحيح كوقوع الاسم مشتركا بين المعاني المتعددة كالعين وتخصيصه
بالجر عطف على وقوعه اي وتلك المشابهة انما يكون لوقوع الفعل مشتركا وتخصيصه
باحد من زماني الحال والاستقبال يعني الاستقبال بالسين فانه للاستقبال القريب
او سوف فانه للاستقبال البعيد كما كان الاسم يخصص باحد معانيه بواسطة القرينة
وانما عرف المضارع بمشابهة الاسم لانه لم يسم مضارعا الا لهذه اذ معنى المضارعة
في اللغة المشابهة مشتقة من الضرع كان كلا الشبيهين ارتضعا من ضرع واحد
فهما اخوان رضاعا فالهمزة من الحروف الاربعة للمتكلم مفردا مذكرا كان او مؤنثا
مثل اضرب والنون له اي للمتكلم اذا كان مع غيره واحدا كان او ذلك
الغير او اكثر مثل نضرب وكانهما ماخوذان من انا ونحن والتاء للمخاطب واحدا
كان او مثنى او مجموعا مذكرا كان او مؤنثا وللمؤنث الواحدة والمؤنثين غيبة
اي حال كون المؤنث والمؤنثين غايبات او ذوي غيبة والياء للغايب
غيرهما اي غير القسمين المذكورين وهما واحد المؤنث ومثناه فقوله غيرهما اي غير القسمين
المذكورين بالجر على البدلية من الغايب لانه وان لم يعرف بالاضافة موغل لكنه
خرجت بها عن النكارة المعرفة فهو في قوة النكرة الموصوفة او بالنصب
حال وهو الاولى لموافقة السابق وحروف المضارعة مضمومة في الرباعي
اي فيما ماضيه على اربعة احرف اصلية كيدحرج او لا كيخرج ومفتوحة فيما سواه

انعکوه فیما سواه ای فیما سوی ما مضیه علی اربعة احرف مثل یتدحرج ویستخرج ونحوهما
ولا یعرب من الفعل غیره ای غیر المضارع لعدم علة الاعراب فیه ولما کان هذا الکلام
فی قوة قولنا وانما یعرب المضارع صح ان یتعلق به قوله اذا لم یتصل به نون
تاکید ثقیلة کانت او خفیفة ولا نون جمع المؤنث لانه اذا اتصل به احدهما
یکون مبنیا لان نون التاکید لشدة الاتصال بمنزلة جزء الکلمة فلو دخل الاعراب
قبلها لزم دخوله فی وسط الکلمة ولو دخل علیها لزم دخوله علی کلمة اخری حقیقة
ولان نون جمع المؤنث فی المضارع یقتضی ان یکون ما قبلها ساکنا تشابهها
نون جمع المؤنث فی الماضی فلا یقبل الاعراب واعرابه رفع ونصب یشارک
الاسم فیها وجزم یختص به کالجر بالاسم فالصحیح منه وهو عند النحاة ما لم یکن
حرفه الاخیر حرف علة المجرد عن ضمیر بارز مرفوع متصل به للتثنیة مذکرا
کان او مؤنثا مثل یضربان وتضربان والجمع المذکر مثل یضربون وتضربون
والمؤنث یضربن وتضربن والمخاطب المؤنث مثل تضربین فهذه اربع
صیغ یضرب فی الواحد الغائب المذکر وتضرب فی الموضعین فی الواحد الغائب
المؤنث والواحد المخاطب المذکر واضرب فی المتکلم الواحد ونضرب فی المتکلم
مع الغیر بالضمة فی حال الرفع والفتحة فی حال النصب لفظا ای حال کون
الضمة والفتحة لفظیین والسکون فی حال الجزم مثل یضرب ولن یضرب و
لم یضرب والمضارع المتصل به ذلک ای الضمیر البارز المرفوع وذلک
فی خمس مواضع بالنون حالة الرفع وحذفها ای بحذف النون حالتی الجزم و
النصب فان النصب فیه تابع للجزم کما ان فی الاسماء تابع للجر مثل یضربان

وتضربان ویضربون وتضربون وتضربین ولم تضربا ولن تضربا الخ والمضارع المعتل
الآخر بالواو والیاء بالضمة تقدیرا فی حال الرفع لان الضمة علی الواو والیاء
ثقیلة تقول یدعو ویرمی والفتحة لفظا فی حال النصب لخفة الفتحة نحو لن یدعو و
لن یرمی والحذف ای بحذف الواو والیاء فی حالة الجزم لان الجازم لما لم یجد
حرکة اسقط الحرف المناسب لها نحو لم یدع ولم یرم والمضارع المعتل الآخر
بالالف بالضمة والفتحة تقدیرا لان الالف لا یقبل الحرکة تقول یرضی ولن یرضی
والحذف ای بحذف الالف فی حال الجزم تقول لم یرض ویرتفع المضارع
اذا تجرد عن الناصب والجازم نحو یقوم زید سواء کان العامل فیه هذا التجرد
کما هو المتبادر من عبارته وذلک مذهب الکوفیین وسواء کان العامل فیه وقوعه
موقع الاسم کما زید یضرب ای ضارب او مررت برجل یضرب او رایت رجلا یضرب
وانما ارتفع لوقوعه موقع الاسم لانه اذن یکون کالاسم فاعطی اسبق اعراب
الاسم واقواه وهو الرفع وذلک مذهب البصریین واورد علیهم انه یرتفع فی
مواضع لا یقع فیها موقع الاسم کما فی الصلة نحو الذی یضرب وفی نحو سیقوم وسوف
یقوم وفی خبر کاد نحو کاد زید یقوم وفی نحو یقوم الزیدان واجیب عن نحو الذی
یضرب ویقوم الزیدان بانه واقع موقعه لانک تقول الذی ضارب هو علی
ان ضارب خبر مبتدا مقدم علیه وکذا قائمان الزیدان ویکفینا وقوعه موقع
الاسم وان کان الاعراب مع تقدیره اسما غیر الاعراب مع تقدیره فعلا وعن
نحو سیقوم ان سیقوم مع السین واقع موقع الاسم لا یقوم وحده والسین صار
کاحد اجزاء الکلمة وسوف فی حکم السین وعن نحو کاد زید یقوم ان الاصل فیه الاسم

وانما عدل عن الاصل لمجیء فی باب افعال المقاربة ان شاء الله تعالی وینتصب
ای المضارع بعد بأن ملفوظة ولن قال الفراء اصله لا ابدل الالف نونا
وقال الخلیل لا ان فقصر کایش فی ای شیء وقال سیبویه انه حرف برأسه
واذن قیل اصله اذ ان فخفف وقیل اذ الظرفیة فنونت عوضا عن المضاف
الیه وکی وبان مقدرة بعد حتی نحو سرت حتی ادخلها وبعد لام کی نحو سرت
لادخلها وبعد لام الجحود وهی اللام الجارة الزائدة فی خبر کان المنفی نحو ما کان
الله لیعذبهم لان هذه الثلثة جارة فیمتنع دخولها علی الفعل الا بجعله مصدرا
بتقدیر ان المصدریة وبعد الفاء نحو زرنی فاکرمک وبعد الواو نحو لا تاکل
السمک وتشرب اللبن وبعد او نحو لالزمنک او تعطینی حقی فان الفاء
والواو عاطفتان واقعتان بعد الانشاء وقد امتنع عطف الخبر علی الانشاء فجعل
مؤولا لیکون من عطف المفرد علی المفرد المفهوم من ذلک الانشاء فیکون المعنی
فی زرنی فاکرمک لیکن زیارة منک فاکرام منی ایاک وفی لا تاکل السمک
وتشرب اللبن لا یکن منک اکل السمک وشرب اللبن معه فان التی ینتصب المضارع
مثل اریدان تحسن الی مثال النصب بالفتحة ومثل ان تصوموا مثال النصب
بحذف النون وکلمة ان التی تقع بعد العلم اذا لم یکن بمعنی الظن فهی ان المخففة
من ان المثقلة لان المخففة للتحقیق فتناسب العلم بخلاف الناصبة فانها للرجاء
والطمع فلا تناسبه ولیست ای ان الواقعة بعد العلم هذه ای ان الناصبة
نحو علمت ان سیقوم وان لا یقوم وان التی تقع بعد الظن ففیها الوجهان لان الظن
باعتبار دلالته علی غلبة الوقوع یلائم ان المخففة الدالة علی التحقیق وباعتبار

عدم التیقن یلائم ان المصدریة فیصح وقوع کلیهما فیجری فی ان التی بعده الوجهان
ولن مثل لن ابرح ومعناها ای معنی لن نفی المستقبل نفیا مؤکدا لا نفیا مؤبدا
والا یلزم ان یکون فی قوله تعالی فلن ابرح الارض حتی یاذن لی ابی تناقض
لان لن یقتضی التابید وحتی یاذن الانتهاء واذن التی ینتصب بها المضارع
اذا لم یعتمد ما بعدها علی ما قبلها ای لم یکن ما بعدها معمولا لما قبلها فانه اذا اعتمد
ما بعدها علی ما قبلها لا ینتصب لانها لضعفها لا یقدر ان یعمل فیما اعتمد علی ما قبلها فصار
کانه سبقها حکما وکان عطف علی لم یعتمد ای ینتصب بها المضارع اذا لم یعتمد
ما بعدها علی ما قبلها واذا کان الفعل المذکور بعدها مستقبلا لکونها جوابا وجزاء
وهما لا یمکنان الا فی الاستقبال فان فقد احد الشرطین نحو انا اذن اکرمک
وکقولک لمن یحدثک اذن اظنک کاذبا او کلاما کقولک لمن یحدثک انا اذن
اظنک کاذبا وجب الرفع مثل قولک لمن قال اسلمت اذن تدخل الجنة مثال
لا یحتمل الا الاستقبال فقوله اذن مبتدا وقوله اذا لم یعتمد ظرف
للانتصاب الملحوظ منها کما اشرنا الیه وقوله مثل اذن تدخل الجنة خبر المبتدا
فتمثیل اذن بهذا المثال علی طریقة تمثیلات اخواتها الا انه لما کان انتصاب
المضارع بها مشروطا بشرطین اشار الیهما فیما بین المبتدا والخبر واذا وقعت
ای اذن بعد الواو والفاء فالوجهان جائزان النصب بناء علی ضعف الاعتماد
بالعطف لاستقلال المعطوف لانه جملة والرفع باعتبار الاعتماد بالعطف
وان ضعف وکی التی ینتصب بها المضارع مثل اسلمت کی ادخل الجنة
ومعناها السببیة ای سببیة ما قبلها لما بعدها کسببیة الاسلام لدخول

الجنة في المثال المذكور وحتى التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان اذا كان
المضارع مستقبلا بالنظر الى ما قبلها وان كان بالنظر الى زمان التكلم ماضيا
او حالا او مستقبلا بمعنى كي اى حال كون حتى بمعنى كي للسببية او الى ان
لانتهاء الغاية مثل اسلمت حتى ادخل الجنة مثال لحتى بمعنى كي والاستقبال المضارع
بالنظر الى ما قبله وبالنظر الى زمان التكلم ايضا وكنت سرت حتى ادخل البلد
مثال لحتى بمعنى كي او الى والاستقبال المضارع بالنظر الى ما قبله واما بالنظر الى
زمان التكلم فيحتمل ان يكون ماضيا او حالا او استقبالا واسير حتى تغيب
الشمس مثال لحتى بمعنى الى والاستقبال ما بعدها فان اردت الحال تحقيقا
اى بطريق التحقيق بان يكون هى زمان التكلم بعينه وسيجى مثاله او حكاية اى
بطريق الحكاية كما تقول كنت سرت امس حتى ادخل البلد فادخل في هذا
الموضع حكاية الحال الماضية كانك كنت في زمان الدخول حكيت هذه العبارة
وتحكيها في زمان التكلم على ما كنت تحكيه وكان ما بعد حتى في هذه العبارة
مرفوعا فابقيته على ما كان عليه وحكيته ففي زمان الحكاية ايضا يكون مرفوعا
اذ لا يمكن ح تقدير ان لانها علم الاستقبال كانت اى حتى عند هذه الارادة
حرف ابتداء لا جارة ولا عاطفة ومعنى كونها حرف ابتداء ان بعدها ابتداء كلام
مستانف لان يقدر بعدها مبتدا ليكون الفعل خبره ليكون حتى داخلة على
الاسم كما توهمه بعضهم فترفع اى ما بعد حتى لعدم الناصب والجازم ووجب السببية
اى كون ما قبلها سببا لما بعدها ليحصل الاتصال المعنوى وان فات الاتصال
اللفظي مثل مرض فلان حتى لا يرجونه الآن مثال لما اريد الحال تحقيقا فانه

قصد به نفي الرجاء في زمان التكلم ومن ثم اى من اجل هذين الامرين
اى كون حتى عند ارادة الحال حرف ابتداء ووجوب سببية ما قبلها لما
بعدها امتنع نظرا الى الامر الاول الرفع اى رفع ما بعد حتى في قولك كان سيرى
حتى ادخلها في وقت حصول كان الناقصة في هذا القول بان يجعل كان فيه
ناقصة لا تامة لانها لما كانت حرف ابتداء انقطع ما بعدها عما قبلها فيبقى
الناقصة بلا خبر فيفسد المعنى وامتنع الرفع نظرا الى الامر الثاني في قولك اسرت
حتى تدخلها لانه ح يكون ما بعدها جزما استئنافا مقطوعا بوقوعه وما قبلها سبب
لما بعدها وهو مشكوك فيه لوجود حرف الاستفهام فيلزم الحكم بوقوع المسبب
مع الشك في وقوع السبب وهو محال وجاز في وقت حصول كان التامة
كان سيرى حتى ادخلها فان معناه ثبت سيرى فانا ادخل الآن ولا فساد فيه
وجاز ايهم سار حتى يدخلها بالرفع لان السير في هذا المقام محقق والشك
انما هو في تعيين الفاعل فيجوز ان يكون السبب متحقق الحصول فقوله ايهم عطف
بتقدير جاز على جاز في التامة لا على كان سيرى حتى ادخلها لعدم صلاحية
تقييده بقوله في التامة كالمعطوف عليه وفي بعض النسخ هكذا وجاز في كان
سيرى حتى ادخلها في التامة اى جاز الرفع في هذا التركيب في وقت حصول كان
التامة فعلى هذا قوله ايهم سار عطف على كان سيرى ولا فساد فيه ولام كي
التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان مثل اسلمت لادخل الجنة وانما يقدر ان
بعدها لانها جارة ولام الجحود التي ينتصب بعدها المضارع هي لام تاكيد
للنفي بعد النفي لكان نظرا مثل وما كان الله ليعذبهم اى معنى لم لم يكن ليفعل هو

مصدر معطوف على مصدر آخر مفهوم مما قبل الفاء واما نحو ما تاتينا فتحدثنا اى
ايضا جارة ولهذا يقدر بعدها ان فان قيل اذا صار الفعل بمعنى المصدر بان المقدرة
فكيف يصح الحمل قيل على حذف مضاف من الاسم اى ما كان صنعة الله تعذيبهم
او من الجزاى ما كان الله ذا تعذيبهم او على تاويل المصدر باسم الفاعل اى
ما كان الله معذبهم والفاء التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان فتقدير ان
بعدها لانتصاب المضارع مشروط بشرطين احدهما السببية اى سببية ما قبلها
لما بعدها لان العدول عن الرفع الى النصب للتنصيص على السببية حيث يدل
تغير اللفظ على تغير المعنى فاذا لم يقصد السببية لا يحتاج الى الدلالة عليها والثاني
ان يكون قبلها اى قبل الفاء احد الاشياء الستة ليبعد بتقدم الانشاء او
ما في معناه من النفي المستدعي جوابا عن توهم كون ما بعدها جملة معطوفة على
الجملة السابقة امر نحو زرني فاكرمك اى ليكن منك زيارة فاكرام مني
او نهي نحو لا تشتمني فاضربك اى لا يكن منك شتم فضرب مني ويندرج فيهما
الدعاء نحو اللهم اغفر لي فافوز ولا تؤاخذني فاهلك او استفهام نحو هل عندكم
ماء فاشربه اى هل يكون منكم ماء فشرب مني او نفي نحو ما تاتينا فتحدثنا اى
ليس منك اتيان فتحديث ويندرج فيه التحضيض نحو لولا انزل اليه ملك فيكون
معه نذيرا لاستلزامه نفي فعل فيندرج في النفي او تمني نحو ليت لي مالا فانفقه اى
ليت لي ثبوت مال فانفاق مني ويدخل فيه ما وقع على صيغة الترجي نحو لعلي ابلغ
الاسباب اسباب السموات فاطلع بالنصب على قراءة حفص او عرض نحو
الا تنزل فتصيب خيرا اى لا يكون منك نزول فاصابة خير ففي جملة هذه
المواضع معنى السببية مقصود والفاء تدل عليها وما بعد الفاء في تاويل

مصدر معطوف على مصدر آخر مفهوم مما قبل الفاء واما نحو ما تزال تاتينا فتحدثنا اى
والحق بالمجاز فاستريحا بنصب الفعل بعد الواو على تقدم احد الاشياء الستة
الشئ والواو التي ينتصب المضارع بتقدير ان بعدها مشروط بشرطين احدهما
الجمعية اى مصاحبة ما قبلها لما بعدها والا فالواو للجمع دائما وثانيهما ان
يكون قبلها اى قبل الواو مثل ذلك اى ما يماثل الواقع قبل الفاء في كونه احد
الاشياء الستة المذكورة وامثلتها امثلة الفاء بعينها بابدال الفاء بالواو
كما تقول مثلا زرني واكرمك اى ليجتمع الزيارة والاكرام ولا تاكل السمك وتشرب
اللبن اى لا يجتمع منك اكل السمك مع شرب اللبن وعلى هذا القياس واو
التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان شرطا معنى الى ان او الا ان اى بشرط
ان يكون بمعنى الى او الا الداخلتين على ان المقدرة بعدها لا ان اى ايضا داخل
في مفهومها والا يلزم من تقدير ان بعدها تكرار نحو لالزمنك او تعطيني حقي اى
الى ان تعطيني او الا ان تعطيني حقي فسيبويه يقدرها بالا بتقدير مضاف اى لالزمنك
الا وقت ان تعطيني حقي وغيره يقدرها بالى بتاويل مصدر مجرور بها والتي
بمعنى الى اى لالزمنك الى اعطائك حقي والعاطفة اى الحروف العاطفة
مطلقا سواء كانت من حروف العاطفة المذكورة او لا كثم واذا كانت
منها فمن غير اشتراط ما ذكر من الشروط لصحة تقدير ان بعدها اى ينتصب المضارع
بها بتقدير ان اذا كان المعطوف عليه اسما صريحا نحو اعجبني ضربك زيدا
وتشتمه فتشتمه او ثم تشتمه ليس من الحروف المذكورة وتقدير ان بعد الواو
والفاء ليس مشروطا بالشروط المذكورة فيهما فقوله والعاطفة اذا كان

وقوعاً فهو معطوف على اول المعدودات الناصبة تقدير ان يعني قوله حتى اذا كان
مستقبلاً او على قوله او هو او شرط معنى الى ان وقيل هو مجرور معطوف على
حتى في قوله وبان مقدرة بعد حتى والظاهر ان هذا اولى وان كان ابعد بحسب اللفظ لكنه
اقرب بحسب المعنى لانه على تقدير الاول اي جعل العاطفة اعم مما ذكرنا يلزم ان ذكر حكم
يذكر في التفصيل ما لم يكن في الاجمال وان خصت به يلزم تخصيص الحكم وليس في
الواقع تخصيصه به كما سبق من جريانه في ثم ايضاً ويرد عليه انه كان المناسب على ذكرها
مرتين مرة في الاجمال ومرة في التفصيل كساير ما ذكرنا ويجوز اظهاران مع لام كي
نحو جئتك لان تكرمني ومع ما الحق بها من اللام الزائدة نحو اردت لان تقوم ومع
الحروف العاطفة نحو اعجبني قيامك وان تذهب لان هذه الثلثة تدخل على اسم
صريح نحو جئتك للاكرام واعجبني ضرب زيد وغضبه واردت لضربك فجاز ان يظهر
معها ما يقلب الفعل الى اسم صريح وهو ان المصدرية واما لام الجحود فلما لم يدخل
على الاسم الصريح لم يظهر بعدها ان وكذا حتى لان الاغلب فيها ان يستعمل بمعنى كي وهي
بهذا المعنى لا يدخل على اسم صريح وحمل عليها التي بمعنى الى لان المعنى الاول اغلب في
التي يليها المضارع واما الواو والفاء واو فلانها لما اقتضت نصب ما بعدها
للتنصيص على معنى السببية والجمعية والانتهاء كعوامل النصب فلم يظهر الناصب بعدها
ويجب اظهاران مع لا الداخلة على المضارع المنصوب بها في صورة دخول اللام
بمعنى كي عليها اي على لا نحو لئلا يعلم لاستكراه اللامين المتواليين لام كي ولام لا نحو قوله تعالى
لئلا يعلم واعلم ان الناصبة يضمر في غير المواضع المذكورة كثيراً من غير عمل لضعفها نحو
قولهم تسمع بالمعيدي خير من ان تراه او مع عمل مع الشذوذ كقوله الا ايهذا اللائمي
لم الاحضر الوغى واشهد اللذات هل انت مخلدي

احضر الوغى في رواية النصب ولكن ليس بقياس كما في تلك المواضع ولذلك
لم يذكرها ويجزم اي المضارع بلم ولما ولام الامر ولا المستعملة في معنى النهي
احتراز عما استعمل في معنى النفي وهذه الكلمات تجزم فعلاً واحداً وكلم المجازاة
اي ويجزم المضارع بكلم المجازاة اي كلمات الشرط والجزاء التي بعضها من الاسماء وبعضها
من الحروف ولهذا اختار لفظ الكلم والمجزوم بها فعلان وهي اي كلم المجازاة ان
ومهما واذ ما وحيثما فاذ وحيث يجزم بهما المضارع مع ما واما بدونها فلا واين ومتى
ومما يجزم بها المضارع مطلقاً سواء كانا مع ما او لا وما ومن واي وانى واما انجزام
المضارع مع كيفما واذا فشاذ لم يجئ في كلامهم على وجه الاطراد اما مع كيفما فلان معناه
عموم الاحوال فاذا قلت كيفما تقرأ اقرأ كان معناه على اي حال وكيفية تقرأ انت انا
ايضاً اقرأ عليها ومن المتعذر استواء قراءة قارئين في جميع الاحوال والكيفيات
واما مع اذا فلان كلمات الشرط انما يجزم لتضمنها معنى ان التي هي موضوعة للابهام واذا
موضوعة للامر المقطوع به وبان مقدرة عطف على قوله بلم اي ويجزم المضارع بان
مقدرة ويجيء بيانه ان شاء الله فلم تقلب المضارع ماضياً ونفيه اي نفي المضارع و
لا يبعد لو جعل الضمير الى ما هو اقرب عني ماضياً ولما مثلها اي مثل لم في هذا القلب
والنفي ويختص اي لما بالاستغراق اي استغراق ازمنة الماضي من وقت الانتفاء
الى وقت التكلم بما تقول ندم فلان ولم ينفعه الندم اي عقيب ندمه ولا يلزم استمرار
انتفاع الندم الى وقت التكلم بها واذا قلت ندم ولما ينفعه الندم افاد استمرار ذلك المنفي
الى وقت التكلم بها وجواز حذف الفعل اي ويختص ايضاً لما بجواز حذف الفعل
بعدها اذا دل عليه دليل نحو شارفت المدينة ولما اي ولما ادخلها ويختص ايضاً بعدم

دخول ادوات الشرط عليها فلا تقول ان لما يضرب ومن لما يضرب كما تقول ان لم يضرب
ومن لم يضرب وكان ذلك لكونها فاصلة قوية بين العامل ومعموله ويختص ايضاً باستعمالها
غالباً في المتوقع اي ينفي بها فعل مترقب متوقع تقول لمن يتوقع ركوب الامير لما يركب وقد يستعمل في
غير المتوقع ايضاً نحو ندم ولما ينفعه الندم ولام الامر هي اللام المطلوب بها الفعل ويدخل
فيها لام الدعاء نحو ليقض ربك وهي مكسورة وفتحها لغة وقد تسكن بعد الواو والفاء وثم
نحو ولتأت طائفة اخرى لم يصلوا فليصلوا وثم ليقضوا ولا النهي هي لا المطلوب
بها الترك اي ترك الفعل وفي بعض النسخ ولا النهي ضدها اي لا النهي التي هي ضد لام الامر هي التي
يطلب بها ترك الفعل وهو يدخل على جميع انواع المضارع المبني للفاعل والمفعول مخاطباً او غايباً
او متكلماً وكلم المجازاة المذكورة من قبل تدخل على الفعلين لسببية الفعل الاول ومسببية الفعل
الثاني اي لجعل الفعل الاول سبباً والثاني مسبباً وفي شرح المفصل كلم المجازاة ما تدخل على
شيئين ليجعل الاول سبباً للثاني ولا شك ان كلم المجازاة لا يجعل الشيء سبباً لشيء فالمراد بجعلها
الشيء سبباً ان المتكلم اعتبر سببية شيء لشيء وجعل كلم المجازاة دالة عليها ولا يلزم ان يكون الفعل
الاول سبباً حقيقياً للثاني لا خارجاً ولا ذهناً بل ينبغي ان يعتبر المتكلم بينهما نسبة يصح بها
ان يورد هما في صورة السبب والمسبب بل الملزوم واللازم كقولك ان تشتمني اكرمك فالشتم
ليس سبباً حقيقياً للاكرام والاكرام مسبباً حقيقياً له لا ذهناً ولا خارجاً لكن المتكلم اعتبر
تلك النسبة بينهما اظهاراً لمكارم الاخلاق يعني انه مما يمكن ان يصير الشتم الذي هو سبب الاهانة
عند الناس سبب الاكرام عنده ويسميان اي هذان الفعلان اولهما شرطاً لانه شرط لتحقق
الثاني وثانيهما جزاء من حيث انه يبتني على الاول ابتناء الجزاء على الفعل فان كانا اي الشرط
والجزاء مضارعين نحو ان تزرني ازرك او الاول فقط مضارعاً نحو ان تزرني

فقد زرتك فالجزم واجب في المضارع لدخول الجازم وهو ان او ما يتضمنها مع صلاحية المحل
وان كان الثاني مضارعاً فالوجهان اي ففيه الوجهان الجزم لتعلقه بالجازم وهو اداة
الشرط والرفع لضعف التعلق لحيلولة الماضي والفصل بغير المعمول نحو ان اتاني زيد آتيه
او آتيه واذا كان الجزاء ماضياً بغير قد لفظاً تفصيل الماضي نحو ان خرجت خرجت او
معنى نحو ان خرجت لم اخرج ويحتمل ان يكون تفصيلاً لقد اي لم يقترن بقد سواء كان قد ملفوظاً
كقوله تعالى ان يسرق فقد سرق اخ له من قبل او مقدراً كقوله تعالى ان كان
قميصه قد من قبل فصدقت اي فقد صدقت لم يجز الفاء في الجزاء لتحقق تاثير
حرف الشرط فيه بقلب معناه الى الاستقبال فاستغنوا فيه عن الرابطة كقولك ان اكرمتني
اكرمتك وان اكرمتني لم اكرمك وانما قال بغير قد ليخرج عنه الماضي المحقق الذي لا يستقيم
ان يكون للشرط تاثير فيه كقولك ان اكرمتني اليوم فقد اكرمتك امس لوجوب دخول الفاء
فيه وان كان اي الجزاء مضارعاً مثبتاً او منفياً بلا احتراز عما اذا كان منفياً بلم فانه
مندرج فيما سبق لكونه ماضياً معنى او بلن حيث يجب فيه الفاء لعدم تاثير اداة
الشرط فيه معنى فالوجهان الاتيان بالفاء وتركها لان اداة الشرط لم تؤثر في تغيير
معناه كما تؤثر في الماضي فيؤتى بالفاء واثرت في تغيير المعنى حيث خلصت المعنى
للاستقبال فيترك الفاء لوجود التاثير من وجه وان لم يكن قوياً نحو قوله تعالى ان يكن
منكم الف يغلبوا الفين ومن عاد فينتقم الله منه والا اي وان لم يكن الجزاء
ماضياً او مضارعاً المذكورين فالفاء لازمة فيه لان الجزاء ح اما ماض بقد
لفظاً كما تقول ان اكرمتني اليوم فقد اكرمتك امس او تقديراً كما تقول ان اكرمتني اليوم
فاكرمتك امس بتقدير فقد اكرمتك وعلى كل تقدير لا تاثير لحرف الشرط في الماضي

فيحتاج الى رابطة الفاء واما جملة اسمية او امر او نهي او دعاء او استفهام او مضارع
منفي بما او لم او لن الى غير ذلك كالتمني والعرض وفي جميع هذه المواضع لا تأثير لحرف
الشرط في الجزاء فاحتاج الى الفاء ويجيء اذا التي للمفاجاة مع الجملة الاسمية
التي وقعت جزاء موضع الفاء لان معناها قريب من معنى الفاء لانها تنبئ عن حدوث
امر بعد امر ففيها معنى الفاء التعقيبية ولكن الفاء اكثر وانما اشترط اسمية الجملة الجزائية
لاختصاصها بها لان اذا الشرطية مختصة بالفعلية فاختصت هذه بالاسمية فرقا
بينهما كقوله تعالى وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون اي
فهم يقنطون وان التي ينجزم بها المضارع حال كونها مقدرة انما كانت مقدرة
بعد الامر نحو زرني اكرمك اي ان تزرني اكرمك والنهي نحو لا تفعل الشر يكن خيرا
لك اي ان لا تفعل لم يكن خيرا لك والاستفهام نحو هل عندكم ماء اشربه لان المعنى ان يكن
عندكم ماء اشربه والتمني نحو ليت لي مالا انفقه لان المعنى ان يكن لي مال انفقه
والعرض نحو الا تنزل تصب خيرا اي ان تنزل تصب خيرا اذا كان المضارع الواقع
بعد هذه الاشياء الخمسة صالحا لان يكون سببا لما تقدم وقصد السببية
اي سببية ما تقدم له في تقدير ان مع مضارع يؤخذ مما تقدم وجعل المضارع
الواقع بعد هذه الاشياء جزاء له وانما اختص تقدير ان بما بعد هذه الاشياء
لانها تدل على الطلب والطلب غالبا يتعلق بمطلوب يترتب عليه فائدة يكون ذلك
المطلوب سببا لها وهي مسببة له فاذا كان المضارع الواقع بعدها تلك الفائدة
وقصد سببية الفعل المطلوب بتلك الاشياء لها قدر ان مع ذلك الفعل وجعل
المضارع الواقع بعدها جزاء فيجزم بها نحو اسلم تدخل الجنة فان المطلوب باسلم

هو الاسلام وهو مطلوب فائدته دخول الجنة فهو سبب لها وقصد اداء تلك السببية
فقدر ان مع الفعل المأخوذ من اسلم وجعل تدخل الجنة جزاء له فكانه قيل ان تسلم تدخل
الجنة ونحو لا تكفر تدخل الجنة اي الا تكفر تدخل الجنة لان النهي قرينة الفعل المنفي
لا المثبت ولهذا امتنع لا تكفر تدخل النار عند الجمهور خلافا للكسائي فانه لا يمتنع
ذلك عنده فامتناعه عند الجمهور لان التقدير على ما عرفت ان لا تكفر تدخل النار وهو
ظاهر الفساد واما عدم امتناعه عند الكسائي فلانه يقول معناه بحسب العرف ان تكفر
تدخل النار فالعرف في هذه المواضع قرينة الشرط المثبت والعرف قرينة قوية هذا اذا
كان قصدت السببية واما اذا لم يقصد لم يجز الجزم بل يجب ان يرفع اما بالصفة ان كان
صالحا للوصفية كقوله تعالى فهب لي من لدنك وليا يرثني فيمن قرأ مرفوعا
اي وليا وارثا او بالحال كذلك كقوله تعالى فذرهم في طغيانهم يعمهون اي عامهين او بالاستئناف
كقول الشاعر • وقال رائدهم ارسوا نزاولها • فكل حتف امرئ يجري بمقدار •
الامر هكذا في بعض النسخ وفي بعضها مثال الامر وكان المراد بصيغة الامر فانهم يطلقون امثلة
الماضي وامثلة المضارع ويريدون صيغها وفي بعض الشروح انما قال مثال الامر
لان الامر كما اشتهر في هذا النوع من الافعال اشتهر في المعنى المصدري ايضا فاراد النص
على المقصود وهو في اصطلاح النحويين والاصوليين مخصوص بالامر بالصيغة
كذا ذكره المص في شرحه صيغة يطلب بها الفعل شامل لكل امر غائبا او مخاطبا او
متكلما معلوما او مجهولا من الفاعل احتراز عن المجهول مطلقا فانه يطلب به الفعل عن
المفعول لا عن الفاعل المخاطب احتراز عن الغائب والمتكلم بحذف حرف
المضارعة نحو مثل قوله تعالى فبذلك فلتفرحوا فيمن قرأ بالتاء صيغة الخطاب

احتراز عن

ومن مثل صه ورويد وحكم آخره اي الامر في الحقيقة عند البصريين الوقف والبناء على السكون
لانتفاء ما يقتضي اعرابه وهو حرف المضارعة لان مشابهته للاسم المقتضي للاعراب انما هي بسببه
وفي الصورة حكم المجزوم اي مثل حكم المضارع المجزوم في اسكان الصحيح وسقوط النون الاعراب
وحرف العلة لانه لما شابه ما فيه اللام من المجزوم معنى اعطي حكمه تقول اضرب اضربا اضربوا
واخش واغز وارم كما تقول لم تضرب لم تضربا لم تضربوا ولم تخش ولم تغز ولم ترم
وذهب الكوفيون الى انه معرب مجزوم بلام مقدر فان كان بعده اي بعد حرف المضارعة
او بعد حذفه متحرك اسكن آخره وجعل ما بقي امرا تقول في تعد عد وفي تضارب ضارب
ولم يذكر المصنف هذا القسم لظهوره وان كان بعده حرف ساكن وليس المضارع برباعي
والمراد بالرباعي ههنا ما يكون ماضيه على اربعة احرف من الابنية فيه وانما هو باب
الافعال لا غير زدت همزة وصل على ما بقي بعد حرف المضارعة ليتوصل بها — حذف ج
الى النطق بالساكن حال كون تلك الهمزة مضمومة ان كان بعده اي بعد الساكن
ضمة دفعا للالتباس بالمضارع على تقدير الفتح فانه اذا قيل اقتل بفتح الهمزة — في اقتل ج
التبس بالواحد المتكلم المجهول وبالماضي المجهول من الرباعي او اقيل اقتل بكسر التاء
ومكسورة فيما سواه اي سوى ساكن بعده ضمة فانه لو ضم في مثل اضرب التبس
بالماضي المجهول من الاضراب ولو فتح لالتبس بالامر منه ولو ضم في اعلم لالتبس بالمضارع
المجهول ولو فتح بالماضي الرباعي نحو اقتل مثال لما يكون بعده حرف المضارعة ضمة
واضرب مثال لما يكون بعده كسرة واعلم مثال لما يكون بعده فتحة وان كان رباعيا — كان ج
فمفتوحة اي فالهمزة مفتوحة لانها همزة اصل ردت لارتفاع موجب
حذفها وهو اجتماع همزتين في المتكلم الواحد لا همزة وصل مقطوعة لذلك

بصيغة فعل ما لم يسم فاعله اي فعل المفعول الذي لم يذكر فاعله واضافة الفاعل اليه لادنى
ملابسة او على حذف مضاف اي فاعل فعل الواقع عليه ولا يبعد ان يراد بالموصول
الفعل الذي لم يذكر فاعله ويكون اضافة الفعل اليه بيانية وهو ما حذف فاعله واقيم
المفعول مقامه ولم يذكر هذا القيد ههنا اكتفاء بذكره فيما سبق فان كان الفعل
الذي اريد حذف فاعله واقامة المفعول مقامه ماضيا غيرت صيغته دفعا للبس بان
ضم اوله وكسر ما قبل آخره مثل ضرب ودحرج واعلم واختير هذا النوع من التغيير لان
معناه غريب فاختير له وزن غريب لم يوجد في الاوزان لخروج عن الضمة الى الكسرة وهو وزن
فعل لخروج من الكسرة الى الضمة وان كان غريبا يدل على غرابة المعنى ايضا لكن الخروج
من الكسرة الى الضمة اثقل فلا ضرورة في اختياره بعد حصول المقصود بما اخف منه ويضم
الثالث مع همزة الوصل نحو انطلق واقتدر واستخرج لئلا يلتبس في الدرج بالامر من ذلك
الباب ويضم الثاني مع التاء مثل تعلم وتجوهل وتدحرج لئلا يلتبس بصيغة مضارع
علمت وجاهلت ودحرجت خوف اللبس هذا علة لقوله ويضم الثالث والثاني
ومعتل العين اي ما يكون عينه فقط معتلا لئلا يرد عليه مثل طوي وروي من اللفيف
فانه لا يعل عينه لئلا يفضي الى اجتماع اعلالين مثل طوي ويروي قيل الاصوب
ان يقال معتل العين المنقلبة عينه الفا لئلا يرد عليه مثل عور وصيد وانما خص معتل
العين بالذكر لزيادة غموض واختلاف في المبني للفاعل منه كما ذكر وتبعية ذكر
معتل العين في المبني للمفعول وان لم يكن فيه ما ذكرنا الافصح فيه قيل وبيع اصلهما قول
وبيع نقل الكسرة من العين الى ما قبلها بعد حذف حركته فصار بيع وقول فابدل واو
قول ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فصار قيل وجاء الاشمام وهو فصيح في نحو

قيل وبيع وفي شرح الرضي حقيقة هذا الاشمام ان تنحو بكسرة فاء الفعل نحو الضمة فتميل
الياء الساكنة بعدها نحو الواو قليلا اذ هي تابعة لحركة ما قبلها هذا مراد النحاة والقراء
بالاشمام في هذا الموضع وقال بعضهم الاشمام ههنا كالاشمام حالة الوقف اعني ضم الشفتين
فقط مع كسر الفاء كسرا خالصا وهذا خلاف المشهور عند الفريقين وقال بعضهم هو ان تاتي
بضمة خالصة بعدها ياء ساكنة وهذا ايضا غير مشهور عندهم والغرض من الاشمام
الايذان بان الاصل الضم في اوائل هذه الحروف وجاء الواو ايضا على ضعف
فقيل قول وبوع بالاسكان بلا نقل وجعل الواو والياء لسكونهما وانضمام ما قبلهما ومثله اي
مثل باب الماضي المجهول من معتل العين من الثلاثي المجرد باب الماضي المجهول من معتل العين
من باب الافتعال والانفعال نحو اختير وانقيد في مجيء اللغات الثلث فيه اذ يقال
وقيد فيهما مثل قيل وبيع بلا تفاوت دون استخير واقيم اذ ليس في ذلك مثل
قيل وبيع بسكون ما قبل حرف العلة فيهما في الاصل اذ اصلهما استخير واقوم بالواو
والياء المكسورتين والقياس فيهما اذا سكن ما قبلهما ان ينقل حركتهما
اليه ويقلب العين ياء اذا كانت واوا فيقال استخير واقيم لغة واحدة وان كان
اي الفعل الذي اريد حذف فاعله واقامة المفعول مقامه مضارعا ضم اوله
وموقوف المضارعة نحو يضرب ويكرم ويلتزم ويستخرج ويدحرج وفتح ما قبل
آخره لخفة الفتحة وثقل المضارع بالزيادة ومعتل العين المبني للمفعول يقلب العين
فيه الفا ان كانت واوا او ياء نحو يقال ويباع ويختار وينقاد ويستجار ويقام لتحركهما
حقيقة او حكما وانفتاح ما قبلها المتعدي وغير المتعدي فالمتعدي من الفعل
ما يتوقف فهمه على متعلق اي امر غير الفاعل يتعلق الفعل به ويتوقف فهمه عليه

يابيع

الى الفاعل له

فان كل فعل لابد له من فاعل وفهمه موقوف عليه فهمه لكن نسبة الفعل اليه بطريق الصدور
والقيام والاسناد فيقال هذا الفعل صادر عن الفاعل وقايم به ومسند اليه و
لا يقال في الاصطلاح انه متعلق به فان التعلق نسبة الفعل الى غير الفاعل فالحاصل
ان فهم الفعل ان كان موقوفا على فهم غير الفاعل فهو المتعدي كضرب فان فهمه موقوف
على تعقل المضروب لا يمكن تعقله الا بعد تعقله بخلاف الزمان والمكان والغاية وهيئة الفاعل او
المفعول فان فهم الفعل وتعقله بدون هذه الامور ممكن وغير المتعدي بخلافه اي
بخلاف المتعدي يعني لا يتوقف فهمه على فهم امر غير الفاعل كقعد فانه وان كان له
تعلق بكل واحد من الزمان والمكان والغاية وهيئة الفاعل لكن فهمه مع الغفلة عن هذه
اي العلة والمراد المفعول له
المتعلقات جائز وغير المتعدي يصير متعديا اما بالهمزة نحو اذهبت زيدا او
بتضعيف العين نحو فرحت زيدا او بالف المفاعلة نحو ماشيته او بسين
الاستفعال نحو استخرجته او بحرف الجر نحو ذهبت بزيد والمتعدي يكون متعديا
الى مفعول واحد كضرب وهذا في الكلام كثير والى اثنين ثانيهما غير الاول كاعطى والى
اثنين ثانيهما عين الاول فيما صدق عليه نحو علم والى مفاعيل ثلثة كاعلم واري بمعنى
اعلم وهما اصلان في هذا القسم فانهما كانا قبل الهمزة متعديين الى مفعولين فلما
ادخلت عليهما الهمزة زاد مفعول آخر يقال له المفعول الاول واما الافعال الا خر وهو
انبأ ونبأ وخبر واخبر وحدث فليست اصلا في التعدية الى ثلثة بل تعديتها
اليها انما هي بواسطة اشتمالها على معنى الاعلام وهذه الافعال المتعدية الى ثلثة
مفاعيل مفعولها الاول كمفعولي باب اعطيت في جواز الاقتصار عليه كقولك اعلمت
زيدا والاستغناء عنه كقولك اعلمت عمرا منطلقا والثاني والثالث من مفعوليها

ادخال

مفاعيل

كمفعولي علمت في وجوب ذكر احدهما عند الآخر وجواز تركهما معا افعال القلوب
وسمي افعال الشك واليقين ايضا كانهم ارادوا بالشك الظن والا فلا شك من هذه
الافعال بمعنى الشك المقتضي تساوي الطرفين وهي ظننت وحسبت وخلت وهذه
الثلثة للظن وزعمت وهي تكون تارة للظن وتارة للعلم وعلمت ورأيت ووجدت وهذه
الثلثة للعلم تدخل اي هذه الافعال على الجملة الاسمية لبيان ما هي اي تلك الجملة من
حيث الاخبار بها ناشية عنه من الظن والعلم كما اذا قلت علمت زيدا فاضلا فقولك
علمت لبيان ان ما نشأت هذه الجملة عنه حين تكلمت بها واخبرت بها عن قيام زيد
انما هو العلم واذا قلت ظننت زيدا فاضلا فقولك ظننت لبيان ان منشأ الاخبار بهذه الجملة
هو الظن وكذلك بواقي الافعال فتنصب اي هذه الافعال الجزئين اي جزئي الجملة
الاسمية المسند والمسند اليه على انهما مفعول لها ومن خصايصها اي جمع خصيصة وهي
ما يختص بالشيء ولا يوجد في غيره اي من خصايص افعال القلوب انه اذا ذكر احدهما
ذكر الآخر فلا يقتصر على احد مفعوليها وسبب ذلك مع كونهما في الاصل مبتدأ وخبرا وحذف
المبتدأ او الخبر غير قليل ان المفعولين معا بمنزلة اسم واحد لان مضمونهما معا هو المفعول به
في الحقيقة فلو حذف احدهما كان كحذف بعض اجزاء الكلمة الواحدة ومع هذا فقد ورد
ذلك مع القرينة على قلة اما حذف المفعول الاول فكما في قوله تعالى ولا يحسبن الذين
يبخلون بما آتيهم الله من فضله هو خيرا لهم على قراءة ولا يحسبن بالياء المنقوطة
من تحت نقطتين اي البخلين هو لا بخلهم هو خيرا لهم فحذف بخلهم الذي هو المفعول الاول
واما حذف الثاني فكما في قول الشاعر لا تخلنا على غرائك انا طالما قد وشى بنا
الاعداء اي لا تخلنا جازعين فحذف جازعين الذي هو المفعول الثاني بخلاف

باب اعطيت فانه يجوز الاقتصار على احدهما مطلقا يقال فلان يعطي الدنانير من
غير ذكر المعطى له ويعطي الفقراء من غير ذكر المعطى وقد يحذفان معا كقولك فلان يعطي
ويكسو اذ يستفاد من مثله فائدة بدون المفعولين بخلاف مفعولي باب علمت فانك
لا تحذفهما نسيا منسيا فلا تقول علمت وظننت لعدم الفائدة اذ من المعلوم ان الانسان
لا يخلو عن العلم والظن واما مع قيام قرينة فلا باس بحذفهما نحو من يسمع يخل اي يخل مسموعه
صادقا ومنها اي من خصايص افعال القلوب جواز الالغاء اي ابطال عملها اذا
توسطت بين مفعوليها نحو زيد ظننت قايم او تأخرت عنهما نحو زيد قايم ظننت وانما
يجوز الالغاء على التقديرين لاستقلال الجزئين الصالحين لان يكونا مبتدأ وخبرا
او مفعولين لها كلاما تاما على تقدير الالغاء وجعلهما مبتدأ وخبرا مع ضعف عملها
بالتوسط او التأخر وقد نقل الالغاء عند التقديم ايضا نحو ظننت زيد قايم لكن
الجمهور على انه لا يجوز وهذه الافعال على تقدير الغائها في معنى الظرف بمعنى زيد قايم
ظننت زيد قايم في ظني وفي قوله جواز الالغاء اشارة الى جواز اعمالها ايضا على
تقدير التوسط والتأخر وفي بعض الشروح ان الاعمال اولى على تقدير التوسط وفي
بعضها انهما متساويان والالغاء اولى على تقدير التأخر وقد يمتنع الالغاء فيما اذا
توسطت بين الفعل ومرفوعه نحو ضرب احسب زيد وبين اسم الفاعل ومعموله نحو
لست بمكرم احسب زيدا وبين معمولي ان نحو ان زيدا احسب قايم وبين سوف
ومصحوبها نحو سوف احسب يقوم زيد وبين المعطوف والمعطوف عليه نحو جاءني زيد
واحسب عمرو ولا شك ان الغاءها في هذه الصور واجب فلهذا قيد جوازه
المصنف عن جواز الاعمال ايضا بقوله اذا توسطت يعني بين معموليها او تأخرت

كقولي علمت في وجوب ذكر احدهما عند الآخر وجواز تركهما معا افعال القلوب
وتسمى افعال الشك واليقين ايضا كما نعم اراده وابا الشك الظن والا فلا شي من هذه
الافعال بمعنى الشك المقتضي تساوي الطرفين وهي ظننت وحسبت وخلت وهذه
الثلثة للظن وزعمت وهي تكون تارة للظن وتارة للعلم وعلمت ورأيت ووجدت وهذه
الثلثة للعلم تدخل اي هذه الافعال على الجملة الاسمية لبيان ما هي اي تلك الجملة من
حيث الاخبار بها ناشئة عنه من الظن والعلم كما اذا قلت علمت زيدا قائما فقولك
علمت لبيان ان ما انشأت بهذه الجملة عنه حين تكلمت بها واخبرت بها عن قيام زيد
انما هو العلم واذا قلت ظننت زيدا قائما فقولك ظننت لبيان ان منشأ الاخبار بهذه الجملة
هو الظن وكذلك بواقي الافعال فتنصب اي هذه الافعال الجزئين اي جزئي الجملة
الاسمية المسند والمسند اليه على انهما مفعول لها ومن خصايصها اي جمع خصيصة وهي
ما يختص بالشيء ولا يوجد في غيره اي من خصايص افعال القلوب انه اذا ذكر احدهما
ذكر الآخر فلا يقتصر على احد مفعوليها وسبب ذلك مع كونهما في الاصل مبتدأ وخبرا وحذف
المبتدأ او الخبر غير قليل ان المفعولين معا بمنزلة اسم واحد لان مضمونهما معا هو المفعول به
في الحقيقة فلو حذف احدهما كان كحذف بعض اجزاء الكلمة الواحدة ومع هذا فقد ورد
ذلك مع القرينة على قلة اما حذف المفعول الاول فكما في قوله تعالى ولا يحسبن الذين
يبخلون بما آتيهم الله من فضله هو خيرا لهم على قراءة ولا يحسبن بالياء المنقوطة
من تحت نقطتين اي لا يحسبن هؤلاء الباخلين بخلهم هو خيرا لهم فحذف بخلهم الذي هو المفعول الاول
واما حذف الثاني فكما في قول الشاعر لا تخلنا على غرائك انا طالما قد وشى بنا
الاعداء اي لا تخلنا جازعين فحذف جازعين الذي هو المفعول الثاني بخلاف

باب اعطيت فانه يجوز الاقتصار على احدهما مطلقا يقال فلان يعطي الدنانير من
غير ذكر المعطى له ويعطي الفقراء من غير ذكر المعطى وقد يحذفان معا كقولك فلان يعطي
ويكسو اذ يستفاد من مثله فائدة بدون المفعولين بخلاف مفعولي باب علمت فانك
لا تحذفهما نسيا منسيا فلا تقول علمت وظننت لعدم الفائدة اذ من المعلوم ان الانسان
لا يخلو عن العلم والظن واما مع قيام قرينة فلا باس بحذفهما نحو من يسمع يخل اي يخل مسموعه
صادقا ومنها اي من خصايص افعال القلوب جواز الالغاء اي ابطال عملها اذا
توسطت بين مفعوليها نحو زيد ظننت قائم او تاخرت عنهما نحو زيد قائم ظننت وانما
يجوز الالغاء على التقديرين لاستقلال الجزئين الصالحين لان يكونا مبتدأ وخبرا
او مفعولين لها كلاما تاما على تقدير الالغاء وجعلهما مبتدأ وخبرا مع ضعف عملها
بالتوسط او التاخر وقد نقل الالغاء عند التقديم ايضا نحو ظننت زيد قائم لكن
الجمهور على انه لا يجوز و [illegible] ضمير الظرف بمعنى زيد قائم
ظننته زيد قائم في ظ [illegible] جواز اعمالها ايضا على
تقدير التوسط [illegible] اولى على تقدير التوسط وفي
بعضها انما مت [illegible] على تقدير التاخر وقد يقع الالغاء فيما اذا
توسطت بين الفعل ومرفوعه نحو ضرب احب زيد وبين اسم الفاعل ومعموله نحو
ليت بكرم احب زيدا وبين معمولي ان نحو ان زيدا احب قايم وبين سوف
ومصحوبها نحو سوف احب يقوم زيد وبين المعطوف والمعطوف عليه نحو جاءني زيد
واحب عمرو ولا شك ان الغائها في هذه الصور واجب فلهذا قيد جواز
المستثنى عن جواز الاعمال ايضا بقوله اذا توسطت يعني بين معموليها او تاخرت

يعني عنها وانما خص هذه الالغاء اي خص بالذكر مع ان مطلقه ايضا من خصايصها لشيوعه و
كثرة وقوعه ومنها اي ومن خصايص افعال القلوب انها تعلق وتعليقها وجوب
ابطال عملها لفظا دون معنى بسبب وقوعها قبل معنى الاستفهام بلا واسطة كما في
مثاله او بواسطة كما اذا قبل المضاف الى ما فيه معنى الاستفهام نحو علمت غلام من انت
وقبل النفي الداخل على معمولها وقبل اللام اي لام الابتداء الداخلة على معمولها
مثل علمت ازيد عندك ام عمرو للتعليق بالاستفهام وترك مثال اخويها بالمقايسة
فمثال النفي علمت ما زيد في الدار ومثال اللام علمت لزيد منطلق وانما تعلق قبل هذه
الثلثة لان هذه الثلثة تقع في صدر الجملة وضعا فاقتضت بقاء صورة الجملة
وهذه الافعال توجب تغيرها بنصب جزئيها فوجب التوفيق باعتبار احدهما
لفظا والآخر معنى فمن حيث اللفظ روعي الاستفهام والنفي ولام الابتداء ومن حيث
المعنى روعي هذه الافعال والتعليق ماخوذ من قولهم امراة معلقة اي مفقودة الزوج
تكون كالشيء المعلق لا مع الزوج لفقدانه ولا بلا زوج لتجويزها وجوده على الزوج
فالفعل المعلق لا مع الرجوع ممنوع من العمل لفظا عامل معنى وتقدير الان معنى علمت
لزيد قايم علمت قيام زيد كما كان كذلك عند انتصاب الجزئين ومن ثم جاز
عطف الجملة المنصوبة جزآها على الجملة التعليقية نحو علمت لزيد قايم وبكرا قاعدا
والفرق بين الالغاء والتعليق من وجهين احدهما ان الالغاء جايز لا واجب
والتعليق واجب والثاني ان الالغاء ابطال العمل في اللفظ والمعنى والتعليق ابطال العمل
في اللفظ لا في المعنى ومنها اي من خصايص افعال القلوب انه يجوز ان يكون فاعلها اي
فاعل افعال القلوب ومفعولها ضميرين متصلين لشيء واحد وانما قيد بكونهما متصلين لانه

اذا كان احدهما منفصلا لم يختص جواز اجتماعهما بفعل دون آخر نحو اياك ظلمت مثل علمتني
منطلقا وعلمتك منطلقا ولا يجوز ذلك في سائر الافعال فلا يقال ضربتني و
شتمتني بل يقال ضربت نفسي وشتمت نفسي وذلك لان اصل الفاعل ان يكون مؤثرا و
المفعول به متأثرا واصل المؤثر ان يغاير المتأثر فان اتحدا معنى كره اتفاقهما لفظا فقصد
مع اتحادهما معنى تغايرهما لفظا بقدر الامكان فمن ثم قالوا ضربت نفسي ولم يقولوا ضربتني
فان الفاعل والمفعول فيه ليسا بمتغايرين بقدر الامكان لاتفاقهما من حيث كل واحد منهما
ضميرا متصلا بخلاف ضربت نفسي فان النفس باضافتها الى ضمير المتكلم صار كانها غيره لغلبة
مغايرة المضاف للمضاف اليه فصار الفاعل والمفعول فيه متغايرين بقدر الامكان واما
افعال القلوب فان المفعول به فيها ليس المنصوب الاول في الحقيقة بل مضمون الجملة فجاز
اتفاقهما لفظا لانهما ليسا في الحقيقة فاعلا ومفعولا به ومما اجري مجرى افعال القلوب
فقدتني وعدمتني لانهما نقيضا وجدتني فحملا عليه حمل النقيض على النقيض وكذلك
اجري رأى البصرية والحلمية على رأى القلبية فجوز فيهما ما جوز فيه من كون فاعلهما
ومفعولهما ضميرين لشيء واحد كقول الشاعر • ولقد اراني للرماح دريئة
من عن يميني تارة وامامي • وقوله تعالى اني اراني اعصر خمرا ولبعضها اي
لبعض افعال القلوب ما عدا حسبت وخلت وزعمت معنى آخر قريب من معنى
الاول وهي اي العلم او الظن بحيث يمكن ان يتوهم انه بهذا المعنى ايضا متعدى الى
مفعولين وانما قيدنا بذلك ليكون لا وجه لتخصيص البعض لان لكل واحد معنى آخر فان
خلت جاء بمعنى صرت ذا خال وحسبت بمعنى صرت احسب وزعمت بمعنى كفلت
يتعدى به اي بذلك المعنى الآخر الى مفعول واحد لا الى اثنين فظننت بمعنى اتهمت

من الظنة بمعنى التهمة فظننت زيدا بمعنى اتهمته اي اخذته مكان الوهمي والوهم
نوع من العلم ومنه قوله تعالى وما هو على الغيب بظنين اي بمتهم وعلمت بمعنى
عرفت تقول علمت زيدا بمعنى عرفت شخصه وهو العلم بنفس الشيء من غير حكم عليه
ورايت بمعنى ابصرت ومعنى ابصرت قريب من معنى علمت بالحاسة ومنه قوله تعالى
فانظر ماذا ترى ووجدت بمعنى اصبت تقول وجدت الضالة اي
اصبتها وعلمتها بالحاسة وانما كان مراده ان لها معان آخر قريبة من معنى
العلم والظن لم يتعرض لها بمعنى صار مشتوق الشقة العليا ولو وجدت
جدة ووجدت موجدة ووجدت وجدا اي استغنيت وغضبت وحزنت
لانها ليس بمعنى العلم والظن الافعال الناقصة انما سميت ناقصة لانها لا يتم بمرفوعها
كالافعال الغير الناقصة ما وضع اي افعال وضعت لتقرير الفاعل على صفة اي
العمدة فيما وضعت له هذه الافعال هو تقرير الفاعل على صفة ولا شك
ان هذه الصفة خارجة عن ذلك التقرير الذي هو العمدة في الموضوع له لان ذلك
التقرير نسبة بين الفاعل والصفة فكل من طرفيها خارج عنها فخرج عن الحد
الافعال التامة لانها موضوعة لصفة وتقرير الفاعل عليها فكل من الصفة
والتقرير عمدة فيما وضعت له لا التقرير وحده وانما جعل التقرير المذكور
عمدة الموضوع له في الافعال الناقصة لا تمامه لاشتمالها على معان زائدة على ذلك
التقرير كالزمان في الكل والانتقال والدوام والاستمرار في بعضها ولو جعل الموضوع له
جزئيات ذلك التقرير فنقول صار مثلا موضوع لتقرير الفاعل على صفة على وجه
الانتقال اليه في الزمان الماضي وكذا كل فعل منها فلا شك ان كل جزئي تمام الموضوع له

بالنسبة الى ما هو موضوع له والصفة خارجة عنه فخرج الافعال التامة منها ولا يبعد
ان يجعل اللام في قوله لتقرير الفاعل للغرض لا صلة الوضع ولا شك ان الغرض
من وضع الافعال الناقصة هو التقرير المذكور لا الصفات بخلاف الافعال التامة
فان الغرض من وضعها مجموعهما لا التقرير فحسب كما عرفت فخرجت عن حدها فظهر مما ذكرنا
ان هذا الحد لا يحتاج الى قيد زائد لاخراج الافعال التامة اصلا وهي اي الافعال
الناقصة كان وصار واصبح وامسى واضحى وظل وبات وآض وعاد
وغدا وراح ومازال ومابرح وما انفك ومافتئ بالهمزة وقيل بالياء
ومادام وليس ولم يذكر سيبويه منها سوى كان وصار ومادام وليس ثم
قال وما كان نحوهن من الفعل مما لم يستغن عن الخبر والظاهر انها غير محصورة وقد
تضمن كثير من الافعال التامة معنى الناقصة كما تقول تم التسعة بهذا عشرة اي صير عشرة تامة
وكمل زيد عالما اي صار زيد عالما كاملا وقد جاء في قولهم ما جاءت حاجتك ناقصة ضميرها
اسمها وحاجتك خبرها اما بان يكون ما نافية وجاءت بمعنى كانت وفيها ضمير لما تقدم من
العوارض ونحوها اي لم يكن هذه على قدر ما تحتاج اليه او استفهامية والضمير فيما جاءت يعود
اليها وانما انث باعتبار خبرها كما في من كانت امك ومعناه اية حاجة صارت
حاجتك وجاء ايضا قعد ناقصة في قولهم ارهف شفرته حتى قعدت اي صارت الشفرة
كانها حربة اي رمح قصير قال الاندلسي لا يتجاوز جاء وقعد الموضع الذي استعملها
العرب فيه خلافا للفراء وتدخل هذه الافعال وما كان نحوهن على الجملة الاسمية المركبة
من المبتدأ والخبر لاعطاء الخبر اي لاجل اعطائها الخبر حكم معناها اي معنى هذه الافعال
يعني اثره المترتب عليه مثل صار زيد غنيا فمعنى صار الانتقال وحكم معناه اي اثره

اللباب في الحق بها آض وعاد وغدا وراح فاسقطها عن البين اشارة
الى عدم الاعتداد بها لانها من الملحقات وما زال من زال يزال لا من زال يزول
فانه تامة وما برح بمعناه من برح اى زال ومنه البارحة لليلة الماضية
وما فتئ بمعناه وما انفك اى ما انفصل لاستمرار خبرها اى خبر تلك الافعال
لفاعلها قيل سمى اسمها فاعلا تنبيها على ان اسمها ليس بقسم على حدة من المرفوعات
كان خبرها قسم على حدة من المنصوبات مذ قبله اى قبل فاعلها خبرها
اى من وقت يمكن ان يقبل عادة فمعنى ما زال زيد امير استمرارا مارته من زمان
قابلية وصلاحية للامارة اما دلالتها على الاستمرار فلان النفي ماخوذ في معاني
هذه الافعال فاذا دخلت ادوات النفي عليها كانت معانيها نفي النفي ونفي النفي
استمرار الثبوت واعتبار الصلاحية والقابلية معلوم عقلا ويلزمها اى هذه
الافعال الاربعة اذا اريد بها استمرار ثبوت النفي بدخول ادواته عليها لفظا وهو
ظاهر او تقديرا كقوله تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف اى لا تفتؤ فانه لو لم يدخل
ادوات النفي عليها لم يلزم نفي النفي المستلزم للاستمرار المقصود منها وما دام
لتوقيت امر اى تعيينه بمدة ثبوت خبرها لفاعلها بان جعلت تلك المدة ظرف
زمان له وذلك لان لفظ ما مصدرية فهي مع ما بعدها في تاويل المصدر وتقدير
الزمان قبل المصادر كثير واذا قدر الزمان قبله فلا بد هنا من حصول كلام يفيد فائدة
تامة والى هذا اشار بقوله ومن ثم اى من اجل انه لتوقيت امر بمدة ثبوت
خبرها لفاعلها احتاج الى وجود كلام مستقل بالافادة لانه مع اسمه وخبره
ظرف والظرف فضلة غير مستقل بالافادة مثل اجلس ما دام زيد جالسا اى اجلس

مدة جلوس زيد فما دام لم يشترط بها دام بخلاف الافعال المصدرة بحرف النفي فانها مع اسمائها
واخبارها كلام مستقل بالافادة فلا حاجة الى وجود كلام وراءها وليس لنفي
مضمون الجملة حالا اى في زمان الحال مثل ليس زيد قائما اى الآن وهذا هو مذهب
الجمهور وقيل هي لنفي مضمون الجملة مطلقا وكذلك يقيد تارة بزمان الحال كما تقول
ليس زيد قائما الآن وتارة بزمان الماضي كقولهم ليس خلق الله تعالى مثله وتارة بزمان
المستقبل كقوله تعالى الا يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم وهذا مذهب
سيبويه ويجوز تقديم اخبارها اى اخبار الافعال الناقصة كلها على اسمائها اذ ليس
فيها الا تقديم المنصوب على المرفوع فيما عامله فعل فان اريد بجواز التقديم نفي
الضرورة على جانبي وجوده وعدمه فينبغي ان يقيد بمثل قولنا ما لم يعرض ما يقتضي
تقديمها عليها نحو كم كان مالك او تاخيرها عنها نحو صار عدوي صديقي وان اريد به نفي
الضرورة عن جانب العدم فقط فينبغي ان يقيد بمثل قولنا اذا لم يمنع مانع من التقديم وقد يجوز
ان يكون واجبا كالمثال المذكور وهي اى الافعال الناقصة في تقديمها اى تقديم اخبارها
عليها اى على نفس تلك الافعال واقعة على ثلاثة اقسام قسم يجوز تقديم اخبارها عليها وهو من
كان الى راح واحد عشر فعلا لكونها افعالا وجواز تقديم معمولها عليها لقوتها وقسم
لا يجوز تقديم اخبارها عليها وهو اى هذا القسم ما في اوله كلمة ما نافية كانت او مصدرية
اما اذا كانت نافية فلامتناع تقديم ما في حيز النفي لانه يقتضي الصدر واما
اذا كانت مصدرية فلامتناع تقديم معمول المصدر على نفس المصدر ويخالف هذا الحكم خلافا
ثابتا لابن كيسان بان يكون هذا الخلاف واقعا ظاهرا من جانبه لا من جانب الجمهور
كما يقتضيه باب المفاعلة لتقدمهم فكانه لا مخالفة منهم وذلك الخلاف منه في غير ما دام

فما دام لم يشترط ... [illegible]

المنصوب على المرفوع في الافعال ... [illegible]

لان اداة النفي لما دخلت على الفعل الذي معناه النفي افادت الثبوت فصار بمنزلة كان
فلا يلزم تقديم ما في حيز النفي بحسب المعنى وقسم مختلف فيه ظهر فيه الخلاف من الجمهور من بعضهم
مع بعض فان الافعال ههنا بمنع انتقال الفعل المقتضي لشاركته امرين في اصل الفعل صريحا وهو اي القسم
المختلف فيه كلمة ليس فالمبرد والكوفيون وابن السراج والجرجاني على انه لا يجوز مراعاة
للنفي اذ يمتنع تقديم معمول النفي عليه والبصريون وسيبويه والسيرافي والفارسي على انه يجوز بناء على
انه فعل وجواز تقديم معمول الفعل عليه وبين الطائفتين في حكم هذا القسم معارضة ومجادلة
وبهذا اندفع ما قيل كان من الواجب على المصنف ان يجعل ما في اوله ما النافية من القسم المختلف
فيه لوقوع الخلاف فيها من ابن كيسان افعال المقاربة ما وضع اي فعل وضع لدنو الخبر
اي للدلالة على قرب حصوله للفاعل رجاء منصوب على المصدرية بتقدير مضاف اي
دنو رجاء بان يكون ذلك الدنو بحسب رجاء المتكلم وطمعه حصول الخبر لا الجزم به فعسى في
قولك عسى زيد ان يخرج يدل على قرب حصول الخروج لزيد بسبب انك ترجو ذلك وتطمعه لانك
جازم به او وضع لدنو الخبر وقرب ثبوته للفاعل حصولا اي دنو حصول بان يكون اخبار المتكلم
بذلك الدنو لاشراف الخبر على حصوله للفاعل فكاد في قولك كاد زيد ان يخرج يدل على
قرب حصول الخروج لزيد لكنك توقن حصوله او وضع لدنو الخبر وقرب حصوله للفاعل
اخذا فيه اي دنو اخذ وشروع في الخبر بان يكون ذلك الدنو بسبب جزم المتكلم
بشروع الفاعل في الخبر بالتصدي لما يقتضي اليه فطفق في قولك طفق زيد يخرج
يدل على قرب حصول الخروج لزيد بسبب جزم المتكلم بشروعه فيما يقتضي اليه فالاول
اي ما وضع لدنو الخبر رجاء عسى قال سيبويه عسى طمع واشفاق فالطمع في المحبوب والاشفاق
في المكروه نحو عسيت ان اموت ومعنى الاشفاق الخوف وهو غير متصرف حيث لا يأتي منه مضارع

ومجهول وامر ونهي الى غير ذلك من الامثلة وانما لا يتصرف في عسى لتضمنه انشاء الطمع والرجاء
كلعل والانشاءات في الاغلب من معاني الحروف والحروف لا يتصرف فيها فتقول على
احد استعماليه عسى زيد ان يخرج وهو ان يكون بعده اسم ثم فعل مضارع مصدر بان
الاستقبالية تقوية لمعنى الترجي الذي هو توقع وجود الفعل في الاستقبال فزيد
اسم عسى وان يخرج في محل النصب الخبرية اي عسى زيد الخروج بتقدير مضاف اما في جانب
الاسم نحو عسى حال زيد الخروج او في جانب الخبر اي عسى زيد ذا الخروج لوجوب
صدق الخبر على الاسم وعلى هذا عسى ناقصة وقيل المضارع مع ان شبيهة بالمفعول
وليس بخبر لعدم صدقه على الاسم وتقدير المضاف الى الاسم تكلف وذلك لان المعنى الاصلي قارب
زيد ان يخرج اي الخروج ثم نقل الى انشاء الطمع فالمضارع مع ان وان لم يبق على المفعولية في
صورة الانشاء فهو شبيه بالمفعول الذي كان في صورة الخبر فانتصب لشبهه بالمفعول
وعسى على هذا تامة وقال الكوفيون ان يفعل في محل الرفع بدلا مما قبله بدل الاشتمال
لان فيه اجمالا ثم تفصيلا وفي ابهام الشيء ثم تفسيره وقع عظيم لذلك الشيء في النفس
وقال الشارح الرضي والذي ارى ان هذا وجه قريب وتقول على الاستعمال الآخر
عسى ان يخرج زيد بان تذكر مرفوع فقط وهو ما كان منصوبا في الاستعمال الاول
فاستغنى عن الخبر لاشتمال الاسم على المنسوب والمنسوب اليه كما استغنى في علمت ان زيدا
قائم عن المفعول الآخر فاقيم مقامهما فهي في هذا الاستعمال ناقصة وان اقتصر على المرفوع
من غير اقامته مقام المرفوع والمنصوب بمعنى قرب خروج زيد فهي تامة وههنا
احتمال آخر وهو ان يكون زيد مرفوعا بانه اسم عسى وفي يخرج ضمير يعود الى زيد و
ان يخرج في محل النصب بانه خبر عسى وآخر وهو ان يجعل ذلك من باب التنازع

بين عسى ويخرج في زيد فان اعمل الاول كان زيد اسم عسى وان يخرج خبره المقدم عليه
وان اعمل الثاني كان اسم عسى ما استكن فيه من ضمير زيد وخبره ان يخرج زيد فهي
على هذين الاحتمالين ناقصة ايضا وقد يحذف أن من الفعل المضارع في الاستعمال
الاول تشبيها لعسى بكاد فكما ان كاد زيد يخرج لم يذكر فيه أن كذلك عسى زيد يخرج لا يذكر فيه
أن كقولهم عسى الهم الذي امسيت فيه يكون وراءه فرج قريب كان الاصل ان
يكون وراءه فحذف أن دون الاستعمال الثاني لعدم مشابهة قولك عسى ان يخرج
زيد لقولك كاد زيد يخرج والثاني اي ما وضع لدنو الخبر دنو الحصول كاد تقول
كاد زيد يجيء فتخبر عن دنو الخبر لعلمك باشرافه على الحصول للفاعل في الحال ففاعله
اسم محض كما هو الاصل وخبره فعل مضارع ليدل على قرب حصول الخبر من الحال
باعتبار احد معنييه من غير أن لدلالته على الاستقبال المنافي للحال وقد تدخل ان على
خبر كاد تشبيها له بعسى كما يحذف ان عن خبر عسى تشبيها له بكاد كقولهم شعر
قد كاد من طول البلى ان يمصحا • فلما كان كل واحد منهما مشابها للآخر اعطي
لكل منهما حكم الآخر من وجه واذا دخل النفي على كاد فهو اي كاد كالافعال اي
كسائر الافعال في افادة اداة النفي نفي مضمونها على القول الاصح ماضيا كان او
مستقبلا وقيل نفيه اي نفي كاد يكون للاثبات مطلقا ماضيا كان او مستقبلا في [illegible]
الماضي كقوله تعالى وما كادوا يفعلون فان المراد اثبات الفعل لانهم فعلوا بدليل قوله تعالى
فذبحوها واما في المضارع فلتخطئة الشعراء قول ذي الرمة شعر • لم يكد
رسيس الهوى من حب مية يبرح بانه يدل على زوال رسيس الهوى • و
لتسليم تخطئتهم وتغييره قوله لم يكد بقوله لم اجد فلولا كان نفي كاد للاثبات

لما خطأوه ولما غيره لتخطئتهم واجيب عن الاول بان قوله وما كادوا يفعلون يدل
على انتفاء الذبح وانتفاء القرب منه في وقت ما وقوله فذبحوها قرينة تدل على
ثبوت الذبح بعد انتفائه وانتفاء القرب منه ولا تناقض بين انتفاء الشيء
في وقت وثبوته في وقت آخر وعن الثاني فلتخطئة بعض الفصحاء مخطئي ذي الرمة
وذو الرمة في تسليم تخطئته روي عن عنبسة انه قال قدم ذو الرمة الكوفة
واعترض عليه ابن شبرمة فغيره قال عنبسة حدثت ابي بذلك فقال اخطأ
ابن شبرمة في انكاره عليه واخطأ ذو الرمة حين غيره انما هو كقوله تعالى لم
يكد يراها وانما هو لم يرها وقيل يكون اي النفي الداخل على كاد وما يشتق منه
في الماضي للاثبات وفي المستقبل كالافعال اي كسائر الافعال في افادة
النفي نفي مضمونه تمسكا في الدعوى الاولى بقوله تعالى وما كادوا يفعلون وقد
عرفت وجه التمسك والجواب عنه وفي الدعوى الثانية بقول ذي الرمة
اذا غير النأي المحبين لم يكد • رسيس الهوى من حب مية يبرح حيث اراد
بالنفي الداخل على يكاد انتفاء قرب رسيس الهوى عن البراح اي الزوال
فالنفي الداخل على يكاد كالنفي الداخل على سائر الافعال وهذا مسلم لكن لا يثبت
مدعاه بمجرد ذلك ما لم يثبت دعواه الاولى وقد عرفت وجه القدح فيه وفي
تمسكه عليها والثالث وهو ما وضع لدنو الخبر وقرب ثبوته للفاعل دنو
اخذ وشروع في الخبر طفق بمعنى اخذ في الفعل يقال طفق يطفق كعلم يعلم
طفقا وطفوقا وقد جاء طفق يطفق كضرب يضرب وكرب بفتح الراء
بمعنى قرب يقال كربت الشمس اذا دنت للغروب وجعل بمعنى طفق واخذ

بمعنى شرع وهي اي هذه الافعال الاربعة في الاستعمال مثل كاد في كون خبرها المضارع
بغير ان تقول طفق زيد او اخذ او كرب يفعل وجعل يقول وقال الله تعالى وطفقا
يخصفان واوشك بمعنى اسرع عطف وهي اي اوشك مثل عسى وكاد في
الاستعمال فتارة يستعمل استعمال عسى على وجهيه نحو اوشك زيد ان يجيء و
اوشك ان يجيء زيد وتارة يستعمل استعمال كاد بدون ان نحو اوشك زيد يجيء
فعل التعجب ما وضع لانشاء التعجب وفي بعض النسخ افعال التعجب وفي اكثر النسخ فعلا
التعجب بصيغة التثنية فافراد الفعل بالنظر الى ان التعريف للجنس وجمعه بالنظر الى كثرة
افراده وتثنيته بالنظر الى نوعي صيغته وعلى كل تقدير فالتعريف للجنس المفهوم في
ضمن التثنية والجمع ايضا فهو اي فعل وضع لان الكلام في قسم الافعال فلا ينتقض
الحد بقبل به درّه ودرّ ابا له لكن ينتقض بنحو قاتله الله من شاعر ولا شلّ عشره فانه
فعل وضع لانشاء التعجب وليس بمحض الدعاء الا ان يقال هذه الافعال ليست موضوعة
للتعجب بل استعملت فيه لكن بهو الوضع او المراد ما وضع لانشاء التعجب فحسب بحيث لا يستعمل
في غيره وما ذكر من مواد النقض فكثيرا ما يستعمل في الدعاء وله اي لفعل التعجب او لما
وضع لانشاء التعجب صيغتان احديهما صيغة الفعل الذي تضمنه تركيب ما افعله
واخريهما صيغة الفعل الذي تضمنه تركيب افعل به بشرط ان يكونا في هذين
التركيبين وهما اي فعلا التعجب غير متصرفين فلا يتغيران الى مضارع ومجهول
وتانيث وفي بعض النسخ وهي اي افعال التعجب غير متصرفة مثل ما احسن زيدا
او احسن بزيد ولا يبنيان اي فعلا التعجب الا مما يبنى منه افعل التفضيل
لمشابهتهما له من حيث ان كلا منهما للمبالغة والتاكيد وكذا لا يبنيان الا للفاعل

عل طفق

وابا له اي عيالا

كافعل التفضيل وقد شذ ما اشهى الطعام وما امقت الكذب ويتوصل في الفعل الممتنع
بناء صيغتي التعجب منه من رباعي او ثلاثي مزيد فيه او ثلاثي مجرد مما فيه لون او عيب
بمثل ما اشد استخراجه واشدد باستخراجه اي يتوصل بنائهما من فعل لا يمتنع بناؤهما
منه وجعل الممتنع مفعولا او مجرورا بالباء ولا يتصرف فيهما اي في صيغتي التعجب بتقديم
اي تقديم جائز فيما عدا صيغتي التعجب كتقديم المفعول او الجار والمجرور على الفعل و
تاخير اي تاخير جائز فيما عداهما كتاخير الفعل منهما وانما قيدنا التقديم والتاخير
بما قيدنا ليكون عدم التصرف بهما من خواص صيغتي التعجب فان المقام يقتضي بيان
الاحكام الخاصة بهما فلا يقال ما زيدا احسن ولا بزيد احسن لانهما بعد النقل الى
التعجب جريا مجرى الامثال فلا يغيران كما لا يغير الامثال قيل عدم التصرف بالتقديم
يستلزم عدم التصرف بالتاخير وبالعكس لان تقديم الشيء يستلزم تاخير غيره و
كذا تاخيره يستلزم تقديم غيره فلو اكتفى باحدهما لكفى واجيب بان ذكر التاخير
انما هو للتاكيد لا للتاسيس على ان كل واحد منهما وان لم ينفصل عن الآخر بالوجود
لكنه ينفصل عنه بالقصد فكانه اعتبر القصد ولا يتصرف فيهما بايقاع فصل بين
العامل والمعمول نحو ما احسن في الدار زيدا او اكرم اليوم بزيد لاجرائهما
مجرى الامثال كما سبق واجاز المازني الفصل بالظرف لما سمع من العرب
قولهم ما احسن بالرجل ان يصدق واجاز الاكثرون الفصل بكلمة كان مثل ما كان
احسن زيدا ومعناه انه كان له في الماضي حسن واقع دائم الا انه لم يتصل
بزمان التكلم بل كان دائما قبله وما ابتداء اي مبتدأ على ان يكون المصدر
بمعنى اسم المفعول او ذو ابتداء بتقدير المضاف وفي بعض النسخ وما ابتدائية

ومعناه ظاهر نكرة بمعنى شيء لان النكارة تناسب التعجب لانه يكون فيما خفي سببه عند سيبويه
وما بعدها اي ما بعد ما الخبر من باب شر اهر ذا ناب او موصولة اي ما موصولة
عند الاخفش والخبر محذوف اي الذي احسن زيدا اي جعله ذا احسن شيء
عظيم وقال الفراء ما استفهامية ما بعدها خبرها قال الشارح الرضي وهو
قوي من حيث المعنى لانه كان جهل سبب حسنه فاستفهم عنه وقد يستفاد من
الاستفهام معنى التعجب نحو وما ادريك ما يوم الدين واحسن بزيد فافعل صورته
امر ومعناه الماضي من افعل بمعنى صار ذا فعل كالحم اي صار ذا لحم وبه اي المجرور به
فاعل لهذا الفعل عند سيبويه والباء زائدة لازمة الا اذا كان المتعجب منه ان
مع صلتها نحو احسن ان يقول اي بان يقول على ما هو القياس فلا ضمير عند سيبويه
في افعل لان الفاعل واحد ليس الا وبه اي مجروره مفعول عند الاخفش لان احسن
بمعنى صير ذا حسن على ان يكون همزة الفعل للصيرورة والباء للتعدية اي لجعل اللازم
متعديا فالمعنى صيره ذا حسن او الباء زائدة على ان يكون احسن متعديا بنفسه ويكون
همزة احسن للتعدية كاخرج ففيه اي في الفعل ضمير هو فاعل اي احسن انت بزيد اي زيدا
اي اجعله حسنا بمعنى صفه به وقال الفراء وتبعه الزمخشري ان احسن امر لكل احد
بان يجعل زيدا حسنا وانما يجعله كذلك بان يصفه بالحسن فكانه قيل صفه بالحسن
كيف شئت فان فيه من جهات الحسن كل ما يمكن ان يكون في شخص افعال المدح والذم
يعني الافعال المشهورة عند النحاة بهذا اللقب ما وضع اي فعل وضع لانشاء
مدح او ذم فلم يكن مثل مدحته وذممته منها لانه لم يوضع للانشاء فمنها نعم و
بئس وهما في الاصل فعلان على وزن فعل بكسر العين وقد اطرد في لغة تميم في فعل

اذا كان فاؤه حرف حلق وعينه حلقيا اربع لغات احدها فعل بفتح الفاء وكسر العين وهي الاصل
والثانية فعل باسكان العين مع فتح الفاء والثالثة اسكان العين مع كسر
الفاء والرابعة بكسر الفاء اتباعا للعين والاكثر في هذين الفعلين عند بني تميم اذا
قصد بهما المدح والذم كسر الفاء واسكان العين قال سيبويه وكان عامة العرب اتفقوا
على لغة بني تميم وشرطهما اي شرط نعم وبئس ان يكون الفاعل معرفا باللام للعهد
الذهني وهي لواحد غير معين ابتداء ويصير معينا بذكر المخصوص بعده ويكون في الكلام
تفصيل بعد الاجمال ليكون اوقع في النفس نحو نعم الرجل زيد او يكون المضاف الى المعرف
بها اي باللام اما بغير واسطة نحو نعم صاحب الرجل زيد او بواسطة نحو نعم فرس غلام
الرجل او نعم وجه فرس غلام الرجل و يحكم جزأ او يكون مضمرا مميزا بنكرة منصوبة
مفردة او مضافة الى نكرة او معرفة اضافة لفظية نحو نعم رجلا او ضارب رجل
او زيد او حسن الوجه انت او مميزا بما بمعنى شيء منصوب المحل على التمييز مثل فنعما هي اي
نعم شيئا هي وقال الفراء وابو علي هي موصولة بمعنى الذي فاعل لنعم ويكون الصلة
باجمعها في فنعما هي محذوفة لان هي مخصوصة اي نعم الذي فعله هي اي الصدقات وقال سيبويه
والكسائي ما معرفة تامة بمعنى الشيء فالمعنى فنعما هي نعم الشيء هي فما هو الفاعل لكونه بمعنى
ذي اللام وهي مخصوصة وبعد ذلك الفاعل المخصوص بالمدح او الذم وبعديته انما
هي بحسب الغالب لانه قد يتقدم المخصوص فيقال زيد نعم الرجل صرح به في المفتاح وهو
اي المخصوص مبتدا ما قبله اي الجملة الواقعة قبله غالبا خبره ولم يحتج هذه الجملة
الواقعة خبرا الى ضمير المبتدا لقيام لام تعريف العهد مقامه او خبر مبتدا محذوف هو
هو مثل نعم الرجل زيد فزيد في هذا المثال اما مبتدا و نعم الرجل مقدما عليه خبره

واما خبر مبتدأ محذوف على تقدير سؤال فانه لما قيل نعم الرجل فكانه سئل من هو
فقيل زيد اى هو زيد فعلى الوجه الاول نعم الرجل زيد جملة واحدة وعلى الوجه الثاني
جملتان وشرطه اى شرط المخصوص يعني شرط وقوعه مخصوصا مطابقة الفاعل اى
مطابقته الفاعل ومطابقة الفاعل اياه في الجنس حقيقة او تأويلا وفي الافراد و
التثنية والجمع والتذكير والتأنيث لكونه عبارة عن الفاعل في المعنى نحو نعم الرجل زيد
ونعم الرجلان الزيدان ونعم الرجال الزيدون وبئست المرأة هند وبئست المرأتان
الهندان وبئست النساء الهندات وجوزوا ان يقال نعم المرأة هند وبئس المرأة
هند لانهما لما كانا غير متصرفين اشبها الحرف فلم يجب الحاق علامة التأنيث بهما وقوله تعالى
بئس مثل القوم الذين كذبوا جواب سؤال حيث وقع المخصوص اعني الذين
كذبوا جمعا مع افراد الفاعل وهو مثل القوم وشبهه مما لا يطابق المخصوص
متأول بتقدير مثل الذين كذبوا او يجعل الذين صفة للقوم وحذف المخصوص
اى بئس مثل القوم المكذبين مثلهم وقد يحذف المخصوص اذا علم بالقرينة مثل
قوله تعالى نعم العبد اى ايوب بقرينة ذكره في قصته وقوله تعالى فنعم الماهدون
اى نحن وساء مثل بئس في افادة الذم والشرائط والاحكام ومنها اى
ومن افعال المدح والذم حب في حبذا وهو اى حبذا مركب من حب الشيء
او حب اذا صار محبوبا ومن ذا وفاعله اى فاعل هذا الفعل ذا ولا يتغير اى
حبذا او فاعله او ذا لانه هو عليه فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث اذا كان المخصوص
مثنى او جمعا او مؤنثا لجريها مجرى الامثال التي لا تتغير فيقال حبذا الزيدان
وحبذا الزيدون وحبذا هند وبعده اى بعد حبذا المخصوص واعرابه

اى اعراب مخصوص حبذا كاعراب مخصوص نعم على الوجهين المذكورين ويجوز ان
يقع قبل المخصوص اى مخصوص حبذا او بعده اى بعد مخصوصه تمييز او حال
على وفق مخصوصه في الافراد والتثنية والجمع والتأنيث نحو حبذا رجلا
زيد وحبذا زيد رجلا وحبذا راكبا زيد وحبذا زيد راكبا وحبذا رجلين
او راكبين الزيدان وحبذا الزيدان رجلين او راكبين وحبذا امرأة
هند وحبذا هند امرأة والعامل في التمييز او الحال ما في حبذا من الفعلية
وذو الحال هو ذا لا زيد لان زيدا المخصوص والمخصوص لا يجيء الا بعد تمام
المدح والركوب من تمامه فالراكب حال من الفاعل لا من المخصوص الحرف
ما دل على معنى في غيره اى كلمة دلت على معنى حاصل في غيرها متعقل بالنسبة اليه
اى لا يكون مستقلا بالمفهومية بحيث يصلح لان يحكم عليه او به بل لا بد له في ذلك
من انضمام امر آخر اليه ومن ثم اى لاجل انه يدل على معنى في غيره احتاج
في جزئيته للكلام ركنا كان او غيره الى اسم يتعقل معناه بالنسبة اليه نحو من
البصرة او فعل كذلك نحو قد ضرب حروف الجر ما وضع للافضاء بفعل اى ايصال
فان معنى الافضاء الوصول والمتعدي بالباء صار معناه الايصال او معناه
اى معنى الفعل وهو كل شيء استنبط منه معنى الفعل كاسم الفاعل والمفعول و
الصفة المشبهة والمصدر والظرف والجار والمجرور وغير ذلك الى ما يليه
سواء كان اسما صريحا مثل مررت بزيد وانا مار بزيد او كان في تأويل
الاسم كقوله تعالى وَضَاقَتْ عَلَيْهِمُ الأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ اى برحبها و
سميت هذه الحروف حروف الاضافة ايضا لانها تضيف الفعل او معناه

الى ما يليه وحروف الجر لانها تجر معاني الافعال الى ما يليها او لان اثرها فيما يليه الجر
وهي اي حروف الجر من والى وحتى وفي ذكر هذه الحروف على سبيل
الحكاية لانه ليس لها اسماء خاصة يعبر بها عنها والباء واللام ذكرهما
باسميهما لوجودهما وكذلك ذكر الواو والتاء والكاف باسمائها حيث
وجدت بخلاف ما بقي منها ورب وواوها اي الواو التي يقدر بعدها رب
وفي عدها من حروف الجر تسامح وواو القسم وتاؤه وعن وعلى والكاف
ومذ ومنذ وخلا وعدا وحاشا فالعشرة الاولى لا تكون الا حرفا و
الخمسة التي يليها تكون حرفا واسما والثلثة البواقي تكون حرفا وفعلا فمن
للابتداء اي لابتداء الغاية والمراد بالغاية المسافة اطلاقا لاسم الجزء
على الكل اذ لا معنى لابتداء النهاية وقيل كثيرا ما يطلقون الغاية ويريدون بها
الغرض والمقصود فالمراد بها الفعل لانه غرض الفاعل ومقصوده وهذا الابتداء اما من
المكان نحو سرت من البصرة او من الزمان نحو صمت من يوم الجمعة وعلامة من الابتدائية
صحة ايراد الى او ما يفيد فايدتها في مقابلتها نحو سرت من البصرة الى الكوفة
ونحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم لان معنى اعوذ بالله التجئ اليه والتبيين بالجر
عطف على الابتداء اي وتجئ من للتبيين ايضا اي لاظهار المقصود من امر مبهم وعلامته
صحة وضع الموصول في موضعه مثل فاجتنبوا الرجس من الاوثان فانك لو قلت
فاجتنبوا الرجس الذي هو الوثن لاستقام والتبعيض اي وتجئ من للتبعيض و
علامته صحة وضع بعض مكانه نحو اخذت من الدراهم اي بعض الدراهم وزايدة
عطف على قوله للابتداء فانه مرفوع بالخبرية وزيادتها لا تكون الا في غير الكلام

الموجب نحو ما جاءني من احد وهل جاءك من احد خلافا للكوفيين والاخفش فانهم
يجوزون زيادتها في الموجب ايضا مستدلين بقولهم قد كان من مطر فاجاب عن استدلالهم
بقوله وقد كان من مطر وشبهه مما يتوهم منه زيادة من في الكلام الموجب متاول
بكونها للتبعيض او التبيين اي قد كان بعض مطر او شيء من مطر او هو وارد على سبيل
الحكاية كان قائلا قال هل كان من مطر فاجاب بانه قد كان من مطر والى
للانتهاء اي لانتهاء الغاية فهي بهذا المعنى مقابلة لمن سواء كان في المكان نحو
خرجت الى السوق او الزمان نحو اتموا الصيام الى الليل او غيرهما نحو قلبي اليك
فان قلب المحب منته اليه باعتبار الشوق والميل وبمعنى مع قليلا كقوله تعالى
ولا تاكلوا اموالهم الى اموالكم اي مع اموالكم وحتى كذلك اي مثل الى في كونها لانتهاء
الغاية وبمعنى مع كثيرا ولم يكتف في كونها بمعنى مع تشبيهها بالى كما اكتفى في كونها
لانتهاء الغاية للتفاوت الواقع بينهما بالقلة والكثرة وتختص اي حتى بالظاهر اي
بالاسم الظاهر فلا يقال حتاه كما يقال اليه لانها لو دخلت على المضمر لالتبس الضمير المجرور
بالمنصوب لجواز وقوعه بعدها خلافا للمبرد فانه جوز دخوله على المضمر مستدلا بما وقع في
بعض اشعار العرب على سبيل الندرة والجمهور يحكمون بشذوذه فلا يجوز دونه قياسا وفي
للظرفية اي ظرفية مدخولها حقيقة نحو الماء في الكوز او مجازا نحو النجاة في الصدق و
وبمعنى على قليلا كقوله تعالى لاصلبنكم في جذوع النخل اي على جذوع النخل والباء للالصاق
اي لافادة لصوق امر الى مجرورها وهذه كما ترى في مررت بزيد فان الباء
فيه يفيد لصوق مرورك بزيد اي بمكان يقرب منه والاستعانة اي استعانة
الفاعل في صدور الفعل عنه بمجروره نحو كتبت بالقلم والمصاحبة نحو اشتريت

الفرس بسرجه اي مع سرجه فمعناه مصاحبة السرج واشتراكه مع الفرس في الاشتراء
ولا يلزم ان يكون السرج حال اشتراء الفرس ملصقا به فالالصاق يستلزم المصاحبة
من غير عكس والمقابلة اي للافادة وقوع مجروره في مقابلة شيء آخر نحو بعت هذا
بذاك والتعدية اي جعل الفعل اللازم متعديا بتضمينه معنى التصيير بادخال الباء على فاعله فان
معنى ذهب زيد صدور الذهاب عنه ومعنى ذهبت بزيد صيرته ذاهبا والتعدية
بهذا المعنى مختصة بالباء واما التعدية بمعنى ايصال معنى الفعل الى معموله بواسطة حرف الجر
فالحروف الجارة كلها فيها سواء لا اختصاص لها بحرف دون حرف والظرفية
نحو جلست بالمسجد اي في المسجد وزائدة في الخبر في الاستفهام بهل لا مطلقا نحو
هل زيد بقائم فلا يقال ازيد بقائم والنفي بليس نحو ليس زيد بقائم وبما نحو ما زيد
براكب فهي تزاد في الخبر في هذه الصور قياسا وفي غيره اي غير الخبر الواقع في
الاستفهام والنفي سماعا سواء لم يكن خبرا نحو بحسبك زيد وكفى بالله شهيدا
والقي بيده اي حسبك زيد وكفى الله شهيدا والقي يده او كان خبرا ولكن لا في
الاستفهام والنفي نحو حسبك بزيد واللام للاختصاص بالملكية نحو المال لزيد
وبلا ملكية نحو الجل للفرس والتعليل اي لبيان علة الشيء نحو ضربت
للتاديب او خارجا نحو خرجت لمخافتك وبمعنى عن مع القول نحو قلت
لزيد انه لم يفعل الشر اي قلت عنه وزائدة نحو ردف لكم اي ردفكم وبمعنى
الواو في القسم للتعجب نحو لله لا يؤخر الاجل وانما تستعمل في الامور العظام فلا يقال
لله لقد طار الذباب ورب للتقليل اي لانشاء التقليل ولهذا وجب لها
صدر الكلام كما ان كم وجب لها صدر الكلام لكونها لانشاء التكثير مختصة بنكرة

متعديا ه

بليس ه

لعدم احتياجها الى المعرفة موصوفة ليتحقق التقليل الذي هو مدلول رب لانه اذا
وصف الشيء صار اخص واقل مما لم يوصف واشتراط كونها موصوفة انما هو على المذهب
الاصح وهذا انه مذهب ابي علي ومن وافقه وقيل لا يجب ذلك والمختار عند المصنف الوجوب
وهذا اي ذكر من التقليل اصلها ثم تستعمل في معنى التكثير كالحقيقة وفي التقليل كالمجاز
المحتاج الى القرينة وفعلها اي فعل رب يعني الذي يتعلق به رب فعل ماض لان التقليل المحقق
لا يتصور ذلك الا في الماضي نحو رب رجل كريم لقيته ثم افارقه محذوف اي ذلك الفعل
الماضي غالبا اي في غالب الاستعمالات لوجود القرائن نحو رب رجل كريم اي لقيته وقد
تدخل اي رب على مضمر مبهم لا مرجع له مميز بنكرة منصوبة على التمييز والضمير مفرد وان كان
المميز مثنى او مجموعا مذكرا وان كان المميز مؤنثا نحو ربه رجلا او رجلين او رجالا او امراة
او امراتين او نساء خلافا للكوفيين في مطابقة التمييز في الافراد والتثنية والجمع
والتذكير والتانيث فانهم يقولون ربهما رجلين وربهم رجالا وربها امراة وربهما
امراتين وربهن نساء وتلحقها اي رب ما الكافة المانعة عن العمل فتدخل بعد
لحوق ما على الجمل نحو ربما يود الذين كفروا وقد يكون ما زائدة فتدخل الاسم شعر
ربما ضربة بسيف صقيل ... وواوها اي الواو رب في حكمها تدخل على نكرة
موصوفة مثل شعر وبلدة ليس بها انيس الا اليعافير والا العيس وهذا
الواو للعطف عند سيبويه وليست بجارة فان لم يكن في اول الكلام فكونها للعطف
ظاهر وان كانت في اوله فيقدر له معطوف عليه وعند الكوفيين انها حرف عطف
ثم صارت قائمة مقام رب جارة بنفسها لصيرورتها بمعنى رب فلا يقدرون له
معطوفا عليه لان ذلك تعسف وواو القسم انما يكون عند حذف الفعل اي فعل

المحتاج ه

او رب رجل كريم ه

نحوه

القسم فلا يقال اقسمت والله وذلك لكثرة استعمالها في القسم فهي اكثر استعمالا من اصلها
اعني الباء لغير السؤال يعني لا يستعمل الواو في السؤال فلا يقال والله اخبرني كما يقال
بالله اخبرني حطا للواو عن درجة الباء مختصة بالظاهر يعني الواو مختصة بالاسم
الظاهر سواء كان الاسم الظاهر اسم الله او غيره فلا يقال وك لافعلن حطا لها بل يقال
والله او ورب الكعبة وذلك الاختصاص ايضا لانحطاط رتبته عن رتبة الاصل وهو
الباء وتخصيصه باحد القسمين وهو الظاهر لاصالته والتاء مثلها اي مثل الواو في
اشتراطها بحذف الفعل وكونها لغير السؤال مختصة باسم الله من الاسماء الظاهرة حطا
لمرتبتها عن مرتبة اصلها الذي هو الواو وتخصيصها ببعض المظهر وهو منه ما هو الاصل
في باب القسم وهو اسم الله والباء اعم منهما اي من الواو والتاء في الجميع اي جميع ما ذكر
من حذف الفعل وكونها لغير السؤال والدخول على المظهر مطلقا او على اسم الله خاصة فهي
كما يكون عند حذف الفعل يكون عند ذكره نحو بالله اقسم بالله وكما يكون لغير السؤال يكون
للسؤال ايضا نحو بالله لافعلن وبالله اجلس وكما يدخل على المظهر يدخل على المضمر نحو بالله
لافعلن وبك لافعلن وفي الدخول على المظهر لا يختص باسم الله خاصة نحو بالرحمن لافعلن
بخلافهما فانهما مختصان ببعض هذه الامور كما عرفت فالمراد بالجميع جميع ما ذكرنا من الامور
المختصة لا الاختصاص فلا يرد انه لا يصح ان يقال الباء يوجد مع الاختصاص
لمكان التنافي ويتلقى اي يجاب القسم الذي لغير السؤال باللام وان وحرف
النفي ما ولا فاللام في الموجبة اسمية نحو والله لزيد قائم او فعلية نحو والله لافعلن كذا
وان مثلها اي في الاسمية نحو والله ان زيدا لقائم وما ولا في المنفية اسمية كانت او فعلية
نحو والله ما زيد بقائم ولا يقوم زيد وقد يحذف حرف النفي لوجود القرينة كقوله تعالى

كما يقال بك لافعلن

وقد يجمع بينها اي بين اللام وان نحو والله ان زيدا لقائم

تالله تفتؤا تذكر يوسف اي لا تفتؤا واما قسم السؤال فلا يتلقى الا بما فيه معنى الطلب نحو بالله
اخبرني او بالله هل قام زيد وقد يحذف جوابه اي جواب القسم اذا اعترض اي توسط
القسم بين اجزاء الجملة التي تدل على جواب القسم او تقدمه اي القسم ما يدل عليه
اي على جوابه نحو زيد والله قائم وزيد قائم والله لاستغنائه عن الجواب في هاتين
الصورتين لوجود ما يدل عليه والجملة المذكورة وان كانت جوابا للقسم بحسب المعنى
لكنه بحسب اللفظ ليس الا الدال على الجواب لا الجواب ولهذا لا يجب فيها علامة جواب
القسم وعن للمجاوزة اي لمجاوزة شيء وتعديته عن شيء آخر وذلك اما بزواله عن
الثاني ووصوله الى الثالث نحو رميت السهم عن القوس الى الصيد او بالوصول وحده
نحو اخذت عنه العلم او بالزوال وحده نحو اديت عنه الدين وعلى للاستعلاء اي
استعلاء شيء على شيء نحو زيد على السطح وعليه دين وقد يكونان اي عن وعلى اسمين
يعلم ذلك بدخول من عليهما نحو من عن يميني اي من جانب يميني ومن عليه اي من فوقه والكاف
للتشبيه نحو زيد كالاسد وزائدة نحو ليس كمثله شيء اذ التقدير ليس مثله شيء على بعض
الوجوه وقد يكون اي الكاف اسما بمعنى المثل نحو شعر يضحكن عن كالبرد المنهم اي عن
اسنان مثل البرد الذائب باللطافة ويختص اي الكاف بالظاهر اي بالاسم الظاهر
عند الجمهور فلا يقال كه استغناء عنه بمثل ولكنه قد يدخل في الشعر على المضمر نحو ما انا
كانت خلافا للمبرد فانه اجاز ذلك مطلقا نظرا الى ما جاء في بعض اشعارهم ومذ ومنذ
للزمان الماضي او الحاضر فهما للابتداء في الزمان الماضي يعني اذا اريد بهما الزمان
الماضي فلا ابتداء زمان الفعل المثبت او المنفي هو ذلك الزمان الماضي الذي اريد
بهما لا جميعه كما اذا قلت سافرت من البلد مذ شهر كذا او ما رأيت فلانا مذ سنة

كذا بشرط ان لا يكون منذ السنة ماضية لا لكون فيها فان معناه ح ان مبدأ مسافرتي او عدم رؤيتي كان منذ السنة وامتد الى الآن والظرفية عطف على الابتداء اي تمام الظرفية المحضة من غير اعتبار معنى الابتداء في الزمان الحاضر اي الذي اعتبرته حاضرا وان كان بعضه يعني اذا اريد بها الزمان الذي اعتبر حاضرا فالمراد ان جميع زمان الفعل هو ذلك الزمان الحاضر نحو ما رايته منذ شهرنا ومنذ يومنا اي جميع زمان انتفاء رؤيتنا هو هذا الشهر او اليوم الحاضر عندنا لانها لم ينقضيا بعد ولم يمتد زمان الفعل الى ما وراءهما فكيف يصح اعتبارهما مبدأ زمان الفعل فالمثالان المذكوران كلاهما للظرفية ويمكن ان يحمل الاول مثالا للابتداء كما يتوهم بحسب الظاهر لكن بتقدير مضاف اي ما رايته منذ دخول شهرنا وحاشا وخلا وعدا للاستثناء اي لاستثناء ما بعدها عما قبلها فاذا جررت بها ما بعدها تكون حروفا جارة وبهذا الاعتبار ذكرت ههنا نحو جاءني القوم حاشا زيد وعدا زيد وخلا زيد واذا نصبت تكون افعالا الحروف المشبهة بالفعل ووجه شبهها به اما لفظا فلانقسامها كالفعل الى الثلاثي والرباعي والخماسي وبنائها على الفتح مثله واما معنى فلان معانيها معاني الافعال مثل اكدت وشبهت واستدركت وتمنيت وترجيت وكان المناسب ان يعبر عنها بالاحرف المشبهة على صيغة جمع القلة لكونها ستة لكنهم لما عبروا عن الحروف الجارة والعاطفة مثلا بصيغة جمع الكثرة لم يستحسنوا تغيير الاسلوب مع شيوع استعمال كل من صيغتي جمع القلة والكثرة في الاخرى على انها اذا لوحظت مع فروعها الحاصلة بتخفيف نونها تبلغ مبلغ جمع الكثرة وهي ان وكان ولكن وليت ولعل اخرهما لكونهما للانشاء بخلاف الاربعة السابقة ذكرها اي لهذه الحروف صدر الكلام وجوبا لتعلم من اول الامر انه اي قسم من اقسام

الكلام اذ كل منها يدل على قسم منها كالكلام المؤكد والمشتمل على التشبيه والاستدراك والتمني والترجي سوى ان المفتوحة فهي بعكسها اي بعكس ما قبلها على حذف المضاف بان يقتضي عدم الصدارة لانها مع اسمها وخبرها في تاويل المفرد فلا بد لها من التعلق بشيء آخر حتى تتم كلاما ولو وقعت في الصدر اشتبهت بان المكسورة في صورة الكتابة وانما حملنا العكس على اقتضاء عدم الصدارة لا على عدم اقتضاء الصدارة لان مجرد الاستثناء يكفي في ذلك وتلحقها اي هذه الحروف ما الكافة فتلغى اي تعزل هذه الحروف عن العمل لمكان ما الكافة على الافصح اي على افصح اللغات مثل انما زيد قايم وقد تعمل على غير الافصح كما وقع في بعض اشعارهم وتدخل هذه الحروف حينئذ اي حين اذ تلحقها ما على الافعال لان ما الكافة اخرجتها عن العمل فلا يلزم ان يكون مدخولها صالحا للعمل فان المكسورة لا تغير الجملة ولا تخرجها عن كونها جملة فاذا قلت ان زيدا قايم افدت ما افدت بقولك زيد قايم مع زيادة التاكيد وان المفتوحة مع جملتها اي مع اسمها وخبرها سواء كانا جملة باعتبار ما كانت عليه قبل دخولها عليهما في حكم المفرد ومن ثم اي من اجل الفرق المذكور وجب الكسر في موضع الجمل اي في موضع يقتضي الجمل ووجب الفتح في موضع المفرد اي في موضع يقتضي المفرد فكسرت ان ابتداء اي في ابتداء الكلام لكونه موضع الجملة نحو ان زيدا قايم وكسرت ايضا بعد القول وما يشتق منه لان مقول القول لا يكون الا جملة نحو قال زيد ان عمرا قايم وكسرت ايضا بعد اسم الموصول لان صلة الموصول لا تكون الا جملة نحو جاءني الذي ان اباه قايم وفتحت ان حال كونها مع جملتها فاعلة نحو بلغني ان زيدا عالم لوجوب كون الفاعل مفردا او حال كونها مع جملتها مفعولة نحو كرهت ان زيدا شاعر لوجوب كون المفعول مفردا او حال كونها مع جملتها مبتدأ نحو عندي انك فاضل لوجوب كون

المبتدا مفردا او حالا كونها مع جملتها مضافا اليها نحو اعجبني اشتهار انك عالم لوجوب
كون المضاف اليه مفردا او قالوا لولا انك بفتح الهمزة بعد لولا الامتناعية لانه
اي ما بعد لولا الامتناعية مبتدأ وكون المبتدا مفردا واجب نحو لولا انك منطلق
انطلقت وكذلك بعد لولا التحضيضية لانها مع اسمها وخبرها بعدها معمول للفعل الواجب
دخول لولا التحضيضية عليه نحو لولا اني معاد لك زعمت اي لولا زعمت اني معاد
ولولا انك ضربتني هكذا منك وكذلك قالوا لو انك بفتح الهمزة لانه اي ما بعد لو
فاعل لفعل محذوف والفاعل يجب ان يكون مفردا نحو لو انك قايم اي لو وقع
قيامك فان جاز في موضع التقدير اي تقدير المفرد وتقدير الجملة جاز الامران
الفتح والكسر في ان الفتح على تقدير جعل ان مع اسمها وخبرها مفردا والكسر على تقدير
جعلها معهما جملة مثل من يكرمني فاني اكرمه مما وقع بعد الفاء الجزائية فان
كان المراد من يكرمني فانا اكرمه وجب الكسر لانها وقعت في موضع الجملة وان كان المراد
من يكرمني فجزاؤه اني اكرمه او اكرامي ثابت له وجب الفتح لانها وقعت في موضع المفرد
لانها اما مبتدا او خبر مبتدا او مثل قول الشاعر • اذا انه عبد القفا واللهازم مما
وقعت بعد اذا المفاجاة فيجوز فيها الكسر على انها مع اسمها وخبرها جملة واقعة بعد
اذا المفاجاة والفتح على انها معهما مبتدا محذوف الخبر اي اذا عبوديته للقفا
واللهازم ثابتة وتمام البيت • وكنت ارى زيدا كما قيل سيدا • اذا انه عبد
القفا واللهازم قوله ارى على صيغة المجهول بمعنى اظن وزيدا مفعوله الاول وسيدا مفعوله
الثالث وكما قيل معترضة ومعنى كونه عبد القفا واللهازم انه لئيم يصفع قفاه ولهازمه
اي همته ان ياكل ويصفع قفاه ولهازمه واللهازم عظمان ناتئان في اللحيين تحت

الاذنين جمعهما بارادة ما فوق الواحد او باراده تمامه مع حواليها تغليبا وشبهه بالجر عطف
على اذا انه عبد القفا الى آخره اي مثل اذا انه عبد القفا ومثل شبهه مما وجد ذلك في كثير من النسخ
فمن جملة اشباهه قولهم اول ما اقول اني احمد الله فان جعلت ما موصولة او موصوفة
كان حاصل المعنى اول مقولاتي تعين الكسر لان اول المقولات اني احمد الله لا المعنى المصدري
فان معنى المصدري اعني الحمد قول خاص وليس من جنس المقولات وان جعلت ما مصدرية كان حاصل
المعنى اول اقوالي تعين الفتح لان اول الاقوال هو المعنى المصدري الذي هو معنى ان المفتوحة
مع جملتها لا ما هو من جنس المقول ولذلك اي ولاجل ان ان المكسورة لا تغير معنى الجملة كان اسمها المنصوب
في محل الرفع لانها في حكم العدم اذ فايدتها التاكيد فقط جاز العطف على محل اسم ان المكسورة
من جهة انه في محل الرفع سواء كانت المكسورة مكسورة لفظا او حكما بالرفع بان يكون المفتوحة
في حكم المكسورة كما اذا وقعت بعد العلم مثل ان زيدا قايم وعمرو وعلمت ان زيدا قايم وعمرو
فان في هذا المثال وان كانت مفتوحة لفظا فهي مكسورة حكما حيث تكون مع جملتها في تاويل
الجملة فصح ان يرفع المعطوف على اسمها حملا على محله دون ان المفتوحة فانه لم يجز العطف
على محل اسمها بالرفع فانها لما غيرت معنى الجملة لا يصح فرض عدمها ويشترط في العطف
على اسم ان المكسورة بالرفع مضي الخبر اي ذكر خبرها قبل المعطوف لفظا مثل ان زيدا
قايم وعمرو او تقديرا مثل ان زيدا وعمرو قايم اي ان زيدا قايم وعمرو لانه لو لم
يمض قبله لا لفظا ولا تقديرا لزم اجتماع عاملين على اعراب واحد مثل ان زيدا وعمرو
ذاهبان فانه لا شك ان ذاهبان خبر عن كل من المعطوف والمعطوف عليه فمن حيث
انه خبر عن اسم ان يكون العامل في رفعه ان ومن حيث انه خبر عن المعطوف على اسم ان
يكون العامل في رفعه الابتداء فلزم اجتماع عاملين اعني ان والابتداء على رفعه وهو باطل

خلافاً للكوفيين فانهم لا يشترطون في صحة هذا العطف مضي الخبر فان ان عندهم لا تعمل
الا في الاسم والخبر مرفوع بالابتداء كما كان قبل دخول ان عليه فلا يلزم اجتماع عاملين
على اعراب واحد ولا اثر لكونه اي لكون اسم ان مبنيا في جواز العطف على محل ان
قبل مضي الخبر عند الجمهور فلا يجوز عندهم انك وزيد ذاهبان كما انه لا يجوز ان زيدا
وعمرو ذاهبان فان المحذور المذكور مشترك بينهما خلافا للمبرد والكسائي فانهما يجوزان
انك في مثل انك وزيد ذاهبان العطف على محل اسم ان بلا مضي الخبر فانه لما لم يظهر
عمل ان في اسمه بواسطة بنائه فكانها لم تعمل فيه فلا يلزم المحذور المذكور ولكن في جواز
العطف على محل اسمها كذلك اي مثل ان لانه لا تغير معنى الجملة عما كانت عليه قبل دخولها
فان معناها الاستدراك وهو لا ينافي المعنى الاصلي كما انه لا ينافيه التاكيد فيجوز اعتبار
محل اسمها مرفوعا وعطف شيء عليه بالرفع مثل ان المكسورة كما تقول لم يخرج زيد ولكن
عمرو خارج وبكر ولا يجوز في ساير الحروف المشبهة بالفعل العطف على محل اسمها
لعدم بقاء المعنى الاصلي فيها فلا يعتبر محل اسمها وايضا لذلك اي لاجل ان ان المكسورة
لا تغير معنى الجملة والمفتوحة تغيره دخلت اللام التي هي لتاكيد معنى الجملة مع المكسورة التي
هي ايضا لذلك التاكيد دونها اي دون المفتوحة لكونها بمعنى المفرد فلا يجتمع معها ما هو
لتاكيد معنى الجملة على الخبر متعلق بدخلت اي دخلت اللام مع المكسورة على الخبر اي
على خبرها نحو ان زيدا لقائم او دخلت على الاسم اي على اسمها اذا فصل بينه اي بين
الاسم وبينها اي بين ان نحو ان في الدار لزيدا او على ما بينهما اي بين الاسم والخبر
وهو متعلق الخبر نحو ان زيدا لطعامك آكل وانما خص دخول اللام بهذه الصور لان
فيما عداها يلزم توالي حرفي التاكيد والابتداء اعني ان المكسورة واللام وهم كرهوا

اسمه

دخلت

ذلك واختاروا التقديم ان دون اللام ترجيحا للعامل على ما ليس بعامل ودخول اللام
في لكن على اسمها او خبرها او على ما بينهما ضعيف لانها لم تغير معنى الجملة لكنه لم يوافق اللام مثل ان في
معناها الذي هو التاكيد وقد جاء مع ضعفه في قول الشاعر. ولكنني من حبها لعميد
وتخفف ان المكسورة لثقل التشديد وكثرة الاستعمال فيلزمها بعد التخفيف اللام وح
يجوز الغاؤها اي ابطال عملها وهو الغالب لفوات بعض وجوه مشابهتها مع الفعل
كفتح الآخر وكونها على ثلثة احرف كما يجوز اعمالها على ما هو الاصل ولهذا لم يذكره صريحا
واللام على كلا التقديرين لازم لها اما في الالغاء فللفرق بين المخففة والنافية في مثل
ان زيد قايم وان زيد لقايم واما في الاعمال فلطرد الباب ولان كثيرا من الاسماء
لا يظهر فيه اعراب لفظي لكون اعرابه تقديريا او لكونه مبنيا وهذا خلاف مذهب سيبويه
وساير النحاة فانهم قالوا عند الاعمال لا يلزمها اللام لحصول الفرق بالعمل ويجوز دخولها
اي دخول المخففة على فعل من افعال المبتدا اي من الافعال التي هي من دواخل المبتدا
والخبر لا غير مثل كان وظن واخواتهما لان الاصل دخولها عليهما فاذا فات ذلك
اشترط ان لا يفوت دخولها على ما يقتضي المبتدا والخبر رعاية للاصل بحسب الامكان
كقوله تعالى وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً وَإِنْ نَظُنُّكَ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ خلافا للكوفيين في
التعميم اي تعميم الدخول وعدم تخصيصه بدواخل المبتدا والخبر لان اصل الدخول
على الفعل فانه متفق عليه فالكوفيون خالفوا البصريين في تجويز دخولها على غير
دواخلها متمسكين بقول الشاعر. شلت يمينك ان قتلت لمسلما وجبت عليك
عقوبة المتعمد وهو شاذ عند البصريين وتخفف المفتوحة كالمكسورة
فتعمل عند التخفيف على سبيل الوجوب في ضمير شان مقدر والسبب في تقديره

لا تمام

العميد الضعيف من العشق

شلت يمينك ان قتلت لمسلما
حلت عليك عقوبة المتعمد

ان مشابهة المفتوحة بالفعل اكثر من مشابهة المكسورة به كما سبق واعمال المكسورة بعد
تخفيفها في سعة الكلام واقع كقوله تعالى وَإِنْ كُلًّا لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ واعمال المفتوحة
بعد تخفيفها لم يقع في سعة الكلام ويلزم منه يجب الظاهر ترجيح الاضعف على الاقوى و
ذلك غير جايز فيقدر واضمير الشأن حتى يكون اسما للمفتوحة بعد تخفيفها والجملة المفسرة
لضمير الشأن خبرا لها فيكون عاملا في المبتدا والخبر كما كانت في الاصل فهي لا تزال
عاملا بخلاف المكسورة فانها قد تكون عاملا وقد لا تكون في اللفظ وان كان اقوى من العمل
في المقدر لكن دوام العمل في المقدر يقاوم العمل في اللفظ في وقت دون وقت فلا يلزم
ترجيح الاضعف على الاقوى فتدخل اي المفتوحة على الجمل الصالحة لان تكون مفسرة
لضمير الشأن مطلقا سواء كانت اسمية او فعلية وداخلا فعلها على المبتدا والخبر
او غير داخل وشذ اعمالها اي اعمال المفتوحة في غيره اي غير ضمير الشأن ولكنه
قد حكى بعض اهل اللغة اعمالها في الضمير في السعة نحو قولهم اظن انك قايم واحب انه
ذاهب وهذه رواية شاذة غير معروفة واما في الضرورة فجاء في المظهر فقط
قال الشاعر فلو انك في يوم الرخاء سألتني ❊ فراقك لم ابخل وانت صديق
ويلزمها اي المفتوحة المخففة حال كونها مقرونة مع الفعل اي الفعل المتصرف بخلاف
غير المتصرف مثل أَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى وأن عسى ان يكون قد اقترب السين
نحو علم ان سيكون منكم مرضى او سوف كقول الشاعر ❊ واعلم فعلم المرء ينفعه
أن سوف يأتي كل ما قدرا ❊ او قد ليعلم أن قد ابلغوا رسالات ربهم ولزوم
هذه الامور الثلثة للفرق بين المخففة وبين ان المصدرية الناصبة ويكون
كالعوض من النون المحذوفة او حرف النفي نحو أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ

وليس لزوم حرف النفي الا يكون كالعوض من النون المحذوفة فانه لا يحصل بمجرده
الفرق بين المخففة والمصدرية فانه يجتمع مع كل منهما فالفارق بينهما اما من حيث
المعنى لانه ان عنى به الاستقبال فهي المخففة والا فهي المصدرية واما من حيث اللفظ
لانه ان كان الفعل المنفي مضموما فهي المصدرية والا فهي المخففة وكأن للتشبيه اي
لانشائه وهي حرف براسه على الصحيح حملا على اخواتها ولان الاصل عدم التركيب
ومذهب الخليل انها مركبة من الكاف وان المكسورة واصل كأن زيدا الاسد
ان زيدا كالاسد قدمت الكاف ليعلم انشاء التشبيه من اول الامر وفتحت الهمزة
لان الكاف في الاصل جارة وان خرجت عن حكم الجارة والجارة انما يدخل على المفرد
فراعوا الصورة وفتحوا الهمزة وان كان المعنى على الكسر وتخفف اي كأن فتلغى
عن العمل على الاستعمال الافصح لخروجها عن المشابهة بفوات فتحة الآخر كقول الشاعر
وَنَحْرٍ مُشْرِقِ اللَّوْنِ كَأَنْ ثَدْيَاهُ حُقَّانِ ❊ وان اعملتها قلت كأن ثدييه لكنه على الاستعمال
الغير الافصح لما عرفت واذا لم تعملها لفظا ففيها ضمير شأن مقدر عندهم كما في ان
المخففة ويجوز ان يقال غير مقدر بعدها الضمير لعدم الداعي اليه كما كان في ان المخففة
ولكن وهي عند البصريين مفردة وقال الكوفيون هي مركبة من لا وان المكسورة
المصدرة بالكاف الزائدة واصله لا كأن فنقلت كسرة الهمزة الى الكاف وحذفت
الهمزة فكلمة لا تفيد ان ما بعدها ليس كما قبلها بل هو مخالف له نفيا واثباتا و
كلمة ان تحقق مضمون ما بعدها للاستدراك ومعنى الاستدراك دفع توهم تولد
من الكلام المتقدم فاذا قلت جاءني زيد فكانه يتوهم ان عمروا ايضا جاءك
لما بينهما من الالفة فرفعت ذلك التوهم بقولك لكن عمروا لم يجئ او يتوسط اي لكن

نعتيا ه

بين كلامين متغايرين واثباتا معنى اي تغايرا معنويا والغرور ي هو المعنوي
ولهذا اقتصر عليه واللفظي قد يكون نحو جاءني زيد لكن عمرا لم يجئ وقد لا يكون نحو زيد حاضر
لكن عمرا غايب وتخفف اي لكن فتلغى عن العمل لخروجها عن المشابهة واشبهت
العاطفة لفظا ومعنى فاجريت مجراها بخلاف ان وان المخففتين فانه ليس لهما ما اجريتا
عليه وفي بعض النسخ على الاكثر وكانه اشارة الى ما جاء عن يونس والاخفش انه
يجوز اعمالها قياسا على اخواتها المخففة وقال الشارح الرضي لا اعرف له شاهدا
ويجوز معها مشددة ومخففة الواو وهي اما لعطف الجملة على الجملة واما اعتراضية
وجعل الشارح الرضي الاخير اظهر وليت للتمني اي لانشائه فيدخل على الممكن نحو
ليت زيدا قايم وعلى المستحيل نحو ليت الشباب يعود واجاز الفراء ليت زيدا قايما
بنصب المعمولين بناء على ان ليت بمعنى تمنى فكانه قيل اتمنى زيدا قايما اي اتمناه كاينا
على صفة القيام فالجزآن منصوبان على المفعولية بمعنى ليت واجاز الكسائي
نصب الجزء الثاني بتقدير كان ومتمسكهما قول الشاعر يا ليت ايام الصبا رواجعا
فالفراء يقول معناه اتمنى ايام الصبا رواجعا والكسائي يقول اي ليت ايام الصبا
كانت رواجعا والمحققون على ان رواجعا منصوب على انه حال من الضمير
المستكن في خبرها المحذوف اي ليت ايام الصبا لنا كاينة حال كونها راجعة
ولعل للترجي اي لانشائه ولا يدخل على المستحيل ومعناه توقع امر مرجو او مخوف
كقوله تعالى لعلكم تفلحون ولعل الساعة قريب والغالب هو الاول وشذ الجر بها اي
بكلمة لعل كما جاء في اللغة العقيلية وانشد السيرافي في ذلك شعر وداع
دعا يا من يجيب الى الندى فلم يستجبه عند ذاك مجيب فقلت ادع اخرى

دعانا ءلهم

وارفع الصوت دعوة لعل ابي المغوار منك قريب واجيب عنه بانه يحتمل
ان يكون على سبيل الحكاية كذا قال المص في شرحه يعني انه وقع مجرورا في موضع آخر
فاشتهر حكاه على ما كان عليه وكان اشتهر ذلك الرجل بابي المغوار بالياء فيجب
ان يحكي في الاحوال الثلث بالياء ولعل مراد المص بما ذكر من التاويل انه
يحتمل ان لا يكون من قبيل هذه اللغة الشاذة والا فلا حاجة الى التاويل بعد ما جزم بوجود
الجر بها وحكم بشذوذه الحروف العاطفة العطف في اللغة الامالة ولما كانت هذه
الحروف تميل المعطوف الى المعطوف عليه سميت عاطفة وهي الواو والفاء وثم وحتى
واو واما بكسر الهمزة وام ولا وبل ولكن وعد بعضهم الى العشرة منها وعند الاكثرين
ان ما بعدها عطف بيان لما قبلها كما ذهب بعض آخر الى ان بل التي يجئ بعدها مفرد نحو جاءني
زيد بل عمرو وما جاءني زيد بل عمرو ليست منها لان ما بعدها بدل الغلط مما قبلها
وبدل الغلط بدونها غير فصيح واما معها ففصيح مطرد في كلامهم لانها موضوعة لتدارك
مثل هذا الغلط فالاربعة الاول للجمع اعم من ان يكون مطلقا او مع ترتيب ومراد النحاة
بالجمع ههنا ان لا يكون لاحد الشيئين او الاشياء كما كانت او واما وليس المراد
اجتماع المعطوف والمعطوف عليه في الفعل في زمان او مكان فقولك جاءني زيد وعمرو
او فعمرو او ثم عمرو اي حصل الفعل من كليهما لا من احدهما دون الآخر فالواو للجمع
مطلقا لا ترتيب فيها فقوله لا ترتيب فيها بيان لاطلاقها اي لا ترتيب فيها بين المعطوف
والمعطوف عليه بمعنى انه لا يفهم هذا الترتيب منها وجودا وعدما والفاء للترتيب
اي للجمع مع الترتيب بغير مهلة وثم مثلها اي مثل الفاء في مطلق الترتيب مقرونة
بمهلة وحتى مثلها اي مثل ثم في الترتيب بمهلة غير ان المهلة في حتى اقل منها

اوحتى فرد

في ثم فهي متوسطة بين الفاء التي لا مهلة فيها وبين ثم المفيدة للمهلة ومعطوفها
اي المعطوف بحتى يجب باقتضاء وضعها جزءا قويا او ضعيفا من حيث انه
قوي او ضعيف من متبوعه اي متبوع معطوفها ليفيد اي العطف بها قوة في
المعطوف او ضعفا فيه اي ليدل عليهما حتى يتميز الجزء بالقوة والضعف عن الكل
فصار كانه غيره فصلح لان يجعل غاية وانتهاء للفعل المتعلق بالكل وال انتهاء
الفعل اليه على تحوله جميع اجزاء الكل نحو مات الناس حتى الانبياء وقدم الحاج
حتى المشاة والفرق بين ثم وحتى بعد اشتراكهما في الترتيب مع المهلة من
الوجهين احدهما اشتراط كون المعطوف بحتى جزءا من متبوعه ولا يشترط ذلك في
ثم وثانيهما ان المهلة المعتبرة في ثم انما هي بحسب الخارج نحو جاءني زيد ثم عمرو وفي حتى
بحسب الذهن فان المناسب بحسب الذهن ان يتعلق الموت اولا بغير الانبياء ويتعلق
بعد التعلق بهم بالانبياء وان كان موت الانبياء بحسب الخارج في اثنائه وساير الناس و
هكذا المناسب في الذهن تقدم قدوم ركبان الحاج على رجالتهم وان كان في بعض
الاوقات على عكس ذلك ومع هذا يصح ان يقال قدم الحاج حتى المشاة واعلم ان الانتهاء
بالجزء الاقوى او الاضعف كما يفيد عموم الفعل جميع اجزاء الشيء كذلك الانتهاء
بالملاقي للجزء الاخير يفيد ذلك العموم كقولك نمت البارحة حتى الصباح فانه يفيد شمول
النوم لجميع اجزاء الليلة ولذلك استعملت حتى الجارة في المعنيين جميعا الا انه لم يات
بالعاطفة ما يلاقي الجزء الاخير فان اصل حتى ان يكون جارة لكثرة استعمالها فيكون العاطفة
محمولة عندهم على الجارة واذا كانت محمولة عليها لم يستعملوها في معنييها جميعا ليبقى للاصل
على الفرع مزية وانما استعملوها في اظهر معنييها وهو كون مدخولها جزءا لان اتحاد الاجزاء

في تعلق الحكم اوفق في العقل واكثر في الوجود من اتحاد المتجاورين هكذا في بعض
الشروح ومن هذا ظهر وجه اختصاص معطوفها بكونه جزءا من متبوعه وعدم الحاجة
الى ان يقال الجزء اعم من ان يكون حقيقة او حكما ليشمل المجاور ايضا كما وقع في بعض
الحواشي واو واما وام كل واحد من هذه الحروف الثلثة لاحد الامرين اي للدلالة
على احد الامرين او الامور حال كون ذلك الاحد مبهما اي غير معين عند المتكلم
ولا يتوهم ان او في مثل ولا تطع منهم آثما او كفورا للكل من الامرين لانها مستعملة
لاحد الامرين على ما هو الاصل فيها والعموم مستفاد من وقوع الاحد المبهم في سياق
النفي لا من كلمة او وام المتصلة لازمة لهمزة الاستفهام اي غير مستعملة بدونها
يليها اي يذكر بعدها بلا فاصلة احد الامرين المستويين والمستوى الآخر يلي
الهمزة اي همزة الاستفهام بعد ثبوت احدهما اي احد المستويين عند المتكلم لطلب
التعيين من المخاطب ومن ثم اي لاجل ان ام المتصلة يليها احد المستويين والآخر
الهمزة بعد ثبوت احدهما لطلب التعيين لم يجز تركيب ارايت زيدا ام عمروا فان
المستويين غير زيد وعمرو واحد مما ولي ام ولكن الآخر لم يل الهمزة هذا اختاره
المص والمنقول عن سيبويه ان هذا جائز حسن فصيح وازيدا رايت ام عمروا احسن
وافصح وح تركيب ارايت زيدا ام عمروا يكون حسنا فصيحا وان لم يكن احسن وافصح
وفي الترجمة الشريفة انه وجد في بعض نسخ الكافية المقروءة على المص
وعليه خطه هكذا يليها احد المستويين والآخر الهمزة على الافصح ومن ثم
ضعف ارايت زيدا ام عمروا ولا يخفى ان الحكم بضعفه لتنزله عن مرتبة الافصحية
الى الفصيحية غير مناسب لان ما كان حسنا فصيحا لا يعد ضعيفا في الجملة فكلام المص

ههنا لا يخلو عن اضطراب الحق ما نقل عن سيبويه و ايضا من ثم اي من اجل ما ذكر بعينه كان جوابها اي جواب ام المتصلة بالتعيين اي بتعيين احد الامرين لان السؤال عنه دون نعم او لا لانهما لا يفيدان التعيين بخلاف او و اما مع الهمزة كما اذا قلت اجاءك زيد او عمرو او اجاءك اما زيد و اما عمرو فانه يصح جوابهما بلا او نعم لان المقصود بالسؤال ان احدهما على التعيين جاءك او لا وقد يجاب بنفي كليهما لاحتمال الخطاء في اعتقاد المتكلم بوجود احدهما فالمشار اليه بثم في الموضعين امر واحد لكنه لما كان مشتملا على شرطين لصحة وقوع ام المتصلة فرع عليه باعتبار كل واحد منهما حكما آخر وجعلهما اشارة في كل موضع الى شرط آخر لا يخلو عن سماجة ولو اقتصر على قوله ومن ثم لم يجز في اول الكلام وعطف قوله كان جوابها بالتعيين على قوله لم يجز وتعلق كل حكم بشرط على طريق اللف والنشر لكان اخصر واحسن كما لا يخفى و ام المنقطعة كبل في الاضراب عن الاول و مثل الهمزة للشك في الثاني والواقع قبلها اما خبر مثل قولك انها لابل ام شاة اي ان القطعة التي اراها لابل اي بل اهي شاة اضربت عن هذا الاخبار ثم شككت في انها جملة خبرية فلما علمت انها ليست بابل اضربت عن هذا الاخبار ثم شككت في انها شاة او شيء آخر فاستفهمت عنها بقولك ام شاة اي بل اهي شاة و اما استفهام كما تقول ازيد عندك ام عمرو اي بل اعمرو حين يقصد الاضراب عن الاستفهام الاول بالاستفهام الثاني و اما قبل المعطوف عليه لازمة مع اما اي غير مستعملة معها يعني اذا عطف شيء على آخر باما يلزم ان يصدر المعطوف عليه او لا باما ثم عطف عليه المعطوف باما نحو جاءني اما زيد و اما عمرو ليعلم من اول الامر ان الكلام مبني على الشك جائزة مع او يعني اذا عطف شيء على آخر باو يجوز ان يصدر المعطوف

عليه باما نحو جاءني اما زيد او عمرو ولكن لا يجب نحو جاءني زيد او عمرو و ذهب بعض النحاة الى ان اما ليست من الحروف العاطفة لانها لم يقع قبل المعطوف عليه و ايضا يدخل عليها الواو العاطفة فلو كانت هي ايضا للعطف يلزم ايراد عاطفين معا و يكون احدهما لغوا والجواب عن الاول ان اما السابقة على المعطوف عليه ليست للعطف بل للتنبيه على الشك في اول الكلام كما عرفت وعن الثاني ان الواو الداخلة على اما الثانية لعطفها على اما الاولى و اما الثانية لعطف ما بعدها على ما بعد اما الاولى فلكل منهما فائدة اخرى فلا لغو ولا و بل ولكن هذه الحروف الثلثة لاحد هما معينا اي نسبة الحكم الى احد من الامرين المعطوف و المعطوف عليه على التعيين فكلمة لا تنفي الحكم اثابت للمعطوف عليه عن المعطوف فالحكم ههنا للمعطوف عليه لا للمعطوف نحو جاءني زيد لا عمرو فحكم المجيء فيه لزيد لا لعمرو وكلمة بل بعد الاثبات لصرف الحكم عن المعطوف عليه الى المعطوف نحو جاءني زيد بل عمرو اي بل جاءني عمرو فحكم المجيء فيه للمعطوف دون المعطوف عليه على عكس لا و المعطوف عليه في حكم المسكوت عنه فكانه لم يحكم عليه بشيء لا بالمجيء ولا بعدمه و الاخبار الذي وقع منه لم يكن بطريق القصد ولهذا اصرف عنه بكلمة بل و بعد النفي نحو ما جاءني زيد بل عمرو ففيه خلاف فذهب بعضهم الى ان كلمة بل لصرف الحكم المنفي من المعطوف عليه الى المعطوف اي بل ما جاءني عمرو و المعطوف عليه في حكم المسكوت عنه و بعضهم الى انها تثبت الحكم المنفي عن المعطوف عليه للمعطوف و المعطوف عليه في حكم المسكوت عنه او الحكم منفي عنه فمعنى ما جاءني زيد بل عمرو بل جاءني عمرو وزيد اما في حكم المسكوت عنه او المجيء منفي عنه ولكن لازمة للنفي اي غير مستعملة بدونه فان كانت لعطف المفرد على المفرد فهي نقيضة

وبلى ... والعاطفة التاكيد ... ان ... العدد الى ... زيد ... احد منه

لانها قد تقع زايدة لانها لا تقع الا زايدة ومعنى كونها زايدة ان اصل المعنى بدونها لا يختل لا انها لا فايدة لها اصلا فان لها فوايد في كلام العرب اما معنوية و اما لفظية فالمعنوي تاكيد المعنى كما في من الاستغراقية والباء في خبر ما و ليس و اما الفائدة اللفظية فهي تزيين اللفظ وكونه بزيادتها افصح او كون الكلمة او الكلام بسببها مهيا لاستقامة وزن الشعر او لحسن السجع او غير ذلك ولا يجوز خلوها من الفائدتين معا و الا لعدت عبثا ولا يجوز ذلك في كلام الفصحاء لا سيما في كلام الباري سبحانه ان و ان مخففتين وما و لا و من والباء واللام فان بكسر الهمزة وسكون النون تزاد مع ما النافية كثيرا للتاكيد النفي نحو ما ان رايت زيدا اي ما رايت زيدا وقلت اي زيادتها مع ما المصدرية نحو انتظر ني ما ان جلس القاضي اي مدة جلوسه وقلت زيادتها ايضا مع لما نحو لما ان قام زيد قمت وان بفتح الهمزة وسكون النون تزاد مع لما كثيرا نحو فلما ان جاء البشير و تزاد بين لو والقسم المتقدم عليه نحو والله ان لو قام زيد قمت وقلت زيادتها مع الكاف نحو كان ظبية تعطوا الى ناضر السلم على تقدير رواية ظبية بالجر و ما تزاد مع اذا نحو اذا ما تخرج اخرج بمعنى اذا تخرج اخرج و مع متى نحو متى ما تذهب اذهب ومع اي نحو ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى و مع اين نحو اين ما تجلس اجلس و مع ان نحو اما ترين من البشر احدا اي كون تلك المذكورات مع ما شرطا اي ادوات شرط و مع بعض حروف الجر نحو فبما رحمة من الله لنت لهم و مما خطيئاتهم اغرقوا و عما قليل و زيد كان عمرا اخي و قلت زيادتها مع المضاف نحو غضبت من غير ما جرم و ايما الاجلين قضيت فانها كلها نكرة والمجرور بعدها

بدل منها ولا اي كلمة لا تزاد مع الواو العاطفة بعد النفي لفظا نحو ما جاءني زيد ولا عمرو او معنى نحو غير المغضوب عليهم ولا الضالين و تزاد بعد ان المصدرية نحو قوله تعالى ما منعك ان لا تسجد اذ امرتك اي ان تسجد وقلت زيادتها قبل القسم نحو لا اقسم بيوم القيامة ولا اقسم بهذا البلد والسر في زيادتها التنبيه على جلاء القضية بحيث يستغنى عن القسم فيتوهمون لذلك في صورة نفي القسم و شذت زيادتها مع المضاف كقوله في بئر لا حور سرى وما شعر اي في بئر حور الحور الهلكة جمع حائر اي هالك من حار اي هلك ومن والباء واللام تقدم ذكرها مشتملا على ذكر مواضع زيادتها فلا حاجة الى تكرارها حرفا التفسير اي في تفسير كل مبهم من المفرد نحو جاءني زيد اي ابو عبد الله والجملة كما تقول قطع رزقه اي مات و ان وهي اي ان مختصة بما في معنى القول اي بفعل متعد في معنى القول تقرر المظروف في الظرف غير منفك عنه فلا تقع بعد صريح القول ولا بعد ما ليس في معنى القول فهي لا تفسر في الاكثر الا مفعولا مقدرا اللفظ غير صريح القول مؤدى معناه نحو قوله تعالى وناديناه ان يا ابراهيم فقوله ان يا ابراهيم تفسير المفعول ناديناه المقدر اي ناديناه بلفظ هو قولنا يا ابراهيم وكذلك قولك كتبت اليه ان ائت اي كتبت اليه شيئا هو ائت فان حرف دال على ان ائت تفسير للمفعول به المقدر لكتبت وقوله تعالى ما قلت لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله تفسير لضمير في به وفي امرت معنى القول وليس للمفسر لما في قوله ما امرتني لانه مفعول لصريح القول وقد يفسر بها المفعول به الظاهر كقوله تعالى اوحينا الى امك ما يوحى ان اقذفيه فقوله ان اقذفيه تفسير لما يوحى الذي هو المفعول الظاهر لاوحينا حروف المصدر ما و ان المفتوحة المخففة و ان المفتوحة المشددة فالاولان اي ما و ان المفتوحة

لا فقد تكون لايجاب ما انتفى عن الاول فيكون لازمه نفي الحكم عن الاول نحو ما قام زيد
لكن عمرو اي قام عمرو وان كانت في عطف الجملة على الجملة فهي نظيرة بل في مجيئها بعد النفي
والاثبات لنفي ما بعدها نحو جاءني زيد لكن عمرو لم يجئ وما جاءني زيد لكن عمرو
قد جاء فعلى كل تقدير غير مستعمل بدون النفي حروف التنبيه الا واما وها
يصدر بها الجمل كلها حتى لا يغفل المخاطب عن شيء مما يتكلم به ولهذا سميت
حروف التنبيه نحو الا زيد قائم واما زيد قائم وها زيد قائم وتدخل ها خاصة
من المفردات على اسماء الاشارة حتى لا يغفل المخاطب عن الاشارة التي لا تتعين
معانيها الا بها نحو هذا وهاتا وهاتان وهذان وهؤلاء حروف النداء
يا اعمها استعمالا لانها تستعمل لنداء القريب والبعيد وايا وهيا للبعيد واي
بفتح الهمزة وسكون اليا والهمزة للقريب وكانه اراد بالقريب ما عدا البعيد
فيدخل فيه المتوسط ايضا فان القريب ينقسم الى قريب متصف باصل القرب من
غير زيادة وله كلمة اي والى اقرب متصف بزيادة القرب وله الهمزة بخلاف
البعيد فانه لم يذكر له مرتبتان فالقريب بالمعنى المقابل للاقرب هو المتوسط
بين كمال البعد وكمال القرب حروف الايجاب نعم وبلى واي بكسر الهمزة
وسكون اليا واجل وجير وان بكسر الهمزة وفتح النون المشددة ومن
بيان معاني تلك الحروف يتبين وجه تسميتها بحروف الايجاب فنعم مقررة لما سبقها
اي محققة لمضمونه اسبقها كان او خبرا فهي في جواب اقام زيد يعني قام زيد
وفي جواب الم يقم زيد يعني لم يقم زيد وبلى في جواب الم يقم زيد يعني قام زيد
فمعنى بلى في جواب الست بربكم انت ربنا ولو قيل في موضع بلى ههنا نعم

لكان كفرا فان معناه حينئذ لست بربنا وقيل يجوز استعمال نعم ههنا بجعلها تصديقا للاثبات
المستفاد من انكار النفي وقد اشتهر هذا في العرف فلو قال احد يا زيد اليس
لي عليك الف درهم وقال زيد نعم يكون اقرارا وتقوم مقام بلى لتنزيل الاثبات
بعد النفي وبلى مختصة بايجاب النفي يعني تنقض النفي المتقدم وتجعله ايجابا
سواء كان ذلك النفي مجردا عن الاستفهام نحو بلى في جواب من قال ما قام زيد
اي قد قام او مقرونا به فهي اذن تنقض النفي الذي بعد ذلك الاستفهام كقوله تعالى
الست بربكم قالوا بلى اي بلى انت ربنا وقد جاء على سبيل الشذوذ لتصديق الايجاب
كما تقول في جواب اقام زيد بلى قام زيد واي للاثبات بعد الاستفهام لانك
في غلبة استعمالها مسبوقة بالاستفهام وذكر بعضهم انها تجيء لتصديق الخبر ايضا
وذكر ابن مالك ان اي بمعنى نعم وهذا مخالف لما ذكره المصنف ويلزمها القسم
اي لا يستعمل الا مع القسم من غير ذكر فعل القسم فلا يقال اي اقسمت وربي ولا يكون
المقسم به الا الرب والله والعمر تقول اي والله واي وربي واي لعمري
واجل وجير بالكسر والفتح وان تصديق للخبر وفي بعض النسخ تصديق للمخبر
كقولك اجل وجير وان لمخبر قد اتاك زيد او لم ياتك اي قد اتى ولم يات وجاء
ان لتصديق الدعاء ايضا نحو قول ابن الزبير لمن قال لعن الله ناقة
حملتني اليك ان وراكبها اي لعن الله تلك الناقة وراكبها وجاء بعد الاستفهام
ايضا في قول الشاعر ليت شعري هل للمحب شفاء من جوى حبهن ان اللقاء
اي نعم اللقاء شفاء للمحب فمجيئها في هذين الموضعين خلاف ما ذكره المصنف من
كونها تصديقا للمخبر حروف الزيادة وانما سميت هذه الحروف زوائد

المخففة للفعلية اي للجملة الفعلية اي تدخلان على الجملة فتجعلانها في تاويل المصدر نحو قوله تعالى
وضاقت عليهم الارض بما رحبت اي برحبها بضم الراء وهو السعة ونحو قولك
اعجبني ان خرجت اي خروجك واختصاص المصدرية بالفعلية انما هو عند سيبويه وجوز غيره
بعدها الاسمية قال الشارح الرضي وهو الحق وان كان قليلا كما وقع في نهج البلاغة
بقوا في الدنيا ما الدنيا باقية وان المفتوحة المشددة للاسمية اي للجملة الاسمية الا اذا
كففت بما فيجوز بعدها الاسمية والفعلية ومعنى كونها للاسمية انما تعمل في جزئيها وتجعلها في
تاويل المفرد الذي هو مصدر خبرها نحو اعجبني انك قائم اي قيامك او في معناه نحو اعجبني
ان زيدا اخوك اي اخوة زيد فان تعذر قدرت الكون نحو اعجبني ان هذا زيد اي كونه زيدا
حروف التحضيض هلا والا مشددتين ولولا ولوما لها صدر الكلام لدلالتها على
احد انواع الكلام فتصدر ليدل من اول الامر على ان الكلام من ذلك النوع ويلزمها
الفعل وفي بعض النسخ وتلزم الفعل لفظا نحو هلا ضربت زيدا وهلا تضرب زيدا او تقديرا
نحو هلا زيدا ضربته وهلا زيدا تضربه ومعناها اذا دخلت على الماضي التوبيخ واللوم
على ترك الفعل ومعناها في المضارع الحض على الفعل والطلب له فهي في المضارع بمعنى
الامر ولا يكون التحضيض في الماضي الذي قد فات الا انها تستعمل كثيرا في لوم المخاطب على
انه ترك في الماضي شيئا يمكن تداركه في المستقبل فكانها من حيث المعنى للتحضيض على
فعل مثل ما فات حرف التوقع وهو قد سمي بها لمجيئها لها فان هذه الحرف
اذا دخلت على الماضي او المضارع فلا بد فيهما من معنى التحقيق ثم انه يضاف في بعض
المواضع الى هذا المعنى في الماضي التقريب من الحال مع التوقع اي يكون مصدره متوقعا
للمخاطب واقعا عن قريب كما تقول لمن يتوقع ركوب الامير قد ركب اي حصل عن قريب

ما كنت تتوقعه ومنه قول المؤذن قد قامت الصلوة ففيها اذن ثلثة معان مجتمعة التحقيق والتوقع
والتقريب وقد تكون مع التحقيق التقريب من غير توقع كما تقول قد ركب زيد لمن لم
يتوقع ركوبه وهي في المضارع المجرد من الناصب والجازم وحرف التنفيس للتقليل
اي يضاف الى التحقيق في الاغلب التقليل نحو ان الكذوب قد يصدق ويستعمل للتحقيق
مجردا عن معنى التقليل نحو قد نرى تقلب وجهك في السماء ويجوز الفصل بينها و
بين الفعل بالقسم نحو قد والله احسنت وقد يحذف بعدها الفعل اي لا بد حرفا الاستفهام
الهمزة وهل لهما صدر الكلام لا يتقدمهما ما في حيزهما لدلالتهما على احد انواع الكلام
كما مر وتدخلان على الاسمية والفعلية تقول في الاسمية ازيد قائم وفي الفعلية
اقام زيد وكذلك هل تقول فيها هل زيد قائم وهل قام زيد الا ان الهمزة تدخل
على كل اسمية سواء كان الخبر فيها اسما او فعلا بخلاف هل فانها لا تدخل على اسمية خبرها
فعل نحو هل زيد قام الا على شذوذ وذلك لان اصلها ان يكون بمعنى قد كما جاءت
على الاصل في قوله تعالى هل اتى على الانسان اي قد اتى فلما كان اصلها قد وهي من
لوازم الافعال فاذا رات فعلا في حيزها تذكرت عهودا بالحمى وحنت الى الالف
المالوف وعانقته وان لم تره في حيزها تسلت عنه ذاهلة والهمزة اعم تصرفا اي
التصرف فيها باعتبار استعمالها في مواضع استعمالا انها اكثر من التصرف في هل تقول
ازيدا ضربت بادخال الهمزة على الاسم مع وجود الفعل بخلاف هل زيدا ضربت
لما عرفت وتقول اتضرب زيدا وهو اخوك باستعمال الهمزة لاثبات ما دخلت عليه
على وجه الانكار دون هل تضرب زيدا لان المستفهم عنه في مثل هذا الموضع محذوف بالحقيقة
لان اصله اترضى بضربك زيدا وهو غير مستحسن منك وهل ضعيف في الاستفهام فلا يحذف

فعلها بخلاف الهمزة فانها قوية فيه وتقول ازيد عندك ام عمرو ويجعل الهمزة معادلة
لام المتصلة فانه لما قصد الاستفهام عن احد الامرين تعدد المستفهم عنه فاستعمال
الهمزة التي هي الاصل في باب الاستفهام الاقوى فيه انسب واليق ويقع هل مع ام
المنقطعة لان المستفهم عنه في صورة ام المنقطعة لم يتعدد ولانها للاضراب عن السؤال الاول
والاستيناف سوال آخر بام المقدرة بالهمزة فان قولك هل زيد عندك ام عمرو في تقدير بل
اعندك عمرو وتقول اثم اذا ما وقع وافمن كان وامن كان بادخال الهمزة على ثم
والفاء والواو من الحروف العاطفة بخلاف هل نحو هل فثم فعرف الهمزة فلا يتصرف تصرفها

حروف الشرط إن ولو وأمّا لها صدر الكلام لما مر فان للاستقبال وان دخل على الماضي
ولو عكسه يعني للماضي وان دخل في المستقبل وفي بعض النسخ فان للاستقبال سواء
دخلت على المضارع او الماضي نحو ان تكرمني اكرمك وان اكرمتني اكرمتك فمعنى
المثال الثاني بعينه معنى المثال الاول يعني ان وقع منك اكرام في الاستقبال وقع مني
ايضا اكرام فيه ولو للمضي على ايهما دخلت نحو لو ضربت او لو تضرب ضربت يعني
واحدا اي لو وقع منك ضرب لي في الماضي فقد وقع مني ضرب لك ايضا فيه وقد يستعمل لو كان في
المستقبل نحو قوله تعالى ﴿وَلَأَمَةٌ مُؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ﴾ واعلم ان
المشهور ان لو لانتفاء الثاني لانتفاء الاول وهذا لازم معناه فانها موضوعة لتعليق
حصول امر في الماضي بحصول امر آخر مقدر فيه وما كان حصوله مقدرا في الماضي كان منتفيا فيه
قطعا فيلزم لاجل انتفائه انتفاء ما علق به ايضا فاذا قلت مثلا لو جئتني لاكرمتك فقد
علقت حصول الاكرام في الماضي بحصول مجيء مقدر فيه فيلزم انتفاؤهما معا وكون انتفاء
الاكرام سببا لانتفاء المجيء في زعم المتكلم واستعمال لو بهذا المعنى هو الكثير المتعارف

وقد تستعمل على قصد لزوم الثاني للاول مع انتفاء اللازم ليستدل به على انتفاء الملزوم
كقوله تعالى ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ فان لو ههنا تدل على لزوم الفساد
لتعدد الآلهة وعلى ان الفساد منتف فيعلم من ذلك انتفاء التعدد ومن هذا الاستعمال
توهم المصنف ان لو لانتفاء الاول لانتفاء الثاني وخطأ على المشهور ولم يدر ان ما ذكره
معنى يقصد اليه في مقام الاستدلال بانتفاء اللازم المعلوم على الملزوم المجهول وان
المعنى المشهور بيان سببية احد الانتفائين المعلومين للآخر بحسب الواقع فلا يتصور هناك
استدلال فانك اذا قلت لو جئتني لاكرمتك لم تقصد ان يعلم المخاطب انتفاء المجيء
من انتفاء الاكرام كيف وكلا الانتفائين معلوم له بل قصدت اعلامه بان انتفاء
الاكرام مستند الى انتفاء المجيء ولها استعمال ثالث وهو ان تقصد بيان استمرار شيء
فيربط ذلك الشيء بابعد النقيضين عنه كقولك لو اهنتني لاكرمتك لبيان استمرار
وجود الاكرام فانه اذا استلزم الاهانة الاكرام فكيف لا يستلزم الاكرام الاكرام وتعين
اي ان ولو الفعل لفظا كما مر من الامثلة او تقديرا نحو قوله تعالى ﴿وَإِنْ أَحَدٌ
مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾ و﴿لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ﴾ اي وان استجارك احد ولو تملكون انتم
فاحد وانتم مرفوعان بانهما فاعلان لفعلين محذوفين يفسرهما الظاهر اما احد
فظاهر واما انتم فلانه كان ضميرا مستترا فلما حذف الفعل صار منفصلا بارزا
وليس كما قيل الفاعل الفعل المحذوف لان حذف الفعل والفاعل ابعد من حذف الفعل
وحده ومن ثم اي من اجل لزوم الفعل بعدهما قيل بعد لو المحذوف فعلها انك
بالفتح لا بالكسر لانه اي ان مع معموليه فاعل للفعل المقدر بعد لو والصالح للفاعلية
هو ان المفتوحة لا المكسورة وقيل انطلقت بالفعل اي بصيغة الفعل موضع

منطلق اي في موضع يحق ان يقع فيه منطلق لان الاصل في خبر ان هو الافراد فيكون
الفعل المذكور في موضع اسم الفاعل كالعوض من الفعل المحذوف فيقال لو انك انطلقت
ولا يقال لو انك منطلق وانما قال كالعوض لان الفعل المقدر لا بد له من مفسر وان لكونها
دالة على معنى التحقيق والثبوت تدل على ثبوت المقدر ههنا فهو عوض عنه من حيث المعنى
والفعل الواقع خبرا عوض عنه من حيث اللفظ فليس شيء منهما عوضا حقيقيا عن الفعل المقدر
بل كالعوض وهذا اذا كان الخبر مشتقا يمكن اشتقاق الفعل من مصدره وان كان
جامدا لا يمكن اشتقاق الفعل منه جاز وقوع ذلك الاسم الجامد خبرا لتعذره
اي تعذر وقوع الفعل في موضع الخبر كقوله تعالى ﴿وَلَوْ أَنَّ مَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ﴾
فان الاقلام ليس مشتقا فوضع فعل في موضعه واذا تقدم القسم اول الكلام اي
في اول زمان التكلم بالكلام فيصح ترك في لكونه ظرف زمان واحترز به عن توسط القسم
بتقديم غير الشرط على الشرط متعلق بتقدم لزمه الماضي اي لزم القسم ان يكون
الشرط الواقع بعده ماضيا لفظا او معنى ليكون على وجه لا يعمل فيه ادوات الشرط
فيطابق اي الشرط الجواب حيث يبطل عمل ادوات الشرط فيه اي في الجواب وكان
الجواب للقسم فقط لفظا اللقسم والشرط جميعا لانه يلزم ان يكون مجزوما وغير مجزوم
وهو محال واما معنى فهو جواب للقسم لكون اليمين عليه والشرط ايضا لكونه مشروطا بالشرط
مثل والله ان اتيتني مثال للماضي لفظا او لم تأتني مثال للماضي معنى لاكرمتك
وان توسط اي القسم بين اجزاء الكلام بتقديم الشرط عليه او غيره اي تقديم غير الشرط
جاز ان يعتبر القسم ويلغى الشرط وان يلغى القسم ويعتبر الشرط ويحتمل ان يكون
المعنى جاز ان يعتبر الشرط ويلغى القسم وان يلغى الشرط ويعتبر القسم كقولك انا والله ان تأتني آتك

فعلى المعنى الاول هذا مثال لتقديم غير الشرط وجواز الغاء القسم فيكون باعتبار التقديم
والجواز كليهما نشرا على غير ترتيب اللف وعلى المعنى الثاني هذا مثال لتقديم
غير الشرط وجواز اعتبار الشرط فيكون النشر باعتبار التقديم على غير ترتيب اللف
وباعتبار اعتبار الشرط على ترتيبه او ان اتيتني والله لا آتيك وانا اورد في
هذا المثال الشرط بصيغة الماضي على خلاف المثال الاول اشارة الى اشتراط
المضي في الشرط في صورة اعتبار القسم على تقدير توسطه كاشتراطه على تقدير التقدم
فعلى المعنى الاول هذا مثال لتقديم الشرط وجواز اعتبار القسم فهو باعتبارهما جميعا
نشر على ترتيب اللف وعلى المعنى الثاني مثال لتقديم الشرط وجواز الغائه فالنشر
باعتبار الاول على ترتيب اللف وباعتبار الثاني على غير ترتيبه ففي كل من المثالين
نوع من حيث المعنى الثاني اختلاف بين اعتباريه بخلاف المعنى الاول فالحمل عليه
اولى وعلى تقدير الحمل عليه وان كان رعاية كون النشر على ترتيب اللف تقتضي تقديم
المثال الثاني على الاول لكنه اراد اتصال المثال بالمثل له بقدر الامكان على تقدير تقدم
اللفين على نشرهما من حيث مثالاهما وتقدير القسم كاللفظ اي كالتلفظ به او
مقدره كملفوظه في صدر الكلام فلزم في الشرط الذي بعده المضي وكان الجواب
للقسم نحو قوله تعالى ﴿لَئِنْ أُخْرِجُوا لَا يَخْرُجُونَ﴾ اي والله لئن اخرجوا فالشرط
ماض ولا يخرجون جواب القسم فانه لو كان جزاء الشرط لكان الجزم بحذف النون
اولى به اي لا يخرجوا وكذا قوله ﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾ اي والله ان اطعتموهم
انكم لمشركون فالشرط ماض وانكم لمشركون جواب القسم فانه لو كان جزاء الشرط
يلزم الاتيان بالفاء لان الجملة الاسمية الواقعة جزاء يجب فيها الفاء واما للتفصيل

اى تفصيل ما اجمله المتكلم فى الذكر كقولك جاء اخوتك اما زيد فاكرمته واما عمرو
فاهنته واما بشر فاعرضت عنه او اجمله فى الذهن ويكون معلوما للمخاطب بواسطة
القراين وقد جاءت للاستيناف من غير ان يتقدمها اجمال نحو اما الواقعة فى اوايل
الكتب ومتى كانت لتفصيل المجمل وجب تكرارها وقد يكتفى بذكر قسم واحد حيث يكون
المذكور دالا على احد الضدين على الآخر كقوله تعالى فاما الذين فى قلوبهم زيغ
فيتبعون ما تشابه فان ما يقابل اما المذكورة ههنا غير مذكور لكنه مقدر يعنى
واما الذين ليس فى قلوبهم زيغ فيتبعون المحكمات ويردون المتشابهات والحكم بان كلمة
اما للشرط لزوم الفاء فى جوابها وسببية الاول للثانى والتزم حذف فعلها الذى هو الشرط
وعوض بينهما اى بين اما وبين فائها الواقعة فى جزائها جزء مما فى حيزها اى حيز
فائها او حيز اما لان حيز الفاء ايضا حيزها سواء كان ذلك الجزء مبتدا نحو اما زيد
فمنطلق او معمولا لما وقع بعد الفاء نحو اما يوم الجمعة فزيد منطلق مطلقا اى تعويضا
مطلقا غير مقيد بحال تجويز تقديم ذلك الجزء على الفاء وعدم تجويزه وهذا مذهب
سيبويه فجمل سيبويه لاما خاصة جواز التقديم لما يمتنع تقديمه مطلقا وقيل والقايل
المبرد هو اى ما وقع بينهما وبين فائها معمول الشرط المحذوف عملا مطلقا اى
معمولية مطلقة غير مقيدة بحال تجويز التقديم وعدمه مثل اما يوم الجمعة فزيد منطلق
فان تقديره على المذهب الاول مهما يكن من شئ فزيد منطلق يوم الجمعة حذف فعل
الشرط الذى هو يكن من شئ واقيم اما مقامهما ووسط يوم الجمعة بين اما وفائها
لئلا يلزم توالى حرفى الشرط والجزاء فصار اما يوم الجمعة فزيد منطلق كما ترى واما
على المذهب الثانى فتقديره مهما يكن شئ يوم الجمعة فزيد منطلق فيوم الجمعة معمول لفعل

فصل الغير المذكور

فى قلوبهم

خاصية اه

الشرط فلما حذف فعل الشرط صار اما يوم الجمعة فزيد منطلق فهذا القايل لم يجعل لاما خاصة
جواز التقديم اصلا وقيل والقايل المازنى ان كان ما يتوسط بين اما وفائها جايز
التقديم على الفاء مع قطع النظر كالمثال المذكور فمن قبيل الاول وهو ان يكون المتوسط
جزء الجزاء قدم على الفاء والا اى وان لم يكن جايز التقديم مع قطع النظر عن الفاء
بل انضم اليها مانع آخر مثل يوم الجمعة فان زيدا منطلق فان ما فى حيز ان لا يعمل
فى ما قبلها فمن قبيل القسم الثانى وهو ان يكون المتوسط معمول الشرط المحذوف وهذا
القايل ميز بين ان لا يكون وراء الفاء مانع آخر وبين ان يكون فجعل لاما قوة
رفع حكم الامتناع عن الاول دون الثانى هذا تقدير الكلام اذا كان ما بعد اما منصوبا
واما اذا كان مرفوعا كقولنا اما زيد فمنطلق فتقديره على المذهب الاول مهما يكن من شئ
فزيد منطلق اقيم اما مقامهما وحذف فعل الشرط ووسط زيد بين اما والفاء
لما ذكر فصار اما زيد فمنطلق فارتفاع زيد بالابتداء كما كان اولا وعلى المذهب الثانى
مهما يكن زيد فمنطلق اى فهو منطلق اقيم اما مقامهما وحذف فعل الشرط فصار
اما زيد فمنطلق فزيد فاعل الفعل المحذوف واما تقديره على تقدير الرفع مهما يذكر زيد
فهو منطلق بصيغة الفعل الغايب المجهول على ان يكون زيد مرفوعا بانه فاعل الفعل
المحذوف وتقديره على تقدير النصب مهما تذكر يوم الجمعة بصيغة الفعل المخاطب المعلوم على
ان يكون يوم الجمعة منصوبا بانه مفعول به لفعل المحذوف فوجه غير ظاهر مع انه يوهم
جواز اما زيدا فمنطلق بالنصب بتقدير تذكر على صيغة المعلوم المخاطب وجواز اما يوم
الجمعة فزيد منطلق برفع اليوم بتقدير يذكر على صيغة المجهول الغايب مع عدم جوازهما
بالاتفاق وانما مثل المص بما يكون الواسطة بين اما وفائها منصوبة لظهور اشكاله كونها

خاصية قوله

القسم

دفوعة تكثر تها حرف الردع كلا الردع هو الزجر والمنع تقول لشخص فلان يبغضك فيقول
كلا ردعا لك اى ليس الامر كما تقول وقد يجئ بعد الطلب لنفى اجابة الطالب كقولك
لمن قال لك افعل كذا كلا اى لا تجاب الى ذلك وقد جاء اى كلا بمعنى حقا و
المقصود منه تحقيق مضمون الجملة كقوله تعالى كلا ان الانسان ليطغى واذا كان
بمعنى حقا جاز ان يقال انه اسم بنى لكون لفظه كلفظ كلا الذى هو حرف ولمناسبة
معناه لمعناه لانك تردع عما يقول حقيقة لضده لكن النحاة حكموا بحرفيته اذا كان بمعنى
حقا ايضا لما فهموا انه من المقصود به تحقيق مضمون الجملة كالمقصود بان فلم يخرجه ذلك
عن الحرفية تاء التانيث الساكنة لا المتحركة لانها مختصة بالاسم تلحق
الفعل الماضى ليكون من اول الامر علامة لتانيث المسند اليه فاعلا كان او
مفعول ما لم يسم فاعله وانما جعلت هذه التاء ساكنة بخلاف تاء الاسم
لان اصل الاسم الاعراب واصل الفعل البناء فقصد من اول الامر سكون
هذه على بناء ما لحقته وحركة تلك على اعراب ما وليته لانها كالحرف الاخير مما
لحقته فان كان اى المسند اليه اسما ظاهرا غير حقيقى فمخير اى فانت مخير بين الحاق التاء
وبين عدمه وفهو اى الحاق تاء التانيث مخير فيه على الحذف والايصال وهذه المسئلة
قد تقدمت الا انها ذكرت فيما تقدم من حيث انها من احكام المؤنث وههنا من حيث انها
من احكام تاء التانيث واما الحاق علامة التثنية والجمعين اى جمع المذكر والمؤنث
فى مثل قاما الزيدان وقاموا الزيدون وقمن النساء فضعيف لعدم احتياجها الى
العلامات مثل احتياج المسند اليه الى علامة التانيث لان تانيثه قد يكون معنويا او سماعيا
وعلامة التثنية والجمع غالبا ظاهرة غاية الظهور واذا اتصف على ضعفها فليت بعبارة

مؤنث هه

لئلا يلزم التضمير قبل الذكر من غير فايدة بل هى حروف اتى بها للدلالة من اول الامر على احوال
الفاعل كتاء التانيث وفى شرح الرضى هذا ما قاله النحاة ولا منع من جعل هذه الحروف
ضماير وابدال الظاهر منها والفايدة فى مثل هذا الابدال ما مر فى بدل الكل من الكل او
يكون الجملة خبر المبتدا المؤخر والغرض كون الجزء مهما التنوين فى الاصل مصدر نونته
اى ادخلته نونا فسمى ما به ينون الشئ اعنى التنوين تنوينا اشعارا بحدوثه
وعروضه لما فى المصدر من معنى الحدوث ولهذا سمى سيبويه المصدر حدثا وهو فى الاصطلاح
نون ساكنة اى بذاتها فلا يغير ها الحركة العارضة مثل عاد الاولى وهى شاملة لنون
رجل ولدن وامثالها فاخرجها بقوله تتبع حركة الآخر اى آخر الكلمة فان هذه اواخر تلك
الكلمات لا تتبع حركات اواخرها وانما قال تتبع حركة الآخر ولم يقل تتبع الآخر لان المتبادر
من متابعتها الآخر لحوقها به من غير تخلل شئ وههنا الحركة بين آخر الكلمة والتنوين
فان قلت فآخر الكلمة هى الحركة فلا حاجة الى ذكر الحركة قلت المتبادر من الآخر الحرف
الآخر ولم يقل آخر الاسم ليشمل تنوين الترنم فى الفعل لا لتاكيد الفعل فخرج نون
التاكيد الخفيفة ولا ينتقض التعريف بالنون فى نحو يا رجل انطلق فان المراد
تبعيتها حركة الآخر تطفلها لها فى الوجود وتطفل العارض والمعروض وليس نون
انطلق تابعا لحركة لام الرجل بهذا المعنى وهو اى التنوين للتمكن وهو ما يدل على
المكنة الكلمة اى كون الاسم لم يشبه الفعل بالوجهين المعتبرين فى منع الصرف وقع
لا يتصور معناه فى غير المنصرف والتنكير وهو الفارق بين المعرفة والنكرة فهو الدال
على ان مدخوله غير معين نحو صه اى اسكت سكوتا ما فى وقت ما واما صه بغير التنوين
فمعناه اسكت السكوت الآن واما التنوين فى نحو احمد وابرهيم فليس للتنكير بل هو للتمكن

فلم يكن

متخلله

قال الرضى قيل ... بالصوت ... الفعل ...

... اصله ... الام ... ذكره ...

قال الشارح الرضي وانا لا ارى منعا من ان يكون تنوين التنكير معا فاقول التنوين في رجل يفيد التنكير ايضا فاذا جعلته علما يمحض للتمكن والعوض وهو ما لحق الاسم عوضا عن المضاف اليه لتعاقبهما على آخر الكلمة كيومئذ اي يوم اذ كان كذا فاليوم مضاف الى اذ واذ كانت مضافة الى الجملة التي كانت بعدها فلما حذفت الجملة للتخفيف الحق بها التنوين عوضا عن الجملة لئلا يبقى الكلمة ناقصة وكذلك ح وساعتئذ وعامئذ وجعلنا بعضهم فوق بعض اي فوق بعضهم ومررت بكل قائما اي بكل واحد وامثال ذلك والمقابلة وهو ما يقابل نون الجمع المذكر السالم كمسلمات فان الالف فيه علامة الجمع كالواو وعلامة في الجمع المذكر السالم ولم يجعل فيها ما يقابل النون في ذلك فزيد التنوين في آخره تقابله وتوهم بعضهم انه للتمكن وهو خطاء لانه اذا سميت بمسلمات مثلا امراة تثبت فيها النون ولو كانت للتمكن لزالت للعلتين العلمية والتانيث والتحقيق انه ليس بتنوين التنكير لوجوده فيما كان علما كعرفات ولا تنوين العوض لعدم مساعدة المعنى ولا تنوين الترنم لوجوده في غير اواخر الابيات والمصاريع فتعين ان يكون للمقابلة لانه معنى مناسب لحمل التنوين عليه والترنم وهو ما لحق آخر الابيات والمصاريع لتحسين الانشاد لانه حرف يسهل به ترديد الصوت في الخيشوم وذلك من اسباب حسن الغناء وانما اعتبروا ما لحق اواخر الابيات والمصاريع وان كان الحروف والكلمات الواقعة في اثنائها جائزا بل واقعا كثيرا عند اصحاب الغناء لان محل التغني به انما هو الآخر لئلا يختل سلك النظم بتخلله بين كلمات الابيات والمصاريع ولا يختل بفهم المعاني وهو اما يلحق القافية المطلقة وهي ما كان رويها متحركا باشباع حركته اخذا من الالف والواو والياء وسميت هذه الحروف حروف الاطلاق لاطلاق

الصوت بامتدادها ولحوق النون بهذه القافية انما يكون بابدال حروف الاطلاق به كما في قول الشاعر اقلي اللوم عاذل والعتابن وقولي ان اصبت لقد اصابن فروي هذا البيت ابدا وحصل باشباع فتحها الالف وعوض عن الالف عند التغني به نون التنوين واما يلحق القافية المقيدة وهي ما كان رويها حرفا ساكنا صحيحا كان او غير صحيح سميت مقيدة لتقييد الصوت بها وامتناع الامتداد لانه ليس هناك حركة يحصل من اشباعها حروف الاطلاق ليفيد امتداد الصوت كقول الشاعر وقاتم الاعماق خاوي المخترق مشتبه الاعلام لماع الخفق فان روي القافية في هذا البيت القاف الساكنة ولا يمكن مد الصوت بها فحرك عند التغني بالفتح او الكسر والحق بها النون فقيل المخترقن والخفقن ويسمى هذا القسم من التنوين الغالي لان الغلو هو التجاوز عن الحد وقد تجاوز البيت بلحوق هذا التنوين عن حد الوزن ولهذا يسقط عن التقطيع وليس بقسم الاول ان يخرج واعلم ان تنوين الترنم ليس موضوعا بازاء معنى من المعاني بل هو موضوع لغرض الترنم لان معناه الترنم كان حروف التهجي موضوع لغرض التركيب لا بازاء معنى من المعاني فعد تنوين الترنم من اقسام الحروف التي هي من اقسام الكلمة المعتبر فيها الوضع تساهل وتسامح واما التنوينات الاخر ففي اعتبار الوضع في بعضها ايضا تامل ويحذف اي التنوين وجوبا من العلم حال كونه موصوفا بابن حال كون الابن مضافا الى علم آخر نحو جاءني زيد بن عمرو وذلك لكثرة استعمال ابن بين علمين احدهما موصوف به والآخر مضاف اليه فطلب التخفيف لفظا بحذف التنوين من موصوفه وخطا بحذف الف ابن وكذلك قولهم هذا فلان بن فلان

لانه كناية عن العلم ويعلم منه انه اذا كان صفة لغير العلم او كان مضافا الى غير العلم نحو جاءني رجل ابن زيد وزيد ابن اخيكم لم يحذف التنوين من اللفظ والف ابن من الخط لقلة الاستعمال ويعلم من قوله موصوفا انه لا يحذف اذا لم يكن الابن صفة نحو زيد ابن عمرو على ان يكون ابن عمرو خبرا عن زيد وحكم الابنة حكم الابن في جميع ما ذكرنا الا في حذف همزتها فانها لا تحذف حيثما كانت لئلا يلتبس ببنت في مثل هذه هند ابنة عاصم نون التاكيد قسمان خفيفة ساكنة لانها مبنية والاصل في البناء السكون ومشددة مفتوحة لثقلها وخفة الفتحة الا مع غير الالف اي غير الف التثنية نحو اضربان والف الجمع اي الالف الفاصل بين نون جمع المؤنث والنون المشددة نحو اضربنان فانها تكسر معها تشبيها فيهما بنون التثنية تختص اي نون التاكيد بالفعل المستقبل الكائن في ضمن الامر نحو اضربن بالتخفيف واضربن بالتشديد والنهي نحو لا تضربن والاستفهام نحو هل تضربن والتمني نحو ليتك تضربن والعرض نحو الا تنزلن بنا فتصيب خيرا والقسم نحو والله لافعلن بالتخفيف والتشديد في جميع هذه الامثلة وانما اختص هذه النون بهذه المذكورات الدالة على الطلب دون الماضي والحال لانه لا يؤكد الا ما يكون مطلوبا وقلت اي نون التاكيد في النفي فلا يقال زيد ما يقومن الا قليلا لخلوه عن معنى الطلب وانما جاز قليلا تشبيها له بالنهي ولزمت اي نون التاكيد في مثبت القسم اي في جوابه المثبت لان القسم محل التاكيد فكرهوا ان يؤكدوا الفعل بامر منفصل عنه وهو القسم من غير ان يؤكدوه بما يتصل به وهو النون بعد صلاحيته له وفي قوله لزمت اشارة

الى ان زيادة نون التاكيد فيما عدا مثبت القسم غير لازم بل جائز وكثرت اي نون التاكيد في مثل اما تفعلن اي الشرط المؤكد حرفه بما فانه لما اكد الحرف قصد والتاكيد الفعل ايضا لئلا ينقص المقصود من غيره وما قبلها اي ما قبل نون التاكيد خفيفة كانت او ثقيلة مع ضمير المذكرين وهو الواو مضموم ليدل على الواو المحذوفة لالتقاء الساكنين ان اشترط في التقاء الساكنين على حده ان يكون الساكنان في كلمة واحدة فان النون المشددة كلمة اخرى اولثقل الواو بعد الضمة وقبل الياء المشددة ان لم يشترط في التقاء الساكنين ما ذكر ومع ضمير المخاطبة وهو الياء مكسور ليدل على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين اولثقل الياء بعد الكسرة وقبل النون المشددة وما قبلها فيما عدا ذلك المذكور من ضمير المذكرين وضمير المخاطبة وهو الواحد المذكر غائبا كان او مخاطبا والمؤنث مفتوح طلبا للخفة والظاهر ان ما عدا ذلك يشمل التثنية وجمع المؤنث الغائب وحكمهما غير ما ذكر فتوحد وتقول في التثنية وجمع المؤنث اضربان واضربنان بمنزلة الاستثناء عنه فتقول في المثنى اضربان باثبات الالف لئلا يشتبه بالواحد واضربنان في جمع المؤنث بزيادة الالف بعد نون الجمع وقبل نون التاكيد لئلا يجتمع ثلاث نونات متواليات ولا تدخلها اي التثنية وجمع المؤنث النون الخفيفة للزوم التقاء الساكنين على غير حده خلافا ليونس فانه يجوز التقاء الساكنين على غير حده ويحملونه كما في الوقف وليس بمرضي عند الاكثرين وهما اي النون الثقيلة والخفيفة في غيرهما اي غير التثنية وجمع المؤنث مع الضمير البارز اي واو جمع المذكر وياء المخاطبة كالمنفصل اي كالكلمة المنفصلة

الاعراب ليس الاعراب عبارة عن الحركات والسكنات الموجودة في اواخر الكلمات بدليل انها موجودة في المبنيات والاعراب غير موجود فيها بل الاعراب عبارة عن استحقاقها لها

الحركات ليس العوامل المحرية وذلك الا استحقاق معلول للاعراب حالة معلول للمحرية اما مع ضمير وارم

يعني من يجب ان يتماثل آخر الفعل مع النونين معاملته مع الكلمة المنفصلة من حذف الواو والياء او تحريكها ضما او كسرا والغرض من هذا الكلام بيان الافعال المعتلة الآخر عند الحاق النون بها ومعنى كلامه ان النونين حكمها مع المثنى وجمع المؤنث ما ذكر ومع غيرهما ظاهر بين ويوشيان مع المذكر نحو اغزوا وارموا واخشوا والواحد المؤنث نحو اغزي وارمي واخشي واما مع ضمير بينه مستتر اسم الواحد المذكر نحو اغز وارم واخش فالنون مع الضمير البارز كالكلمة المنفصل نحو اغزوا الكفار وارموا الغرض وكذا ارمن واغزن يا امراة بحذف الياء كما حذفت في اغزي الجيش وارمي الوحش وتضم الواو المفتوح ما قبلها نحو اخشون كما ضمتها مع المنفصلة نحو اخشوا الرجل وتكسر الياء المفتوح ما قبلها كما كسرتها مع المنفصلة تقول اخشين كما اخشي الرجل وان لم يكن اي الضمير البارز وهو في الواحد المذكر نحو اغز وارم واخش فالمتصل اي فالنون كالكلمة المتصلة يعني بها الف التثنية تقول اغزون وارمين واخشين برد اللامات وفتحها كما تقول اغزوا وارميا واخشيا ومن ثم اي لاجل انه مع غير الضمير البارز كالمتصل ومع الضمير البارز كالمنفصل قيل هل ترين في هل ترون باسقاط نون الجمع والحاق نون التاكيد وضم الواو وكضمها في لم تروا القوم هذا مثال ما فيه بارز يضم لاجل النون وهل ترين في مثل هل ترين باثبات الياء وكسرها كما يقال لم ترى الناس هذا مثال ما فيه بارز تكسر لاجل النون واغزون عطف على هل ترين لا على ترين اي ومن ثم قيل اغزون برد الواو المحذوفة كما ترد مع

ضمير التثنية في اغزوا واغزن في اغزوا لحذف الواو للمضموم ما قبلها كما قيل اغزوا القوم ومن هذه الامثلة وقعت في شرح نعم بعضها الواقع في كتب التصريف بعضها لما مع الضمير البارز كالمنفصل وبعضها لما مع غير الضمير البارز كالمتصل كما اشار والنون المخففة تحذف للساكن اي لالتقائها بالساكن المذكور بعدها وفي بعض النسخ بساكنين كقوله لا تهين الفقير علك ان تركع يوما والدهر قد رفعه اي لا تهينن حذفت النون المخففة لالتقائها اللام الساكنة التي بعدها وابقيت فتحة ما قبلها لتدل عليها والا كان الواجب ان يقال لا تهين الفقير ولم يحرك كما يحرك التنوين فرقا بينها وانما لم يعكس حطا لمرتبة ما يدخل الفعل عن مرتبة ما يدخل الاسم لكون الاسم اصلا والفعل فرعا وتحذف ايضا المخففة في حال الوقف على ما الحقت به اذا انضم او انكسر ما قبلها كما يحذف التنوين كذلك فيرد ما حذفت لاجل المخففة كما اذا الحقت المخففة باغزو واغزي وقلت اغزن واغزن بحذف الواو والياء فاذا وقفت عليهما وجب ان ترد المحذوف وقلت اغزوا واغزي بخلاف التنوين فانه لا يرد ما حذف لاجله لان التنوين لازم في الوصل والمخففة ليست بلازمة فجعل للازم مزية بابقاء اثره على ما ليس بلازم والمخففة المفتوح ما قبلها تقلب الفا كتنوين حزب اضربا تشبيهها بالتنوين اذا انفتح ما قبلها الفا واذا انضم او انكسر حذف نحو اصبت خيرا واصابني خير واختم لنا بخير

اللهم اجعل خاتمة امورنا خيرا ولا تلحقنا بمن تبعه شره وزنا

واجعل بوابات نهايتنا خفيفة كانت او كثيرة في موقف الندامة منقلبة بالف آداب عبد ويتمسك على نهج الاستقامة ووصل سالما من كلمة شغلته في نحو العلالة كافية وعن معرفة استعمام الكمالات شافية على من تبعهم من زمرة احبابه قد تم تحرير كتبه الانتهاء عن نقل هذا الشرح من سواد الى البياض بيد العبد الفقير عبد الرحمن الجامي وفقه الله سبحانه في وظايف عبوديته للاعراض عن مطالبة الاغراض الخاوية يوم السبت الحادي عشر من رمضان المنتظم في سلك شهور سنة سبع وتسعين وثمانمايه وقد وقع الفراغ من تحريره يوم السبت الحادي عشر من ربيع الاول في شهور سنة ٩٢٩